



جمهورية مصر العربية

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدائرة الجنائية

السنة الرابعة والعشرون

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٧٣

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(١) النقابات

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
حسن أبو الفتوح الشريفي ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه الصديق دقانة .

(١)

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق "تظلم محامين"

محاماه . قطاع عام .

محامو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام .
شرط قيدهم أمام المحاكم الاستئنافية : لانقضاء خمس سنوات على الأقل على العمل بالإدارات
القانونية ومزاولة المهنة فعلا . المادتان ٧٠ و ٧٦ من القانون ٦١ سنة ١٩٦٨
الخاص بالمحاماة .

لما كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة
تنص على أنه يشترط لقبول القيد أمام محاكم الاستئناف أن يكون الطالب
قد اشتغل بالمحاماة فعلا مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول
المحامين المقبولين للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، وكانت المادة ٧٠ من ذلك
القانون تشترط لقيد المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها
وشركات القطاع العام أمام المحاكم الابتدائية مضي سنتين على عملهم بالإدارات
القانونية بشرط مزاولة المهنة فعلا ، ومقتضى هذين النصوص أن يشترط لقيد
المطعون ضده أمام المحاكم الاستئنافية انقضاء خمس سنوات على الأقل على عمله
بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا ، ولما كان الثابت أن المطعون ضده

لم تسند إليه أعمال قانونية قبل ١٩٦٨/٧/٢٠ فإن القرار المطعون فيه الصادر في ١٩٧٢/١/٣ بقبوله للرافعة أمام محاكم الاستئناف يكون قد خالف صحيح القانون إذ لم تمض خمس سنوات — وهي المدة التي يتطلبها القانون لهذا القيد من ١٩٦٨/٧/٢٠ حتى تاريخ القرار المطعون فيه مما يتعين معه نقضه وإلغاؤه فيما قضى به من قيد المطعون ضده للرافعة أمام محاكم الاستئناف .

الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن — حسب الثابت في الأوراق — في أن المطعون ضده حصل على ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس في يونيو سنة ١٩٥٦ وقيد بجدول المحامين تحت التمرين بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٥ — وبتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧ قررت لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة استبعاد اسمه من جدول المحامين تطبيقاً للفقرة (ج) من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أمام المحاكم . وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢١ تغلّم من هذا القرار وطلب تعديله بنقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين في المدة من ١٩٦٣/٥/٢٧ حتى تاريخ صدور قانون المحاماة الجديد مع إحادة قيده بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف . وبتاريخ ١٩٧٢/١/٣ قررت اللجنة قبول التظلم شكلاً وفي الموضوع بإلغاء قرار الاستبعاد الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٧ واعتباره كأن لم يكن ونقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين من تاريخ توظيفه في ١٩٦٢/١٢/١ وإحادته إلى جدول المحامين المشتغلين مع قبوله للرافعة أمام محاكم الاستئناف . فطعنّت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على القرار المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء القرار الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٧ باستبعاد المطعون ضده من جدول المحامين ونقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين من تاريخ توظيفه في ١٩٦٢/١٢/١ وإحادته

إلى جدول المشتغلين مع قبوله للرافعة أمام محاكم الاستئناف — قد خالف القانون ذلك أنه لا يصح اعتبار المدة التي قضاها في الأعمال التي مارسها ضمن المدة التي تتطلبها المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٨ كشرط لقبول القيد أمام محاكم الاستئناف مما يعيب القرار ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن لجنة قبول المحامين أصدرت بتاريخ ١٩٧٢ / ١ / ٣ قرارا بقبول التظلم — المقدم من الأستاذ " المطعون ضده " شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار الاستبعاد الصادر في ١٩٦٣، ٥ / ٢٧ ونقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين من تاريخ توظيفه في ١٩٦٢ / ١٢ / ١ وإعادة إلى جدول المحامين المشتغلين مع قبوله للرافعة أمام محاكم الاستئناف ، وذلك استنادا إلى مذكرة أثبت فيها الأستاذ المحامي أنه انتقل في ١٩٧١ / ٤ / ٢٥ إلى الهيئة العامة للمسرح والموسيقى واطلع على ملف خدمة المطعون ضده الذي جاء به أنه كان يعمل ممثل مسرح بالتلفزيون بعقد عمل من ١٩٦٢ / ١٢ / ١ ثم نقل إلى إدارة قطاع المسرح الدرامي عضوا قانونيا بوحدة الشؤون القانونية بالقرار ٢٢٤ في ١٩٦٩ / ٦ / ٢٤ ثم أسندت إليه رئاسة قسم القضايا بالمراقبة العامة للشؤون القانونية والتحقيقات بالقرار ٣٩١ في ١٩٧٠ / ٩ / ٢١ ، ووجد بالملف شهادة صادرة من شركة النيل العامة للإنشاء والرصف مؤرخة ١٩٧٠ / ٦ / ٢٠ تتضمن أنه كان يقوم بالعمل بالتحقيقات والفتاوى بإدارة الشؤون القانونية للشركة في المدة من ١٩٦١ / ١٠ / ٢٣ حتى استقال في ١٩٦٨ / ٩ / ١ وذلك بعقد عمل مؤقت يتجدد سنويا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على ملف خدمة المطعون ضده بشركة النيل العامة للإنشاء والرصف — الذي قررت المحكمة ضمه تحقيقاته للطعن — أن المطعون ضده — بناء على طلبه إلى ملك الشركة في ١٩٦٨ / ٥ / ٧ تعاقدت معه الشركة بتاريخ ١٩٦٨ / ٧ / ٢٠ بعقد مؤقت يتجدد سنويا بأن يعمل لديها بوظيفة محقق وبأجر العمل في ذات التاريخ إلى أن استقال في ١٩٦٨ / ٩ / ١ فتكون كل مدة عمله بالشركة أربعين يوما فقط خلافا لما جاء في سلف من أنه عمل بها منذ ١٩٦١ / ١٠ / ٢٣ — ولما كانت المادة ٧٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالحماية تنص على أنه يشترط لقبول القيد أمام محاكم الاستئناف أن يكون الطالب

قد اشتغل بالمحاماة فعلا مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بمجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، وكانت المادة ٧٠ من ذلك القانون تشترط لقيد المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام أمام المحاكم الابتدائية مضي سنتين على عملهم بالإدارات القانونية بشرط مزاولة المهنة فعلا ، ومقتضى هذين النصين أنه يشترط لقيد المطعون ضده أمام محاكم الاستئناف انقضاء خمس سنوات على الأقل على عمله بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا ، ولما كان الثابت — مما تقدم — أن المطعون ضده لم تسند إليه أعمال قانونية قبل ١٩٦٨/٧/٢٠ فإن القرار المطعون فيه الصادر في ١٩٧٢/١/٣ بقبوله للرافعة أمام محاكم الاستئناف يكون قد خالف صحيح القانون ، إذ لم تمض خمس سنوات — وهي المدة التي يتطلبها القانون لهذا القيد — من ١٩٦٨/٧/٢٠ حتى تاريخ القرار المطعون فيه مما يتعين معه نقضه وإلغاءه فيما قضى به من قيد المطعون ضده للرافعة أمام محاكم الاستئناف .

(ب) المواد الجنائية

جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن هزام ، وعضوية السادة المستشارين :
حسن أبو الفتوح الشريفي ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطلح الصديق دنانة .

(٩١)

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ القضائية

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) إثبات . "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير
الدليل" . حكم " ما لا يعيبه في نطاق التدليل " . نقض . "أسباب الطعن .
مالا يقبل منها" . هنك عرض .

(١) عدم التزام المحكمة بأن تورد من روايات الشاهد المتعددة إلا ما تقيم عليه
قضاءها وتطمئن إليه . حقها في الأخذ بها في أي مرحلة دون بيان لعللة أو موضعها
في الأوراق .

(٢) التناقض في أقوال الشهود الذي لا يعيب الحكم . شرطه ؟

(٣) الجدل في تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارته أمام النقض .

(٤) جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف
يمين . جواز الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا أنس القاضي فيها الصدق .

تعييب الحكم باعتياده على أقوال المجنى عليه بصفة أصلية رغم عدم استطاعته التمييز أو التقاوس من طلب
تحقيق مدى توافره أمام محكمة الموضوع . جدله موضوعي في تقدير الدليل لا يجوز أمام النقض .

(٥) هنك عرض . حكم . "مالا يعيبه في نطاق التدليل" . إثبات . "بوجه
هام" . نقض "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
إفقال الحكم لإيراد نتيجة تقرير المعمل الكيماوي بعدم العثور على حيوانات منوية
بسرورال المجنى عليه . وإفقاله لإيراد نص التقرير الطبي الشرعي بكامل أجزائه . لا يعيبه .

(٦) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . هتك عرض .
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . محكمة الموضوع . "سلطانها
في تقدير الدليل" .

عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة . دفاع الطاعن
باحتمال أن تكون إصابة المجنى عليه في جريمة هتك عرض من آلة قاطعة . دفاع قصد به إثارة
الشبهة في أدلة الثبوت . انتقادات المحكمة منه . لا إخلال بحق الدفاع مادام لم يطلب تحقيقاتها
في هذا الشأن .

١ — المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها
بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ،
ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون
أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلازم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى
مادام له أصل فيها .

٢ — التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الأدلة
من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لاتناقض فيه .

٣ — الجدل في تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع . بغير معقب
ولا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

٤ — لما كان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة
سنة بدون حلف يمين على ما يبلى الاستدلال ولم يحرم الشارع على القاضي الأخذ
بتلك الأقوال التي يدعى بها بطل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق فهي تنصرف
من عناصر الإثبات بقدره القاضي حسب اقتناعه ، فإنه لا يقبل من الطاعن
التمسك على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه
مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة ما أدعى به وركنت إلى أقواله على اعتبار
أنه يدرك ما يقول ويعيه . وإن كان الطاعن لا يدعى بأن الطفل لا يميز عليه
لا يستطيع التمييز أصلاً ولم يطلب إلى المحكمة تحقيق مدى توافر التمييز لديه ، بل
تنصرف على تعيب الحكم بدعوى أنه ما كان يصح الاعتماد على أقوال المجنى عليه

بصفة أصلية لعدم استطاعته التمييز بسبب صغر سنه ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

هـ - لما كانت المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، فإنه لا محل لما ينهيه الطاعن من إغفال الحكم إيراد نتيجة تقرير المعمل الكيماوى ومؤداها أنه لم يعثر بلباس المجنى عليه على أثر لحيوانات منوية . كما لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص التقرير الطبى الشرعى بكامل أجزائه .

٦ - لا تلتزم المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعى للتمهم اكتفاء بأخذها بأدلة الادانة . وإذا كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن ما أثاره الدفاع عن الطاعن من احتمال أن تكون إصابة المجنى عليه (في جريمة هناك عرض) من آلة قاطعة لم يقصده سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة دون أن يطلب إليها تحقيقا معيناً في هذا الشأن ، فليس له من بعد أن ينمى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها بما يضحى معه النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع في غير محله .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٨ مارس سنة ١٩٧١ بدائرة قسم سوهاج محافظة سوهاج : هناك مرض الطفل الذى لم يبلغ السابعة عشر من عمره بأن قام بنخلع سر والى وأوج قضيبه في دبره . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٦٩/٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور يا بتاريخ ١٢ مارس

سنة ١٩٧٢ عملاً بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة سنتين بلا مصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجريمة هناك العرض قد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في الاسناد وقصور في التفسير وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول على أقوال والد المجنى عليه مع تعدد رواياته للواقعة في مختلف مراحل التحقيق وما شابهها من تناقض وتعارض دون أن يعنى بسرد تلك الروايات وبيان موضع الرواية التي أخذ بها من أوراق الدعوى ، كما أن ما نقله الحكم منها في خصوص تحديد المجنى عليه لإسم الطاعن بالذات لا سند له في التحقيقات . كذلك اعتمد الحكم على أقوال المجنى عليه مع عدم استطاعته التمييز بينه وبين غيره . وأغفل في مدوناته بيان ما ورد بتقرير المعمل الكيماوى من أنه لم يعثر بلباس المجنى عليه على أثر لحيوانات منوية ، كما لم يورد نص التقرير الطبى الشرعى بكامل أجزائه ، والتفت عن الرد على ما أثاره الطاعن من أوجه دفاع موضوعية وما دفع به من احتمال أن تكون العلامات الإصابية التي وجدت بدبر المجنى عليه ناشئة عن آلة قاطعة . وهو دفاع جوهري كان يتعين تحقيقه باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في هذا الشأن على ضوء تقرير المعمل الكيماوى الذى لم يكن تحت بصره عند وضعه لتقريره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هناك العرض التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ووالده ومن التقرير الطبى الشرعى ، وهى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن تورد منها ما نظمته إليه وتطرح ما عداها ، ولما في ذلك أن تأخذ بأقواله في أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها ،

وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم من أقوال لوالد المجنى عليه في خصوص تحديد المجنى عليه لإسم المتهم بالذات له مأخذه الصحيح من الأوراق ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال يكون في غير محله . وإذا كان التناقض في أقوال الشهود — بفرض وجوده — لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغالا تناقض فيه ، فإن منعى الطاعن في شأن تعدد روايات والد المجنى عليه وما شابهها من تناقض وتعارض ينحل في الواقع إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ منهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم الشارع على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق ، فهي عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ، فإنه لا يقبل من الطاعن النعي على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة ما أدلى به وركنت إلى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه . وإذا كان الطاعن لا يدعى بأن لطفل المجنى عليه لا يستطيع التمييز أصلا ولم يطلب إلى المحكمة تحقيق مدى توافر التمييز لديه ، بل اقتصر على تعيب الحكم بدعوى أنه ما كان يصح الاعتماد على أقوال المجنى عليه بصفة أصلية لعدم استطاعته التمييز بسبب صغر سنه ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا من الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن من إغفال الحكم لإيراد نتيجة تقرير المعمل الكيماوى ومؤداها أنه لم يعثر بلباس المجنى عليه على أثر لحبوانات منوية . كما لا ينال من سلامة الحكم عدم إبراده نص التقرير الطبى الشرعى بكامل أجزائه . فإذا كان الثابت في مدوناته أن التقرير الطبى الشرعى قد أثبت أربع تمزقات حديثة بفتحة شرج المجنى عليه ممتدة إلى داخل الغشاء

المخاطى المبطن لأسفل المستقيم ، وكل منهما مغطى بإفراز مصلى مدمم ، والعضلة العاصرة في قوائها الطبيعي مما يشير إلى حدوث هتك عرض حديث بالإيلاج جسم صلب راض كقضيب في حالة انتصاب في تاريخ يتفق وتاريخ الحادث ، فإن في هذا الذي أورده الحكم ما يكفي لبيان مؤدى التقرير الغنى والنتيجة التي انتهى إليها بما نضمم به قالة القصور في بيان مؤدى هذا الدليل من أدلة الإثبات . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي لتتهم اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن ما أثاره الدفاع عن الطاعن من احتمال أن تكون إصابات المجنى عليه من آلة قاطعة لم يقصد به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة دون أن يطلب إليها تحقيقاً معيناً في هذا الشأن ، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها بما يضحى معه النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع في غير محله . لما كان ما تقدم فلأن النعى برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين :
حسن أبو الفتوح الشريفي ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه الصديق دفانة .

(٩٢)

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ القضائية

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) إثبات . "خبرة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .
ما يوفره . قتل عمد . حكم . "تسببه" . تسبب معيب . محكمة الموضوع .
"سلطانها في تقدير الدليل" .

(١) جواز استناد المحكمة إلى الحقائق الثابتة عليها . عدم جواز استنادها على مجرد رأي عبّر عنه بألفاظ تفيد التعميم والاحتمال .

(٢) تحديد وقت الرقابة بناء على حالة التيبس الرمي . مسألة فنية بحث . المنازعة فيه .
دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . وإلا تعيب الحكم بالقصور
والإخلال بحق الدفاع .

(٣) سكوت الدفاع عن طلب دهوة أهل الفن لصراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذى
ينازع فيه لا يقدح في اعتبار دفاعه جوهرى . منازعة تتضمن المعالجة الجازمة بتحقيق هذا
الدفاع والرد عليه .

(٤) حدود سلطة المحكمة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى أن لا تكون المسألة
المطروحة من احسان الفنية البحث التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء
الرأى فيها .

١ — الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة للمها
إلا أنه لا يجوز لها أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعى
متى كان ذلك مجرد رأى عبّر عنه بألفاظ تفيد التعميم والاحتمال الذى يختلف

بحسب ظروف الزمان والمكان دون النظر إلى مدى انطباقه في خصوصية الدعوى ،
ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين .

٢ - لما كان الدفاع الذي أبداه الطاعن في الدعوى المطروحة من تعارض
الوقت الذي حدده الشاهدان للحادث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من حالة
التيسر الرمي بعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال
شاهدي الإثبات ، وهو دفاع قد يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأي في الدعوى
مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهي مسألة فنية
يحت - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها بتحقيق
هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهي
لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

٣ - لا يقدح في اعتبار دفاع الطاعن جوهريا أن يسكت الدفاع عن طلب
دعوة أهل الفن صراحة ذلك بأن منازعة الطاعن في تحديد الوقت الذي وقع فيه
الحادث يتضمن في ذاته المطالبة بالحازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده .

٤ - إذ كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة الدلالية
لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث . إلا أن هذا مشروط بأن تكون
المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية للبحث التي لا تستطيع المحكمة بنفسها
أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٧٠/٧/٢٤ بدائرة مركز
جرجا محافظة سوهاج : (أولا) قتل عمدا مع سبق الاصرار بأن
بيتا النية وهفدا العزم على قتله وأعدا لهذا الغرض سلاحين ناريتين مسدسين حملاهما
وتوجها إلى حيث يوجد المحبى عليه بزراعته وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه المتهم الأول
عدة أعيرة نارية بينما كان المتهم الثاني يقف بجواره لشد أزره قاصدين من ذلك قتله
فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير للصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

(ثانيا) ١ — أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "مسدس" (٢) أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بحمل وإحراز الأسلحة النارية . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ومعاقبة المتهم الأول أيضا بالمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به ، فقرر بذلك . وادعى شقيق المجنى عليه مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الإتهام والمادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثاني (أولا) بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة السلاح المضبوط وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبالغ قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبالغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة (ثانيا) ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية بالنسبة له . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز سلاح مششخن وذخيرة له بغير ترخيص — قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع — ذلك بأن الطاعن تمسك في دفاعه بأن شاهدي الإثبات اللذين عول الحكم على شهادتهما لم يكونا موجودين وقت وقوع الحادث ولم يشاهداه بدليل أن الوقت الذي حدداه للحادث يتعارض مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من وجود الجثة في حالة تيهس رمى كامل مما يرجع الواقعة إلى ساعات سابقة على الوقت الذي حدده الشاهدان ، غير أن المحكمة مع تسليمها بالقاعدة الفنية عن مدة التيهس الرمي

أضافت بأن لحرارة الجو أثرها في تخفيض مدة اكتمال التيهس الرمي من المدة المعتادة التي تتراوح ما بين عشر ساعات واثنتي عشرة ساعة واتخذت من وقوع الحادث في شهر يوليو ردأ على هذا الدفاع ، والحكم بذلك يكون قد بت في مسألة فنية بحثة ليست من شأن المحكمة وكان يتعين عليها تحقيقها بالرجوع إلى أهل الخبرة مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع أشار إلى أن الثابت من التقرير الطبي الشرعي أن جثة المجنى عليه وجدت في الساعة الرابعة ونحو خمس دقائق بعد ظهر يوم الواقعة بعد سبع ساعات ونصف من الإصابة في دور التيهس الرمي الكامل وأن التقرير قاطع في أن التيهس الرمي لا يتم إلا بعد مضي اثنتي عشرة ساعة ، ورتب الدفاع على ذلك أن القتل كان في الرابعة بغير أن لم يكن في الساعة الثانية بعد منتصف الليل وأن شاهدي الإثبات لم يشاهدا وقوع الحادث ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه حين عرض لهذا الدفاع قال " وأما ما ذهب إليه الدفاع في الاستدلال على مقتل المجنى عليه قبل الموعد الذي حدده (شاهدي) الإثبات بمقولة أن حالة التيهس الرمي الكاملة قد صاحبت الجثة وقت مشاهدة الطبيب الشرعي لها وأن التيهس الرمي يكتمل بعد مضي اثنتي عشرة ساعة مستندا في ذلك إلى ما جاء بكتاب الطب الشرعي للدكاترة يحيى شريف وآخرين والذي تقدم به إلى المحكمة بجلسة المحاكمة فردود بما هو ثابت في ذات الكتاب من أن الاكتمال في التيهس الرمي يتم بمدة عامة من حـ إلى عشرة إلى اثنتي عشرة ساعة من الوفاة . وجاء بالصحيفة ٣٠٠ أن الحرارة العامة تساعد في سرعة حدوث التيهس كما هو الحال صيفا . والثابت أن الحادث وقع في شهر يوليو سنة ١٩٧٠ أي صيفا مما يساعد على سرعة التيهس الرمي ويساند أقوال شاهدي الإثبات في خصوص توقيتهما لحصول الحادث " . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق المثابة علميا ، إلا أنه لا يجوز لها أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعي متى كان ذلك رأى عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال الذي يختلف بحسب ظروف الزمان والمكان دون للنظر إلى مدى انطباقه في خصوصية الدعوى ، ذلك بأن القضاء بالإدانة

يجب أن يبنى على الجزم واليقين . ولما كان الدفاع الذي أبداه الطاعن في الدعوى المطروحة يعد دفاعا جوهريا لمتعلقه بالدلائل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهدة الإثبات ، وهو دفاع قد يبنى عليه — لوضح — تغير وجه رأى فى الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية بحث — أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا — وهو الطبيب الشرعى أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع . ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ذلك بأن منازعة الطاعن فى تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث يتضمن فى ذاته المطالبة بإجازه بتحقيقه والرد عليه بما يفنده ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من رد قاصر ، ذلك أنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث — إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبدائها الرأى فيها — كما هو واقع الحال فى خصوصية هذه الدعوى — ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، ومضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح
عشريني ، ومحمد عبد الهيد سلامة ، وعنه الصديق دقاة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٩٣)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . تحقيق .

الأحكام الجنائية تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة .

(٢ ، ٣) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . إجراءات المحاكمة .
نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

(٢) حق المتهم في إبداء ما يمين له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة
ما زال مفتوحا .

(٣) طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات
أو إجراء تحقيق معين . طلب جازم تلازم المحكمة بإجابه إذا لم تنه إلى البراءة .

(٤) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . إثبات . " شهود " .
إجراءات المحاكمة . حكم . " تسييبه . تسييب معيب " . نقض . " أسباب
الطعن . ما يقبل منها " .

(٤) طالب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجاني . رفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد .
تبريرها ذلك بأن الدعوى في غير حاجة لمناقشة وأن الصاعن لم يفتح عن وجه ارتباطه بموضوع
اللائهام . غير سائق . إخلال بحق الدفاع .

١ — الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تبني على التحقيقات التي تجريها
المحكمة في الجلسة .

٢ — حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم بخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .

٣ — طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة .

٤ — لما كان أساس دفاع الطاعن أن شخصية الجاني مجهلة لوجود آخرين تشابه أسمائهم مع اسم الطاعن وأن أقوال أحد العمدتين — اللذين طلب الطاعن سماعهما — قد تآقت ضوءا يحدد شخصية الجاني ويكشف عن حقيقة الحادث ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض التأجيل لإعادة إعلان العمدتين لمناقشتها وبرر ذلك بقوله "إن الدعوى في غير حاجة إلى مناقشتها لأن الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباطهما بموضوع الاتهام ومدى ما يمكن أن يكون لهما من تأثير على أدلة الثبوت في الدعوى" ، وكانت الواقعة التي طلب الدفاع سماع أقوال أحد العمدتين بشأنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعه لازما للفصل فيها ، فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذي ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوي عليه من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء هذه الأقوال — التي تسميها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٠ دائرة مركز الصف محافظة الحيرة : ضرب عمدا بفأس على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة وهي ما تقلل كفاءة

المصاب من العمل يقدر بنحو ٨ ٪ . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للوصف والمواد الواردة بأمر الاحالة . فقرر بذلك ومحاكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٧٢ عملا بالمادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجرمة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة قد شابه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه تمكن لدى محكمة الموضوع بسماع أقوال شهود الاثبات وعمدة القبايات وعمدة الكداية وأصر على ذلك بجلسة المرافعة وعاد في ختام مرافعته فطلب أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع أقوال العمدتين إلا أن المحكمة قضت بالإدانة ورفضت طلب سماع أقوال العمدتين استنادا إلى أسباب غير صائغة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة ، وكان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا . وكان طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب مناقشة عمدة الكداية وطلب سماع أقوال عمدة القبايات التي وقع الحادث بدائرتها وبوصف هذا الأخير بملك ورشة لصناعة الطوب قريبة من مكان الحادث ، وأنه هو الذي نقل المجنى عليه إلى المستشفى ، وأجلت المحكمة نظر الدعوى إلى جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩ لإعلان شهود الاثبات وعمدة القبايات ، ولما لم يحضر

أحد منهم عاد المدافع عن الطاعن فطلب أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع أقوال العمدتين . لما كان ذلك ، وكان أساس دفاع الطاعن أن شخصية الجاني بجهالة اوجود آخرين تتشابه أسمائهم مع اسم الطاعن وأن أقوال عمدة القبايات قد تلقى ضوءا يحدد شخصية الجاني ويكشف عن حقيقة الحادث ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض التأجيل لإعادة إعلان العمدتين لمناقشتهما وبرر ذلك بقوله : إن الدعوى في غير حاجة إلى مناقشتها لأن الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباطهما بموضوع الاتهام ومدى ما يمكن أن يكون لهما من تأثير على أدلة الثبوت في الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي طلب الدفاع سماع أقوال عمدة القبايات بشأنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها وكان سماعه لازما للفصل فيها ، فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذي ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء هذه الأقوال — التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها مما قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتح الشريفي ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٩٤)

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ القضائية

(١) عود . سرقة . جريمة . " أركانها " . اختصاص . صحيفة الحالة الجنائية .

مناط تطبيق المادة ٥١ عقوبات ؟

توافر شروطها من الثابت بصحيفة الحالة الجنائية ، مع إثبات الواقعة المطروحة في حق المتهم يخرج الواقعة من اختصاص محكمة الجناح لأنها جناية .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة " . وصف التهمة . صحيفة الحالة الجنائية . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

محكمة الموضوع . عدم تقيدها بوصف النيابة . وجوب تحييدها الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً .

أضاه محكمة الموضوع هل أساس أن الواقعة جناية . مغفلة للنظر في صحيفة الحالة الجنائية التي تحوى سوابق تخرج الواقعة عن اختصاصها . خطأ في تطبيق القانون بموجب النقض والإحالة .

١ - لما كان يشترط لاعتبار المتهم هائداً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون هائداً بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل

في مرفقات أو في إحدى الجرائم التي يبتتها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر وأخيرا أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه في المادة ٥١ سابقة الذكر .
وكان يبين من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية للطعون ضدها - المرفقة بالمفردات المضمومة - أنها هائلة سبق الحكم عليها بأكثر من ثلاث عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها في ١٩٦٥/١/٢٠ بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لشروع في سرقة (في قضية الجناية رقم ١٧٤٥ سنة ١٩٦٤ شين الكوم) وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المطعون ضدها أنها ارتكبت واقعة الشروع في السرقة - موضوع الدعوى المطروحة - بعد سبق الحكم عليها بالعقوبات السابقة ، فإن الواقعة تكون جنائية تخرج من نطاق اختصاص محكمة الجناح .

٢ - الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، فإن محكمة الموضوع إذا أغفلت النظر فيما حوته صحيفة الحالة الجنائية - التي كانت تحت نظرها - من سوابق تخرج بها الدعوى عن نطاق اختصاصها وقضت فيها على أساس أنها جنحة دون أن تحصرها وتسبغ عليها الوصف القانوني الصحيح ، فلأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية : شرعت في سرقة لمبلغ المدين وصفا وقيمة بالمحضرو للملك ل... .. وأدق أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتها فيه وهو ضبطها والجريمة متلبسة بها . وطلبت عقابها بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٧ و ٣٢١ من قانون العقوبات ، ومحكمة قسم أول طنطا الجزئية قضت حضوريا

بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفته المتهمه ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برؤسهما وتأيد الحكم المستأنف ، فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى في استئنافها بتأييد الحكم المستأنف الذي دان المطعون ضدها بجريمة الشروع في سرقة على أساس أنها جنحة في حين أن ما ثبت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها من أنها عائدة سبق الحكم عليها بعشر عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها في ١٩٦٥/١/٢٠ بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات يجعل الواقعة جنائية تخرج من نطاق اختصاص محكمة الجناح .

وحيث إنه لما كان يشترط لاعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر وأخيرا أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه في المادة ٥١ سالفه الذكر . وكان يبين من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها — المرفقة بالمفردات المضمومة — أنها عائدة سبق الحكم عليها بأكثر من ثلاث عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها في ١٩٦٥/١/٢٠ بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لشروع في سرقة في قضية الجناية رقم ١٧٤٥ لسنة ١٩٦٤ شين الكوم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المطعون ضدها أنها ارتكبت واقعة الشروع في السرقة — موضوع الدعوى المطروحة — بعد سبق الحكم عليها بالعقوبات السابقة ، فإن الواقعة تكون جنائية تخرج عن نطاق

اختصاص محكمة الجمنح . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن محكمة الموضوع لا تقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، فإن محكمة الموضوع إذ أفملت النظر فيما حوته صحيفة الحالة الجنائية — التي كانت تحت نظرها — من سوابق تخرج بها الدموى عن نطاق اختصاصها ، وقضت فيها على أساس أنها جنحة دون أن محصها وتسبغ عليها الوصف القانوني الصحيح ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطمن .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتح
الشر بنى ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه الصديق دقانة .

(٩٥)

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣ القضائية

(١) شهادة مرضية . إجراءات المحاكمة . معارضة . محكمة استئنافية .
” الإجراءات أمامها “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب معيب “ .

لشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير المحكمة كسائر الأدلة . وجوب
أن تبني رأيها فيها على أسباب سائغة تؤدي إلى مارتبته عليها .

(٢) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مايوفره “ . حكم . ” تسببيه .
تسبیب معيب “ .

الدفاع الصادر من المتهم أو المدافع عنه ، وحدة . عدم جواز الالتفات من أيهما متى كان
هاما ومؤثرا في منطق الدفاع دون مبرر .

١ — إنه وإن كانت الشهادة المرضية لا تخرج من كونها دليلا من أدلة الدعوى
تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها
شهادة من هذا القبيل أن تبدي رأيها فيها بقبولها أو عدم الاعتداد بها وأن تبني
ماتنتهى إليه من رأى في هذا الشأن على أسباب سائغة تؤدي إلى مارتبته
عليها .

٢ — من المقرر أن الدفاع سواء صدر من المتهم أو من المدافع عنه يكون
وحدة ولا يجوز الالتفات من أيهما متى كان هاما ومؤثرا في منطق الدفاع
دون مبرر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاهن بأنه في يوم ٦ يوليوسنة ١٩٦٩ بدائرة مركز
دمهور محافظة البحيرة (أولا) تسبب خطأ في موت كل من
... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بقيادته
السيارة بحالة تمرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فاصطدم بالعربة للكارو
التي كان يركبها المحبى عليهما وأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي
والتي أودت بحياتهما . (ثانيا) تسبب خطأ في جرح بأن كان
ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بقيادته السيارة بحالة تمرض حياة الأشخاص
والأموال للخطر فاصطدم بعربة كارو فأصيب المحبى عليه (ثالثا) لم يلزم
الجانب الأيمن من الطريق أثناء سيره بالسيارة (رابعا) قاد سيارة بحالة
تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر (خامسا) تسبب في موت دواب
بإهماله وعدم تبصره وعدم مراعاته القوانين واللوائح . وطلبت عقابه بالمواد
١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ و ١/٣٨٩ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٧٢ و ٨١
و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وإدعى ورثة المحبى عليه الأول
مدنيا قبل المتهم والسيد رئيس مجلس إدارة شركة النيل العامة لانوبيس غرب
الدلتا بصفته . مسئولاً عن الحقوق المدنية بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه . كما إدعى ورثة
المحبى عليه الثاني قبلهما — المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية — بمبلغ ألفي
جنيه مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت
حضوريا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧١ عملا بمواد الاتهام (أولا) بحبس
المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ عما أسند إليه
(ثانيا) بإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع متضامين للمدينين بالحق
المدنى مبلغ ألف ونعمسمائة جنيه لورثة المحبى عليه الأول ومبلغ ألف جنيه لورثة
المحبى عليه الثاني والمصروفات المدنية المناسبة وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة
ورفضت ما عدا ذلك من طلبات . فاستأنف كل من المتهم والمسئول عن الحقوق
المدنية هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية بهيئة استئنافية . قضت حضوريا
اعتباريا بتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧١ (أولا) بعدم قبول استئناف المسئول

من الحقوق المدنية للتقرير به بعد الميعاد (ثانيا) بقبول استئناف المتهم شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٧٢ بعدم قبولها للتقرير بها عن حكم غير قابل لها. فظمن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول معارضته في الحكم الحضوري الاعتباري الاستئنافي، قدشابه الفساد في الاستدلال، ذلك بأن الطاعن قدم شهادة طبية تفيد مرضه في يوم صدور الحكم المعارض فيه، وأطرح المحكمة هذه الشهادة بما لا يسوغ إطراحها، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن استأنف الحكم الصادر بإدائته، وقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧١ حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، وعارض في هذا الحكم وتحدد لنظر معارضته جلسة ١٥/٢/١٩٧٢ وفيها حضر الطاعن ومعه محاميه وقال الطاعن إنه كان موجودا في القاهرة وقت إعلانه بالحكم المعارض فيه وطلب الحاضر معه أجلا ليقدم دليل العذر لمرض موكله بالجلسة السابقة — وهي جلسة ١٩/١٠/١٩٧١ التي صدر فيها الحكم المعارض فيه — وتناجى الدعوى بالجلسة ٤/٤/١٩٧٢ حيث قدم محامى الطاعن شهادة طبية، وقضت المحكمة بتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٢ بعدم قبول المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها. ويبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض للشهادة الطبية وأطرحها في قوله "أن المتهم — الطاعن — عارض فيه بتقرير في ١٣/١٢/١٩٧١ مع أنه أعلن بالحكم الاستئنافي الصادر حضوريا اعتباريا في ١/١١/١٩٧١ وأخطر بذلك الإعلان، ولم يثبت للمحكمة أن هناك عذرا منعه من التقرير بالمعارضة في الميعاد، بل ذكر عند ما مثل بمحضر جلسة ١٥/٢/١٩٧٢ أنه كان بالقاهرة وقت الإعلان، وقدم بجلسة ٤/٤/١٩٧٢ شهادة تثبت أنه كان تحت العلاج في الفترة من ٢/١٠/١٩٧١

حتى ١٩٧١/١٢/١٢ والشهادة مؤرخة ١٩٧١/١٢/١٢ — وحيث أن المحكمة لا تظمن إلى ماورد بالشهادة المرضية المقدمة من المتهم من أنه كان مريضا أثناء الفترة الواردة بتلك الشهادة ، لأنها تعارض ما ذكره المتهم من أنه كان بالقاهرة ولو كان مريضا في تلك الفترة حقا ماتوانى عن ذكر المرض كمعذر — دون السفر — ولو كان صادقا لقدم الشهادة في تلك الجلسة أو ذكر أنه كان مريضا ولديه شهادة مرضية ، الأمر الذى يجعل المحكمة لا تظمن لما ورد بتلك الشهادة وتطرحها جانبا ، وبذلك تكون معارضة المتهم غير مقبولة طبقا لحكم المادة ٢/٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المرضية وإن كانت لا تنخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها شهادة من هذا القبيل أن تبدي رأيها فيها بقبولها أو عدم الاعتداد بها ، وأن تبني ما تنتهى إليه من رأى في هذا الشأن على أسباب سائغة تؤدي إلى مارتبته عليها ، وإذا ما كان البين من الحكم المطعون فيه أن ماعول عليه في إطراح الشهادة الطبية غير سائغ ويخالف الثابت بالأوراق ، ذلك بأن الحاضر مع الطاعن طلب بجلسة ١٩٧٢/٢/١٥ التأجيل لتقديم دليل حذر مرض موكله ، كما لا يخفى مرض الطاعن في يوم صدور الحكم المعارض فيه قوله أنه كان في القاهرة يوم إعلانه بذلك الحكم ، ومن المقرر أن الدفاع سواء صدر من المتهم أو من المدافع عنه يكون وحدة ولا يجوز الالتفات عن أيهما متى كان هاما ومؤثرا في منطق الدفاع دون مبرر كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة ، بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من وجهى الطعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : سعد الدين طلبة ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومصطفى محمود الأسيرطي ،
وعبد الحميد محمد الشريفي .

(٩٦)

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ القضائية

إجراءات المحاكمة . إعلان . معارضة . "نظرها والحكم فيها" . دفاع .
"الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . نقض . "أسباب الطعن . ما يقبل منها" .
حكم . "تسبيه . تسبيب معيب" .

إعادة الدعوى لرافعة . بعد حجزها للحكم . يوجب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ما لم
يمكن له ثبت حضورهم وقت النطق بالقرار .

وجوب تمام الدعوة بإعلان الخصوم وفق أحكام القانون . مثال في معارضة .

من المقرر أنه إذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للرافعة إستئنافا
لتسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانهم
على الوجه المنصوص عليه في القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار .
ولما كان إعلان المعارض بالحضور بالجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه
أو في محل إقامته ، ولا يصح أن ينبنى على إعلانه للنيابة العامة الحكم في معارضته ،
وكان الثابت أن الطامن أعلن للنيابة العامة بالجلسة التي حددت لاستئناف
السير في معارضته بعد إعادتها للرافعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع
المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه يكون باطلا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم عابدين ، محافظة القاهرة : بدد المبالغ النقدي المدين بالمحضر والملوك لـ ... والمسلم إليه على سبيل الوكالة فاختمه لنفسه لإضراراً بالمجنى عليه ، وطلبت مقابله بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت في الدعوى حضورياً اعتبارياً بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٦٩ عملاً بمادة الاتهام بمجلس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الدعوى غيابياً بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف - فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلاً ، وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى بقبول معارضته - في الحكم الغيابي الاستئنافي - شكلاً ورفضها موضوعاً ، قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ذلك بأن الطاعن لم يعلن لشخصه أو في محل إقامته بالحضور في الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل كان إعلانه للنياحة مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن الطاعن قد مثل أمام المحكمة في بعض الجلسات حتى حجزت الدعوى للحكم فلما أعيدت للرافعة ظلت تتأجل لإعلان الطاعن ثم توالى التأجيل في غيبته لتنفيذ القرار السابق إلى أن حددت نظر المعارضة جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٧٢ التي تخلف الطاعن عن الحضور فيها أيضاً فقضت المحكمة بهذه الجلسة بقبول معارضته شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه . كما يبين من الاطلاع

على المفردات المضمومة أن الطاعن قد أعلن للنياية العامة بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا بدا للحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للرافعة استثناءا للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو ثبوت حضورهم وقت النطاق بالقرار ، وكان إعلان المعارض بالحضور بالجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، ولا يصح أن ينبني على إعلانه للنياية العامة الحكم في معارضته ، وكان الثابت مما تقدم بيانه أن الطاعن أعلن للنياية العامة بالجلسة التي حددت لاستئناف السير في معارضته بعد إعادتها للرافعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بناء على هذا الإعلان يكون باطلا ، مما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطاعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، ومعتنى محمود الأسبروطى ، وعبد الحميد محمد الشريفين ،
وحسن علي المغربي .

(٩٧)

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣ القضائية

* (١ و ٢ و ٣) حكم . " إصداره " . " بياناته " . بيانات الديباجة " .
نقض . " أسباب الطعن " . " لا يقبل منها " . بطلان .

(١) صدور الحكم باسم الأمة بدلا من اسم الشعب . لا بطلان .

(٢) اشتغال الحكم على ما يفيد بيان المحكمة التي أصدرته . كفايته بيانا لمكان مقدها .
الأصل في الإجراءات الصحة .

(٣) اشتغال مدونات الحكم على ما يفيد حصول المداولة . كفايته . ما دام الطاعن
لا يدعى عدم حصولها .

(٤ و ٥) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات .
" بوجه عام " . " شهود " . حكم . " تمييزه " . " سبب غير معيب " .
نقض . " أسباب الطعن " . ما لا يقبل منها " .

(٤) حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطلع إليه من أدلة و عناصر
في الدعوى .

راجع في المبدأ ذاته الطعون ٥٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٣ ، و ٤٠٣ و ٤٠٦
لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٧٣ و ٤٧٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١١/٦/١٩٧٣ .

ملاحظة : راجع الحكم الصادر من هيئة الموارد الجنائية والمالية مجتمعين
بجلسة ٢١/١/١٩٧٤ المذكور بالعدد الثالث من السنة ٢٣ بالصحيفة ١ هـ .

(٥) العبرة بما تظمن إليه المحكمة بما اقتضاه من التحقيقات . . بلاغ الحادث .
لا عبرة به .

(٦) دعوى مدنية . . حكم . . "تسببيه . تسبب غير معيب" . . مسئولية مدنية . . تعويض . . محكمة الموضوع . . "سائطها في تقدير الدليل . . " . . ضرر . . مسئولية تقصيرية .

عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . . لا أثر . . ما دام ما أورده يتضمن الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية .

(٧) دفاع . . "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . . إجراءات المحاكمة . إثبات . . "خبرة" . . ضرب . . "أحدث عاهة" . . نقض . . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

التمسك على المحكمة تعورها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . . أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . . لا يقبل .

عدم إثارة الطعن — أمام المحكمة — دفاعه . . أو تمسك على أن التقرير القضائي الشرعي أثبت شفاء المجنى عليه دون تخلف عاهة . لا أساس له في هذا الشأن .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على الهدف الأسمى من النص على صدور الأحكام بإسم الأمة أو بإسم الشعب يمكن في حرص الشارع الدستوري على الإفصاح عن صدورهما بإسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات في البلاد ، وأن عبارتي اسم الأمة واسم الشعب تلتيان عند معنى واحد في المنصوص في هذا المناط وتدلان عليه — ومن ثم فإن صدور الحكم المطعون فيه بإسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا .

٢ — تنص المادة ٣٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن محاكم الجنايات تنعقد في كل جهة بها محكمة ابتدائية . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنايات الزقازيق ، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة انعقدت في جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة ، وكان من المقرر أن الأصل في إجراءات المحاكمة إنها قد روعيت ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن

إغفال بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم يكون غير مفيد . هذا فضلا عن أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم ، ما دام قد ذكر فيه اسم المحكمة التي أصدرته .

٣ — متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد تضمن في مدوناته ما يفيد حصول المداولة قانونا ، وكان الطاعن لا يدعى عدم حصول المداولة ، فإن ما يثيره في صدد ما تقدم لا يكون له محل .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تحول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بأن تشير في حكمها إلى شهادة شهود النفي والرد عليها ردا صريحا لأن قضاءها بالإدانة اعتمادا على عناصر الإثبات التي بينها يفيد أنها أطرحت تلك الشهادة ولم تر فيها وجها للأخذ بها.

٥ — من المقرر أنه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات .

٦ — متى كان ما أورده الحكم يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، فلا تريب على المحكمة إذا هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك مترك لتقديرها بغير معقب .

٧ — من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطالب منها . ولما كان الطاعن لم يثر أمام المحكمة دفاعه القائم على أن تقرير الطبيب الشرعي أثبت شفاء المجنى عليها دون تخلف عاهة مستديمة ، على ما أورده بوجه الطعن ، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون على غير أساس .

الوقائع

لأتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ يونيه سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز الزقازيق محافظة الشرقية : ضرب بحسم صلب راض "عصا" على ساعدها الأيسر فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستجبل برؤها هي إعاقة بحركات الساعد وضمور بالعضلات وضعف بقوة قبضة اليد مع التهام كسرى عظمتي الساعد في وضع زاوى معيب تقدر بنحو ١٢ ٪ . وطابت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الإتهام ، فقرر ذلك في ٢٧ مايو سنة ١٩٧١ . وادعت المحنى عايتها مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٧٢ عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بحبس المتهم مع الشغل مدة ثلاثة أشهر وإلزامه أن يدفع للدعوى بالحق المدني مائة جنيه والمصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى العاهة المستديمة وإلزامه بالتعويض جاء مشوبا بالبطالان والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يصدر بأمر الشعب كما يقضى بذلك دستور جمهورية مصر العربية الذى صدر فى ظله كما أغفل بيان مكان انعقاد المحكمة عند نظر الدعوى وصدور الحكم به وهو من البيانات الجوهرية التى يستلزم القانون اشتغال الحكم عليها ويرتب البطلان على خلوه منها ، فضلا عن ذلك فقد تناقض الحكم فيما أثبتته بديباجته مع ما ثبت بحضور الجلسة فى شأن صفة أحد أعضاء الهيئة التى أصدرته — وهو الرئيس بالمحكمة الابتدائية كما خلت أسباب الحكم وسودته من إثبات حصول المداولة

مع أنها شرط لازم لسلامة الإجراءات والحكم . وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الحكم اطرح أقوال شهود النفى لأسباب غير مائغة دون أن يورد أسماءهم أو مضمون هذه الأقوال مما يدل على أنها لم تكن محل تخصيص من المحكمة كما أن المحكمة لم تأخذ ببلاغ والد زوج المجنى عليها ولم تستدعه لمناقشته فيما أورده ببلاغه من أن ابن الطاعن هو الذى ارتكب الجريمة على الرغم من أن المدافع عن الطاعن تمسك بسماع أقواله أمام المحكمة . وأخيرا فإن الحكم قضى للمجنى عليها دون أن يبين الأضرار المادية والمعنوية التى أصابتها من الحادث وأغفل الرد على ما ذكره الدفاع من أن التقرير الطبي الشرعى أثبت شفاء المجنى عليها دون تخلف عاهة مستديمة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه صدر بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٧٢ باسم الأمة كما كانت تقضى به المادة ١٥٥ من الدستور السابق الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ . ولما كانت المادة ٧٢ من الدستور الدائم المعمول به اعتبارا من ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على أن الأحكام تصدر باسم الشعب ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الهدف الأسمى من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكمن فى حرص الشارع الدستورى على الإفصاح عن صدورنا باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات فى البلاد وأن عبارتي اسم الأمة واسم الشعب يلتقيان عند معنى واحد فى المقصود فى هذا المناط وتدلان دليلا ، فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا . ومن ثم يكون النهى عليه فى هذا الخصوص فى غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن محاكم الجنايات تنعقد فى كل جهة بها محكمة ابتدائية ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنائيات الزقازيق ، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة انعقدت فى جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة ، وكان من المقرر أن الأصل فى إجراءات المحاكمة أنها قد روعيت ، فإن ما يشير به الطاعن بشأن إغفال بيان مكان المحكمة التى أصدرت الحكم يكون غير مفيد . هذا فضلا عن أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التى يترتب على إغفالها بطلان الحكم مادام قد ذكر فيه اسم المحكمة التى أصدرته . لما كان ذلك ، وكان

البين من الاطلاع على ديباجة الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المحاكمة أنه قد أثبت بهما حضور رئيس المحكمة بمحكمة الزقازيق الابتدائية متدبا للجلوس بمحكمة الجنايات التي نظرت الدعوى مما تقتضى معه حالة تناقض ما أورده الحكم في ديباجته مع مادون بمحضر الجلسة في هذا الخصوص. كما بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد تضمن في مدوناته ما يفيد حصول المداولة قانونا ، وكان الطاعن لا يدعى عدم حصول المداولة ، فإن ما يثيره في صدد ما تقدم لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بحرمة الضرب المفوض إلى العامة المستديمة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها مستندة من أقوال المجنى عليها والتقارير الطبية الشرعي عرض لمضمون أقوال شهود النفي وأطرحها تأسيسا على أن المجنى عليها أصرت منذ بدء التحقيق على إسناد التعدي إلى المتهم وحده دون أن تذكر هي أو المتهم في أى مرحلة من مراحل التحقيق ما يشير إلى أن أحدا شاهد الواقعة كما أن المتهم لم يذكر أسماء شهود النفي إلا بعد مضي سنتين من وقوع الحادث وبعد أن تحقق من تخلف العامة المستديمة لدى المجنى عليها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تعول على أقوال شهود الاثبات وتعرض عن حالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بأن تشير في حكمها إلى شهادة شهود النفي والرد عليها ردا صريحا لأن قضاها بالإدانة اعتمادا على عناصر الاثبات التي بينتها يفيد أنها أطرحت تلك الشهادة ولم ترفيها وجها للأخذ بها ، ومع ذلك فقد تناول الحكم شهادة شهود النفي وأفصح من عدم اطمئنانه إليها للأسباب السائغة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي عقلا ومنطقا إلى النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن التفات المحكمة عن سماع شهادة والد زوج المجنى عليها وعدم اعتدادها بما سطره في بلاغه مردودا بأن الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن كان قد أشار إلى ما تضمنه البلاغ المقدم من والد زوج المجنى عليها إلا أنه لم يطالب سماع شهادة أو إجراء تحقيق في شأن ما أورده ببلاغه ، ومن ثم

فليس للطاعن من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها ولم تره من جانبها حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما روتها المجنى عليها . وإذا كان من المقرر أنه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات ، وكان الحكم قد عرض لما يثيره الطاعن بمصدد ما تضمنه البلاغ المقدم من والد زوج المجنى عليها ورد عليه بما أورده من أن مقدم البلاغ نفى مشاهدته للواقعة وأنه سب إحداث الإصابة التي نتجت عنها العاهة إلى ذات الطاعن ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من ذلك له أصل ثابت في الأوراق ، فإن النعمى على الحكم في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الماطعون فيه أنه تحدث عن المسؤولية المدنية بقوله ” أن المحكمة وقد انتهت إلى أن المتهم هو الذي اعتدى عليها أى ” المجنى عليها “ وأحدث إصابتها مما موب لها أضراراً فيكون مسؤولاً عن تعويضها “ ولما كان ما أورده الحكم يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التعصيرية من خصاص وضرر وعلافة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض فلا تريب على المحكمة إذا لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى وأقامت قضاها على عناصر سائفة تتحقق بها أركان الجريمة التي دانت الطاعن بها ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر أمام المحكمة دفاعه القائم على أن تقرير الطبيب الشرعى أثبت شفاء المجنى عليها دون تخلف عاهة مستديمة على ما أورده بوجه الطعن ، وكان من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينمى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية الحادة المستشارين :
 محمد الدين عطية ، ومهطفى محمود الأسبولى ، وعبد الحميد محمد الثريين ، وحنان علي المغربي .

(٩٨)

(*) الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ القضائية

(١ و ٢) إجراءات المحاكمة . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " معارضة . " نظرها والحكم فيها " . محكمة الموضوع . " ما عطلتها في تقدير الدليل " . شهادة مرضية . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

(١) وجوب سماع دفاع المعارض قبل الحكم في معارضته باعتبارها كانت لم تكن أو برفضها . ما لم يكن تخلفه عن حضور الجلسة بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري . يعيب إجراءات المحاكمة .

(٢) الشهادة المرضية . تقديرها يخضع - في الأصل - لسلطة محكمة الموضوع . لإدراكها الأسباب التي حوت عليها في إطار الشهادة . إجازة محكمة القضاة مراقبة سلامة تلك الأسباب .

اقتصار الحكم في إطار الشهادة المرضية على القول بأنها لا تحمل صورة الطعن . غير كاف .

١ - جرى قضاء محكمة القضاة على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن

(١١) المبدأ ذاته منـدرج في القانون رقم ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ سنة ٤٣ ق بالجلسة ذاتها .

أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

٢ - الشهادة المرضية لا تخرج من كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التويل على تلك الشهادة ، فإن المحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب التي ساقها الحكم أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة - وهي في مهيل تبيان وجه إطراحها للشهادة المرضية - قد اقتصررت على القول بأنه غير ثابت بها أنها خاصة بالطاعن لأنها لا تحمل صورته - وذلك على الرغم من أنها تحمل اسمه وقد قدمها محاميه نيابة عنه بالجلسة ، دون أن تعرض للمرض الثابت بها والذي تعال به الطاعن كمذر مانع له من حضور جلسة المعارضة ، وقد كان من المتعين عليها متى تشككت في صحة الشهادة المرضية المقدمة أن تجرى تحقيقا في شأنها بلوغا لغاية الأمر فيه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة : أعطى بسوء نية لـ شيكا بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارض . وقضى

في معارضته بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٧٢ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٧٢ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد شابه البطلان ، ذلك بأن تخلفه عن الحضور بالجلسة الأولى التي حددت لنظر معارضته الاستئنافية إنما كان لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية المقدمة من المدافع عنه في القضية رقم ١٣٥٦ سنة ١٩٧٢ جنح مستأنفة شمال القاهرة المتهم فيها نفس الطاعن والتي نظرت بذات الجلسة ، بيد أن الحكم المطعون فيه أطرح هذه الشهادة لأسباب غير صائفة لا تؤدي إلى مارتبه عليها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن على أنه لم يحضر الجلسة الأولى التي حددت لنظر المعارضة على الرغم من إعلانه بها ، وأطرح الشهادة المرضية المقدمة من محامي الطاعن في هذه الجلسة بقوله "وحيث أن وكيل المعارض قدم شهادة مرضية في الجلسة رقم ١٣٥٦ سنة ١٩٧٢ استأناف مصر جلسة اليوم بمقولة أنها خاصة بالمتهم وتحمل اسمه غير أنها لا تحمل صورته وليس فيها ما يؤكد أنها تخص ذات المتهم ، ومن ثم لا نطمئن إليها المحكمة ولا نأخذ بها وأطرحها جانباً " . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير مماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة

حاصلا بدون مذور، وأنه إذا كان هذا التخلّف يرجع إلى مذور قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى ، تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب التي ساقها الحكم أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة — وهي في سبيل تبيان وجه إطراحها للشهادة المرضية — قد اقتصرت على القول بأنه غير ثابت بها أنها خاصة بالطامن لأنها لا تحمل صورته — وذلك على الرغم من أنها تحمل اسمه وقدمها محاميه نيابة عنه بالجلسة دون أن تعرض للمرض الثابت بها والذي تعلل به الطامن كعذر مانع له من حضور جلسة المعارضة ، وقد كان من المتعين عليها من تشكيكت في صحة الشهادة المرضية المقدمة أن تجري تحقيقا في شأنها بلوغا لغاية الأمر فيه ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومطه
الصديق دنانة .

(٩٩)

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ القضائية

(١) رسوم إنتاج . مخور . إثبات . " خبرة " .

السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين
ومدته . مثال .

(٢) طافيا . مخور . رسوم إنتاج . جمارك . دعوى مدنية . قانون .

القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا . ألغى صناعته ولم ينص فى بيان العقوبة
على أداء رسم أو تعويض عنها . مذكرته الإيضاحية فى هذا الشأن . الادعاء مدنيا المآرب
على التعامل فى مشروب الطافيا يكون على غير أساس .

١ - لما كان المدعى عليه الأول قد اعترف بميازته السائل الأول
(روم زوتوس) الذى بلغت نسبته الكحولية ٣٨,٩ ٪ وكانت عند خروجها
من المصنع ٤٠,٦ ٪ ، وكان الثابت من مناقشة أهل الخبرة (فى الدعوى
المقدم صورين من حكمهما) أن السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات
الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين ومدته من ناحية نوع
البرميل ومادته وحالته والتغيرات الجوية من حيث الرطوبة والحرارة والتهوية
ومقدار ما كان فيه من المشروب عند بدء التخزين وكذلك درجته الكحولية ،
ومن ثم ترى المحكمة أن المدعى عليه الأول قد لا يكون له يد فيما ظهر من فرق
بسيط فى الدرجة الكحولية وبالتالي تكون التهمة الأولى المنسوبة إليه (حيازة
كحول دون سداد رسم الإنتاج) محل شك كبير .

٢ — ألغى القانون رقم ٣٤٦ سنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا صناعة هذا المشروب وأخرجه عن دائرة التعامل ، ولم ينص في بيان للمقوِّبة التي استوجبها مخالفة أحكامه — خلافاً للقانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول — على أداء الرسم الذي يكون مستحقاً أو التعويض الذي يستحق عند تعذر معرفة مقدار الرسم بل أوردت مذكرته الإيضاحية في هذا الشأن ما نصه ” وقد رأيت مصلحة الانتاج أن إلغاء هذه الصناعة يؤثر في حصيلتها من الناحية المالية فرأت اللجنة — التي شكلها مجلس الوزراء — هذه الاعتبارات المالية لا يصح أن تقف عثرة في مبدل خدمة الصالح العام ، إذ أن انتشار هذا النوع من المشروبات الكحولية بين الطبقات الفقيرة التي تضم المال ومن إليهم وهم الأيدي العاملة ، من شأنه أن يؤدي بأفرادها إلى اتدهور الخلق وضياع أجورهم فيما لا يجدي وتفكك أسرهم وتشريد أبنائهم وانزلاقهم إلى مهاوى الفساد خصوصاً وأن ما تجنيه مصلحة الإنتاج من هذا النوع قليل إذا ما قورن بمجموع الرسوم التي تدخل خزينتها ، كما أن وزارة المالية والاقتصاد لم تشاطر مصلحة الانتاج رأيها ، وطلبت السير في استصدار القانون ” . لما كان ذلك ، فقد باتت الدعوى المدنية في شقها (الثاني) المترتب على التعامل في مشروب الطافيا هي الأخرى على غير أساس .

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من (١) ... (٢) ... بأنهما في يوم ١١ يناير سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية : المتهم الأول (١) حاز كولا لم يؤد منها رسوم الانتاج والاستهلاك (٢) اشترى مشروب الطافيا . المتهم الثاني : باع مشروب الطافيا . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ . وادعت مصلحة الجمارك مدنياً قبل المتهمين بمبلغ ٨٥ ج و ٨١٠ م كتعويض .

ومحكمة طنطا الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٦٩ عملا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين عشرة جنهات والغلق لمدة شهر والمصادرة والرسم المستحق وإلزام المتهم الأول بأن يدفع للدعية بالحق المدني مبلغ ٧٥ ج و ٨١٠ م كتعويض وألزمته بمصروفات الدعوى المدنية . فستأنف المتهم من هذا الحكم ، كما استأنفته مصلحة الجمارك . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديلهما إلى تحديد الرسم المستحق بمبلغ ٢٥ ج و ٢٧٠ م وتأنيده فيما عدا ذلك وألزمتها المصروفات المدنية عن الدرجتين . فطمن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٧١ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة طنطا الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة نظرت الدعوى من جديد ، وقضت حضوريا بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٧١ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما أسند إليهما والمصادرة وألزمت مصلحة الجمارك المصروفات المدنية عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة . فطمنت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض ، وبتاريخ ٢٩/١٠/١٩٧٢ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لقرار الموضوع وعلى النيابة إعلان المطعون ضدهما ومحضر المحضر وإخطار المدعية بالحقوق المدنية . وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة وطلبات النيابة العامة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث أن الاستئناف المرفوعين من مصلحة الجمارك (المدعية بالحق المدني) ومن المدعى عليهما في الدعوى المدنية قد استوفيا الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن واقعة الدعوى حسما بانت للمحكمة من الاطلاع على سائر أوراقها والتحقيقات التي تمت فيها وما دار بالجلسة بحمل في أنه بتاريخ ١٩٦٨/١/١١ انتقل السيد / ... المساعد الإداري بمصلحة الإنتاج إلى محل بقالة المدعى عليه الأول ... بطنطا لتفتيشه حيث دلت إخبارية مصرية أنه يحوز سوائل كحولية ونحور مغشوشة ومهربة من الرسوم الإنتاجية ، فعثر على برميل به ١٩٣٦ لتر من مشروب " روم زوتوس " وآخر به ٤٠٨ لتر من مشروب " أبريتيف " ، وأخذ من كل عينة أرسلها للتحليل فوردت نتيجة العمل الكيميائي تفيد أن العينة الأولى عبارة عن روم مخفف ، والعينة الثانية ليست " فورنيه " كما أنها خالية من الكيفين ، وبذلك تكون غير مطابقة للمواصفات القياسية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٢ وتعتبر " طافيا " وأن الدرجة الكحولية في العينتين هي على الترتيب ٣٩ و ٤٢ ٪ و ٤٢ و ٤٣ ٪ بالحجم على درجة ١٥ مئوية ، وقرر المدعى عليه الأول أنه اشترى السائلين المضبوطين من محلات زوتوس — مستودع بولاناكي بالاسكندرية — بموجب فاتورتين ، وقرر المدعى عليه الثاني ... مدير العلاقات العامة بالشرطة البائعة أن الشركة باعت السائلين سائلين — أى ليسا في زجاجات مغلقة — وتبين أن الدرجة الكحولية لهما وقت البيع هي ٤٠ و ٤١ ٪ ، وأقامت النياية العامة الدعوى الجنائية ضد المدعى عليهما بوصف أن الأول (أ) حاز كولا دون سداد رسوم الإنتاج — وذلك من السائل الأول (ب) اشترى مشروب طافيا . وبوصف أن المدعى عليه الثاني باع مشروب طافيا — وذلك عن السائل الثاني — وادعت مصلحة الجمارك قبل المدعى عليهما بالتضامن بمبلغ ١٠١ ج و ٨٠ م .

وحيث إنه فيما يختص بالدعوى المدنية المطروحة وحدها للفصل فيها — بعد أن قضى نهائيا في الدعوى الجنائية قبل المدعى عليهما بإبراءة — فإن المدعى عليه الأول دفع ببطلان التفتيش تأميسا على ما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ ، والمحكمة ترى أن هذا الدفع في محله ، ذلك أن المساعد الإداري أجرى تفتيش محل بقاله المدعى عليه الأول دون أن يحصل على إذن مكتوب من رئيس مكتب الانتاج المختص ، وقد خلت أوراق الدعوى منه — هذا إلى أنه ، لما كان المدعى عليه الأول قد اعترف بحيازته

السائل الأول الذى باقت ندمته الكحولية ٣٨,٩ ٪. وكانت هند خروجها من المصنع ٤٠,٦ ٪. ، وكان الثابت من مناقشة أهل الخبرة فى الدهوين رقمى ٣١٦٢ لسنة ١٩٦١ جنح المبان و٣٦١٢ سنة ١٩٦١ جنح اللبان المقدم صورتين من حكمهما أن السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة لازيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين ومدته من ناحية نوع البرميل ومادته وحالته والتغيرات الجوية من حيث الرطوبة والحرارة والنهوية ومقدار ما كان فيه من المشروب عند بدء التخزين وكذلك درجته الكحولية ، ومن ثم ترى المحكمة أن المدعى عليه الأول قد لا يكون له يد فيما ظهر من فرق بسيط فى الدرجة الكحولية ، وبالتالي تكون التهمة الأولى المنسوبة إليه محل شك كبير ، ومن ثم فهى غير قائمة ، ويكون الادعاء المدنى قبله فى خصوصها على غير أساس .

وحيث أنه وإن كانت مصلحة الجمارك قد وجهت دعواها المدنية قبل المدعى عليهما ، إلا أن الثابت من طلبات مدير عام شئون الإنتاج فى المذكرة المؤرخة ١٤ / ٥ / ١٩٦٨ أن الرسوم المستحقة والتعويض قاصران على السائل المضبوط فى البرميل الأول وقدره ١٩,٦ لترا والذى وجهت بسببه إلى المدعى عليه الأول التهمة — التى انتهت المحكمة فيما تقدم إلى القضاء برفض الدعوى المدنية بالنسبة لها — دون المدعى عليه الثانى ، وإذ كان لا يبقى بعد ذلك غير اتهام المدعى عليه الثانى ببيع مشروب الطافيا ، إلى جانب اتهام المدعى عليه الأول بشراء هذا المشروب ، فإن المحكمة ترى بالنسبة للدعوى المدنية المترتبة على هاتين التهمتين — بفرض امتدادها إلى المدعى عليهما عن التهمتين المذكورتين — أن القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا ، قد ألغى صناعة هذا المشروب وأخرجه عن دائرة التعامل ، ولم ينص فى بيان العقوبة التى استوجبتها مخالفة أحكامه — خلافاً للقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ — على أداء الرسم الذى يكون مستحقاً أو التهويض الذى يستحق عند تعذر معرفة مقدار الرسم ، بل أوردت مذكرته الايضاحية فى هذا الشأن مانصه ” وقد رأت مصلحة الإنتاج أن إلغاء هذه الصناعة يؤثر فى حصيلتها من الناحية المالية فرأت اللجنة — التى شكلها مجلس الوزراء — أن هذه الاعتبارات المالية لا يصح أن تقف حثرة فى سبيل خدمة الصالح العام ، إذ أن انتشار هذا النوع من المشروبات الكحولية

بين الطبقات الفقيرة التي تضم العمال ومن إليهم ، وهم الأيدي العاملة ، من شأنه أن يؤدي بأفرادها إلى التدهور الخلقى وضباع أجورهم فيما لا يجدى وتفسك أسمرهم وتشريد أبنائهم وانزلاقهم إلى مهاوى الفساد خصوصا وأن ما تجنيه مصلحة الإنتاج من هذا النوع قليل إذا ما قورن بمجموع الرسوم التي تدخل خزيتها ، كما أن وزارة المالية والاقتصاد لم تشاطر مصلحة الإنتاج رأيها وطلبت السير في استصدار هذا القانون “ ، لما كان ذلك . فقد باتت الدعوى المدنية في شقها الثانى المترتب على التعامل فى مشروب الطافيا هي الأخرى على غير أساس .

وحيث إنه متى بان ما تقدم تعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى المدنية ، والحكم برفضها مع إلزام رافعتها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣

رئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، ومحمود كامل عطيفه ،
ومحمد عادل مرزوق .

(١٠٠)

الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٢ القضائية

معارضة . إعلان . إجراءات المحاكمة . بطلان . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . لإعلانه بلجهة الإدارة
لا يصح . توجيه الإعلان إلى الطاعن بمكتبه الذي تبين أنه تركه ثم إعلانه بلجهة الإدارة
لما لم يستدل عليه . بطلانه . قضاء الحكم بناء على هذا الإعلان في موضوع المعارضة برفضها وبناء على
الحكم المعارض فيه . أثره : البطلان . وجوب النقص والإحالة .

من المقرر أن إعلان المعارض للمحضر بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه
أو في محل إقامته ومن ثم فإن إعلانه بلجهة الإدارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم
في معارضته ، ولما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن إعلان
الطاعن بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يوجه إليه بمحل إقامته
ولما وجه إليه بمكتبه ولمساتين إنه ترك هذا المحل بحكم طرد ولم يستدل عليه
ثم إعلانه بلجهة الإدارة — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع المعارضة
برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بناء على ذلك الإعلان الباطل فإنه يكون باطلا
بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠/٥/١٩٦٩ بدائرة قسم عابدين : أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب . وطابت معافاته بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت بتاريخ ١٧/٢/١٩٧١ عملاً بإدنى الانهاك بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابياً بتاريخ ٧/١١/١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وقضى بتاريخ ٢٠/٢/١٩٧٢ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في موضوع معارضته الاستئنافية برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، قد شابه البطلان ، ذلك بأنه لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالجلسة التي صدر فيها الحكم ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن إعلان الطاعن بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يوجه إليه محل إقامته بشارع النيل رقم ١٠٢ بتمم الدق وإنما وجه إليه بمكتبه ، بشارع الحلب رقم ١٢ بقسم الأوبئة . ولما أن تبين أنه ترك هذا المحل بحكم طرد ولم يستدل عليه تم إعلانه لجهة الإدارة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، ومن ثم فإن إعلانه لجهة الإدارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في معارضته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بناء على ذلك الإعلان الباطل فإنه يكون باطلاً بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الثاني من الطعن .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، نصر الدين حسن هزام ، وحنان أبو الفتوح الشربيني ، ومحمود كامل عطيفة ،
وطه الصديق دقانه .

(١٠١)

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ القضائية

عود . استئناف . نظره والحكم فيه . محكمة استئنافية . نقض . " حالات
الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .
الطعن لا يضار بطله .

الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ إجراءات . الاستئناف انرفع من غير النيابة العامة . وجوب
القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . استئناف المحكوم عليه وحده للحكم
بالحبس في مرفعة . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بحجة أن صوابه توجهه عائدا
في حكم المادتين ٤٩ ، ٥١ عقوبات يخالف للقانون . وجوب النقض والاحالة لأن الخطأ يجب
للمحكمة من نظره ووضوح الاستئناف .

من المقرر أن الطعن لا يضار بطله إعمالا لما تقضى به الفقرة الثالثة من
المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا
من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف .
ولما كان الثابت في هذه الدعوى أنها رفعت على المتهم أمام محكمة الجناح لاثباته
بارتكاب جنحه شروع في مرفعة ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه
معتين مع الشغل والنفاذ ، فأستأنف المحكوم عليه وحده وقضت المحكمة الاستئنافية
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا إلى ما قالته من أن صواب المتهم المبينة
بصحيفة حالته الجنائية توجه له عائدا في حكم المادتين ٤٩ ، ٥١ من قانون
العقوبات ، فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم
المطعون فيه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تقار موضوع الاستئناف
فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ۱۰/۱۰/۱۹۷۰ بدائرة مركز ديرب نجم : سرق ثوب القماش الموضح وصفا وقيمة بالمحضر والمملوك وذلك من محله حالة كونه هائدا . وطلبت معاقبته بالمواد ۲/۴۹ و ۱/۵۰ و ۱/۳۱۷ من قانون العقوبات . ومحكمة ديرب نجم الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ۱۹/۱۱/۱۹۷۰ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنتين مع الشغل والنفاد . فاستأنف ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ۱۱/۸/۱۹۷۱ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف . وبعدم اختصاص المحكمة وبإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لاتخاذ مايلزم فيها . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنمى على الحكم المدعون فيه أنه — إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية مع أن المطعون ضده هو المستأنف — يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ خالف ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ۴۱۷ من قانون الإجراءات الجنائية التي لا تجيز تسوئ مركز المستأنف مادام أن الاستئناف لم يرفع من النيابة العامة .

وحيث أنه لما كان من المقرر أن الطاعن لا يضار بطعنه إعمالا لما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ۴۱۷ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف ، وكان الثابت في هذه الدعوى أنها رفعت على المتهم أمام محكمة الجنح لاتهامه بارتكاب جنحه شروع في سرقة ، وكانت محكمة أول

درجة قد قضت بحبسه سنتين مع الشغل والنفاذ ، فاستأنف المحكوم عليه وحده وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا إلى ما قالته من أن سوابق المتهم المييزة بصحيفة حالته الجنائية تجعله عائدا في حكم المسادين ٤٩ ، ٥١ من قانون العقوبات ، فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة من نظر موضوع الاستئناف ، فإنه يتعين أن يكون مع البقض الإحالة .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
المادة المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، ومحمود كامل عطية ،
ومنه الصديق دقافة .

(١٠٢)

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣ القضائية

(١) سرقة . محكمة الموضوع : "سلطتها في استخلاص صورة الدهوى" .
حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" . جريمة . "أركانها" .

سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى .

التدليم بغير قصد النخل من الملكية أو الحيازة بل للأصل لضبط ماشرح في مرفقه يوفر ركن
الاختلاس في السرقة . مثال لتسليم سائق .

(٢ ، ٣) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه
عام" . حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .

(٢) سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم .
اطمئنانها إلى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم اطمئنانها لذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر .
سائق .

(٣) حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود . لها أن تأخذ منها بما تظمن إليه
في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر . دون أن يكون
هذا تناقضا مادام أصبح أن يكون الشاهد صادقا في قاحية من أقواله وغير صادق
في شطر منها .

١ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائغة أن أمين المخزن لم يقصد بتسليم المواشير إلى الطاعن التخلي عن ملكيتها أو حيازتها بل كان ذلك توصلا لضبطه بما شرع في سرقته، فإن ما ذهب إليه الحكم من توافر ركن الاختلاس يكون صحيحا في القانون، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قالة الخطأ في تطبيق القانون في غير محله.

٢ — من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة إلى الأدلة ذاتها في حق متهم آخر.

٣ — لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطعن إليه في حق أحد المتهمين وتعارض ما لا تطعن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها، مادام تقدير الدلائل موكولا إلى اقتناعها وحدها، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المتهمين الأول والثاني لعدم اطمئنان المحكمة لأقوال بعض شهود الإثبات في حقهما لا يتناقض مع ما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن أخذا بأقوال الشهود المذكورين في حقه، والتي تأيدت بأدلة أخرى ساقها الحكم ووثق بها، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة التناقض في التمهيد يكون غير صديد.

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من ... و ... و ... و ... و ... (الطاعن) بأنهم في يوم ١٩٦٨/٦/٢٢ بدائرة قسم المطرية: شرعوا في سرقة الحديد المبين بالمحضر لشركة ... وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو ضبطهم والجريمة متابسة لها . وطلبت معاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الزيتون الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٩/٣/٤ عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارضوا ، وقضى في معارضتهم بتاريخ ١٩٦٩/١١/١١ باستبارها كأن لم تكن بالنسبة إلى المتهم الأول وبقبولها شكلا ورفضها مضمونا وتأييد الحكم المعارض فيه بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث ، فاستأنفوا ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧٢/٣/٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الأول والثاني وبرائتهما من التهمة المسندة إليهما (ثانيا) بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الثالث والاكتفاء بحبسهما شهرين مع الشغل . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون إذ دان الطاعن بجريمة الشروع في السرقة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التفسير وتناقض ، ذلك بأنه أثبت في مدوناته أن أمين مخزن الشركة المجنى عليها هو الذي سلم المواير المدعى بسرقتها للطاعن وأشرف على نقلها وسهل خروجها من المخازن تنفيذا للاتفاق المعبود بينهما ، وعلى الرغم من أن التسليم الذي تم على هذه الصورة يشكل رضاء صريحا من الحائز القانوني للمواير ، مما يسقط ركنًا من أركان جريمة السرقة وهو ركن الاختلاس ، فقد ذهب الحكم خطأ إلى أن هذا التسليم

كان من قبيل التغافل للإيقاع بالطاعن وضبطه بالسرفات . كما أغفل الحكم مناقشة دفاع الطاعن المؤسس على أن أمين المخزن اتفق معه على اقتضاء مقابل لتسليم المواصلات مما ينفي قيام القصد الجنائي بحرمة السرقة أو الشروع فيها ، ولم يمن الحكم باستظهار هذا القصد ، هذا فضلا عن أنه أصدر أقوالا شهود الإثبات بالنسبة للتهمين الأول والثاني وقضى ببراءتهما لتشكك فيها وفي توافر القصد الجنائي لديهما ، في الوقت الذي مول فيه على الأقوال ذاتها في قضائه بإدانة الطاعن مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما جملة أن أمين مخزن الشركة المحبى عليها أبلغ المسئولين بالشركة بأن الطاعن طاب إليه إعطائه مائتي متر من المواصلات المملوكة للشركة مقابل مبالغ معين ، وبعد يومين اكتشف مهندس الشركة فقد بعض المواصلات فداخلته الريبة في أن الطاعن سرقها وأوعز إلى أمين المخزن بالتظاهر بموافقة الطاعن على إعطائه المواصلات ، وفي نفس الوقت اتفق رجال الشركة مع رئيس وحدة المباحث على إعداد كمين لضبط الطاعن والممروقات ، وفي يوم الحادث أحضر الطاعن عربة ونقل عليها المواصلات من مخزن الشركة - وساءده أمين المخزن على إخراجها منها - وتم القبض عليه وضبط المواصلات المسروقة ، ودان الحكم المطعون فيه على واقعة الدعوى بهذه الصورة التي ارتسمت في وجدان المحكمة وثبوتها في حق الطاعن بما يذبحها من أوجه الأدلة المستفاد من أقوال أمين المخزن ورئيس مكتب الأمن بالشركة وقائد العربة ورجال الشرطة ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن المؤسس على تناقض الواقعة بسبب فقد بعض المواصلات في اليوم السابق على الحادث وعلى أنه يفرض صحتها فهي لا تشكل جريمة لاستفاء ركن الاختلاس وقد هذا الدفاع في قوله " وحيث إنه بالنسبة للتهم الثالث - الطاعن - فإنه وإن كان صحيحا في القانون أن الاختلاس لا يتوافر قانونا إلا إذا حصل ضد إرادة المحبى عليه أو على غير علم منه وبترتب على ذلك أن تسليم الشيء مانع من الاختلاس ، إلا أن الصحيح كذلك أن التسليم الذي ينفي الاختلاس في جريمة السرقة يجب أن يكون رضا حقيقيا من المالك أو واضع اليد

مقصودا به التخلي عن الحيازة حقيقة ، فإذا لم يكن إلا من قبيل التغافل لإيقاع السارق وضبطه ، فإنه لا يعد صادرا عن رضا صحيح وكل ما هالك أن اختلاس الشيء المسلم يكون حاصلا بهلم من سلمه ولكن بغير رضاه منه ، وعدم الرضاء لا عدم العلم هو الذي يهم في جريمة السرقة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أمورها في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائغة — لا يجادل الطاعن في أن لها مأخذها من الأوراق — أن أمين المخزن لم يقصد بتسليم المواصلات إلى الطاعن التخلي عن ملكيتها أو حيازتها بل كان ذلك موصلا لضبطه بما شرع في سرقة ، فإن ما ذهب إليه الحكم من توافر ركن الاختلاس يكون صحيحا في القانون ، ويكون ما ينمى الطاعن إلى الحكم المطعون فيه من حالة الخطأ في تطبيق القانون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلاص — في بيان كاف — إلى توافر أركان جريمة التمرع في السرقة وقيام الدلائل عليها في حق الطاعن ، وتحدث صراحة عن نية السرقة وأورد الدلائل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن وأكد به مناسبة تضيده لدفاع الطاعن المتعلق بتخلف ركن الاختلاس وأقام أدلة سائغة على توافر هذا القصد . فإنه بذلك يبرأ من القصور الذي رماه به الطاعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئنانها بالنسبة إلى الأدلة ذاتها في حق متهم آخر ، كما أن لها أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله

وغير صادق في شطر منها ، ومادام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المتهمين الأول والثاني لعدم اطمئنان المحكمة لأفوال بعض شهود الإثبات في حقهما لا يتناقض مع ما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن أخذا بأفوال الشهود المذكورين في حقه ، والتي تأيدت بأدلة أخرى سافها الحكم ووثق بها ، فإن ما ينسأه الداعن على الحكم من قالة التناقض في الترهيب يكون غير شديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برأيه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن حزام ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، ومحمود كمال مطيفه ،
ومحمد عبد المجيد سلامة .

(١٠٣)

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ القضائية

دفع . ” الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ” . نظام عام . حكم . ” تسببه
تسبب معيب ” . إثبات . ” بوجه عام ” . خيانة أمانة . نقض . ” حالات
الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” .

الدفع بعدم جواز إثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينة . وإن كان لا يتعلق
بالنظام العام إلا أنه من الدفع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه
ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود . عرض الدفع دون العناية بالرد عليه .
فصور وخطأ في تطبيق القانون .

من المقرر أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١
من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدنى ،
ولما كان من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة
عقد الائتمان الذى خلص الحكم إلى أن المال قد سلم إلى الصاعن بمقتضاه يجاوز
النصاب القانونى لإثبات بالبينة ، وقد دفع محامى الطاعن — قبل سماع الشهود —
بعدم جواز إثبات عقد الائتمان بالبينة ولم يعن أى من الحكمين الابتدائى والمطعون فيه
بالرد عليه وقد تساند الحكم الابتدائى إلى أقوال الشهود فى إثبات عقد الائتمان
الذى يجب فى الدعوى المطروحة نظرا لقيمه أن يثبت بالكتابة ما دام الطاعن
قد تمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . لما كان ذلك ، وكان الدفع

بعدم جواز الإثبات بالبينة : وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفع الجوهرية التي يجب حل محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع أقوال الشهود — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن عرض للدفع المشار إليه إلا أنه لم يمن بالرد عليه ، كما أغفل ذلك أيضا الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون قد تعيب بالقصور في البيان والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم منذ شهرين سابقين على ١٣/٨/١٩٧٠ بدائرة مركز المنصورة : بدد المبلغ المبين قدره بالمحضر والملوك لـ وكان قد تسلمه من آخر انوصيله إليه فاختمه لنفسه إضرارا به . وطابت معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى المبنى عليه مدنيا قبل المتهم بتبلغ ٢٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧١ عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيقاف التنفيذ بإلزامه بأن يؤدي للدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائتي جنيه والمصاريف . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

من حيث إنه مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجريمة التبيد — قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يحفل بما دفع به — قبل سماع الشهود في الدعوى — من عدم جواز إثبات همد الائتمان بالبينة واستند

في التدايل هل قيامه بإبصال — لا يثبت حصول تسليم المبلغ المدعى بتبديده بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في القانون — وذلك إلى جانب شهادة الشهود ، وهذا يعنيه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة عقد الائتمان الذي خلاص الحكم إلى أن المسال قد سلم إلى الطاعن بمقتضاه يجاوز النصاب القانوني للإثبات بالبينة ، وقد دفع محامي الطاعن — قبل سماع الشهود — بعدم جواز إثبات عقد الائتمان بالبينة ولم يعن أى من الحكام الابتدائي والمطعون فيه بالرد عليه ، وقد تساند الحكم الابتدائي إلى أقوال الشهود في إثبات عقد الائتمان الذي يجب في الدعوى المطروحة نظرا لقيمته أن يثبت بالكتابة ما دام الطاعن قد تمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع أقوال الشهود — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن عرض للدفع المباشر إليه إلا أنه لم يرد عليه كما أغفل ذلك أيضا الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون قد تعيب بالقصور في البيان والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ماع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين دعاية ، و ابراهيم أحمد الدهواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ، و حسن
علل المغربي .

(١٠٤)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٣ القضائية

(١ و ٢) حكم . ” بياناته . بيانات التسبيب “ . ” ما لا يعيبه . الخطأ
المسأى “ . ” تسببيه . تسبيب غير معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها “ .

(١) عدم رسم القانون شكلا معينا لعباغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده مؤدبا
على تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

(٢) الخطأ المسأى الذى يقع فى الحكم عند نقله من مسودته . لا يؤثر
فى ملأته .

(٣) مسئولية جنائية . محكمة الموضوع . ” ملأتها فى تقدير الدليل “ .
خصا . مسئولية مدنية .

تقدير الخطأ المستوجب استىابة مرتسكه جنائيا ومدنيا . موضوعى .

١ - لم يرسم القانون شكلا خاصا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . فمضى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا
فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا
لحكم القانون .

- ٢ — متى كان يتضح من مسودة الحكم المرفقة بالأوراق أنها قد تضمنت أقوال المتهم بما يتفق والثابت بالتحقيقات بما نصه أنه ذكر أنه "إن انحرف يسارا" و"يسار" أنه انحرف يسارا" كما نقلها أمين السر عند تحرير الحكم الموقع عليه ، وكان الأمر لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وقع فيه أمين السر مهوا — وهو بمعرض نقل تلك العبارة من مسودة الحكم ، فإن هذا الخطأ لا يؤثر في سلامته وبالتالي يكون النعي عليه بالخطأ في الإسناد غير صديد .
- ٣ — من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب . ما دام قد أسس قضاءه على أسباب تحمله .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٧ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز القوصية محافظة أسبوط : (أولا) تسبب خطأ في موت .. بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته فاطرا بها سيارة أخرى ومستعملا الأنوار العاكسة ليلا ولم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق أثناء السير ولم يتخذ الحيلة الكافية أثناء القيادة فصدم السيارة الأجرة رقم ١٥٥ أجرة أسبوط قيادة المحنى عليه الأول فأصيبا بالإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتهما (ثانيا) تسبب خطأ في إصابة كل من .. و .. بأن ارتكب الخطأ سالف الذكر فأحدث بهما الإصابات الميينة بالتقرير الطبي .

(ثالثا) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته .

(رابعا) لم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق أثناء القيادة (خامسا) لم يستعمل الأنوار الكاشفة بصفة منتظمة أثناء السير ليلا . وطليت عقابه بالماديين ٢٣٨ / ١ و ٢٤٤ / ١ — ٣ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٧٢ و ٨٨ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و ٢ و ٩ من قرار الداخلية . وادعى والد المحنى عليه .. مدنيا بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم ورئيس مجلس إدارة شركة الوادي الحديد بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية

متضامنين . ومحكمة جنح القوصية الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٩ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات عن التهم الخمس وبالزامه بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ومبلغ مائة قرش أتعابا للمحاماة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفته شركة الوادي الحديد ، ومحكمة أسيوط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المسئول بالحقوق المدنية مصروفات استئنائه . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي القتل والإصابة الخطأ قد شابه الفصور والتناقض في التسبيب ، كما أنه خالف الثابت بالأوراق وأخل بحق الطاعن في الدفاع ، ذلك بأنه أورد على لسان الشهود والطاعن صوراً متعارضة لكيفية وقوع الحادث مما يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة ، هذا فضلاً عن أن دفاع الطاعن قام على أنه استعمل فرامل سيارته بشدة حتى لا ترتطم سيارته بعربة نقل فوبى بها أمامه إلا أنه بقوة دفع سيارة كان يقطرها تغير اتجاه سيارته وقد تأيد هذا الدفاع بمعاينة الشرطة والمهندس الفني ، ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إليه ، وأورد خلافاً للثابت بالأوراق قولاً للطاعن بأنه انحرف إلى يسار الطريق لتفادى عربة كانت تسير أمامه فاصطدم بسيارة المجنى عليه التي كانت قادمة بالطريق المضاد لخط سيره ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته بياناً لواقعة الدهوى ما يحصله أن الطاعن كان يقود سيارة نقل لبلد ويسحب خلفه سيارة نقل أخرى في طريق الإبراهيمية قادماً من الجهة القبليية ، وإذا رأى عربة كارو تعرض طريقه فقد استعمل الفرامل وانحرف يساراً فاصطدم بسيارة أجرة كانت مقبلة في الاتجاه المضاد مما أدى إلى انقلابها بالمصرف المجاور من الجهة

الغربية بالطريق وقتل سائقها واثنين من ركبها وإصابة الباقيين —
لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم كافيا لتفهم واقعة الدعوى وظروفها —
حسباً تبييتها المحكمة — وتتوافق به كافة الأركان القانونية لجريعتي القتل والإصابة
الخطأ التي دان الطاعن بهما ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً
يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ،
فتى كذا مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة —
كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسباً استخلصتها المحكمة ، كان ذلك محققاً
لحكم القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن المؤسس
على وقوع الحادث نتيجة للفاجرة فير المنوومة وهي وجود عربة النقل — الكارو —
أمامه ورد عليه بأنه كان في وسعه أن يرى عن بعد تلك العربة وهي تعترض
طريقه على الضوء الذي ينبعث من سيارته وأن يسير بالسرعة التي تناسب وظرف
الليل وقيادته سيارة النقل وخلفها سيارة أخرى يسحبها لعطائها ، وهو ما له معين
صحيح من تقرير المهندس الفني وأوراق الدعوى — على ما يبين من الاطلاع
على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد أورد في مدوناته دفاع الطاعن في قوله " وقرر المتهم بأنه كان
يقود السيارة النقل المملوكة لشركة الوادي الحديدو يسحب خلفه سيارة نقل أخرى
معطلة عندما فوجئ بعربة كارو تشغل يمين الطريق وأنه انحرف يساراً لمفاداتها
صدمته السيارة الأجرة مما حدا به إلى استعمال الفرامل لملافاة الحادث ،
ولا يستطيع وصف ما حدث بعد ذلك " . وكان يتضح من مسودة الحكم المرفقة
بالأوراق أنها قد تضمنت أقوال المتهم بما يتفق والثابت بالتحقيقات بما نصه
أنه ذكر أنه " إن انحرف يساراً " وليس " أنه انحرف يساراً " كما نقلها أمين
السر عند تحريره الحكم الموقع عليه ، وكان الأمر لا يعدو أن يكون خطأ مادياً
وقع فيه أمين السر سهواً — وهو بمعرض نقل تلك العبارة من مسودة الحكم
فإن هذا الخطأ لا يؤثر في سلامته وبالتالي يكون النعي عليه بالخطأ في الإسناد
غير مديد . لما كان ما تقدم ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمستولية مرتكبه
جنائياً ومدنياً من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام قد أسس
قضائه على أسباب تحمله ، وكان الحكم قد دلل على خطأ الطاعن تدليلاً مقبولاً
فإن الطعن يكون على غير أساس منعتنا رفضه موضوعاً .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين محمد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، و ابراهيم أحمد الديوانى ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحسن
علي المغربي .

(١٠٥)

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣ القضائية

(١ و ٢) قبض . إثبات . ” بوجه عام ” . بطلان . محكمة الموضوع .
” ساطتها في تقدير الدليل ” . إثبات . ” بوجه عام ” . مواد مخدرة . حكم .
” تسهيبه . تسهيب غير معيب ” . نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها ” .
إجراءات المحاكمة .

(١) بطلان القبض . أثره عدم التعويل في الادانة على الدليل المرتب عليه
أو المستمد منه .

تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل . يفصل فيه قاضي الموضوع بغير مغيب . مثال
في مواد مخدرة .

(٢) ما بقى على الباطل باطل . تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على فئات
المخدر يجيب الطامن . غير لازم . مادام قد انتهى إلى إبطال مطلق القبض عليه وما تلاه
وانصل به .

(٣) إجراءات المحاكمة . ” قواعد عامة ” . قبض .

إفلات مجرم من العقاب . لا يضر العدالة بقدر ما يضرها الاقتئات على حريات الناس والقبض
طبيهم بدون وجه حق .

١- من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنى عليه عدم التعويل في الادانة
على أى دليل يكون مرتباً عليه ، أو مستمداً منه — وتقرير الصلة بين القبض

الباطل وبين الدليل الذي تستند إليه سلطة الاتهام أيا ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب ما دام التدليل عليها سائغا ومقبولا . ولما كان إبطال القبض على المطعون ضده لازمه بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به في إدانته ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد إلى وجود قنات دون الوزن من مخدر الحشيش بحجب صديريه الذي أرسله وكيل النيابة إلى التحليل لأن هذا الإجراء والدليل المستمد منه متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا إجراء القبض الباطل .

٢ — القاعدة في القانون أن ما بني على الباطل فهو باطل . ولما كان لاجدوى من تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على قنات لمخدر الحشيش بحجب صديري المطعون ضده بعد إبطال مطلق القبض عليه والتقرير ببطلان ما تلاه متصلا به ومرتبيا عليه ، لأن ما هو لازم بالافتضاء العقلي والمنطقي لا يحتاج إلى بيان . لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم سائغا ويستقيم به فضؤه ، ومن ثم تنحصر عنه دعوى القصور في التسبيب .

٣ — من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٤ مارس سنة ١٩٧١ بدائرة مركز البدرشين محافظة الجيزة : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاحالة . فقرر ذلك في ٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بتأريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٧٢ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون ضده من تهمة إحراز جوهر مخدر "حشيش" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه القصور في النسب، ذلك بأنه لم يعرض لما كشف عنه التحليل من أن الجيب الأيمن للصديري الذي كان يرتديه المطعون ضده والذي أرسله وكيل النيابة لأعمل الكيمياء قد عثر به على فتات دون الوزن من مادة الحشيش وهي واقعة مستقلة عن إجراء القبض الذي أبطله الحكم .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى حسب تصوير الاتهام بما مفاده أن أحد رجال الشرطة رأى المتهم (المطعون ضده) واقفاً في الطريق وبمجرد أن رآه الأخير أخرج من جيب صديريه كيساً من النايلون وألقى به على الأرض ثم جرى هارباً فأمرع الشرطي بالتقاط الكيس الذي عثر بداخله على قطع من مادة الحشيش ومطواه كما أمرع بالقبض على المتهم الذي كان معروفاً له من قبل أنه يتحرر في المواد المخدرة . وبعد أن أورد الحكم أدلة الاتهام على هذا التصوير انتهى إلى نقضه وعدم الاطمئنان إليه أو التعويل عليه نافية حالة التلبس كما صورها الشرطي وخلص إلى أن المخدر ضبط بعد قبض باطل — وأن كل ما تلا القبض جاء باطلاً كذلك ، وانتهى إلى تبرئة المطعون ضده مما أسند إليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته يفتي عليه عدم التعويل في الأدانة على أي دليل يكون مرتباً عليه ، أو مستمداً منه وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند إليه سلطة الاتهام أياً ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاض الموضوع بغير معقب مادام التدليل عليها مائفاً ومقبولاً — كما هو الحال في الدعوى ، وكان إبطال القبض على المطعون ضده لازماً بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل ، وعدم الاعتداد به في إدانته . ومن ثم فلا يجوز الاستناد إلى وجود فتات دون الوزن من مخدر الحشيش بحجب صديريه الذي أرسله وكيل النيابة إلى التحليل لأن هذا الإجراء والدليل المستمد منه متفرع عن القبض الذي وقع باطلاً ولم يكن ليوجد لولا إجراء القبض الباطل . لما كان ذلك ، وكانت القاعدة في القانون أن ما بني

على الباطل فهو باطل ، وكان لا جدوى من تصريح الحكم بطلان الدليل المستمد من العثور على قنات نخدر الحشيش بحجب صد يرى المظنون ضده بعد إبطال مطلق القبض عليه ، والتقرير بطلان ما قلاه متصلا به مرتبا عليه لأن ما هو لازم بالاقضاء العقلي والمنطقي لا يحتاج إلى بيان . لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم سائغا ويستقيم به قضاؤه ، مما تنحصر معه دعوى القصور في التسيب ، وكان من المقرر أنه لا يضر العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وحضورية السادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وعبد الحميد محمد الشريعتى ، وحسن على المغربى .

(١٠٦)

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣ فى القضائية

(١) تحقيق . " إجراءاته " . نيابة عامة . إجراءات المحاكمة . نقض .
" أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . إثبات . " شهود " .

(١) الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية . عالم ترجمة التحقيق أو المحاكمة
الاستعانة بترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .

المدة فى الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التى تجريها المحكمة . تبيب التحقيق الابتدائى
أمام النقض . غير جائز .

(٢) إثبات . " شهود " . " بوجه عام " . إجراءات المحاكمة . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل
منها " .

حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع شهود الإثبات بقتال المتهم صراحة أو ضمنا . عدم حيلولة
ذلك دون استعانتها بأقوالهم فى التحقيق الابتدائى . مادامت مطروحة على بساط البحث .

(٣) حكم . " مالا يعيبه . الخطأ المادى " . نقض . " أسباب الطعن .
مالا يقبل منها " . سرقة .

إتقاء الحكم إلى إدانة المتهم بالسرقة التامة ومعاقبته على أسامها . إيراد لفظ " الشروع " فى
بداية وصف النية . زلة قلم لا تقدر فى سلامته .

(٤) سرقة . " فى الطريق العام " . ظروف مشددة . عقوبة . " العقوبة
المبررة " . طعن . " المصلحة فى الطعن " . نقض . " المصلحة فى الطعن " .

” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ . حكم . ” مالا يعيبه في نطاق التندليل “ .
” تسببيه . تسبب غير معيب “ .

الذي على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام . لامصلحة فيه . مادامت الواقعة حبا
أثبتها الحكم توفر في حق الطاعن — بغير توافر هذا الظرف — جناية للمرة باكره الذي ترك
أثر جروح المقرر لها العقوبة ذاتها .

(٥) نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ .

وجه الطعن . يجب لقبوله أن يكون واضحا معدها . مثال .

١ — الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة — وهي اللغة العربية —
مالم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق
دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المنهم ذلك ، ويكون طلبه
خاضعا لتقديرها . وإذا كان وكيل النيابة الذي أجرى التحقيق قد أثبت في محضره
إلمامه باللغة الإنجليزية التي يتحدثها المجنى عليه ، وكان الطاعن لا يدعى في أسباب
طعنه أنه طلب من جهة التحقيق الاستعانة بوسيط يتولى الترجمة عند سؤال
المجنى عليه ، وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينبذ إليها ، فإنه
لا يقبل منه ما ينعاه في هذا الخصوص مادام أن الجهة المذكورة لم تر من حاجتها
محلا لذلك ، وقد تبينت مدلول أقوال المجنى عليه وردوده على ما وجهته إليه
من أسئلة وهو أمر موضوعي يرجع إليها في تقدير الحاجة إليه . هذا فضلا
عن أن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يبدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى
في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم
إذ العبرة في الأحكام هي إجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .
ولما كان الحاضر مع الطاعن قد تنازل عن سماع الشهود الغائبين — من بينهم
المجنى عليه — ووافق على تلاوة أقوالهم بالجلسة وتليت ولم يطلب من المحكمة
استدعاء المجنى عليه لسماع شهادته بمعرفة وبالصوره التي يطعن بها إلى صحة
تفهم مدلول عباراته فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة التفاتها عن هذا الأمر
الذي لم يطلبه أو تعويلها على ماورد بالتحقيقات .

٢ — من المقرر أن المحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شهود الإثبات الغائبين باكتفائه بتلاوة أقوالهم فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم .

٣ — متى كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة خلصت إلى صحة الواقعة المسندة إلى الطاعن كما صورها الاتهام وهي مقارفته لجرمة السرقة التامة و بمقابته بمقتضاها طبقا للوصف المشار إليه إعمالا الفقرة الثانية من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات ، فإنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد استهل وصف التهمة بلفظ " الشروع " مادام الظاهر من سياقه أن مرد ذلك زلة قلم أثناء التدوين .

٤ — ما ينهه الطاعن على الحكم من قصور في استظهار توافر ظرف الطريق العمومي كما هو معرف به في خصوص الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢/٣١٥ من قانون العقوبات ، مردود بأن واقعة الدموى التي ثبتت في حق الطاعن إنما توفّر — إذا انتفى ظرف الطريق العام — جناية السرقة باكراه الذى ترك أثر جروح . ولما كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقا لنص المادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات — وهى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة — هى نفس العقوبة المقررة للجريمة المنسوبة للطاعن ، فلا مصلحة له فيما يثيره في هذا الصدد .

٥ — من المقرر أنه يجب لقبول الطاعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه متجبا فيها . ولما كان الطاعن لم يبين في أسباب طعنه أوجه الدفاع الجوهرية التي أبداها المدافع عنه والتي قصر الحكم في استظهارها والرد عليها ، فإن منعا في هذا الشأن يكون غير ذي وجه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر — حكم ببراءته — بأنهما في يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز البدرشين محافظة الجيزة : سرقا وآخرون مجهولون المبالغ والأوراق والساعة المبينة بالتحقيقات والمملوكة لـ بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اعترضوا سبيله وهو سائر بالطريق العام وأمسكوا به وأحدثوا به إصابات الموصوفة بالتقرير الطبي معطلين بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من السرقة، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر ذلك في ٦ أبريل سنة ١٩٧١، ومحكمة جنايات الجيزة قضت - بحضور يا بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧٢ عملاً بالمادة ٢/٣١٥ من قانون العقوبات - بمعاقبة المتهم (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة السرقة باكراه في الطريق العام قد بنى على إجراءات باطلة وشابه القصور في التسيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول في إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه البريطاني الجنسية في تحقيقات النيابة وقد أجرى وكيل النيابة التحقيق معه باللغة الإنجليزية تأسيساً على أنه على دراية بهذه اللغة ، وكان يتعين عليه أن يستعين بمترجم يحالف اليمين القانونية . ثم إن الحاضر مع الطاعن طلب من المحكمة أن تتولى التحقيق بنفسها بسماع شهود الإثبات الغائبين وخاصة الشاهدة الثالثة إلا أنها بعد أن أجلت نظر الدعوى لهذا الغرض عادت وقضت فيها دون أن تسمعهم ، هذا إلى أن الاتهام قام من النيابة العامة واستمر في جميع مراحل الدعوى على نسبة جريمة السرقة التامة إلى الطاعن ، إلا أن الحكم انتهى إلى وصف الواقعة بأنها شروح في تلك الجريمة ، وطبق في حق الطاعن رغم ذلك المادة

الغائبين — ومن بينهم المجنى عليه — ووافق على تلاوة أقوالهم بالجلسة وتليت ولم يطالب من المحكمة لاستدعاء المجنى عليه لسماع شهادته بمعرفةتها وبالصورة التي يعلمونها إلى صحة تفهم مداول عباراته فليس له من بعد أن ينسحب على المحكمة إلتفاتها عن هذا الأمر الذي يطلبه أو تعويلها على ماورد بالتحقيقات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شهود الاثبات الغائبين — ومن بينهم الشاهدة الثالثة — باكتفائه بتلاوة أقوالهم فليس له من بعد أن ينسحب على المحكمة قعودها من سماعهم . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة خلصت إلى صحة الواقعة المسندة إلى الطاعن كما صورها الاتهام وهي مقارفته لجرمة السرقة التامة وبمعاقبته بمقتضاها طبقا للوصف المشار إليه إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد استهل وصف التهمة بلفظ " الشروع " مادام الظاهر من سياقه أن مرد ذلك زلة قلم أثناء التدوين . لما كان ذلك ، كان ماينعاه للطاعن على الحكم من قصور في استظهار توافر ظرف الطريق العمومي كما هو معرف به في خصوص الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣١٥/٢ من قانون العقوبات مردودا بأن واقعة الدهوى التي ثبتت في حق الطاعن إنما تتوفر — إذا انتفى ظرف الطريق العام — جناية السرقة باكره الذي ترك أثر جروح ، ولما كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقا لنص المادة ٣١٤/٢ من قانون العقوبات — وهي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة — هي نفس العقوبة المقررة للجريمة المنسوبة للطاعن فلا مصلحة له فيما يثيره في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محددًا مبينًا به مايرمى إليه مقدمة حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا فيها وكان الطاعن لم يبين في أسباب طعنه أوجه الدفاع الجوهرية التي أبداهها المدافع عنه والتي قصر الحكم في استظهارها والرد عليها ، فإن منعاه في هذا الشأن يكون بدوره غير ذي وجه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم
أحمد الديواني ، ومصطفى محمود الأسيوطى ، وعبد الحيد محمد الشريفى ، وحسن على المغربى .

(١٠٧)

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ القضائية

* (١) حكم . " إصداره " . " بياناته . بيانات الديباجة " . نقض .
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . بطلان .

صدور الحكم باسم الأمة . بدلا من اسم الشعب . لا بطلان .

(٢) دعوى جنائية . " انقضاؤها بمضى المدة " . " تحريكها " .
تقديم . موظفون عموميون . إعلان . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل
منها " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " . إجراءات المماكة .
نيابة عامة .

المدة المعلقة للدعوى الجنائية . اقطاعها بإجراءات التحقيق أو الانتهاء أو المماكة التى تتم
فى الدعوى متى صدر من السلطة المنوط بها اتخاذها .

إقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام . إعلانه بالحضور بالحلقة وحضوره وصدوره
حكم بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذى صفة . كلها إجراءات قاضية لتقديم .

(٥) راجع فى المبدأ ذاته الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٣ فى . جلسة ١٢/٣/١٩٧٣ .
لم يفتقر .

ملاحظة : راجع الحكم الصادر من هيئة المـوارد الجنائية والمدنية مجتمعين
بمجلسة ١٩٧٤/١/٢١ المنشور بالعدد الثالث من السنة ٢٣ بالصحيفة ١ هـ .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الهدف الأسمى من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكن في حرص الشارع الدستوري على الانفصال عن صدورهما باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات في البلاد ، ومن ثم فإن عبارتي " باسم الأمة " و " باسم الشعب " تلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها ، ويكون صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ، ومن ثم فإن النعي عليه في هذا الصدد يكون في غير محله .

٢ — من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به . سواء كان من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع ، وبالتالي فإن إعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره بقطع أيهما المدة المسقطه للدعوى — ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ذلك بأنه وإن كان لا يحق للمحكمة في هذه الحالة أن تعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها بإعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها ، إلا أنه نظرا لأنه يتعين عليها — في سبيل القضاء بذلك — أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما — أي أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها — بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية ، ومن ثم فإن مثل هذه الإجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى (بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة) متى تم كل منها صحيحا في ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقادم ، إذ أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة بني على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الإجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أي إجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الذاكرة ولم تندرج

في حيز النسيان انتفت حلة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان اجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٦ بدائرة الاسماعيلية محافظة الاسماعيلية (أولا) تسبب خطأ في وفاة ... وإصابة ... وكان ذلك ناشئا عن رهونته وإهماله وعدم مراعاته اللاوائح والقوانين بأن قائد السيارة رقم ٣١٦٥ شرقية بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر وبعدم تبصر ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق الأمر الذي نتج عنه الاصطدام بموتوميكل يركبه المجنى عليهما وإصابتهما بالإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياة الأول . (ثانيا) لم يلزم الجانب الأيمن للطريق أثناء سيره بالسيارة (ثالثا) قائد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالـ ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ١ و ٢ و ٨١ و ٨٢ و ٩٠ من القانون رقم ٤٩٩ سنة ١٩٥٥ . ومحكمة الاسماعيلية الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٧١ عملا بمواد الاتهام ، بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لإيقاف التنفيذ لما هو منسوب إليه . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث إن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم قتل وإصابة خطأ وقيادة سيارة بحالة خطرة وعدم التزام الجانب الأيمن من الطريق قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه صدر

باسم الأمة دون اسم الشعب ، كما قضى الحكم برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على الرغم من أن الدعوى الجنائية رفعت عليه ابتداء — وهو مستخدم هام ونسب إليه ارتكاب الجريمة أثناء تاديتة وظيفته — من وكيل النائب العام الذى لا يملك قانونا تحريك الدعوى نقضى بعدم قبولها وأعاد رئيس النيابة تحريك الدعوى الجنائية بعد أن كان قد انقضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة لم يقع خلالها أى إجراء قاطع لمدة التقادم ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن المادة السابعة من الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ۱۰ من فبراير سنة ۱۹۵۳ ومن بعدها المادة ۶۳ من الدستور المؤقت الصادر فى ۵ من مارس سنة ۱۹۵۸ ثم المادة ۱۱۰ من الدستور الصادر فى ۲۵ مارس سنة ۱۹۶۴ قد نصت جميعا فى صياغة متعاقبة على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة " كما أوردت المادة ۲۵ من قانونى السلطة القضائية الصادرين بالقانونين رقمى ۵۶ سنة ۱۹۵۹ و ۴۳ سنة ۱۹۶۵ هذه العبارة ثم جاءت المادة ۷۲ من دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتبارا من ۱۱ ديسمبر سنة ۱۹۷۱ ، والذى صدر فى ظله الحكم المظنون فيه ، ونصت على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب " . لما كان ذلك ، وكان كل من دستور عامى ۱۹۶۴ و ۱۹۷۱ قد نص فى مادته الأولى على أن " الشعب المصرى جزء من الأمة العربية " كما نص أولهما فى مادته الثانية على أن " السيادة للشعب " وأطلق فى الوقت ذاته على المجلس التشريعى اسم " مجلس الأمة " . كما نص الدستور الراهن فى مادته الثالثة على أن " السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات " . وكانت المادة الثالثة من دستور اتحاد الجمهوريات العربية قد نصت على أن " للشعب فى اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية " وأطلق فى الوقت نفسه على المجلس التشريعى اصطلاح " مجلس الأمة الاتحادى " ، فإن البين من استقراء هذه النصوص جميعا أن الأمة أشمل مضمونا من الشعب ، ويكون الهدف الأسمى من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكمن فى حرص الشارع للدستورى على الإفصاح عن صدها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات فى البلاد . لما كان ذلك ، فإن عبارتى " باسم الأمة " و " باسم الشعب " فى

بالتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط ويدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها ، ويكون صدور الحكم المطعون فيه بامم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ، ومن ثم فإن النفي عليه في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة وهو ١٩٦٩/٥/٢٩ إلى إعادة تحريك الدعوى الجنائية تحريكاً صحيحاً بمعرفة رئيس النيابة في ١٩٧٠/٤/٢٢ لم يصدر خلالها أى إجراء قاطع للتقادم ، وأطرحه إستناداً إلى أن الطاعن قد أعلن لشخصه في يوم ١٩٦٨/٨/٢٧ كما أعلن لشخصه يوم ١٩٦٩/٢/٣ ثم صدر الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني يوم ١٩٧٠/٣/٢ وهى جميعاً من إجراءات المحاكمة التى يترتب عليها قطع التقادم ولم يمض بين أى منها والآخر ثلاث سنوات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع ، وبالتالي فإن إعلان المتهم بالحضور لحاسة المحاكمة إعلانياً صحيحاً وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهما المدة المسقطه للدعوى . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة وعلى المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الجريمة المسندة للطاعن وقعت بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٩ وأن الدعوى الجنائية أقيمت بداءة من وكيل النيابة وأن الطاعن أعلن إعلانياً صحيحاً وحضر كل من جلسة ١٩٦٧/٥/٩ و ١٩٦٧/٩/١٢ و ١٩٦٨/٩/١٩ و ١٩٦٩/٢/٣ و ١٩٧٠/٣/٢ وفى الجلسة الأخيرة صدر الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ثم أعيدت محاكمته بعد تحريك الدعوى تحريكاً صحيحاً بامر رئيس النيابة في ١٩٧٠/٤/٢٢ . ولما كانت إجراءات المحاكمة الأولى ، سواء منها ما يتعلق بإعلان الطاعن بحضور جلسات المحاكمة أو الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى قد صدرت جميعاً من جهة مختصة بإصدارها وتمت فى ذاتها صحيحة قانوناً — مما لا يجادل فيه الطاعن فى وجه طعنه — وجاءت متلاحقة وقبل أن تكامل مدة السقوط ، وهى ثلاث سنوات ، بين أحدها والآخر فإنها تعد

من الإجراءات القاطعة للدة المقررة لإقضاء الدعوى الجنائية ، وإذ اعتنق الحكم المعلنون فيه هذا الرأي ، فإنه يكون قد صادف صحيح لقانون ويضحي ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ولا سند له . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقتضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ذلك بأنه وإن كان لا يحق للمحكمة في هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها إلا أنه نظرا لأنه يمين عليها — في سبيل القضاء بذلك — أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما أي أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية ومن ثم فإن مثل هذه الإجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى متى تم كل منها صحيحا في ذاته فلا مرأى أنه قاطع للتقدم ، إذ أن إقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الإجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى إجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الالذهان ولم تندرج في حيز النسيان انتفت حلة الإقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برهنته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، و ابراهيم أحمد الديوانى ، ومعه مطلق محمود الأسبوطى ،
وعبد الحميد محمد الشريفين .

(١٠٨)

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٣ القضائية

نقض . ” التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده ” . طعن . ” ميعاده ” .
معارضة . قانون . ” تفسيره ” . إجراءات . ” قواعد عامة ” . إعلان .
” ميعاد مسافة ” .

الميعاد المحدد لتقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . لا يضاف إليه ميعاد مسافة .
أساس ذلك ؟

ميعاد المسافة . عدم منعه إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه مريان
ميعاد الطعن .

قانون المرافعات . متى يرجع إليه ؟

نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أن ميعاد الطعن
بالنقض وإيداع الأسباب التى بنى عليها هو أربعون يوما من تاريخ الحكم
الحضورى ، وهذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة . ولما كان الأصل
أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد
المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية . وقد نص قانون الإجراءات
الجنائية على احتساب ميعاد مسافة فى المادة ٣٩٨ منه فى شأن المداخلة فى الأحكام
الجنائية فقال أنها تقبل فى ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلان الحكم عليه

بالحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة العاريق — وقد اشتمل قانون تحقيق الجنايات الملغى على نص بالمادة ١٥٤ منه يقضى بأنه لا تزداد على ميعاد عشرة الأيام المقررة للاستئناف مواعيد مسافة . ولم ير الشارع ضرورة للنص على ذلك فى قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك أن الأصل فى ميعاد المسافة أن يمنع حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخ سريان ميعاد الطعن ، وإذا لا يوجب قانون الإجراءات الجنائية إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها فإنه لم ينص على ميعاد المسافة إلا حيث يجب الاعلان لمرىان ميعاد الطعن — كما هو الحال فى المعارضة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم الاستئنافى المطعون فيه قد صدر بجلسته ١٩٧٢/٣/٢١ وقرر وكيل المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض فى أول مايو سنة ١٩٧٢ ، أى فى اليوم الحادى والأربعين ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ومصادرة الكفالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنها فى يوم ١١ مايو سنة ١٩٧٠ بدائرة بندر الزقازيق محافظة الشرقية (المتهم الأول) أنتج شيئا من أغذية الانسان مغشوشا ومخالفا للمواصفات القانونية على النحو المبين بالمحضر (المتهم الثانى) : عرض للبيع شيئا من أغذية الانسان مغشوشا ومخالفا للمواصفات القانونية على النحو المبين بالتقرير الطبى ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢ و ٦ و ١٥/١ — ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت فى الدعوى غيابيا بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ عملا بواد الاتهام بتفريم الأول عشرة جنيمات والمصادرة وبراءة الثانى . فعارض المتهم ، وقضى فى معارضته بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه الحكم ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت فى الدعوى حضوريا بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى أول مايو سنة ١٩٧٢ وقدم منه فى التاريخ نفسه تقريرا بالأسباب موقعا عليه منه .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بجلاسة ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ من محكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — وقرر محامي المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض في أول مايو سنة ١٩٧٢ أى في اليوم الحادى والأربعين — ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على أن ميعاد الطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها هو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى ، وهذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة ، وكان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية ، وقد نص قانون الإجراءات الجنائية على احتساب ميعاد مسافة فى المادة ٣٩٨ منه فى شأن المعارضة فى الأحكام الجنائية فقال أنها تقبل فى ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلان المحكوم عليه بالحكم الغيابى خلاف ميعاد مسافة الطريق — وقد اشتمل قانون تحقيق الجنايات الملقى على نص بالمادة ١٥٤ منه يقضى بأنه لا تزداد على ميعاد عشرة الأيام المقرر للاستئناف مواعيد مسافة ولم ير الشارع ضرورة للنص على ذلك فى قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن الأصل فى ميعاد المسافة أن يمنع حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه مريان ميعاد الطعن ، وإذا لا يوجب قانون الإجراءات الجنائية إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها فإنه لم ينص على ميعاد المسافة إلا حيث يجب الإعلان لمريان ميعاد الطعن — كما هو الحال فى المعارضة لما كان ماتقدماً ، وكان الطعن لم يتم فى الميعاد القانونى فإنه يتعين الحكم بعدم قبوله شكلاً ومصادرة الكفالة .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين محمد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وإبراهيم أحمد الديوان ، ومصطفى محمود الاسبوطي
وحنان علي المغربي .

(١٠٩)

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . محكمة ثاني درجة . إثبات . "شهود" .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . نقض . "أسباب الطعن .
مالا يقبل منها" .

حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . مثال .

محكمة ثاني درجة . نقض في الأصل . على مقتضى الأوراق .

(٢) إثباتات . " بوجه عام " . نقض . " أسباب الطعن .
مالا يقبل منها" .

الإدعاء . بأن المجنى عليه شخصية وهمية إستنادا إلى عدم مثوله أمام المحكمة . دفاع موضوعي
عدم جواز إبدائه . لأول مرة . أمام النقض .

(٣) إثباتات . "شهود" . شهود . إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع .
" سلطتها في تقدير الدليل " . استدلال . حكم . تسببه . تسبب غير معيب " .
" مالا يعيبه " .

تعريف الشاهد والشهادة .

حق المحكمة في الاعتماد في القضاء بالإدانة على أقوال المجنى عليه في محضر جمع الاستدلالات .
وصف الحكم هذه الأقوال بأنها شهادة . لا يعيبه .

(٤) سرقة . قصد جنائي . حكم . " مالا يعيبه " . شروع .

عدم تحدث الحكم صراحة عن نية السرقة . لا يعيبه . ما دام قد انتهى بأسباب سائفة .
إلى ثبوت مقارفة الطاعة جريمة الشروع في السرقة .

(٥) عقوبة . " تقديرها " . " تطبيقها " . " العقوبة المبررة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير العقوبة " . حكم . " بياناته . بيانات التسهيل " .
" تسهيبه . تسهيب غير معيب " .

تقدير للعقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع . دون إلزام عليها ببيان أسباب ما انتهت إليه
في شأنها .

١ — تخول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، المحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . كما أن الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوماً لإجرائه ، ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعة لم تطلب سماع أقوال المجنى عليه ولم توجه هي أو محاميها الحاضر بجلاسة المحاكمة الاستئنافية مطعناً على إجراءات محكمة أول درجة ، فلا يجوز لها أن تثير نعيها في هذا الشأن لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — إن الإدعاء بأن المجنى عليه شخصية وهمية استناداً إلى عدم مثوله أمام المحكمة ودفاع موضوعي ، ومتى كانت الطاعة لم تبده أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — من المقرر أنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانوناً إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلي بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة . فالشاهد لغة هو من اطاع على الشيء وحايثه واشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء حياناً . وقد اعتبر القانون — في المادة ٢٨٣

من قانون الإجراءات الجنائية — الشخص شاهدًا بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها — ومن ثم لا يعيب الحكم وصفه أقوال المجني عليه الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة . وإذا كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد مثل على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين إذ مرجع الأمر كله إلى ما تطمئن إليه من عناصر الاستدلال ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المجني عليه التي أداها في محضر ضبط الواقعة بغير حلف يمين ، فإنه لا يقبل بعد الطاعة مصادرة المحكمة في عقيدتها .

٤ — متى كان الثابت من مدونات الحكم أنه خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة الشروع في السرقة وتوافر الدليل عليها في حق الطاعنة مما شهد به المجني عليه وضبط حافظة نقوده معها ، فلا يعيبه من ذلك عدم تحدته صراحة عن نية السرقة .

٥ — من المقرر أن تقدير العقوبة التي يستحقها كل متهم من سلطة محكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر بالقانون للجريمة التي تثبت عليه ، وليست المحكمة ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالتقدير الذي ارتأته ولما كانت التهمة التي اسندت إلى الطاعنة وقضى بإدانتها عنها هي الشروع في السرقة المعاقب عليها بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات وكانت المحكمة بعد أن خاصت إلى ثبوت التهمة من الأدلة السائغة التي أوردتها قضت بمعاقبة الطاعنة بالحبس مع الشغل ستة شهور — بما يدخل في حدود النصوص المنطبقة على الجريمة التي دانتها بها ، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنة وأخرى بانهما في يوم ٧ من أغسطس سنة ١٩٧١ بدائرة بندر الزقازيق محافظة الشرقية : شرعتا في سرقة حافظة النقود المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لـ وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لا دخل

لإرادة المتهمين فيه وهو ضبطهما والجريمة متلوسا بها ، وطابت عقابهما بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت في الدعوى -حضوريا- إعتباريا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧١ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وكفالة مائة قرش لإيقاف التنفيذ وغيايا للثانية براءتها . فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض في ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون المطعون فيه إذا دان الطاعنة بجريمة شروع في سرقة قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في النسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة أسست اقتناها بإدانة الطاعنة على أقوال المجنى عليه من محضر جمع الاستدلالات مع أنه شخصية وهمية ولم تسمع شهادته أمام المحكمة كما أن أقواله لا تعد شهادة بالمعنى القانوني حتى تأخذ بها المحكمة في حق الطاعنة لأن الشهادة لا بد أن تسمعها المحكمة بعد حلف يمين هذا فضلا عن أن المحكمة لم تورد في حكمها صورة الواقعة التي اعتنقتها إذ لم تبين كيف ارتكبت الطاعنة الجريمة المنسوبة إليها وما إذا كانت قد توافرت لديها نية السرقة ، وقد تأثرت المحكمة في تكوين عقيدتها سواء من ناحية ثبوت التهمة أو تقدير العقوبة بالاتهامات والقضايا التي نسبها رجال المباحث إلى الطاعنة مع عدم صحتها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلعة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ أمام محكمة أول درجة أن الطاعنة حضرت ومعها محاميها الذي قدم شهادة بمرض المتهم الثانية في الدعوى فأجلت المحكمة الدعوى بجلعة تالية لمرض هذه الأخيرة .

ولإعلانها وإعلان المجنى عليه . وبالجلسة التالية لم يحضر الطاعنة وحضر محاميها واقتصر على القول بأن والده الطاعنة توفيت ولم يحضر المجنى عليه ففصلت المحكمة في الدعوى . وبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة ثانى درجة أن الطاعنة حضرت وأنكرت التهمة المنسوبة إليها وطلب المدافع عنها استعانة الرأفة دون أن يطلب من المحكمة إعلان المجنى عليه لسماع شهادته أو يعرض لإجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥١ تنحول للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . وكان الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الإلزامية هي لزوماً لإبرائه ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة لم تطالب سماع أقوال المجنى عليه ولم توجه هي أو محاميها الحاضر بجلسة المحاكمة الاستئنافية مطعناً على إجراءات محكمة أول درجة ، فلا يجوز لها أن تثير نعيها في هذا الشأن لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الإدعاء بأن المجنى عليه شخصية وهمية إستناداً إلى عدم مثوله أمام المحكمة هو دفاع موضوعي لم تبده الطاعنة أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز إبدائه لأول مرة أمام هذه المحكمة ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قضى بإدانة الطاعنة أخذاً بأقوال المجنى عليه التي اطمأن إليها بمحضر جمع الاستدلالات ومحصلها أنه شعر بسرقة حافظة نقوده عندما إحتكت به الطاعنة في الطريق فأمسك بيدها وبها الحافظة وكان من المقرر أنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانوناً إلا بحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفى عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة . فالشاهد هو من أطلع على الشيء ورأيناه والشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء هيأنا وقد اعتبر القانون — في المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية — الشخص شاهداً بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها ، ومن ثم لا يعيب الحكم وصفه أقوال المجنى عليه الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة ، وإذا كان من حق محكمة

الموضوع أن تعتمد في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين إذ مرجع الأمر كله إلى ما نظمته إليه من عناصر الاستدلال ، وكانت المحكمة قد اطعمت إلى أقوال المجنى عليه التي أبداهها في محضر ضبط الواقعة بغير حلف يمين ، فإنه لا يقبل من الطاعة مصادرة المحكمة في عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أنه خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة الشروع في السرقة وتوافر الدليل عليها في حق الطاعة مما شهد به المجنى عليه وضبط حافظته نقوده معها ، ولا يعيبه بعد ذلك عدم تحدده صراحة عن نية السرقة ، ولما كانت التهمة التي اسندت إلى الطاعة وقضى بإدانتها عنها هي الشروع في السرقة المعاقب عليها بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات ، وكانت المحكمة بعد أن خلصت إلى ثبوت التهمة من الأدلة السائغة التي أوردتها قد قضت بمعاقبة الطاعة بالحبس مع الشغل ستة أشهر . بما يدخل في حدود النصوص المنطبقة على الجريمة التي دانتها بها ، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً لما هو مقرر من أن تقدير العقوبة التي يستحقها كل متهم من سلطة محكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر بالقانون للجريمة التي تثبت عليه ، وليست المحكمة ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذي ارتأته . ومن ثم فإن مآثره الطاعة في هذا الصدد يكون غير مسديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا للرفض موضوعاً .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام وعضوية المادة المستشارين ، حسن أبو الفتوح الشريفي ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد الهيد سلامة ، وطه الصديق دقاة .

(١١٠)

الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٢٤ القضائية

(١) دعوى مدنية . إجراءات محاكمة . نقض . ” نطاق الطعن “ . ” ما يجوز الطعن فيه من الأحكام “ . محكمة الجنايات .

جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقييد بنصاب معين . تأصيل ذلك .

(٢) حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ . قتل عمد .

كفاية تشكك القاضي في صحة إسناده للتهمة لقضاء بالبراءة مادام أنه أحاط بالدهوى من بصر وبصيرة .

١ — القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيما كان الباعث على ذلك وأنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه ” لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح .. ولا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا اتبني عليها منع السير في الدعوى “ والمادة ٣٢ على أنه ” لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام

الطعن فيه بطريق المماضة جائزا". كما نصت المادة ٣٣ على أنه "لليابة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية" ومؤدى هذه النصوص مجمعة أن المشرع حدد في صراحة ووضوح لا لبس فيه ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام بطريق النقض بما لا يسوغ معه الرجوع إلى غيرها في خصوص الأحكام الصادرة في الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحا ومطلقا وقاطعا في الدلالة على إجازة الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقيد بنصاب معين ، ومن ثم فلا يقبل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية في الطعن بطريق النقض في تلك الأحكام بأي قيد أو تخصيص عموم النص بغير تخصيص . لما كان ما تقدم ، فإن ما أنارته النيابة العامة — من عدم جواز الطعن أخذا بالمقاعدة السارية بالنسبة للطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الجنح ، إذ التعويض المطلوب لا يجاوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي — لا يساير — هذا المنظر — التطبيق الصحيح لأحكام القانون^(١) .

٢ — يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمون ضدهم في قضية الجناية رقم ٣٣١٥ سنة ١٩٦٨ أبو كبير المقيمة بالجندول الكلى برقم ١١٦٠ سنة ١٩٦٨ بأنهم في يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز أبو كبير محافظة الشرقية (أولا) المتهمون الأربعة قتلوا ... عمدا بأن أطلق عليه المتهم الأول أميرة نارية قاصدا

(١) قانون المحاكم المنشورين في السنة ٢٢ ص ٦١ والسنة ٢٣ ص ٥٢ .

من ذلك قتله فحدثت به الاصابات الموصوفة بتقوير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته ، وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أن المتهمين في الزمان والمكان سألني الذكر شرعوا في سرقة القطن المبين بالحضر وصفه بقيمة والمملوك حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ناريا ظاهرا . وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه . هو مفاجأتهم وقت ارتكابهم الحادث . (ثانيا) المتهم الأول أيضا (١) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا " بندقية لي أنفيلد " (٢) أحرز بغير ترخيص ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري صالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو إحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بمواد الاتهام . فقرر ذلك في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٩ . وادعت زوجة المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦/٣ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبندب من القسم الأول والجدول المرافق مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وكل من الثاني والثالث والرابع بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ولزمهم جميعا متضامين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن بجدول المحكمة برقم ٤٢٤ سنة ٤٠ القضائية . و بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٧٠ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضي الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الزقازيق لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى من جديد وقضت حضوريا بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧١ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية (أولا) ببراءة المتهمين مما أسند إليهم مع إلزام رافعها المصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة (ثانيا) مصادرة البندقية المضبوطة . فطعن الوكيل عن المدعية بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة أثارَت في مذكرتها أنه لما كان الطعن مقدم من المدعية بالحقوق المدنية وحدها في الحكم الصادر من محكمة الجنايات ، وكان التعويض المطلوب لا يتجاوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي ، فإن الطعن يكون غير جائز وذلك أخذاً بالقاعدة السارية بالنسبة للطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات .

وحيث إن القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أياً كان الباعث على ذلك ، وأنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح .. ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية .. " كما تنص المادة ٣١ على أنه " لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبثى عليها منع السير في الدعوى " . والمادة ٣٢ على أنه " لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً " . كما نصت المادة ٣٣ على أنه " للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها كل فيما يخص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في قضية المتهم بجناية " . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن المشرع حدد في صراحة ووضوح لا لبس فيه ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام بطريق النقض بما لا يسوغ معه الرجوع إلى غيرها في خصوص الأحكام الصادرة في الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات ، وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحاً ومطلقاً وقاطعاً في الدلالة على إجازة الطعن

بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعوى المدنية من محاكم الجنايات وذلك دون التقييد بنصاب معين ، ومن ثم فلا يقبل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية في الطعن بطريق النقض في تلك الأحكام بأى قيد أو تخصيص عموم النص بغير محصص . لما كان ما تقدم ، فإن ما أثارته النيابة العامة في هذا الخصوص لا يساير التطبيق الصحيح لأحكام القانون .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة الماطعون ضدهم من تهمة القتل العمد ورفض الدعوى المدنية قباهم قد شابته قصور في التسبيب وانطوى على خطأ في التحصيل وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أطرح مانقله شهود الاثبات عن المجنى عليه من أنه رأى الجناة امتنادا إلى أسباب غير سائغة ، قولا منه بأن هؤلاء الشهود لم يحددوا المسافة التي كانت بين المجنى عليه وبين مطلق العيار وأن اثنين منهما قررا أنهما كانا يتبعان المجنى عليه على مسافة قريبة ولم يريا الجناه ، وأن الشاهد ... الذى كان مرافقا للمجنى عليه لم يتمكن من رؤيتهم لم يرد في بلاغه ذكر لأسمائهم ، وهو لا يستقيم مع الثابت من الأوراق من أن هؤلاء الشهود دولوا هاربين أثر وقوع الحادث تاركين المجنى عليه بمفرده وطبيعى أنه تابع الجناه ببصره وعرفهم ، كما أن قول الحكم أن إبلاغ الحادث إلى عامل التليفون دون ذكر لأسماء الجناة يعتبر تبليغا ضد مجهول ينطوى على قصور ذلك أن شيخ العزبة قرر أنه عرف أسماء الجناة في الساعة الثالثة والنصف صباحا وأعطى مندوب الاسعاف ورقة لتدوينها فيها ، هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم من أن الفترة الزمنية بين وقوع الحادث وحضور رجل الاسعاف أتاحت الفرصة لشقيق المجنى عليه لايهامه بأن الماطعون ضدهم هم الجناة يخالف ما ثبت في الأوراق من أحد الم ينفرد بالمجنى عليه خلال هذه الفترة ، وفضلا عما تقدم ، فقد أخطأ الحكم في تحصيل الواقعة ، ذلك بأن التقرير الطبى الشرعى جاء قاطعا في أن الانجاء والاطلاق كانا في حالة الوضع الطبيعى الفائم المعتدل للجسم ومن اليمين أساسا ومن أسفل إلى أهلا ومن الأمام للخلف نسبيا وهى أمور لا تتفق وماقرره الحكم من أن الجانى وقت

الاطلاق كان في وضع ارمكاز داخل زراعة القطن مما يتعذر معه رؤيته، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاؤه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على عدم اطمئنانه إلى أدلة الثبوت المستمدة من أقوال شهود الاثبات وفيما نقلوه عن المجنى عليه وفيما استخلصه الحكم من أقوال الشاهدين الأول والثاني من أن الجناه كانوا أبعد من مستوى الرؤية بالنسبة لهما وأنهما لم يتمكنوا من رؤية مطلق العيار الناري ، كما استند الحكم إلى أن الخفير الذي كان مرافقا للمجنى عليه وقت الحادث وأصيب لم ير الجناه بدليل أنه لم يذكر أسماءهم لوكيل الدائرة ولا اشاهد الاثبات الثاني عند مقابته لهما عقب الحادث ، واستند الحكم أيضا إلى أن التحقيقات كشفت عن أن الدعوى ظلت بلا دليل منذ وقوعها في الساعة الثانية صباحا وحتى الساعة السابعة صباحا ولم يوجه أى اتهام لأى شخص معين على الرغم من وجود شقيق المجنى عليه وشيخ الناحية فور الحادث وعودهما عن الإبلاغ به إلى أن فتح مندوب الاسعاف باب الاتهام مع تراخيه في الوصول إلى مكان الحادث قرابة ساعتين الأمر الذي رشح لاعتقاد الحكم أن شقيق المجنى عليه هو الذي ألقى في روعه أن المطعون ضدهم هم الجناه . وهذا الذي أورده الحكم مفاده أن المحكمة لم تطعن إلى أدلة الثبوت التي ساقتها النيابة العامة في الدعوى ولم تقتنع بها ورأتها غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام . لما كان ذلك ، وكان يكفي أن يتشكك الناضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع ذلك إلى ما يطعن إليه في تقدير الدليل مادام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة — لما كان مائتقدم فإن ما يشبه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من التقرير الطبي الشرعى — المرفق بالمفردات المضمومة — أنه انتهى إلى أن اتجاه الاطلاق في حالة الوضع الطبيعى القائم المعتدل للجسم هو من اليمين أساسا ومن أسفل إلى أهلا ومن الامام إلى الخلف نسبيا قليلا مع التنويه إلى حرية حركة الجزء المصاب وما يتبع ذلك من تغيير الوضع والمستوى الاصابى الجسماني حال حدوث الاصابة ، وكانت الطاعنة لا تجادل فيما نقله الحكم من محضر المعاينة من أن المسافة بين زراعة القطن التي كان بها الجناه ومن مكان وجود المجنى عليه وقت

الحادث سبعون مترا ، وكان ما استدل به الحكم المطعون فيه من التقرير الطبي ومن المعاينة — على أن الجاني الذي أطلق النار كان في وضع ارتكاز داخل زراعة القطن مما يتعذر معه رؤية المجنى عليه وشهود الاثبات له — يتفق مع الاقتضاء العقلي والمنطقي ولا تناقض ما أثبتته التقرير الطبي ومادات عليه المعاينة فإن ماثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم — فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعة بالمصروفات المدنية .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتح
الذريبي ، ومحمود كابل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه الصديق دقانة .

(١١١)

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢ القضائية

(١) دعوى جنائية . نظام عام . محكمة النقض . "سلطتها" . دفع .
الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام . جواز إثارة لأول مرة أمام النقض .
مادامت مدونات الحكم ترشح له .

(٢) محكمة الجنابات . إعلان . إجراءات المحاكمة .

المادة ٢٨٤ إجراءات . لمحكمة الجنابات الحكم على المتهم في غيبته بعد إعلانه إعلاناً قانونياً
بالجلسة المحددة لنظر دعواه . عدم استدلال رجال الإدارة على المتهم ولا على محل إقامته . صحة
إعلانه في مواجهة النيابة . المادة ٢٢٤ إجراءات .

(٣) سقوط الحكم الغيابي عن الجنابة المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة الجنابات بانقضاء
مدة السقوط المقررة للعقوبة في الجنابات . المواد ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٢٨٠ إجراءات .

(٤) حكم . "مالا يعيب الحكم في نطاق التدايل" . نقض . "أسباب
الطعن . مالا يقبل منها" .

استطرد الحكم إلى قرارات قانونية خاطئة لا تؤثر في النتيجة التي انتهى إليها . لا يعيبه .

١ — من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام
العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم
ترشح له .

۲ — مفاد نص المادة ۳۸۴ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه إعلانا قانونيا بالجلسة التي تحدد انظر دعواه . ولما كان البين من مطالعة الأوراق أن الطاعن كان هاربا ولم يستجوب بالتحقيقات وأن نائب العمدة أفاد أن الطاعن متغيب عن الناحية من تاريخ الحادث ولا يعلم له محل إقامة ، فأعلن في مواجهة النيابة ، كما أعلن الإدارة وذلك للحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم الغيابي من محكمة الجنايات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه مادام قد بحث عنه رجال الإدارة فلم يستدلوا عليه ولا على محل إقامته ، فأعلانه وهو هارب في مواجهة النيابة يكون صحيحا ، فضلا عن أنه أعلن إعلانا قانونيا للإدارة وفق نص الفقرة الثانية من المادة ۲۳۴ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم تكون محاكمة الطاعن غيابيا قد تمت بعد إعلانه إعلانا صحيحا .

۳ — لما كان قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي عنوانه في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين قد نص في المادة ۳۹۴ على أنه ” لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في جنائية بمضي المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها “ . ونص في المادة ۳۹۵ على أنه ” إذا حضر المحكوم في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة لمضي المدة يبطل الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبات أو التضمينات ، ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة “ ونصت الفقرة الأولى من المادة ۵۲۸ من هذا القانون على أنه ” تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضي عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فإنها تسقط بمضي ثلاثين سنة “ . وواضح من هذه النصوص أنه مادامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية ، فإن الحكم الذي يصدر فيها غيابيا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة . وإذن فتم كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لارتكابه جنائية ورفضت محكمة الجنايات غيابيا في ۱۹۵۹/۱/۱۲ بمغافته بالأشغال الشاقة المؤبدة — وهو حكم صحيح على ما سلف بيانه ، وإذا

قبض عليه قبل انقضاء عشرين سنة أعيدت محاكمته وقضت محكمة الجنايات بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧١ برفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة وبمعاقبته بالسجن خمس سنوات فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون .

٤ — لا يعيب الحكم ما استتارد إليه من قرارات قانونية خاطئة لا تؤثر على النتيجة التي انتهى إليها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطامن بأنه في يوم ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٧ بدائرة مركز بليس محافظة الشرقية : قتل عمدا مع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن انتوى قتله وهجم عليه وأعد له آلة قاتلة (فأسا) وترصد له بالطريق الذي يعلم أنه سيمر به حتى إذا ما ظفربه إنزال عليه ضربة بالفأس فاصدا قتله فأحدث به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، وادعى مدنيا كل من ١ — ٢ — ٣ — ٤ — ٥ — ٦ — وطلبوا القضاء لهم قبل المتهم بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض ، ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧١ عملا بالمادتين ١/٢٣٦ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات بوصف أنه ضرب عمدا المجنى عليه ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أففى إلى موته وإلزامه بأن يدفع للدميين بالحق المدنى مبلغ خمسمائة جنيه ، والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن تمسك بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة تأميسا على أن قرار غرفة الاتهام صدر بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٠ بإحالة إلى محكمة الجنايات ، وأن آخر إجراء صحيح قاطع للتقدم وهو القبض عليه تم في ١٩٧٠/٨/٢٧ ، أما حكم محكمة الجنايات الصادر غيابيا بإدانته بتاريخ ١٩٥٩/١/١٢ فقد وقع باطلا إذ لم يعلن الطاعن للحضور بالجلسة التي صدر فيها ذلك الحكم إعلانا قانونيا ، ومن ثم لم تتصل الدعوى بمحكمة الجنايات اتصالا صحيحا ، ورفضت المحكمة هذا الدفع بما لا يسوغ رفضه استنادا إلى أنه دفع غير متعلق بالنظام العام ، ويسقط بعدم التمسك به قبل سماع الشهود ، وقد دفع به بعد سماعهم ، وأن الثابت من الحكم الغيابي ومحضر الجلسة الخاص به أن الطاعن أعلن للحضور بجلسته المحاكمة ولا يجوز النبل مما أثبت بهما إلا بطريق الطعن بالتزوير وكلها تفريرات قانونية خاطئة ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بوصف أنه بتاريخ ١٩٥٧/٩/٧ بدائرة مركز بليس محافظة الشرقية : قتل عمدا ومع سبق الاصرار والترصد ، وصدر قرار غرفة الاتهام بإحالة إلى محكمة الجنايات بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٠ ، فرفضت المحكمة غيابيا بتاريخ ١٩٥٩/١/١٢ بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة وإذ قبض عليه في يوم ١٩٧٠/٨/٢٧ أعيدت محاكمته ورفضت محكمة الجنايات بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٧ بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات بوصف أنه ضرب عمدا المجنى عليه ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته ، فطعن المحكوم عليه على هذا الحكم بطريق النقض . ويبين من محضر جلسة المحاكمة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الحاضر مع الطاعن دفع بانقضاء الدعوى

الجنائية بمضى المدة تأسيسا على أنه قد مضى أكثر من عشر سنوات على تاريخ صدور قرار غرفة الاتهام حتى قبض على الطاعن ، أما الحكم الغيابي فقد وقع باطلا لصدوره دون إعلان الطاعة إعلانا قانونيا للحضور بجلسة المحاكمة ، ومن ثم فإن هذا الحكم لا يقطع التقادم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفع المتعلقة بالنظام العام ، وتجاوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، مادامت مدونات الحكم ترشح له — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — وأن مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه ، وكان البين من مطالعة الأوراق أن الطاعن كان هاربا ولم يستجوب بالتحقيقات وأن نائب العمدة أفاد أن الطاعن يتغيب عن الناحية من تاريخ الحادث ولا يعلم له محل إقامة ، فأعلن في مواجهة النيابة ، كما أعلن للإدارة وذلك للحضور بجلسة ١٩٥٩/١/١٢ التي صدر فيها الحكم الغيابي من محكمة الجنايات . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه مادام المتهم قد بحث عنه رجال الإدارة فلم يستدلوا عليه ولا على محل إقامته ، لإعلانه وهو هارب في مواجهة النيابة يكون صحيحا ، فضلا عن أنه أعلن إعلانا قانونيا للإدارة وفق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم تكون محاكمة الطاعن غيابيا قد تمت بعد إعلانه إعلانا صحيحا ، لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي عنوانه في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين قد نص في المادة ٣٩٤ على أنه " لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في جنائية بمضى المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها " ونص في المادة ٣٩٥ على أنه " إذا حضر المحكوم في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل الحكم السابق صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو التضمينات ، ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة " ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أنه " تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فإنها تسقط بمضى ثلاثين سنة " ووضح من هذا النص أن مادامت الدعوى قد رنعت أمام محكمة الجنايات

من واقعة يعتبرها القانون جنائية ، فإن الحكم الذي يصدر فيها غيابيا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة ، وإذن فمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لارتكابه جنائية وقضت محكمة الجنايات غيابيا في ١٩٥٩/١/١٢ بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة — وهو حكم صحيح على ما صاف بيانه ، وإذ قبض عليه قبل انقضاء عشرين سنة أعيدت محاكمته ، فقضت محكمة الجنايات بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٧ برفض الدفع بإنقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة — وبمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات — فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعي عليه في غير محله ، ولا يعيب الحكم من بعد ما استطرد إليه من تفسيرات قانونية خاطئة — حسبما أورده بوجه الطعن — لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على أساس غير سليم متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة مستشارين : حسن أبو الفتح
الشربين ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وعلمة لاصديق دقانة .

(١١٢)

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ القضائية

(١) تفتيش . " التفتيش بإذن " . " إذن التفتيش . إصداره " .
حواد مخدرة .

ما يشترط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجرائه ؟

(٢) تفتيش . " التفتيش بإذن " . " إذن التفتيش . إصداره " .
حواد مخدرة . محكمة الموضوع : " سلطاتها في تقدير جدية الاستدلالات " .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . مريض . الأمر فيه موكل
لدى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(٣) تفتيش : " التفتيش بإذن " . " إذن التفتيش . إصداره " . دفع :
" الدفع ببطلاق الإذن " . دستور . نقض : " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

المادة ٤٤ من الدستور لا توجب تسبب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش
المساكن . إقتصار الإذن على تفتيش شخص لاطمن وتنفيذه منه خطية في نفس . التفات الحكم
من الدفع ببطلاق الإذن لعدم تسببه . صحيح .

(٤) إثبات : " معانة " . دفاع : " الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " .

طلب المعانة الذي لا ينبغي أن يفتقر إلى فعل المسكون لجزئية ولا إلى استحالة حصول الواقعة .
مطاع مريض لا يلتزم المحكمة بإجابته ما دام الماتصود به ، ثارة الشبهة في الدليل .

۱ — من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تآذن في إحرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة — جناية أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة .

۲ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . فني كانت المحكمة قد افتتحت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسريع إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك فلا معقب عليها فيما أرفأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

۳ — لا توجب المادة ۴۴ من دستور جمهورية مصر العربية تسبیب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الإذن قاصر على تفتيش شخص الطامن وتم تنفيذه بتفتيش شخصه عند ضبطه بالمقهى ، فإن الحكم إذ نفت عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لمخالفته لأحكام الدستور نخلوه من الأسباب التي دعت لإصداره يكون قد التزم صحيح القانون .

۴ — من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استعالة حصول الواقعة كما رواها أشهود — بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تآزم المحكمة بإجابته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه في يوم ۱۲ سبتمبر سنہ ۱۹۷۱ بدائرة قسم دمياط محافظة دمياط : احرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا " حشيشا " في خير

الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٧٢ . ومحكمة جنايات دسباط قضت حضوريا بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجرمة إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو النعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه قصور في التفسير وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها ولمخالفته لأحكام الدستور لحلوله من الأسباب التى دعت لإصداره وأطرح الحكم هذا الدفع لأسباب غير سائغة ، كما تمسك المدافع عن الطاعن بإجراء معاينة لمكان الضبط والطريق المؤدية إليه ليدل على أنه كان فى استطاعته التخلص من المخدر الذى أسند إليه إحرازه ومن الفرار من مكان الحادث قبل إلقاء القبض عليه ورفضت المحكمة هذا الطلب بما لا يبرر مسلكها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد الأدلة السائغة على ثبوتها فى حقه عرض للدفع الذى أبداه المدافع عن الطاعن ببطلان إذن التفتيش لتأسيه على تحريات غير جدية ولعدم تسيبه وأطرحه فى قوله : " إنه لما كان الثابت أن إذن التفتيش الصادر من النيابة العامة إلى المقدم

رئيس مكتب مخدرات دمياط لضبط وتفتيش المتهم قد صدر بعد اطلاع مصدر الإذن على كل الوقائع الواردة بمحضر التحريات الذي قدمه إليه ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة إلى المتهم والأسباب الداعية إلى إصدار إذن التفتيش وبعد أن اقتنعت النيابة بجدية هذه الأسباب التي صدر بناء عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأحالت عليها كما ارتأت من الدلائل والامارات القوية التي عليها رجال الضبطية القضائية من تحريات واستدلالات أن جريمة وقعت من المتهم وتطالب الإذن بضبطه وتفتيشه ، فإن في هذا ما يكفي من الأسباب التي استندت إليها النيابة العامة وهوات عليها حينما أصدرت إذن التفتيش وتقرها المحكمة على تصرفها في هذا الشأن بما لا يعيب الإذن أو يبطله ومن ثم يكون الدفع على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجر به النيابة العامة أو تأذن في إحرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة — جناية أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه ، في سهل كشف مبلغ انصالة بتلك الجريمة . وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . فتمت كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا ومائغا في الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لابتدائه على تحريات غير جدية ، فإن نعى الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية لا توجب تسبيب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن . وكان الثابت من الأوراق أن الإذن قاصر على تفتيش شخص الطاعن وتم تنفيذه بتفتيش شخصه عند ضبطه بالمقهى ، فإن الحكم إذ التفت عن هذا الدفع يكون قد التزم بجميع القانون . لما كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب المدافع عن الطاعن إجراء معاينة لمكان الضبط للتدليل على أنه كان في استطاعة الطاعن التخلص من المخدر الذي أسند إليه إحرازه ومن الفرار من مكان الحادث قبل إلقاء القبض عليه ورد على هذا الطلب في قوله " ولا تستجيب المحكمة إلى طلب المتهم إجراء معاينة لمكان الحادث لما ثبت لديها من مطالعة محضر المعاينة استحالة رؤية المتهم لرجال القوة من باب العازق الذي دخلوا منه حيث كان يجلس في مكان يقع على يمين الداخل من ذلك الباب " . وكان من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود — بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلازم المحكمة بإجابته . لما كان ذلك ، وكان طلب الدفاع عن الطاعن إجراء المعاينة لا يعدو الهدف منه التشكيك في أقوال شاعدي الإثبات ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى صحة الواقعة على الصورة التي رواها الشاهدان ، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في الرد على طلب إجراء المعاينة كافيا وسائغا في تبرير رفضه ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/ نعيم الدين حسن مزام، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتح
الشربين ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومحمد الصديق دقانة .

(١١٣)

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ القضائية

دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما بوفره " . تبديد . إختلاس محجوزات .
حكم . " تسببه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل
منها " . مسئولية جنائية .

لغات الحكم من المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسئولية في جريمة
التبديد من أمر بنقل المحجوزات وإخفاؤها إلى الدائن بتوقيع حجز من آخر ومرورة محضر إيقاف
بيع لوجود أمر قتل . قصور يوجب للنقض والإحالة .

لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن قدم بإحدى
جلسات المحاكمة حافظة مستندات اشتملت على صورة أمر نقض المحجوزات
وصورة من الخطاب وإيصال التسجيل المرسل منه إلى الدائن بخطاره فيه بأن
المحجوزات المعين عليها حارسا قد حجز عليها من آخر وعين عليها حارس جديد
قام باستصدار أمر بنقل هذه المحجوزات وصورة محضر إيقاف بيع لوجود أمر
القتل وقد تمسك الطاعن بدلالة هذه المستندات على انتفاء مسئولية ، فإن الحكم
المطعون فيه إذ التفت من تلك المستندات ولم يقل كلمته فيها ولم يمن بحثها
ومحيط الدفاع المؤسس عليها ، فإنه يكون مشوبا بالتقصير بما يبطله ويوجب
نقضه والإحالة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة كلا من : ١ - (طامن)
 ٢ - بأنهما في يوم ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٠
 بدائرة قسم الأزبكية محافظه القاهرة (أولا) المتهم الأول بدد المنقولات
 المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا
 لصالح ولم تكن قد سلمت إليه إلا على مهيل الوديعة لحراستها
 وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفا لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . (ثانيا) المتهم
 الثاني بدد المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لـ والمحجوز
 عليها قضائيا لصالح ولم يكن قد تسلمها إلا على مهيل الوديعة
 لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفا لنفسه إضرارا بالمجنى عليه ،
 وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة الأزبكية
 الجزئية قضت بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٧١ عملا بمادتي الاتهام حضوريا للأول
 وغايبا للثاني بحبس كل منهما ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠ ج لكل . فاستأنف
 المتهم الأول هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت
 حضوريا بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي
 الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فظعن الطامن في هذا الحكم بطريق
 النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطامن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة
 التبديد ، قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الطامن قدم حافظة مستندات
 اشتملت على الأمر الصادر بنقل المحجوزات وإخطار الدائن الحاجز بهذا الأمر
 ومحضر إيقاف بيع لوجود الأمر وتمسك بدلالة هذه المستندات على انتفاء
 مسئولته إلا أن المحكمة أضلتها ولم تقل كلمتها فيها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه برر قضاءه بالإدانة بقوله :
 " إن الثابت أن أمر النقل أجرى في غفلة من الدائن الحاضر ولم يخطر به —
 وكان على المتهم إخطاره بهذا الأمر وتنبيه المحضر إلى سبق وجود حجز لصالح
 المجنى عليه الأمر الذي ترى فيه المحكمة توافر التواطؤ وتكامل أركان جريمة التبيد
 في حق المتهم " . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات
 المضمومة أن الطامن قدم بملزمة أول فبراير سنة ١٩٧١ حافظة مستندات اشتملت
 على صورة من أمر نقل المحجوزات رقم ده لسنة ١٩٧٠ أزبكية ، وصورة
 من الخطاب وإيصال التسجيل المرسل منه إلى الدائن يخطر فيه بأن المحجوزات
 المعين عليها حارصا قد حجز عليها من آخر وعين عليها حارصا جديد قام باستصدار
 أمر بنقل هذه المحجوزات إلى العقار رقم ٤١ شارع نجيب الريحاني ، وصورة
 محضر إيقاف بيع لوجود أمر النقل ، وقد تمسك الطامن بدلالة هذه المستندات
 على انتفاء مسئولية ، فإن الحكم المطعون فيه وإذا التفت عن تلك المستندات
 ولم يقل كلمته فيها ، ولم يمن بحثها ونحيص الدفاع المؤسس عليها ، فإنه يكون
 مشوبا بالقصور بما يطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر
 أوجه الطعن .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وحسن أبو الفتوح الشربينى ، ومحمود كمال عطيفه ،
ومحمد عبد المجيد سلامة .

(١١٤)

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ القضائية

(١) خطأ . قتل خطأ . إصابة خطأ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه . تمسبب غير معيب " .

تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . موضوع . مثال لتسبب سائق على توافره .

(٢) تعويض . مسئولية مدنية . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببه . تمسبب معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير التعويض " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدنى بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقديره مستندات بذلك . دفاع جوى وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية . حدود المحكمة من بحثه . قصور وفساد في الاستدلال .

١ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها صائغا ومستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، ولما كان الحكم

المطعون فيه قد دلل على توافر الخطأ في حق الطاعن بقوله : " أنه يتمثل في قيادته السيارة الرئيس بحالة ينجم عنها الخطر إذ أخذ بأقوال الشاهدين صاغى الذكرو أقوال هذا المتهم نفسه ، فإنه كان يتعين على الأخير عدم مواجهته بسيارة أخرى تبادل الإشارات الضوئية ليلا أن يضع في حسبانته ظروف الطريق وملابساته من الجانب الذي يلتزمه واو أدى الأمر أن يتوقف عن السير أو تهدئة السرعة إلى الحد الذي يضمن معه الأمان .. أما وأنه ظل سائرا بذات السرعة رغم الإشارات الضوئية العاكسة وما تسببه من إبهار للبصر للشخص العادي حالة كونه علم يتمثل هذه الظروف بحكم خبرته فهذا هو الخطأ بعينه " . فإن هذا الذي أورده الحكم سائق في العقل والمنطق ويكفي لجملة ، وما يشبه الطاعن في هذا الخصوص من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق التحقيق وأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر "الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة الموضوع .

٢ - أنه وإن كان من المقرر أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقتضى بماتراه مناسبا وفقا لما تبينه من ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها .

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قعد عن بحث ركن الضرر كما تحدث عنه الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) ولم يعن بتحقيق ما أثاره الطاعن من عدم استقرار حالة الضرر لديه وهو دفاع حيوى يعد هاما ومؤثرا في مصير الدعوى المدنية مما كان يقتضى من المحكمة أن تخلصه وتقف على مبلغ صحته وأن تحدث عن تلك المستندات التي قدمها الطاعن وتمسك بدلائلها على عدم استقرار حالة الضرر لديه ، ولو إنها عنيت ببحثها وتخصيص الدفاع المؤسس عليها لحاز أن يتغير وجه الرأى في الدعوى ، أما وهى لم تفعل واكتفت بذلك العبارة القاصرة التي أوردها وهى أنها ترى أن المبلغ المحكوم به مناسب ، فإن ذلك مما ينبغي . بأنها لم تلم بعناصر الدعوى المدنية إلا ما شاملا ولم تحط بظروفها إحاطة كافية مما يعيب حكمها بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

الوقائع

التهمة النيابة العامة كلاً من (١) ... (الطاعن) (٢)
 بأنهما في ليلة ١٩٦٧/٣/٢٥ بدائرة مركز ميت غمر محافظة الدقهلية : (أولاً) تسببا
 خطأ في موت وكان ذلك باهمالهما وعدم مراعاتهما للقوانين واللوائح
 بأن قاد أولهما السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الأشخاص فاصطدم بالسيارة
 التي كان يقف بها المتهم الثاني بالطريق دون أن يضيء النور الخلفي لها فتسبب
 من ذلك إصابة المجنى عليه سالف الذكر بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي
 والتي أودت بحياته . (ثانياً) تسببا خطأ في إصابة كل من و
 و وكان ذلك باهمالهما وعدم مراعاتهما للقوانين واللوائح بأن قاد
 أولهما سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الأشخاص فاصطدم بالسيارة التي
 كان يقف بها المتهم الثاني بالطريق دون أن يضيء النور الخلفي لها فتسبب
 من ذلك إصابة المجنى عليهم سالف الذكر بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي .
 (ثالثاً) التهمة الأولى : قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر . المتهم الثاني :
 لم يتبع تعليمات المرور بأن سير سيارة غير مستوفية لشروط الأمن . وطلبت
 معاقبتهم بالمسادين ١/٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ٢٠١ و ٨١
 و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . وادعى
 كل من ورثة المجنى عليه — وهم والدته وزوجته وشقيقه و مدنيا
 قبل المتهمين بمبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى
 مدنياً قبل المتهمين بمبلغ ٣٠٠٠ جنية على سبيل التعويض . ومحكمة ميت غمر
 الجزئية قضت حضورياً اعتبارياً للأول وحضورياً للثاني بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٦
 عملاً بمسواد الاتهام (أولاً) بحبس المتهم الأول سنتين مع الشغل وكفالة
 عشرة جنهات لوقف التنفيذ وبحبس المتهم الثاني ستة أشهر مع الشغل وكفالة
 خمسة جنهات لوقف التنفيذ لما هو منسوب إليهما . (ثانياً) بإلزام المتهمين
 بأن يدفعوا لوالدة وزوجة وشقيق المرحوم مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل
 التعويض المؤقت ولـ مبلغ خمسين جنيهاً على سبيل التعويض ولـ
 عشرة جنهات على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة ومبلغ جنهتين مقابل

أنعاب المحاماة وشمات الحكم بالنسبة لورثة بالنفاذ المعجل ورفضت
ما هذا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهمان والمدعيان الحقوق المدنية
و هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية —
قضت حضوريا بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٠ (أولا) بعدم قبول استئناف كل من المدعين
بالحقوق المدنية شكلا للتقرير به بعد الميعاد (ثانيا) بقبول استئناف المتهمين شكلا
وفي الموضوع (١) بالنسبة لاتهم الأول بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه
سنة واحدة مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك (٢) بالنسبة لاتهم الثاني بتأييد الحكم
المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم .
فطعن المحكوم عليه الأول والمدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض
وبتاريخ ١٦/١١/١٩٧٠ قضت المحكمة بقبول الطعنين شكلا وفي الموضوع بنقض
الحكمين المطعون فيهما بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر والمدعى بالحقوق
المدنية وإحالة القضية إلى محكمة المنصورة الابتدائية لتحكم فيها
من جديد هيئة استئنافية أخرى وألزمت المتهم المصاريف . والمحكمة المذكورة —
مشكلة من هيئة استئنافية أخرى — قضت حضوريا في ١٠/٦/١٩٧٢ (أولا) بقبول
استئناف كل من المدعين بالحقوق المدنية والمتهمين شكلا . (ثانيا) وفي الموضوع
(١) بالنسبة لاتهم الأول بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه
سنة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك (٢) بالنسبة لاتهم الثاني بتأييد الحكم
المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ
الحكم (٣) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدهوين المدينين .
فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ، كما قرر المدعى
بالحقوق المدنية بالطعن بطريق النقض للمرة الثانية على ذلك
الحكم .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من المحكوم عليه هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرائم القتل والإصابة الخطأ قد شابه البطلان والفساد في الاستدلال ذلك بأنه لم يورد أسباباً مستقلة لقضائه إذ أورد في ختام أسبابه ما يفيد إرتمكانه في الإدانة إلى أسباب حكم محكمة أول درجة رغم قضاء محكمة النقض بالإبالة لما شابه من قصور في لبيان . كما أنه استدلل على توافر الخطأ في حق الطاعن بأقوال الشاهدين و .. مع أنها شهدا بأن الطاعن كان يقود سيارته بسرعة لا تتجاوز خمسين كيلو مترا ، وأنه كان يتبادل الاشارات الضوئية مع السيارات المقبلة من الاتجاه المضاد بما مفاده نفى ركن الخطأ عنه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استعرض واقعة الدهوى بما تنوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم القتل والإصابة الخطأ التي دانه بها ، وأقام هاها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن المعاينة والتقرير الفنى ، وأورد مضمون كل دليل من هذه الأدلة ومؤداه بما يكشف عن وجه استشهاده بها ، وهى أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أنشأ بذلك لنفسه أسباباً جديدة ، فإن النعى عليه بالبطلان بقالة أنه اعتمد في قضائه على أسباب حكم محكمة أول درجة رغم إبطاله يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب هاها مادام تقديرها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر ركن الخطأ في حق الطاعن بقوله : " أنه يتمنى في قيادته السيارة الرئيس بحالة ينجم عنها الخطر إذ أخذنا بأقوال الشاهدين صالفي الذكر وأقوال هذا المتهم نفسه فإنه كان يتعين على الأخير عند مواجهته بسيارة أخرى تبادل الاشارات الضوئية ليلا أن يضع في حسابه ظروف الطريق وملابساته من الجانب الذى يلتزمه

ولو أدى الأمر أن يتوقف عن المسير أو تهدئة المرحلة إلى الحد الذي يضمن معه الأمان . أما وأنه ظل سائرا بذات المرحلة رغم الإشارات الضوئية العاكسة وما تسببه من إبهار للبصر للشخص العادي حالة كونه سليم بمثل هذه الظروف بحكم خبرته فهذا هو الخطأ بعينه “ . فإن هذا الذي أورده الحكم سائغ في العقل والمنطق ويكفي لخله ، وما يشير الطاعن في هذا الخصوص من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق التحقيق وأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى له بتعويض قدره خمسين جنيها ، واعتبره تعويضا نهائيا عن الضرر الذي لحق به ، وهو أقل من التعويض المؤقت المطالب به ، قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع بعدم استقرار حالة الضرر لديه حتى تاريخ الحكم ، وأن هذا الضرر صار إلى الزيادة ، وآية ذلك صعود الخط البياني للضرر حتى حد العاهة المستديمة بقصر عظمة الفخذ الأيمن بمقدار ٧ سم ، وقدم المستندات والتقارير الطبية المؤيدة لدفاعه في هذا الشأن إلا أن المحكمة انفتت عنها فلم تححصها ولم تدل برأيها فيها مما ينبىء عن عدم إحاطتها بعناصر الدعوى وعدم إلمامها بها إلماما شاملا بما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه ضمنها أن حقه في التعويض ناشئ عن خطأ المطعون ضده والمحكوم عليه الآخر بما يستتبع تعويضه عما أصابه من أضرار مادية تتمثل فيما هو ثابت بالتقارير الطبية المتضمنة إصابة بكسر حلق عظمة الفخذ الأيمن وكسر أسفل الساعد الأيسر وجروح رضية بالرقبة والشفة السفلى والركبة اليمنى وهي التقارير المؤرخة ١٩٦٨/٤/١٧ و ١٩٦٩/٩/٩ و ١٩٧٠/٣/١٦ والمؤيدة بالشهادة المؤرخة ١٩٧٠/٦/٦ من أنه لا يزال تحت العلاج ولم يتم شفاؤه حتى

تاريخ تحريرها ، وإن من شأن ذلك كله أن يجعل تحديد مقدار التعويض في الدعوى غير متيسر على القاضي لعدم تبين مدى الضرر ، ولأنه متغير ويتجه إلى الزيادة وإلى ما هو أشد خطورة عما كان عليه بعد وقوع الحادث مباشرة ، وإن المطاف في علاجه قد انتهى إلى صمود الخط البياني للضرر حتى حد العاهة المستديمة بقصر في عظمة الفخذ الأيمن قدره ٧ سم الأمر الذي يحول دون القضاء بتعويض كامل لعدم استقرار عنصر الضرر ، وقدم الطاعن تأييداً لهذا الدفاع حوافظ اشتملت على الشهادات والتقارير الطبية المأثقة له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تفضى بما تراه مناسبا وفقاً لما تبيّن من ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قعد عن بحث ركن الضرر كما تحدث عنه الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) ولم يعن بتحقيق ما أثاره الطاعن من عدم استقرار حالة الضرر لديه وهو دفاع حيوى بعدد ما ومؤثراً في مصير الدعوى المدنية مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصه وتقف على مبلغ محتمل وأن تتحدث من تلك المستندات التي قدمها الطاعن وتمسك بدلائلها على عدم استقرار حالة الضرر لديه ، وأنها هزيت بحث وتحيص الدفاع المؤسس عليها لحاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، أما وهي لم تفعل واكتفت بتملك العبارة القاصرة التي أوردتها وهي أنها ترى أن المبلغ المحكوم به مناسب ، فإن ذلك لما ينبىء بأنها لم تلم بعناصر الدعوى المدنية إنما شاملاً ولم تحط بظروفها إحاطة كافية مما يعيب حكمها بالفساد في الاستدلال والفصور في التسبيب بما يوجب نقضه وإلزام المطعون ضده مصاريف الطعن . ولما كان الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين — بالنسبة إلى الدعوى المدنية — تحديد جلسة لنظر الموضوع عملاً بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / عبد المنعم حجازي نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن حزام ، وحسن أبو الفتوح الشريفين ، ومحمود كامل عطيفة ، وعبد
عبد المجيد سلامة .

(١١٥)

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣ القضائية

(١) إجراءات التحقيق . إثبات . " بوجه عام " . بطلان . حكم .
" تسببيه . تسبیب غیر معيب " . مواد مخدرة .

إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ إجراءات . لا بطلان
على مخالفتها . القانون لم يستلزم أن يكون الحتم المستعمل في التحريز لأمر الضبط .

(٢) تحقيق . بطلان . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
بطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة . عدم الدفع به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز
الدفع ببطلان تحقيق النهاية لأول مرة أمام النقض .

(٣) نيابة عامة . دعوى جنائية . جمارك . تهريب جمركي . إارتباط .
مواد مخدرة .

قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجرمة
من جرائم التهريب الجمركي . تأصيل ذلك .

(٤) دفع . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

الدفع بتلفيق التهمة موضوعي . لا يسأهل ردا خاصا .

(٥) محكمة الموضوع . " ما طعننا في استخلاص الصورة الصحيحة " .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع
الأدلة المطروحة .

(٦) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

ملاحظة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود . اطمئنانها لأقوال الشاهد في يد أطرافها ما ساقه الدفاع لمحتملها على عدم الأخذ بها .

(٧) تفتيش . "التفتيش بغير إذن" . دفع . بطلان . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببه . تسببه غير معيب" . مواد مخدرة .

الدفع ببطلان التفتيش وجوب إبدائه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه وإلا فلا تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه .

(٨) جمارك . تفتيش . "التفتيش بغير إذن" . تهريب جمركي . مواد مخدرة . مأمورو الضبط .

تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يرون بها هو ضرب من الكشف عن التهريب بهدف صالح المزاينة بحربه رجال الجمارك ممن لهم صفة مأموري الضبط في أثناء تأدية وظائفهم بمجرد قيام مظنة التهريب دون توافر قيود القبض والتفتيش المنظم بقانون الإجراءات الجنائية .

(٩) مأمورو الضبط . جمارك .

مأمور الجمارك من رجال الضبط القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة ٧١ سنة ١٩٦٣

(١٠) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنائيات . "الإجراءات أمامها" . إثبات . "شهود" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببه . تسببه غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

وجوب إعلان تهود النفي الذين لم يدوجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ٨٧ إجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . تعود المتهم من سلوك السبيل الذي رسمته المراءد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات . لا تريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لمباع تهوده .

١- من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الختم المستعمل في التحريز لما هو الضبط القضائي والمرجع في سلامة الإجراءات إلى محكمة الموضوع .

٢- إذا كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة فلا يسوغ له الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣- الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع ، وإذا أقامت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن ووصف أنه جلب مخدراً دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذي خلا من أى قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية عن جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به ، وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب المحركة المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ ، فإن قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك وأو اقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب المحركة .

٤- الدفع بتأنيق التهمة دفع موضوعى لا يستأهل رداً خاصاً إذ تكفى أدلة الثبوت التى استند إليها الحكم رداً عليه .

٥- محكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى مسورتها الصحيحة التى ترسم فى وجدانها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصالتها فى الأوراق .

٦ — من سلطة محكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقديرها وفي اطمئنانها إلى أقوال الشاهد ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على الأخذ بها .

٧ — محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الدفع ببطلان التفتيش إذا لم يبد الدفع المذكور في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

٨ — جرى قضاء محكمة النقض على أن تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف به الشارع صالح الخزانة ويجريه عمال الجمارك وحراسه الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة ، دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة في نطاق الفهم القانوني للبادئ المقررة في هذا القانون .

٩ — مأمور الجمارك هو من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٦٣ التي جرى نصها باعتبار موظفي الجمارك الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي في حدود اختصاصهم ، وقد حدد وزير الخزانة في قراره ٧١ سنة ١٩٦٣ هؤلاء الموظفين ومن بينهم مأموري الجمارك .

١٠ — جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في وجوب إعلان شهود الدعي الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور معه أن يتوقف إعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة ، وأنه إذا كان المتهم (الطاعن) لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسماءهم في قائمة الشهود فلا تريب على المحكمة إن هي لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ / ٤ / ١٩٧٢ بدائرة قسم التهمة محافظة القاهرة : (أولا) جلب جوهر مخدرا (حشيشا) الى جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة . (ثانيا) ثمرع في تهريب البضائع المنوعة موضوع التهمة الأولى بأن أحضرها معه عند قدومه من الخارج وحاول إدخالها إلى البلاد بطريق غير مشروع وبالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة وكان ذلك بقصد التخلص من أداء الضرائب الجمركية والرسوم الجمركية المستحقة عليها وأوقف تنفيذ الجريمة اسباب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبسا بها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٢ و ٣ و ٣٢/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول المرافق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة — بعد أن استبعدت النيابة العامة التهمة الثانية — قضت حضوريا بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام بمداخلة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه مبلغ خمسة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن يدعى على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بجريمة جلب جوهر مخدر إلى جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهات المختصة — قد شابه قصور في التسيب وانطوى على فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يلتفت إلى ما أثاره المدافع عن الطاعن بشأن ما شاب إجراءات التحريز من عيوب مؤداها التلاعب فيما حوته الأحراز، وقد تمت إجراءات بدء تسيير الدعوى قبل صدور إذن مدير مصلحة الجمارك إعمالا للمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ولا يصحح ذلك العوار صدور إذن لاحق أو تنازل النيابة العامة

من التهمة الخاصة بالتهرب من أداء الرسوم الجمركية ، ولم تأبه المحكمة للاعتراض الموجه إلى إجراءات تجربة حمل الطاعن للمخدر مستخدمة في ذلك الكتب بدلا من أكياس المخدر المضبوطة ولا قوله بتلفيق التهمة وبطلان الدليل عليها وأطرح دفاع الطاعن بخصوص بطلان التفتيش الذي أجراه رجل الجمارك بغير ما يسوغه قانونا إذ أن مجريه لا يعتبر من رجال الضبطية القضائية ولا يحق له إجراؤه ، لأن التفتيش الذاتي من إجراءات التحقيق وهو غير التفتيش العادي المخول لرجال الجمارك بإجرائه ولا يلجأ إليه إلا إذا وجدت دلائل كافية على قيام جريمة ، هذا ولم تحقق المحكمة الدفاع الموضوعي المذمت بالمذكرة التي قدمها الطاعن للمحكمة بعد تمام المرافعة في ١٦/١١/١٩٧٢ والخاص بسماع الشهود الوارد ذكرهم بها وكل هذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد على قيامها في حقه أدلة سائغة عرض لها أثناء الطاعن بشأن بطلان إجراءات التحريز وأطرحه في قوله " فهو مردود بأن موظف بالجمرك وأنه المختص باستلام الودائع وأنه يحرز المضبوطات بختمه وأنه في درجة مساعد إداري بقسم الودائع كما هو وارد بالأوراق والتحقيقات " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الختم المستعمل في التحريز لما أور الضبط القضائي ، والمرجع في سلامة الإجراءات إلى محكمة الموضوع ، وترتباً على ذلك ، فإنه وقد اطعنت لك المحكمة إلى سلامة إجراءات التحريز وإلى أن المواد التي ضبطت مع الطاعن هي بذاتها التي سلمت إلى النيابة العامة في اليوم الثاني وذلك بعد أن تحققت من أقوال شاهدي الإثبات بشأن صفة موظف الجمارك الذي تسلمها وختمها بختمه ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل إثباته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسات المحكمة أن الدفاع قد اقتصر على الدفع بعدم جواز إقامة الدعوى قبل صدور إذن مدير الجمارك وقد أطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفع تأميساً على أن النيابة

العامة قد امتدعت التهمة الثانية الخاصة بالتهريب الجمركي من قائمة الاتهام حسباً هو ثابت بمحضر الجلسة ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة ، ومن ثم فلا يسوغ له الدفع بطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض . هذا والأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع ، وقد أقامت النيابة العامة هذه الدعوى ضد الطاعن بوصف أنه جلب جوهراً مخدراً دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة ، وطلبت عقابه بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ وقد دان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذي خلا من أى قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية عن جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به ، وهي جرائم مستقلة ومتميزة بعبئها القانوني عن جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وعلى هذا فإن قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة من جرائم التهريب الجمركي ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد على غير سند . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة دفعا موضوعيا لا يستأهل ردا خاصا إذ تكفى أدلة الثبوت التي استند اليها ردا عليه ، وكان لمحكمة الموضوع أن ترد الواقعة إلى صورتها الصحيحة التي ترسم في وجدانها من جماع الأدلة المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام امتثلها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق ومن سلطتها وزن أقوال الشهود وتقديرها وفي اطمئنانها إلى أقوال الشاهد ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على الأخذ بها ، ومن ثم فإن نهي الطاعن في هذا الوجه ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي في أدلة الثبوت التي حولت عليها محكمة الموضوع وهو ما لا تسوغ إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن

إغفال الحكم الرد على الدفع ببطلان التفتيش مردود بما تبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة من أن دفعا صريحا يبطلان التفتيش لم يبد أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فهي غير ملزمة بالرد عليه ، إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه . أما ما يقول به الطاعن من تفتيشه في غير الحالات التي يوجبها قانون الإجراءات الجنائية فمردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف به الشارع صالح الخزانة ويجريه عمال الجمارك وحرامه الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة ، دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية واشترط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للبادئ المقررة في هذا القانون . أما بالنسبة لما يشير الطاعن من أن الذي فتشه لا يعتبر من رجال الضبطية القضائية فمردود بما هو ثابت من أفعال الشهود ووقائع الدهوى — حسبما استظهرها الحكم المطعون فيه — من أن تفتيش الطاعن وضبط المواد المخدرة في حوزته قد تم بناء على أمر كتابي أصدره مأمور جمرك ميناء القاهرة .. وفي حضوره وهو من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ التي جرى نفاذها باعتبار موظفي الجمارك الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي في حدود اختصاصهم وقد حدد وزير الخزانة في قراره رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ هؤلاء الموظفين ومن بينهم مأموري الجمارك . أما ما ينعاه الطاعن بشأن قعود المحكمة عن تحقيق الدفاع الموضوعي الذي ضمنه مذكرته خاصا بسماع الشهود والوارد ذكرهم بها فمردود بما جرى عليه قضاء محكمة النقض من أن نص المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في وجوب إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور معه

أن يتوقف إلقاءلائهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة ، وأنه إذا كان المتهم — الطاهن — لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسماؤهم في قائمة الشهود — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فلا أثر يـ على المحكمة إن هي لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه
الصديق دنانة .

(١١٦)

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . مواد مخدرة . نقض . " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " . بطلان . تفتيش . " التفتيش بغير إذن " .

استطاع البطلان إلى كل ما ضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة لإجراء باطل . لا حاجة بالحكم
لتحدث استقلالا على ما أثر عليه من فئات دون الوزن من المخدر بحسب سروال المطعون ضده
الذي انتهى براءة على سند من بطلان القبض والتفتيش .

١ - كانت الطاعنة (النيابة العامة) لا تجادل فيما انتهى إليه الحكم
من قضائه براءة المطعون ضده على سند من بطلان القبض والتفتيش ، وكان
هذا البطلان يستعمل إلى كل ما ضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة للإجراء
الباطل ، فقد توافرت للحكم السلامة ، بغير حاجة إلى أن يتحدث استقلالا
على ما أثر عليه من فئات دون الوزن من المخدر بحسب سروال المطعون ضده لأنها
تمثل بعض ما ضبط .

الوقائع

لما تمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢١ / ١١ / ١٩٦٧ بدائرة
قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين
(أفبونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار

الإحالة إحواله إلى محكمة الجنائيات لمحاكمته بالوصف والمواد الواردة بقرار الإحالة. فقرر بذلك. ومحكمة جنائيات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٣ براءة المتهم مما أسند إليه وبمصادرة المخدر المضبوط . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون ضده من جريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار ، قد شابه القصور في التسيب ، ذلك بأنه وقد عول في قضائه على بطلان القبض والتفتيش لعدم اطمئنانه إلى أن الجريمة كانت في حالة تلبس بالتخلي ، قد فاته قول كلمته في واقعة العثور على فئات دون الوزن من مخدر الحشيش بحجب مروال المطعون ضده ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أنه أثناء مرور النقيب معاون قسم مكافحة المخدرات مساء يوم الحادث ، أخبره مرشد سرى بأن المطعون ضده يتجرف في المواد المخدرة جهارا وذكر له أوصافه ، فتوجه إليه وما أن رآه المطعون ضده يقترب منه حتى أخرج لفافة من جيبه ألقاها على الأرض ، فلتقطها الضابط وعثر بداخلها على علبة سيجائر تحوى قطعة من مخدر الحشيش ، فقبض عليه وقتشه وعثر بحجب مرواله على لفافتين تحوى إحداهما قطعة من الحشيش وزن ٦,٥٥ جراما ، والأخرى قطعة من الأفيون وزن ربع جرام ، كما عثر على فئات دون الوزن من الحشيش بحجب مرواله . وبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أنكر ما نسب إليه ، ودفع الحاضر معه ببطلان القبض والتفتيش ، وعرض الحكم لهذا الدفع وانتهى إلى قبوله تأسيسا على أنه لا يوجد مبرر لأن باقى المطعون ضده بالمخدر على الأرض ، إذ أنه والضابط لا يعرف كلاهما الآخر ، ورتب الحكم على ذلك أنه وقد تم التفتيش في غير حالة من حالات التلبس وبغير إذن من النيابة العامة ، فيكون باطلا ويبطل الدليل المستند منه . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لا تجادل فيما انتهى إليه الحكم

من قضائه ببراءة المطعون ضده على سند من بطلان القبض والتفتيش ، وكان هذا البطلان يستطيل إلى كل ما ضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة للإجراء الباطل ، فقد توافرت للحكم السلامة ، بغير ما حاجة إلى أن يتحدث استقلالاً على ما عثر عليه من فتات دون الوزن من المخدر بحسب مرسوم المطعون ضده لأنها تمثل بعض ما ضبط ، وتكون دعوى القصور على غير أساس ، مما يبين معه رفض الطعن موضوعاً .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

رئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، ومحمد كامل عطيفة ، ومحمد
عبد المحمد سلامة .

(١١٧)

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣ القضائية

محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب
معيب " . مواد مخدرة . محكمة النقض . " سلطتها " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد دون التزام ببيان سبب إطراحها . إقصاها
عن أسباب عدم تعويلها على أقواله يوجب لمحكمة النقض مراقبة سلامة ذلك . مثال لتسبب غير
سائق لإطراح أقوال شاهد في ضبط مخدر .

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها للتقدير الذي
تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها ، إلا أنه متى أفصححت
المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإنه يلزم
أن يكون ما أوردته واستدل به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف
في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق وأن لمحكمة النقض في هذه الحالة
أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .
لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم مبررا لإطراح أقوال شاهد الإنبات
ليس من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه الحكم عليه من الشك في صحة الواقعة
إذا أن استعانة المطعون ضده بشخص آخر لإخفاء المخدرات لديه لا ينفي

أن يحماها المظنون ضده بنفسه في بعض الأحيان ، وليس فيه ما يتنافى والمعقول ، وأنه إن كان قد ثبت من التحليل خلو جيب سروال المظنون ضده من أى أثر للمخدر المضبوط ، فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب خاصة والثابت من مدونات الحكم أن المخدر المضبوط كان مغلفا بأوراق السلوفان ، هذا إلى ما تبين من الاطلاع على المفردات المضمومة من أن التفتيش جرى في محل إقامة المظنون ضده مما لا ينفي إمكان حصول التفتيش الساعة ١١,٣٠ صباحا بعد صدور الإذن به في الساعة العاشرة والربع من صباح اليوم ذاته ، وذلك فضلا عن أن المحكمة لم تفصح في أسباب حكمها عن سبب هدم إمكان ذلك — ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه قد فسد استدلاله بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه في يوم ١٧/١٠/١٩٧٠ بدائرة قسم مصر القديمة محفظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطابت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كنهه طائنا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام فصدر قراره بذلك بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٥ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا في ١٧/٤/١٩٧٢ براءة المتهم مما أسند إليه مع مصادرة المخدرات المضبوطة ، فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المظنون فيه أنه إذ قضى براءة المظنون ضده من تهمة إحراز حشيش بقصد الاتجار إستنادا إلى التشكك في أقوال الضابط شاهد الإثبات — قد انطوى على فساد في الاستدلال ، ذلك بأن الأسباب التي ساقها لإطراح أقوال هذا الشاهد غير سائغة ولا تؤدي

إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها ، إذ أن ما جاء بالتحريات وأقوال الضابط من أن المطعون ضده يخفى المخدر الذي يتجربه لدى آخرايس من شأنه بطريق اللزوم العقلي ألا يحرز بنفسه أية كمية من المواد المخدرة ، كما أن ثبوت خلو سروال المطعون ضده من آثار المسادة المخدرة لا ينهض في ذاته دليلا على نفى التهمة ما دام الثابت أن المخدر المضبوط كان مغلقا ، هذا إلى أنه ما دام أن المطعون ضده لم يدفع بمحصول القبض عليه وتفتيشه في وقت سابق على صدور إذن التفتيش فلا محل لما ذهب إليه الحكم من أن صدور الإذن في الساعة ١٠ و ١٥ دقيقة صباحا ووقوع الضبط في الساعة ١١ و ٣٠ دقيقة صباحا أمر يبعث على الشك في أقوال الضابط ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه هول في أطراح أقوال الضابط شاهد الإثبات إلى قرائن ثلاث : أولا أن تحريات الضابط دلت على أن المطعون ضده لا يحرز بنفسه المواد المخدرة وإنما يخفيها لدى شخص آخر لقاء أجرة مما ينم عن أنه شديد الحرص لدرجة لا يتصور معها أن يحمل بنفسه المخدر المضبوط في مثل الوقت الذي ضبط فيه وهو الساعة ١١ و ٣٠ دقيقة صباحا تقريبا . وثانها أنه ثبت من التعليل خلوجيب سروال المطعون ضده المقول بضبط المخدر به من أي أثر لأية مادة مخدرة . وثالثها أن إذن التفتيش صدر في الساعة ١٠ و ١٥ دقيقة من صباح يوم الضبط وجرى التفتيش في الساعة ١١ و ٣٠ دقيقة صباحا وهي ملاحظة غير عادية تبعث على الشك في صحة الواقعة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تظمن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب أطراحها ، إلا أنه متى أفصححت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإنه يلزم أن يكون ما أوردته واستدلت به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، وأن المحكمة النقض في هذه الحالة أن تراقب بما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . ولما كان ما ساقه الحكم تبريرا لإطراح أقوال شاهد الإثبات ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليه من الشك في صحة الواقعة ، إذ أن استعانة المطعون ضده بشخص آخر لإخفاء المخدرات لديه لا ينفى أن يحملها

المطعون ضده بنفسه في بعض الأحيان ، وليس فيه ما يتنافى والمعقول ، وأنه وإن كان قد ثبت من التحليل خلوجيب مروال المطعون ضده من أى أثر للمخدر المضبوط ، فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب خاصة والثابت من مدونات الحكم أن المخدر المضبوط كان مغلفا بأوراق السلوفان ، هذا إلى ما تبين من الاطلاع على المفردات المضمومة من أن التفتيش جرى في محل إقامة المطعون ضده بقمم مصر القديمة مما لا ينفي إمكان حصول التفتيش في الساعة ١١ و ٣٠ دقيقة صباحا بعد صدور الإذن به في الساعة العاشرة والرابع من صباح اليوم ذاته ، وذلك فضلا عن أن المحكمة لم تفصح في أسباب حكمها عن سبب عدم إمكان ذلك — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد فسد استدلاله بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وحسن أبو الفتوح الشريفين ، ومحمود كمال عطيفة ، ومحمد
عبد المجيد سلامة .

(١١٨)

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٠ القضائية

(٢٤١) أسباب الإباحة . " الدفاع الشرعي " . محكمة الموضوع .
" سلطاتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

(١) تقدير الوقائع التي يستتج منها حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . مثال تسبب سائق
هل انتفاؤها .

(٢) عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا من الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ،
إخفاق الحكم بين إصابات الطاعن ونتيجة مناظرة الحق له . لايحيه .

(٣) حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

استطرد الحكم إلى قرارات قانونية خاطئة لم تمس جوهره . لايضيره .

١ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها حالة الدفاع الشرعي
أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها
مادام استدلالها سليماً يؤدي إلى ما انتهى إليه . ولما كان ماسأله الحكم من أدلة
منتجا في اكمال اقتناع المحكمة واطئانها إلى ما انتهت إليه من رفض الدفع لقيام
حالة الدفاع الشرعي تأسيسا على أن إصابات الطاعن لم يكن مردها إلى المجنى
عليه وأنها حدثت من التعدي الحاصل أثر تجمع أفراد الفريقين على ما شهد به الشاهد
الذي اطمأنات المحكمة إلى أقواله ، وكان ما يردده الطاعن من أن المجنى عليه
هو الذي بدأ بالناسك به وأن الشاهد أمسك به فقيده حركته مما أتاح للمجنى

عليه فرصة ضربه بالحزام لا يعدو أن يكون جدلا في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب ومساس بما هو مقرر من حق المحكمة في تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقاتها واستشفاف مراميها، فإن ما ينمى الطاعن في هذا الشأن ينحل في الواقع إلى جدل في سلطة محكمة الموضوع في استنباط معتقدها بما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٢ — لا يمدح في سلامة الحكم إغفاله بيان إصابات الطاعن ونتيجة مناظرة المحقق له لما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي التفتت عن أى دليل آخر لأن في عدم إيرادها له ما يفيد إطرأحه وعدم التعويل عليه .

٣ — لا يضير الحكم ما استورد إليه من تقارير قانونية خاطئة مادامت لم تمس جوهر قضائه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٥/١١/٢١ بدائرة مركز أجا محافظة الدقهلية : أحدث عمداً الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى بأن طعنه بمطواه في عنقه فأحدث به إصابته سلفة الذكر والى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستجبل برؤها هي ندبه غائرة ملتصقة أعلا يسار العنق وقطع جزئى بالمضلة الحليمية الرقوية الأمر الذى يؤثر في دقة وتناسق حركات العنق وقوة احتماله للصدمات والحركات العنيفة وحرمان الأوعية الدموية الرئيسية على يسار العنق من حمايتها الطبيعية محمية بالعضلات الأمر الذى يقلل من كفاءة المصاب وقدرته بما يقدر بحوالى ١٠٪ فضلا عما ينتج عن الإصابة من تشويه ظاهر بالعنق ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام فقرر بذلك بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠ ، وادعى المحنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا في ١٩٧٢/١٢/١٦ عملا بالمسادين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات

بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبالزامه بأن يدفع للدمى بالحق المدنى مبلغ مائة ونحسين جنيتها والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات أتعابا للمحاماة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة أحداث عامة مستديمة قد شابه قصور فى التسيب وفساد فى الاستدلال وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يورد مضمون اقرار المجنى عليه والشاهد لإرادته صلياً . فقد تضمنت أقرار أولهما أنه هو الذى بدأ بالتكاسك مع طاعن وأقر ثانيهما أنه أمسك بالآخر فقيده بذلك حركته فى الوقت الذى اعندى عليه المجنى عليه بحزام . وكان لإغفال الحكم هاتين الواقعتين — مما يشكل بترافق أقوال الشاهدين ومسئولتهما — أثره فى عدم تفتن المحكمة وتفهمها لدفاع العاصم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس . كما أغفل الحكم بيان إصابات الطاعن من واقع التقرير الطبى ومناظرة وكيل النيابة المحقق له اكتفاء بقوله — وهو فى مقام الرد على حالة الدفاع الشرعى — باحتمال أن تكون تلك الإصابات قد حدثت نتيجة اعتداء آخرين عليه وهو مالا أصل له فى الأوراق ولا يتفق مع وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين لا على أساس الظن والاحتمال . هذا إلى أنه نفى حالة الدفاع الشرعى بقالة أن الطاعن هو الذى ابتدر المجنى عليه بالفاظ أثارته واستفزته وأن الضرب بالحزام من المجنى عليه كان بسيطاً لم يكن يستلزم الرد عليه باستعمال المطواه . وهى أسباب لا تؤدى فى حكم العقل والمنطق إلى مارتبه الحكم عليها فضلاً عن مخالفتها للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن عتبا ثار بين المجنى عليه والطاعن تشاحنا على أثره ، فاستل الطاعن مطواه من جيبه وطعن بها المجنى عليه فى رقبته فأحدث به إصاباته ، وأورد أقوال الشاهد بما مؤداه أن شجاراً نشب بين المجنى عليه والطاعن حارل أثناءه أن يحول بينهما إلا أن المجنى عليه أخرج حراماً فمرب به الطاعن لما كان من الاخير إلا أن عاجله

بضربة مطاوعة في رقبتة تجمع بعدها الأهالي وحدثت تعدييات أخرى ، ثم عرض الحكم للدفع المبدئي من الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ورد عليه بقوله : " إن الثابت من الرجوع إلى شهادة ... وهو شاهد الإثبات الثاني الذي حضر الواقعة من مبتدأها وشاهد الشجار بين كل من المتهم والمجنى عليه والذي تطعن بالحكمة إلى شهادته وصحة أقواله قرر بأن المتهم هو الذي ابتدر المجنى عليه بالاعتداء الفولي بمعنى أنه هو الذي استنار المجنى عليه واستفزه كما أن الأخير لم يعتد على المتهم إلا بالحزام وهذا النوع من الاعتداء بسيط ولا يبرر الرد بالطعن بالمطاوعة في العنق وهي لاشك ضربة في مقتل كما قال بذلك الطبيب الشرعي . ومن هذا يتضح أنه لا مبرر للنعدي بالمطاوعة أصلا خاصة وقد شهد الشاهد السابق بأنه حاول التفريق بينهما على أثر ذلك الشجار . ومن ثم فإن اعتداء المتهم لم يكن له ما يبرره على الإطلاق وبالتالي فلا قيام لحالة الدفاع الشرعي . وإن قل الدفاع عن المتهم بالجلسة أنه ثبت وجود إصابات بموكله غير أن ذلك مردود بأن الإصابات ليس مردوها إلى المجنى عليه وأعلمها حدثت له من آخرين بعد التعدي الحاصل منه وتجمع أفراد من الفريقين على الحادث " . وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي تستتبع منها حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، فحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها مادام استدلالها سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان مساقفه الحكم من أدلة متباعدة في اكتمال افتناع المحكمة وأطمئنانها إلى ما انتهت إليه من رفض الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي تأسيسا على أن إصابات الطاعن لم يكن مردوها إلى المجنى عليه وأنها حدثت من التعدي الحاصل أثر تجمع أفراد الفريقين على ما شهد به ... الذي أطمأت المحكمة إلى أقواله ، وكان ما يردده الطاعن من أن المجنى عليه هو الذي بدأ بالتمسك به وأن الشاهد أمسك به بقبضة حركته مما أتاح للمجنى عليه فرصة ضربه بالحزام لا يعدو أن يكون جدلا في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب ومسار بما هو مقرر من حق المحكمة في تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقاتها واستشفاف مراميها ، فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الشأن ينحل في الواقع إلى جدل في سلطة الموضوع وفي استنباط معتقدها

بما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض . ولا يقدح في سلامة الحكم إغفاله ببيان إصابات الطاعن ونتيجة مناظره الحق ، لما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين حقيقتها ولا عليها إن هي التفتت من أي دليل آخر لأن في عدم إيرادها له ما يفيد إطراحه وعدم التعويل عليه كما لا يضره ما استورد إليه من تقارير قانونية خاطئة مادامت لم تمس جوهر قضائه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزارى ، نائب رئيس المحكمة ، ومضوية
للسادة المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، ومحمود كامل عطيفه ، ومحمد
عبد المجيد سلامة .

(١١٩)

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣ ع القضائية

(١) غش في تنفيذ العقود . جريمة . " أركانها " . غش .

المادة ١١٢ مكررا عقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . تعاقب كل الغش
في تنفيذ العقود المبينة بها على سبيل الحصر . يدخل في حكم النص حسبما جاء بالملذكرة
الإيضاحية الغش في حدود الأشياء الموردة أو في مفاصلها أو حيازتها أو في ذاتية البضاعة
المتفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تنحويه من عناصر نافعة
أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها وعلى الجملة كل غش في انجاز الأشغال أو في الأشياء
الموردة بالمخالفة لأحكام العقود وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجر به العرف أو أصول
الصناعة .

(٢) إثبات . " بوجه عام " . غش في تنفيذ العقود . غش .

الغش لا يتطلب القانون لإثباته طريقة خاصة .

(٣) غش في تنفيذ العقود . جريمة . " أركانها " .

الركن المادى لجريمة الغش في التوريد لا يلزم لتوفره مخاومة الكمية مضرحة للغش أو بحسامة
الضرر المترتب عليه . مثال في توريد لحوم .

(٤ و ٥) حكم . " ما لا يعيب الحكم في نطاق الدليل " . غش في تنفيذ
العقود . نقص . " أسباب العامن . ما لا يقبل منها " .

(٤) تـزـيـد الحـكـم بـمـا لـم يـكـن بـحـاجـة إلـيـه فـي إقـامـة قـضائـه لـا يـعـيـبـه . مـثـال فـي غـش فـي تـنـفـيـذ عـقـد .

(٥) خـطـأ الحـكـم فـي الـاسـنـاد فـيـمـا نـقلـه مـن أقـوال الشـاهـد مـن كـيـة اللـحـوم المـورـدة فـي جـريـمـة غـش فـي تـورـيـد لـحـوم . لـا يـعـيـبـه .

١ — تنص المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من أخل عمدا في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاول أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ترتبط بها مع الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب أي غش في تنفيذ هذا العقد" . وواضح من مساق هذا النص أنه يعاقب على الغش في تنفيذ العقود المبينة به على سبيل الحصر ويدخل في حكم النص — حسبما جاء بالمذكرة الإيضاحية لذلك القانون — الغش في عدد الأشياء الموردة أو مقامها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المتفق عليها أو في حقيقةها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها ، وعلى الجملة كل غش في انجاز الأشغال أو الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجربه العرف أو أصول الصناعة .

٢ — لا يتطلب القانون طريقا خاصا لإثبات الغش بل يجوز إثباته بطرق الإثبات كافة .

٣ — لا يلزم لتوافر الركن المادي لجريمة الغش في التوريد ضخامة المكية موضوع الغش أو جسامة الضرر المترتب عليه . فلا يجب لذلك أن يثبت فساد اللحوم (موضوع التوريد) أو كونها غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

٤ — لا يعيب الحكم ما استورد إليه تزيذا — مما لم يكن بحاجة إليه — من الاستدلال على فساد كمية اللحوم المسلمة فعلا بضخامة الكميات المخالفة

للوامات ما دام أنه أقام قضاءه بثبوت جريمة الفش في التوريد وإطراح
دفاع الطاعن على ما يحمله ، وكان لا أثر لما تزايد إليه في مطلقه أو في النتيجة
التي انتهى إليها .

٥ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأه في الاستناد فيما نقله من الضابط الشاهد
في جريمة الفش في التوريد لحوم - من كميات اللحوم التي أنزلت من السيارة كبيرة
كانت أم بسيطة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يومى ٤/٢١ و ١٩٦٦/٥/٢ بدائرة مركز
كوم حماده مخالفة البحرية : ارتكب فشا في تنفيذ عقد التوريد المبين بالمحضر
والذى ارتبط به مع شركة الملوكة للدولة بأن ورد لتلك الشركة لحوما
غير مطابقة للاشتراطات ووضع عليها علامات للإيهام بأنها من نفس اللحوم المتفق
على توريدها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته
بالمادة ١/١١٦ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وادعت شركة
مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على مهيل التعويض المؤقت .
ومحكمة جنابات دمنور قضت حضوريا في ١١/٤/١٩٧٢ عملا بمادة الإتهام
بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع للشركة المدعية
بالحق المدنى قرش صاغ واحد على مهيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية
ومبلغ عشرة جنيات أتمابا للإحالة . فعلم المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
التنقض .. الخ .

المحكمة

حيث أن الطاعن ينهى على الحكم الطاعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ارتكب
الفش في تنفيذ عقد التوريد ، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال
وانطوى على خطأ في الاستناد - ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن عملية الفحص

تمت بالنسبة لجميع اللحوم بعد تجميعها سواء ما ضبط منها بصالة التصنيع أو بغرفة التبريد أو بداخل سيارة النقل ، مع أن ما ضبط في غير صالة التصنيع يعتبر في حيازته وهو لم يسلم للشركة بفحات نتيجة التحصن شاملة ولم يعرف ما كان مخالفا للواصفات من اللحوم المسلمة فعلا للشركة — والتي ضبطت بصالة التصنيع — غير أنه على الرغم من أن هذا الدفاع جوهري ، فإن المحكمة لم تكن بالرد عليه ردا كافيا ومائنا ، كما أن الحكم استدل على فساد الكمية المقول بتسليمها فعلا بضخامة الكميات المخالفة للواصفات في حين أن فساد اللحوم لم يثبت إلا من فحصها فنيا بعد تجميعها مع ما صاحب ذلك من خلط وشبوع بين ما سلم وما لم يسلم — هذا إلى أن الحكم قد جاء به أن جزءا كبيرا من اللحوم كان قد تم إزالته من — سيارة النقل وإدخاله صالة التصنيع وهو ما لا يتفق وما شهد به الضابط كما استدل في قضائه بالإدانة إلى ما نسبته للطاعن من إقراره بأشباب اللحوم التي كانت بصالة التصنيع من عوار خلافا لما ثبت بالأوراق مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بين الواقعة الدهوى في أنه نما إلى قسم التحريات بمباحث وزارة التكوين أن الطاعن — وهو متعهد بتوريد اللحوم لشركة يقوم بتوريد لحوم لها من النوع الجملي بدهوى أنها من الدومين البقرى والجاموسى وذلك بأن يضع عليها أختاما حمراء حتى تظهر بمظهر اللحوم الكندوز ، فانتقل النقيب ومعه الملازم أول والطيبين البيطارين و ونفر من رجال الشرطة وأقاموا كميناً حول المصنع وبعد أن وصلت سيارة النقل باللحوم ومن خلفها الطاعن في سيارة أجرة انتظرت القوة فترة من الوقت حتى يتم التسليم للمصنع ، ثم أجرت ضبط ما وجد بصالة التصنيع من اللحوم وهو ما كان قد تم تسليمه فعلا للمصنع وبفحصه تبين به نسبة كبيرة من اللحوم الجملة وعليها أختام حمراء للايهام بأنها من نوع لحوم البقر والجاموس المتفق دلى التعاقد عنها وهذا العقد التوريد فضلا عما شاب بعضها من أمراض تفقد لها الصلاحية للاستعمال الآدمى ، كما وجدت بتلاجة المصنع كمية أخرى من اللحوم الجملي مما سبق توريده ، بعضها غير صالح للاستعمال الآدمى — وقد أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن

أدلة مستمدة من أقوال الضابطين والطبيين البيطريين وما تضمنته أقوال الطاعن في التحقيقات ومن التقرير الطبي البيطري وعقد التوريد الموقع بين الشركة والطاعن — لما كان ذلك ، وكانت المادة ۱۱۶ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۶۲ تنص على أنه ” يعاقب بالمعجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من أخل عمدا في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مفاولة أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ارتبط بها مع الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت إذا كانت للدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب أي غش في تنفيذ هذا العقد “ . ووضح من مساق هذا النص أنه يعاقب على الغش في تنفيذ العقود المبينة به على سبيل الحصر ، ويدخل في حكم النص — حسبما جاء بالمذكرة الإيضاحية لذلك القانون — الغش في عدد الأشياء الموردة أو في مقامها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المتفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها ، وعلى الجملة كل غش في إنجاز الأشغال أو في الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجر به العرف أو أصول الصناعة كما أن القانون لا يتطلب طريقا خاصا لإثبات الغش بل يجوز إثباته بطرق الإثبات كافة . ولما كان الحكم قد عرض لدفع الطاعن وأطرحه استنادا إلى أن جزءا كبيرا من اللحم — يوم التي جرى ضبطها كانت في صالة التصنيع بعد أن تم انزالها من السيارة النقل وتسليمها مندوب الشركة وكان ذلك في حضور الطاعن وقد جرى فحصها بمعرفة الأطباء البيطريين و وكانت نتيجة الفحص أن هذه اللحوم تحوي كميات كبيرة من الأصناف الجمل ومن اللحوم المذبوحة خارج المجزر وأن بالبعض الآخر أمراضا مما يفقدها الصلاحية للاستهلاك الآدمي . ولما كان لا يلزم لتوافر الركن المادي بحرمة الغش في التوريد ضخامة الكمية موضوع الغش أو جسامته الضرر المترتب عليه ، كما أنه لا يجب لذلك أن يثبت فساد اللحم أو كونها غير صالحة للاستهلاك الآدمي ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم يكون كافيا وسائغا في حمل قضائه وأطراح دفاع الطاعن ، ولا يعيبه ما استورد إليه زيدا — مما لم يكن بحاجة إليه — من الاستدلال على فساد

كمية اللحوم المسلمة فعلا بضخامة الكميات المخالفة للراصفات ما دام أنه أقام قضاءه
بثبوت جريمة الفس في التوريد واطراح دفاع الطاعن على ما يحمله ، وما دام أنه
لا أثر لما تزيد إليه في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها ، كما أنه لا يقدح
في سلامته خطؤه في الاسناد فيما نقله عن الضابط عن كمية اللحوم التي
أنزمت من السيارة كبيرة كانت أم بسيطة . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات
المضمومة أن ما نقله الحكم من أقوال الطاعن في التحقيقات من أنه " شاهد
اللحوم يوم الضبط بهالة التصنيع وكان من بينها لحوم من النوع الجمل وكذلك
من مذبوحات خارج السلخانة ونحمل علامات حمراء غير حقيقية " . له أصله
الصحيح في الأوراق ، فإنه ينحسر عن الحكم دعوى الخطأ في الاسناد في هذا
الخصوص . ومن ثم ينحل الطعن برمته إن جدد موضوعي في تقدير أدلة
الدعوى . مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ويتمين رفضه موضوعا ،

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المنشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، رحمن أبو الفرج الشربيني ، ومحمود كامل مطيعة ،
وطه الصديق دقانة .

(١٢٠)

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٤ القضائية

(١) محكمة الموضوع . ” ساطتها في تقدير ادليل ” . إثبات . ” خبرة ” .
حكم . ” ما لا يعيب الحكم في نطاق التدايل ” . نقض . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها ” .

المحكمة لا تقزم التحدث في حكمها بلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . له المناضلة
بين آراء الخبراء . أخذها بأحد التقارير يفيد إلمامها بواقع الدمار في المقدمة دون التزام بأن
تعرض لها أن ترد عليها .

(٢) مسؤولية جنائية . موانع العقاب . ” الجنون ” . نقض . ” أسباب
للطعن . ما لا يقبل منها ” . قتل عمد . حكم . ” تسببه . تسبب
غير معيب ” .

خطا الحكم في التسوية بين حالة السيكوباتية ومرض انفصام في قيام المسؤولية الجنائية لادعيه .
ما دام ما يزيد إليه من ذلك لم يكن له أثر في منطوق أو في النتيجة التي اقترن إليها من خلل الدامن
من الأمراض العقلية المؤثرة في مسئولته أما كانت مسيبتها .

(٣) حكم . ” ما لا يعيب الحكم في نطاق التدايل ” . إثبات .
” خبرة ” .

البيان المعول عليه في الحكم من الجزء الذي يدور فيه اقتناع القاضي دون فائدة من الأجزاء الخارجة
عن سياق هذا الاقتناع .

تزيد الحكم لادعيه طالما أنه غير مؤثر في منطوق أو في النتيجة التي اقترن إليها .
خطا الحكم في شن بما نقله عن بعض التقارير الاستشارية المقترنة . لا يعيبه . ما دام لم يكن
ذا أثر في معتقد المحكمة ورضائها وانصب على دليل طرحه .

(٤) موانع العقاب " الجنون " . اثبات . " بوجه عام " . حكم .
" ما لا يعيب الحكم في نطاق التدبيل " . " تسببيه " . تسبب غير معيب " .
قتل عمد .

استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفه بعد الحادث هل سلامة قواه العقلية وقت
واقعه . استدلال سليم ما دام قد اتخذ منها قربة يعزز به التقرير الطى من حالة
الطاعن العقلية .

(٥) اثبات . " خبرة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
نقض . " أسباب الطعن " . ما لا يقبل منها " .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير أراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم
من اعتراضات دون التزام ، الرد على الطعون الموجهة إليها ما دامت قد أخذت بما جاء بها .

(٦) موانع العقاب . " الجنون " . حكم . " تسببيه " . تسبب غير معيب " .
نقض . " أسباب الطعن " . ما لا يقبل منها " .

إغفال الحكم الإشارة إلى سبق صدور قرار بإيداع الطاعن مستشفى الأمراض العقلية لا يعيبه ،
عله ذلك . الحكم لا يورد ، لانه أثر في فضله . في إغفال ذكر هذه الواقعة ما يدل على أنه لم ير
في حدتها ما يغير من عقيدته .

(٧) دليل عمد . جريمة . " أركانها " . قصده جبانى . محكمة الموضوع .
" سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه " . تسبب غير معيب " . نقض .
" أسباب الطعن " . ما لا يقبل منها " .

تقدير توافر تعدد القتل مرجعه محكمة الموضوع متى كان ما أوردته يكفى لإثبات توافر القتل
مثال لتسبب مانع على توافر نية القتل .

١ - لا تلتزم المحكمة في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة
ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولها أن تفاضل بين تقارير الخبراء
وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذا أن الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل
ومتى كانت المحكمة المطعون في حكمها قد أخذت بتقرير مدير دار الاستشفاء

للمصلحة العقلية والنفسية ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت باقى التقارير المقدمة فى الدعوى دون أن تلتزم بأن تعرض لها فى حكمها أو ترد باستقلال عليها ويكون نعى الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله .

٢ - لا يعيب الحكم خطأه فى التسوية بين حالة السيكو باتية ومرض الفصام من حيث أثر كل منهما فى قيام المسؤولية الجنائية ما دام أن الثابت من مطالعة الحكم أن ما تزيد إليه فى هذا الصدد لم يكن له من أثر فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها وأنه لم يورده إلا بعد أن كان قد فرغ وخلص - فى منطق صانع واستنادا إلى دلائل قننى يكفى وحده لحمل قضائه - إلى خلو الطاعن من الأمراض العقلية المؤثرة فى مسؤوليته أيا كانت مصيبتها إلى أنه قد ارتكب جريمة باختياره وهو فى كامل شعوره وإدراكه وأطرح فى حدود صلاطته التقديرية قالة إصابته بمرض الفصام .

٣ - من المقرر أن البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه انتفاع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، وأن تزيد الحكم فيما استورد إليه لا يعيبه طالما أنه غير مؤثر فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها . ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المعاصر فيه خطأه فى شق مما نقله عن بعض التقارير الاستشارية المقدمة فى الدعوى ما دام أن هذا الخطأ - بفرض حصوله - لم يكن بذى أثر فى معتقد المحكمة وقضائها وانصب على دلائل أطرحته ولم تعول عليه فى تكوين عقيدتها فى الدعوى .

٤ - استند لال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفته التى صدرت منه بعد الحادث - على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه ، استندال سليم لا غبار عليه ، ما دام الواضح من الحكم أنه اتخذ من هذه الأقوال وتلك التصرفات قرينة يعزز بها النتيجة التى انتهى إليها التقرير الطبى عن حالة الطاعن العقلية ، وكان هذا التقرير كافيا لحمل قضاء الحكم فى تقرير توافر مسؤولية الطاعن الجنائية عن الحادث وأن تزيد الحكم فيما استورد إليه من ذلك لا يعيبه طالما أنه لا أثر له فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها والتى كان عماده فيها التقرير القننى الذى اطمان إليه ووثق به .

٥ - مرجع الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدايلية لتلك التقارير والأخذ بما ترتاح إليه منها لتعلق هذا الأمر بسلطاتها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء ما دامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من عدم رده على الطاعن الموجهة إلى التقرير الذي عول عليه في قضائه لا يكون له محل .

٦ - لا يعيب الحكم إغفال الإشارة إلى سبق صدور قرار من غرفة المشورة بإيداع الطاعن مستشفى الأمراض العقلية لم هو مقرر من أنه ليس على الحكم إلا أن يورد ما له أثر في قضائه ، وفي إغفال المحكمة ذكر هذه الواقعة ما يدل على أنها لم ترقى حدودها ما يغير من عقيدتها في الدعوى .

٧ - لما كان تعمد قتل أمر داخلي يتعلق بالإرادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحررتها في تقدير الوقائع متى كانت ما أوردته من الظروف والملايسات متغايراً يكفي لإثبات توافر هذه النية وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه تدليلاً على قيام نية القتل لدى المصاع وزمبابيه من الظروف والملايسات التي أوضحها في قوله : " فإنه لا جدال في توافر نية القتل لديهم ذلك من وجود الباعث على إزهاق الروح وهو ما قيل من أن المتهم الأول - الطاعن - قد اختمر في نفسه ضغن لا يجنى عليه الذي أساء إلى من تعلق قلبه بها فبيت له أقطع النوايا وأبشع الجرائم إذ صمم على قتله في سكون الليل بأن اتفق مع المتهم الثاني الذي وضع الحبل حول عنقه وجذبه بعنف هو والمتهم الثالث ثم ذبحه بمطواة محدثاً به الإصابة التي كانت من يد تقصد إزهاق الروح فتمتدّت إلى أفوار رقبتة فقطعت الأوعية الدموية الرئيسية والألياف العصبية والقصبية الهوائية والغضروف الدرق والنخاع الشوكي بالعمق على الوجه الوارد بتقرير الطبيب الشرعي هذا جميعه يقطع بتوافر نية القتل " . فإن الحكم يكون قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن والمتهمين الآخرين في تدليل سائق .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٩٦٩/١٠/٢٧ بدائرة قسم الأهرام محافظة الجيزة : قتلوا عمدا مع سبق الإصرار ... بأن بينوا النية هل قتله وأعدوا لذلك جبلا وآلة حادة (مطواة) واستدرجوه بسيارة الأول إلى مكان قصى بطريق الأهرام وما أن منحت لهم الفرصة للفك به حتى وضع المتهمان الثاني والثالث الحبل حول عنقه وجذباه بشدة إلى الخلف واستل الثاني المطواة وذبحه بها قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحمايتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام فصدر قراره بذلك بتاريخ ١٩٧١/١/٢ . وادعت السيدة / ... عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧٣/٤/٤ عملا بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من هذا القانون بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامهم متضامين أن يدفعوا للدية بالحق المدنى ... بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على أولادها القصر مبلغ خمسة آلاف جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسين جنيها مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث أن الطاعنين الثاني والثالث وإن قررا بالطعن في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا له ، ومن ثم فإنه يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه قصور في التسبيب ، كما أخطأ في تطبيق

القانون وفي الاسناد وانطوى على فساد في الاستدلال ذلك بأنه لم يستوعب
 ما حواه التقرير الاستشارى المقدم من والذي انتهى فيه إلى أن الطاعن
 مصاب بمرض عقلى يجعله غير مسئول عن جريمته واكتفى فى هذا الصدد بإيراد
 عبارة مقتضية لا تكشف عما أورده ذلك التقرير مما يحجب بحق الطاعن
 ويتم من أن المحكمة لم تحط بظروف الدعوى ، كما اعتبرت حالة الفصام وحالة
 السيكوباتية شيئاً واحداً وأنهما من الأمراض النفسية لا العقلية — ولا تأثير
 لهما على مسئولية الطاعن عن الحادث مع أن الفصام — وهو مرض تفتت
 الشخصية — مرض عقلى وهو غير السيكوباتية ، وهى حالة الشخصية المعتلة
 وبذلك تكون المحكمة قد أحاطت نفسها بحمل الخبر فى مسألة فنية كان
 يتعين عليها إزادها أن تلجأ إلى أهل الفن المختصين كما أورد الحكم — على خلاف
 الثابت فى الأوراق — أن التقارير الطبية الاستشارية وتقرير اللجنة الثلاثية
 قد أجمعت على وصف حالة الطاعن بأنها حالة نفسية شاذة فى حين أن هذا الوصف
 لم يرد إلا فى تقريرين فقط وانتهت البقية منها إلى أن الطاعن مصاب بمرض
 عقلى هو الفصام الذى يشل إرادته واختياره ، ثم أن المحكمة قد أفحمت نفسها
 فى أمور فنية ، إذ أوردت ملاحظات عنت لها من ملوك الطاعن وتصرفاته
 وحرصه الشديد على إخفاء آثار الجريمة على أنها تؤيد سلامة وعيه وإدراكه
 دون أن تفتن إلى أن مرضى الفصام ينعمون عادة بقدر من الذاكرة والذكاء
 ولم ترجع فى ذلك إلى رأى المختصين ، كما أنها أجمعت القول حين أخذت بتقرير
 مدير دار الاستشفاء للصحة العقلية فلم تورد ما أورده تقرير اللجنة الثلاثية
 من مطاعن على التقرير المذكور مكتفية فى هذا الصدد بقالة أنها تستريح
 إلى ما تضمنه وأمندت إلى الطاعن على خلاف الثابت فى الأوراق أنه قام
 بتنظيف السيارة عقب الحادث لإزالة آثار الدماء العالقة بها فى حين أن الطاعن
 الثالث هو الذى فعل ذلك ، والتفتت دون بيان العلة عن الثابت بالأوراق
 من أن الدكتور كان يعالج الطاعن فى الفترة من ١٩٦٩/٩/٧
 حتى ١٩٦٩/٥/٢٧ — وهى فترة سابقة على وقوع الحادث — من حالة فصام
 مؤثر على إرادته وإدراكه ولم تقم وزنا للدلالة المستفادة من صدور قرار غرفة
 المشورة بإيداع الطاعن مستشفى الأمراض العقلية بعد أن ورد تقرير اللجنة
 الثلاثية التى شكلتها المحكمة ، ولم تأمر بضم أوراق علاج الطاعن بالمستشفى

خلال تلك الفترة ولم تسأل الأطباء الذين أشرفوا على علاجه بها ، هذا وقد خلص الحكم إلى توافر نية القتل لديه على الرغم من أن الثابت بالتحقيقات أنه لم يكن يثنوى قتل المجنى عليه واعترض على ذلك حين وقعت الجريمة واستنكرها وكانت إرادته مفقودة وقتذاك بمقتضى حالته العقلية ، وكل أولئك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن وباقي المتهمين عنها وأورد على ثبوتها في حق كل منهم أدلة سائفة ، عرض لما أثاره الدفاع من انتفاء مسئولية الطاعن جنائيا عن الجرم المسند إليه لإصابته بمرض عقلي يفقده الشعور والادراك ، فأورد مؤدى هذا الدفاع وتبعه في مختلف مراحل الدعوى ، كما عرض لما تم في شأن تحقيقه سواء في مرحلة الإحالة أو في مرحلة المحاكمة وانتهى به المطاف إلى القول "إن المحكمة بعد أن استعرضت جميع التقارير الطبية المقدمة في الدعوى لما أن تفاضل بينها وتأخذ منها ما تستريح إليه وتطرح ماعداه ، وهذا أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها — قد استراحت إلى تقرير الدكتور مدير دار الإستشفاء للصحة العقلية لأنه أصدقها وصفا لحالة المتهم العقلية دون الالتفات إلى ما وجه إليه " . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولما أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ماعداه إذ أن الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ، ومتى كانت المحكمة المطعون في حكمها قد أخذت بتقرير مدير دار الإستشفاء للصحة العقلية والنفسية ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت باقي التقارير المقدمة في الدعوى ومن بينها التقرير الصادر من الأستاذ دون أن تلتزم بأن تعرض لما في حكمها أو أن ترد استقلالها عليها ويكون نعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان لا صحة لما ذهب إليه الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد خلط بين مرض الفصام ومرض الشخصية السيكو باتية فاعتبرهما مرضا واحدا ، إذ أن الحكم في مرضه لمؤدى التقارير التي أطرحها لم يشير إلى أن أيها منها

قد تضمن أن الطاعن مصاب بحالة الشخصية السيكوباتية وحين عاد الحكم إلى تناول تلك التقرير وجمع بينها في عبارة واحدة — في مقام رده عليها — أورد قوله بأنها قد أجمعت على أن الطاعن يعاني من حالة ذهانية من نوع الفصام ، ولا يعيب الحكم خطأه في التصوية بين حالة السيكوباتية ومرض الفصام من حيث أثر كل منهما في قيام المسؤولية الجنائية ما دام أن الثابت من مطالعة الحكم أن ما تزيد إليه في هذا الصدد لم يكن له من أثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها وأنه لم يورده إلا بعد أن كان قد فرغ وخلص — في منطق سائغ واستنادا إلى دلائل قنـى يكفى وحده لـحل قضاءه — إلى خلو الطاعن من الأمراض العقلية المؤثرة في مسؤوليته أيا كانت مسحياتها وإلى أنه قد ارتكب جريمة باختباره وهو في كامل شعوره وإدراكه وأطرح في حدود مناطه التقديرية حالة إصابته بمرض انفصام ، أما ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم فيما ذهب إليه من أن التقارير الطبية الاستشارية قد أجمعت على وصف حالة الطاعن بأنها حالة نفسية شاذة في حين أن ذلك لم يرد إلا في تقريرين منها فردود بما هو مقرر من أن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا لاقتناع ، وأن تزيد الحكم فيما استطرد إليه لا يعيبه طالما أنه غير مؤثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المظنون فيه خطأه في شق مما نقله عن بعض من التقارير الاستشارية المقدمة في الدعوى ما دام أن هذا الخطأ — بفرض حصوله — لم يكن بذى أثر في معتقد المحكمة وقضائها وانصب على دليل أطرحته ولم تعول عليه في تكوين عقيدتها في الدعوى . أما ما يثيره الطاعن من دعوى خطأ الحكم في الاستدلال بأقواله وتصرفاته التي صدرت منه بعد الحادث على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه فردود بأنه استدلال لا غبار عليه ، ما دام الواضح من الحكم أنه اتخذ من هذه الأقوال وتلك التصرفات قرينة يعزز بها النتيجة التي انتهى إليها التقرير الطبي عن حالة الطاعن العقلية ، وكان هذا التقرير وحده كافيا لحل قضاء الحكم في تقرير توافر مسؤولية الطاعن الجنائية عن الحادث وأن تزيد الحكم فيما استطرد إليه من ذلك لا يعيبه طالما أنه لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها والتي كان عماده فيها التقرير القنى الذي اطمأن إليه ووثق به . لما كان ذلك ، وكان مرجع الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم

من اعتراضات إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتلك التقارير والأخذ بما ترتاح إليه منها لتعلق هذا الأمر بسلطانها في تقدير الدليل وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق النفاذ إليه ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من عدم رده على الطاعن الموجهة إلى التقرير الذي عول عليه في قضائه لا يكون له محل . وهذا ولا صحة لما يدعيه الطاعن من أن الحكم قد نسب إليه أنه قام بغسل سيارته بنفسه بعد الحادث إذ أن كل ما أورده الحكم — في مقام التزيد في الاستدلال على سلامة إدراك الطاعن — قوله بأنه قد حرص على غسل وتنظيف الدماء التي علقّت بسيارته وهو ما يسوغ استخلاصه مما حصله الحكم من مؤدى اعتراف الطاعن والمتهم الثالث وهو ما تنحصر به قلة الخطأ في الإسناد ولا يغير من ذلك إلا أن يكون الطاعن قد طلب من المتهم الثالث في عبارة صريحة أن يقوم بتنظيف السيارة مادام أن وقائع الدعوى — كما حصلها الحكم — تدل على أن ما عمد إليه هذا الأخير من تنظيف السيارة إنما كان استجابة لرغبة ملحة أبداها الطاعن وبموافقة منه وفي حضوره وهو ما يسوغ به قول الحكم أن الطاعن كان حريصا على إزالة ما علق بسيارته من آثار الدماء . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنها قد تضمنت الإشارة إلى أن الدفاع عن الطاعن قد قدم — أثناء قيام النيابة العامة بالتحقيق في الدعوى — تذكروا طبية صادرة من الدكتور تشير إلى أن الطاعن كان يعاني من حالة نفسية كما ورد بتلك المدونات أيضا أن الدكتور المشار إليه قدم تقرير استشاريا انتهى فيه إلى اعتقاده بأن الطاعن كان يعاني من حالة ذهان من نوع الفصام المبكر وقت أن كان يعالج لديه في المدة من ١٩٦٩/٤/٧ إلى ١٩٦٩/٥/٢٧ ، ومن ثم فإنه غير صحيح ما يثيره الطاعن من قالة التفات المحكمة عما جاء بالأوراق في هذا الشأن . أما إغفال الحكم الإشارة إلى سبق صدور قرار من غرفة المشورة بإيداع الطاعن مستشفى الأمراض العقلية — بفرض صحة ما يذهب إليه الطاعن من صدور هذا القرار وتنفيذه — فمردود بما هو مقرر من أنه ليس على الحكم إلا أن يورد ما له أثر في قضائه ، وفي إغفال المحكمة ذكر هذه الواقعة ما يدل على أنها لم ترفى حدوثها ما يثير من عقيدتها في الدعوى . وهذا ولم ينهت من الاطلاع على محاضر

جلسات المحاكمة أن الطاعن أو الدفاع عنه قد طلب ضم أوراق دلاجه بمستشفى الأمراض العقلية أو سؤال الأطباء الذين أشرفوا على علاجه فيها ومن ثم فلا يحق له من بعد أن ينسب على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع لعدم قيامها بما سكت هو عن المطالبة بتنفيذه ما دام أنها قد اطمأنت إلى التقرير الفني المقدم في الدعوى من مدير دار الإستشفاء للصحة العقلية ولم تر من جانبها حاجة إلى ضم أوراق علاج الطاعن بالمستشفى أو سؤال الأطباء الذين أشرفوا على علاجه . لما كان ١. تقدم ، وكان الثابت أن الحكم قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن والمتهمين الآخرين في قوله "لأنه لا جدال من توافر نية القتل لديهم ذلك من وجود الباعث على ازهاق الروح وهو ما قبل من أن "المتهم الأول - الطاعن - قد اختبر في نفسه ضعف للعجز عليه الذي أصابه إلى من تعلق قلبه بها فبيت به أفطع النوايا وأبشع الجرائم إذ صمم على قتله في سكون الليل بأن اتفق مع المتهم الثاني الذي وضع الحبل حول عنقه وجذبه بعنف هو والمتهم الثالث ثم ذبحه بمطواه محدثا به الإصابة التي كانت من يد تقصد ازهاق الروح فنفذت إلى أغوار رقبته فقطعت الأوعية الدموية الرئيسية والألياف العصبية والقصبية الهوائية والغضروف الدرق والنخاع الشوكي بالعنق على الوجه الوارد بتقرير الطبيب الشرعي هذا جميعه يقطع بتوافر نية القتل " . لما كان ذلك ، وكان تعمد القتل أسرا داخل بتعلق بالإرادة يرجع تقدير توافره أو عدم توافره إلى ملطاة محكمة الموضوع وحررتها في تقدير الوقائع متى كانت ما أوردته من الظروف والملابسات سائغا يكفى لإثبات توافر هذه النية - وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه تدليلا على قيام نية القتل لدى الطاعن وزمياه - من الظروف والملابسات التي أوضحها - هو تدليل سائغ ، وكان الحكم قد أثبت في منطق سائغ سلامة ادراك الطاعن وخلوه من الأمراض العقلية المؤثرة على إرادته أو شعوره واختياره في عمله واستند في هذا الخصوص إلى دلائل قنن يحمل قضاءه - كما سبق البيان - وانتهى في منطق سليم إلى أن الطاعن كان في كامل ادراكه وقت ارتكابه جريمته ومن ثم يكون ما يذكره الطاعن في هذا الشأن في غير محله . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين :
حسن أبو الفتوح الشربيني ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه الصديق دقانه .

(١٢١)

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ القضائية

(١) مواد مخدرة . قصد جنائي . جريمة . " أركانها " .

إحراز المخدر بقصد الاتجار واثمة مادية يستقل بالفصل فيها قاض الموضوع .

(٢) حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " .

للتناقض الذي يجب الحكم . ما وقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر .
ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

(٣) مواد مخدرة . تفتيش . " التفتيش بإذن " . " إذن التفتيش " .
إصداره . محكمة الموضوع . " سلطاتها تقدير التحريات " . حكم .
" تسييبه . تسييب غير معيب " .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير التحريات وتجزئتها لها أن ترى فيها ما يسوغ الإذن
بالتفتيش ولا ترى فيها ما يفتنها بأن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي
أو الاستعمال الشخصي .

(٤) حكم . " ما لا يجب الحكم في نطاق التدايل " . إثبات .
" شهود " .

إحالة الحكم في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيبه ما دامت
أقوالها متفقة فيما استند إليه الحكم منها .

(٥) تفتيش . " التفتيش . بإذن . إذن التفتيش إصداره " . محكمة الموضوع .
" ما عاتها في تقدير التحريات " .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي . الأمر فيه ، وكل
لساعة التحديق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(٦) مواد مخدرة . حكم . " تسيبيه . تسييب غير معيب " .

أطراح الحكم دفاع الطاعن بشأن اختلاف وزن المخدر في التحليل عنه في تحقيق النيابة
استنادا إلى أقوال الشاهد بأن مرجع ذلك إلى خطأ مادي في الكتابة وإن ذلك لا ينال مما أثر عليه
من نقطة مخدر أخرى بحسب جلبابة وفئات مخدر بحسب صديريه . لا يبييه .

١ — من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل
قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها .

٢ — التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها
ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة .

٣ — للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة
باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات
فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطاتها
التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها
ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال
الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات مائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه
قد ألزم هذا النظر وأظهر اطمئنانه إلى التحريات كمنوخ لإصدار الإذن بالتفتيش
ولكنه لم ير فيها وفي أقوال الضابط محررها مما يقنعه بأن إحراز الطاعن للمخدر
كان بقصد الاتجار به وهو ما لم يخطئه الحكم في تقديره — فإن ما يثيره الطاعن
في هذا الخصوص فضلا من انعدام مصلحته في إثارتها — لا يبدو أن يكون
مجادلة موضوعية لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٤ — لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده
من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما على ما هو ثابت من الرجوع إلى محضر
جلسة المحاكمة — متفقة فيما استند إليه الحكم منها هذا ، إلى أن الطاعن لم يفسح

فی صحیفۃ طامہ عن اوجہ الخلاب المزعمۃ، فإن ما یشیرہ فی هذا الشأن یرضی غیر مقبول .

٥ - تقدیر جدیدۃ التحریات وکفایتہا لإصدار الإذن بالتفتیش هو من المسائل الموضوعیۃ الی بوکل الأمر فیہا الی سلطۃ التحقیق تحت اشراف محکمۃ الموضوع . وإذ كانت المحکمۃ قد افتتحت بجدیدۃ الاستدلالات الی بنی ہایہا إذن التفتیش وکفایتہا لتسویغ إصدارہ - علی ما أفصحت عنہ فی حکمہا - فلا معقب ہایہا فی ذلک لتعلقہ بالموضوع لا بالقانون .

٦ - إذ کان الحکم المطمون فیہ قد اطرح دفاع الطاعن بشأن اختلاف وزن قطعۃ الأفیون الی أرسلت للتحلیل عن وزنها الثابت فی تحقیقات النیابۃ استنادا الی ما اطمأن الیہ من أقوال الضابط شاهد الإثبات من أن مرجع ذلک الی خطأ مادی فی الکتابۃ وإن هذا الاختلاف - بفرض صحۃ لا ینال من الدلیل القائم علی حیازۃ الطاعن لقطع المخدر الأخری الی ضبطت بحیب جلبابہ وبما ہر علیہ من فئات الأفیون بحیب صدیرہ مما یوفر مسئولیتہ الجنائیۃ عن احراز هذه المواد المخدرة قل ما ضبط منها أو کثر . فإن ما ینعاه الطاعن علی الحکم فی هذا الوجه یکون فی غیر محلہ .

الوقائع

٧ - تمت النیابۃ العامۃ الطاعن بانہ فی یوم أول فبرایر سنۃ ١٩٧١ بدائرة قسم أسیروط محافظۃ أسیروط : حاز بقصد الانجار جوہرا مخدرا (أفیونا) فی غیر الأحوال المصرح بہا قانونا، وطلبت الی مستشار الإحالة إحالته الی محکمۃ الجنایات لمحاکنہ طبقا للمواد ١ و ٢ و ١/٧ - ٢ و أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١ الملحق . فقرر ذلک بتاريخ ١٥ نوفمبر سنۃ ١٩٧١ . ومحکمۃ جنایات أسیروط قضت حضورا بتاريخ ١١ من أبريل سنۃ ١٩٧٢ عملا بالمواد ١ و ٢/٣٧ - ٢ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ١ من الجدول رقم ١

المرفق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة وشهرته
بالخمس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة
المضبوطة وذلك على اعتبار أن المتهم حاز بغير قصد الاتجار أو التعاطي
أو الاستعمال الشخصي جوهرًا مخدرًا (أفبونا) في غير الأحوال المصرح بها
قانونًا . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إكراه
مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، قد شابه تناقض
وقصور في التمهيد وانطوى على فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وخطأ
في الاسناد ، ذلك بأنه بعد أن حصل الواقعة أخذاً بمسندات عليه تحريات
رئيس قسم مكافحة المخدرات من اتجار الطاعن في المواد المخدرة وترويجها
الأمر الذي أكدّه الضابط الذي باشر تنفيذ إذن النيابة العامة بضبطه وتفتيشه
عاد الحكم فنفي توافر قصد الاتجار لدى الطاعن استناداً إلى خلو الأوراق
من الدليل على توافره ، كما حول الحكم في قضائه بالإدانة على أقوال الشرطي
السري دون أن يورد مؤدى شهادته واكتفى في تخصيصها بالإحالة
على أقوال الضابط مع اختلاف أقوالها ، وقد أصرح الحكم دفاع الطاعن
المبنى على بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي مبهمة ورد
على هذا الدفع برد غير صائغ ، هذا إلى أنه التفت عن دفاع الطاعن المؤسس
على اختلاف وزن قطعة المخدر الكبيرة الواردة في تحقيق النيابة عنه في تقرير
التحليل ولم يعن بإجراء تحقيق لهذا الدفاع ، وفي هذا كله ما يعيب الحكم
ويستوجب نقضه .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه حصل واقعة الدهوى
بما يجمله أن النقيب رئيس قسم مكافحة مخدرات أسبوط علم
من تحرياته السرية أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ، ولما تحقق من صدق
تحرياته امتصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه صرح له فيه بنسب
٢٠٦ (٦) ج .

غيره لتنفيذه فتدب لذلك النقيب الذى انتقل وبعرفته قوة من رجال الشرطة السريين لتنفيذ الإذن فمثر بجيب جلباب الطاعن على زجاجة بداخلها قطع من الحشيش وبجيب صديريه على لفافة بداخلها قطعة من الأفيون وزنها ٢٧,٨٠ جراما ، ثم أورد الحكم مؤدى أقوال الضابط الذى باشر التفتيش فى أن التحريات السرية التى أجراها القسم واشترك هو فيها ، دلت على أن الطاعن يتجبر فى المواد المخدرة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعن هذا القصد بقوله " وحيث إنه عن قصد المتهم من إحراز المخدر المضبوط ، فإن الأوراق خلو من الدليل على أنه كان يحوزه بقصد الاتجار إذ لم تضبط معه أية أداة من أدوات كيزان أو مطواه ، كما أنه لا دليل على أنه كان يحوزه بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى " . وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان للمحكمة أن تعمل فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، ولها فى سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما نظمته إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداها ، ومن سلطاتها التقديرية أيضا أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ، ولا ترى فيها ما يفتنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وأظهر اطمئنانه إلى التحريات كمسوغ لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم يرفها وفى أقوال الضابط محررها ما يفتنعه بأن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار — وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره — فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص فضلا عن انعدام مصلحته فى إثارتها — لا يبدو أن يكون مجادلة موضوعية لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد فى تفصيل أقوال الضابط الذى باشر إجراءات التفتيش عرض لأقوال الشرطى السرى فقال أنه شهد بالتحقيقات وبالجلسة بمضمون ما شهد به الضابط ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل

في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما — على ما هو ثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة — متفقة فيما استند إليه الحكم منها ، هذا إلى أن الطاعن لم يقصع في صحيفة طعنه من أوجه الخلاف المزعومة ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن يضحى غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره — على ما أفصحت عنه في حكمها — فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح دفاع الطاعن بشأن اختلاف وزن قطعة الأفيون التي أرسلت للتحليل عن وزنها الثابت في تحقيقات النيابة استنادا إلى ما أطلعنا إليه من أقوال الضابط شاهد الإثبات من أن مرجع ذلك إلى خطأ مادي في الكتابة وأن هذا الاختلاف — بفرض صحته — لا ينال من الدليل القائم على حيازة الطاعن لقطع المخدر الأخرى التي ضبطت بحجبه جلبابه وبما عثر عليه من فئات الأفيون بحجبه صديريه مما يوفر مسئوليته الجنائية عن إحراز هذه المواد المخدرة قل ما ضبط منها أو أكثر . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه يكون في غير محله ويضحى الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ومضوية المادة المستشارين : حسن أبو الفتوح الشريفي ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه الصديق دقاة .

(١٢٢)

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣ القضائية

(١) تفتيش " التفتيش بإذن " . " إذن التفتيش " . إصداره " . دستور . بطلان . دفع . مواد مخدرة .

كل إجراء تم صوغها في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . صدر إذن تفتيش مسكن من النيابة العامة دون تسميته على مقتضى المادة ١٩١ . ج قبل العمل بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٢٧ سنة ١٩٧٢ يكون صحيحا . الدفع بطلان هذا الإذن لعدم التسميم دفع قانوني ظاهر البطلان .

(٢) تفتيش . " التفتيش بإذن " . بطلان . دفع . مواد مخدرة . الدفع بطلان الإذن لعدم جدية التحريات . موضوع .

(٣) إثبات " إقرار " . تحقيق . بطلان . مواد مخدرة . استجواب .

تمسك الطاعن بطلان استجوابه بمعرفة الشرطة لا يجديه طائلا لا ينازع في سلامة اعترافه في النيابة .

(٤) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه عام " . مواد مخدرة . تفتيش . " التفتيش بإذن " . إذن التفتيش . إصداره .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير التحريات ونجرتها . لها أن ترى فيها ما يصوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقرها بأن إقرار المخدر كان بمسك الاتجار أو التعاطي أو الاتيصال بالشخص .

(٥) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" تفتيش . "التفتيش بإذن" .
مواد مخدرة .

زيد الحكم لا يفتح في سلامته مادام قد احتوى دليله . مثال في مراد مخدرة .

١ — إنه وإن كان دستور جمهورية مصر العربية قد حظر بالمادة ٤٤ دخول المساكن وتفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون إلا أنه نص في المادة ١٩٣ منه على أن يعمل به من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء، وكان هذا الاستفتاء قد تم في ١١/٩/١٩٧١ ثم صدر في ٢٣/٩/١٩٧٢ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض نصوص قانون الإجراءات الجنائية منها، ومن بينها المادة ٩١ التي أوجبت أن يكون أمر التفتيش مسببا، ولما كان الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون، وليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال إجراء تم صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الإجراء في ظله . وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش قد صدر من النيابة العامة في ٣١/٨/١٩٧١ على مقتضى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية قبل العمل بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه يكون صحيحا ومنتجا لآثاره، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم تسبيبه طبقا للمادة ٤٤ من الدستور، ما دام أنه — بهذه المثابة — يعتبر دوما قانونيا ظاهرا البطلان .

٢ — إذا كان الحكم قد رد على الدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات بما مؤداه أن المحكمة قد اقتصرت بجديتها وأنها جاءت واضحة في بيان اسم الطاعن ومحل إقامته وبعد مراقبته، وأنها رأت في هذه التحريات ما يكفي لتسوين إصدار أمر التفتيش، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٣ — لا يجدى الطاعن ما تمسك به من بطلان امتجوابه بمعرفة رجال الشرطة طالما أنه لا ينازع في سلامة اعترافه في تحقيقات النيابة الذي استند إليه الحكم في فضائه .

٤ — للحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدليل في الدعوى وفي تجزئته ولو كان اعترافا — أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وإذ مولت في قضائها بالإدانة على واقعة الضبط والقائمين بها وكذلك على اعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة ، كما دلت تدليلا سائغا على أن إحراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم من ذلك ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته في شأنه أمام محكمة النقض .

٥ — لا يقدح في سلامة الحكم ما تزيد إليه في تبرير عدم الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم تسببه من أن في الدعوى دليلا مستقلا عن الإذن وواقعة الضبط وهو اعتراف الطاعن أمام النيابة ما دام أن هذا الدفع ظاهر البطلان وأن الحكم قد استوفى دليله من أقوال الشهود واعتراف الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧١ بدائرة قسم الدقي محافظة الجيزة : حاز جوهرًا مخدرا (حشيشا) ، وكان ذلك بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للعقد والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر ذلك بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضورها بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١ و ٢٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط ، فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذا كان الطاعن بجريرة إحراز مخدر الحشيش بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحقه في الدفاع ومخالفته للقانون فضلا عن التناقض والفساد في الاستدلال - ذلك بأنه لم يرد على دفاع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ولعدم تسببه طبقا للمادة ٤٤ من الدستور ، كما استند في الرد على ما تمسك به الطاعن من بطلان استجوابه بمعرفة رجال الشرطة إلى أن ذلك لا يتعارض مع ما جاء بمواد قانون الإجراءات الجنائية في حين أن الاستجواب الذي جرى باطل لحصول مناقشة تفصيلية مع الطاعن مما هو مخول للسلطات القضائية دون مأموري الضبط القضائي - هذا إلى أن الحكم بعد أن أورد أنه يعول على اعتراف الطاعن بالتحقيقات القضائية استقلالا عن الضبط المطعون ببطلانه عاد إلى الاستناد إلى واقعة الضبط والأخذ بشهادة القائمين بها، وبعد أن أخذ بالإعتراف كاملا في شق عاد إلى تجزئته في شق ثان مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه وإن كان دستور جمهورية مصر العربية قد حظر بالمادة ٤٤ دخول المساكن وتفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون إلا أنه نص في المادة ١٩٣ منه على أن يعمل به من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء ، وكان هذا الاستفتاء قد تم في ١١/٩/١٩٧١ ثم صدر في ٢٣/٩/١٩٧٢ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض نصوص قانون الإجراءات الجنائية منها ومن بينها المادة ٩١ التي أوجبت أن يكون أمر التفتيش مسببا ، ولما كان الأصل أن كل إجراء تم مهيما في ظل قانون يظل مهيما وخاضعا لأحكام هذا القانون ، وليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال إجراء تم مهيما وفقا للتشريع الذي حصل الإجراء في ظله ، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش قد صدر من النيابة العامة في ٣١/٨/١٩٧١ على مقتضى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية قبل العمل بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، فإنه يكون مهيما ومتجا لآثاره ،

ولا على المحكمة إن هي التفتت من الرد على الدفع المبدى من الطامن في هذا الشأن مادام أنه — بهذه المثابة — يعتبر دافعا قانونيا ظاهر البطلان . ولما كان يبين من الحكم — خلافا لما جاء بوجه النعى — قد رد على الدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات بما يؤداه أن المحكمة قد اقتنعت بجديتها ، وأنها جاءت واضحة في بيان اسم الطامن ومحل إقامته وبعد مراقبته ، وأنها رأت في هذه التحريات ما يكفي لتسوية إصدار أمر التفتيش ، فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون — كما أنه لا يجدى الطامن ما تمسك به من بطلان استجوابه بمعرفة رجال الشرطة طالما أنه لا ينازع في سلامة اعترافه في تحقيقات النيابة الذى استند إليه الحكم في قضائه — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة — في حدود سلطاتها في تقدير الدليل في الدعوى ، وفي تجزئته — ولو كان اعترافا — دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها ، وكذلك بما لها من سلطة في أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى — قد عوات في قضائها بالإدانة على واقعة الضبط والقائم بها وكذلك على اعتراف الطامن في تحقيقات النيابة ، كما دلت تدابيرا سائفا على أن إحراز الطامن للمخدر كان بغیر قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، فإن ما يثيره الطامن حول استدلال الحكم من ذلك ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز جواز دلالتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض — ولا يقدح في سلامة الحكم ما تزيد إليه في تبرير عدم الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم تسببه من أن في الدعوى دليلا مستقلا عن الإذن وواقعة الضبط وهو اعتراف الطامن أمام النيابة ، مادام أن هذا الدفع ظاهر البطلان وأن الحكم قد استوفى دليله من أقوال الشهود واعتراف الطامن — دلى ما تقدم — ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس وواجب الرفض موضحا .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح الشريفي ، ومحمد كابل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه العديق دنانة .

(١٢٣)

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣ القضائية

جريمة . "أنواءها" . محال عامة . محكمة استئنافية . عقوبة . "غرامة" .
نقض . "حالات الطعن" . الخطأ في تطبيق القانون .

جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمرارا متابعا متجددا . محاكمة الجاني من جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها .
على المحكمة الاستئنافية ضم الدعوى المقامة على المحكوم عليه لإدارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وأن أصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة ، أدام لم يصدر فيها بعد حكم بات . مخالفتها ذلك .
خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض الجزئي والنصح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعا بالإضافة لعقوبة الغلق المفوض بها .

لما كانت جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلا متابعا متجددا ، وكانت محاكمة الجاني من جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، ولما كان الثابت أن الدعوى المقامة على المطعون ضده - لإدارته محل عام واحد على الرغم من سبق غلقه لم يكن قد صدر فيها بعد حكم بات ، بل نظر الاستئناف المرفوع فيها أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فإنه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم تلك الدعوى معا وأن تصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة ، أما وهي لم تفعل فلأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يتعين معه

نقض الأحكام المطعون فيها موضوع هذا الطعن نقضا جزئيا وتصحيحها بضم قضاياها وجعل الغرامة المحكوم بها وهي عشرة جنيئات عنها جميعا ، وذلك بالإضافة إلى عقوبة إعادة الغلق المقضى بها فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده في قضايا الجنع أرقام ٣٠٤ و ٥٦٨ و ٧٤٥ و ٨٣٢ و ٨٨٧ و ١٠٦٧ و ١١٣٢ لسنة ١٩٧١ جنح البلدية (الوابلي) بأنه في أيام ١٧ فبراير و ١٨ من أبريل و ٢٤ يونيو و ٦ و ١٧ و ٢٩ و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ أدار المحل المبين بالمحضر رغم سبق غلقه . وطلبت عقابه في كل هذه الدعاوى بالمادتين ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ والجدول المرفق ، ومحكمة جنح البلدية قضت غيابيا في كل منها بتغريم المتهم عشرة جنيئات وإعادة الغلق . فاستأنف المتهم هذه الأحكام وبجلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٧٢ قضت محكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) غيابيا برفض الاستئنافات وتأييد الأحكام المستأنفة . فطلعت النيابة العامة في هذه الأحكام بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الأحكام المطعون فيها إذ قضت بتأييد الأحكام الابتدائية الصادرة بتغريم المطعون ضده عشرة جنيئات وإعادة الغلق عن جريمة إدارة محل عام سبق غلقه في كل من الأحكام المطعون فيها قد شابها الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلا متتابعًا متجددا ، وإذ كانت محاكمة المطعون ضده من جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وصدور حكم بات فيها ، ومادام لم يكن قد صدر حكم بات في أى من تلك القضايا بل نظر الاستئناف فيها جميعها أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد فكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم تلك الدعاوى لتصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الطعن والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن الدعوى رفعت على المطعون ضده في القضايا أرقام ١٥٨٦ و ١٥٨٨ و ١٥٨٩ و ١٥٩٠ و ١٥٩٤ و ١٦٠٢ لسنة ١٩٧٢ جنح مستأنفة وسط القاهرة (التي كانت مقيدة حسب ترتيبها بأرقام ٣٠٤ و ٥٦٨ و ٧٤٥ و ٨٣٢ و ٨٨٧ و ١٠٦٧ و ١١٣٢ سنة ١٩٧١ جنح (ب) الوابلي) لأنه في أيام ٢/١٧ و ٤/١٨ و ٦/٢٤ و ٧/٦ و ٧/١٧ و ٩/٢٩ و ١١/٢٢ و ١٩٧١/١١/٢٢ بدائرة قسم الوابلي أدار المحل المين بالمحضر برغم سبق غلقه ، وقضت محكمة أول درجة غيابيا في كل منها بتفريم المطعون ضده عشرة جنهات وإعادة الغلق ، فاستأنف وقضى في كل منها غيابيا في ١٩٧٢/٤/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المحل العام الذي دين المطعون ضده — في كل من القضايا المشار إليها — بإدارته على الرغم من سبق غلقه هو محل واحد — محل حلواني وبوفيه بشارع الدويدار رقم ٥٢ ناصية شارع الجراج قسم الوابلي — وكانت جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلا متابعا متجددا ، وكانت محاكمة الجاني من جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . ولما كان الثابت أن الدعاوى المشار إليها لم يكن قد صدر فيها بعد حكم بات ، بل نظر الاستئناف المرفوع فيها أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فإنه كان لازما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم تلك الدعاوى معا وأن تصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة ، أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الأحكام المطعون فيها موضوع هذا الطعن نقضا جزئيا وتصحيحها بضم قضاياها وجعل الغرامة المحكوم بها هي عشرة جنهات منها جميعا ، وذلك بالإضافة إلى عقوبة إعادة الغلق المقضى بها فيها .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وإبراهيم أحمد الديوان ، ومعتز محمد الأسروطي ،
وعبد الحميد محمد الشريفي .

(١٢٤)

* الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ القضائية

تجنيد . جريمة . "أنواع الجرائم . الجريمة المستمرة" . دعوى
جنائية . "انقضاؤها بمضي المدة" . خدمة عسكرية . نقض . "حالات
الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" . "الحكم في الطعن" . تقادم . حكم .
"تسببه . تسبب معيب" .

جريمة الخلف من التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين . من الجرائم المستمرة . المدة المدققة
للدعوى الجنائية عنها . بذرها عند بلوغ الخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال
احتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم سن الثلاثين . وهم مريان هذين
المتدلين في حقه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة . ما دام الخطأ قد جُلب
المحكمة من نظر . وضوح الدعوى .

من المقرر أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز
التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا متجددا وتقع تحت طائلة العقاب
ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته . وقد كان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص
بالخدمة العسكرية والوطنية ينص في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ على أن المدة

المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية في جرائم التخلف عن التجنيد لا تبدأ إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثلاثين إلا أن الشارع أصدر القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٨ في شأن تعديل بعض مواد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وأصبح النص المعدل للفقرة الثانية من المادة ٧٤ كالآتي : " لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية على الملتزمين بالخدمة الإلزامية إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين " . ولما كان الثابت — على ما حصله الحكم فيه — أن بلوغ المطعون ضده سن الثلاثين واكتمال الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية في الجرح — وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ قبل تعديلها بعد — صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ومن ثم فإنه يسرى في شأنه التعديل الذي أدخله هذا القانون ولا تبدأ المسقطه للدعوى الجنائية إلا منذ بلوغه سن الثانية والأربعين . ولما كان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ قد رفع السن التي يبدأ منها احتساب المدة المسقطه للدعوى إلى السابعة والأربعين وكان صدوره قبل أن يبدأ سريان المدة المسقطه للدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وقبل اكتمال هذه المدة فإنه يسرى بالتالي في حقه . ومن ثم لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية إلا من تاريخ بلوغه سن السابعة والأربعين الذي لم يحل بعد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب مدة الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية من تاريخ بلوغ المطعون ضده سن الثلاثين خلافا للأحكام المتقدمة ، فإنه يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز سوهاج محافظة سوهاج : تخلف عن التجنيد حالة تجاوزته الثلاثين من عمره بغير عذر مقبول . طلبت عقابه بالمواد ١ و ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة . ومحكمة مركز سوهاج الجزئية قضت في الدعوى

غيايبا بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٧١ عملا بمواد الإتهام بتفريغ المتهم خمسين جنديا .
فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٧٢ باعتبار كان لم تكن .
فاستأنف المتهم . ومحكمة صوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت
في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ بانقضاء الدعوى الجنائية
بمضى المدة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بانقضاء
الدعوى الجنائية بمضى المدة من جريمة تخلف المطعون ضده عن التجنيد قد أخطأ
في تطبيق القانون ، ذلك بأنه احتسب بدء المدة من تاريخ بلوغ المطعون ضده
من الثلاثين في حين أن الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥
لسنة ١٩٥٥ الممدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ تنص على أن المدة المقررة
لسقوط الحق في إقامة الدعوى على الملتزمين بالخدمة العسكرية لا تبدأ إلا من تاريخ
بلوغ الفرد من السابعة والأربعين . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا
بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله إنها " تخلص فيما
جاء ببلاغ قسم القضاء العسكري من أن المتهم (المطعون ضده) تخلف عن التجنيد
حتى من الثلاثين مخالفا بذلك أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته
وأنه بسؤال المتهم بحضور مندوب التجنيد المؤرخ ١٩٧١/٣/١١ قرر أنه
من مواليد ١٩٣٤/١٢/٢٢ واستند الحكم في قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية
بمضى المدة إلى أن الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون سالف الذكر تنص
على أن تبدأ المدة المستمطة للدعوى الجنائية من تاريخ بلوغ الملتزم بالخدمة العسكرية
من الثلاثين التي بلغها المتهم في ١٩٦٤/١٢/٢١ بينما جاء الإبلاغ عن الواقعة
في ١٩٧١/٥/٢ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة عدم التقدم
للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة
استمرارا متجددا وتقع تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته

وقد كان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية ينص في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ على أن المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية في جرائم التخلف عن التجنيد لا تبدأ إلا من تاريخ بلوغ الفرد من الثلاثين إلا أن الشارع أصدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن تعديل بعض مواد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر وأصبح النص المعدل للفقرة الثانية من المادة ٧٤ كالآتي . " لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية على الملتزمين بالخدمة الإلزامية إلا من تاريخ بلوغ الفرد من الثانية والأربعين " . ولما كان الثابت - على ما حصله الحكم المطعون فيه - أن المتهم المطعون ضده من مواليد ١٩٣٤/١٢/٢٢ فيكون بلوغه من الثلاثين واكتمال الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية في الجتمع - وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ قبل تعديلها في ١٩٦٧/١٢/٢٢ أى بعد صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ومن ثم فإنه يسرى في شأنه التعديل الذي أدخله هذا القانون ولا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية إلا منذ بلوغه من الثانية والأربعين أى اعتبارا من ١٩٧٦/١١/٢٢ . ولما كان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ قد رفع السن التي يبدأ منها احتساب المدة المسقطه للدعوى إلى السابعة والأربعين وكان صدوره قبل أن يبدأ سريان المدة المسقطه للدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وقبل اكتمال هذه المدة فإنه يسرى بالتالى في حقه ومن ثم لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية إلا اعتبارا من تاريخ ١٩٧١/١٢/٢٢ الذى لم يحل بعد . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٣/٣٠ قد احتسب مدة الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية من تاريخ بلوغ المتهم المطعون ضده من الثلاثين خلافا للأحكام المتقدمة ، فإنه يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين محمد صالح نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : محمد الدين عطية ، و ابراهيم أحمد الديوانى ، و عبد الحميد محمد الشريضى ،
و حسن مل المغربى .

(١٢٥)

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣ القضائية

حجز . دفع . ” الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن ” . إجراءات المحاكمة .
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . حكم . ” تسببه . تسبب
معيب ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها ” . تبديد .

الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه . دفع جوهري .
وجوب تحقيقه أو الرد عليه . إفتال ذلك . معيب الحكم .

من المقرر أن الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ثلاثة أشهر
من تاريخ توقيعه من الدفوع الجوهرية التي يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها
أو ترد عليها بأسباب مائغة ، لأنه يتجه إلى نفي منصر أسامي من عناصر الجريمة .
ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الحاضر
مع الطاعن دفع باعتبار الحجز كأن لم يكن للسبب المشار إليه ، وكان الحكم المطعون فيه
قد اعتنق أسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بإدانة الطاعن ، دون أن يعرض
لهذا الدفع لإرادته له ورده عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

الوقائع

لأتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز
اهناسيا محافظة بني سويف : بدد المحجوزات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر ،
المملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح والمسلمة إليه على سهيل الوديعة
لحرامتها وتقديمها يوم البيع فاختلفا لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت
حقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة اهناسيا الجزئية
قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٧٠ عملا بمادتي الاتهام
بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ .
فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ باعتبارها
كان لم تكن . فاستأنف المتهم الحكم ، ومحكمة بني سويف الابتدائية - بهيئة
استئنافية - قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٧١ بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، فعارض ،
وقضى في معارضته بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٧١ بقبولها شكلا وفي الموضوع
برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا
الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اختلاس
أشياء محجوزة قد شابه القصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع . ذلك
بأن الطاعن دفع باعتبار الطعن المتوقع ضده كان لم يكن لعدم إتمام البيع خلال
ثلاثة أشهر من خلال توقيعه إعمالا لنص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات ،
بيد أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع لإيرادا وردا ، مما يعيبه
ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الحاضر مع الطاعن دفع بملسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٧١ باختيار المجز كان لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه . ولما كان الحكم المطعون فيه اعتنق أسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع لإيراد له وردا عليه وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه " يعتبر المجز كان لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه " ، وكان الدفع باختيار المجز كان لم يكن للسبب المشار إليه يعد من الدفوع الجوهرية التي يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب مائغة ، لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/ حسين محمد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، و ابراهيم أحمد الديواني ، ومصطفى محمود الأسيرطي ، وعصم
مل المغربي .

(١٢٦)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ القضائية

امتناع عن تسليم أموال القصر . وصاية . جريمة . " أركانها " . دفاع .
" الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . نقض .
" أسباب الطعن . ما يقبل منها " . مسئولية جنائية . قصد جنائي . أحوال
شخصية .

جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط التهم فيها . امتناع الوصي — بقصد
الإساءة — عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون
رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

دفع التهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصي الجسديد .
وتقديمه إقراراً من الأخير مؤيداً لذلك . دفاع جوهرى . لاتصاله بتحديد مسئوليته
الجنائية . وجوب تناوله استقلالا . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور وإخلال بحق
الدفاع .

مفاد نص المادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية
على المال أن مناط التهم في جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر — كما يكون
مرتكبه مستأهلاً للعقاب — أن يمتنع الوصي بقصد الإساءة عن تسليم أموال
القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . لما كان ذلك ، وكان يبين
من مراجعة محضر جلسة المعارضة الابتدائية أن الحاضر مع الطاعن دفع التهمة

بأنه لا توجد ثمة أموال مملوكة للقصر امتنع الطاعن عن تسليمها بدليل توقيع الوصى الجديد على إقرار بالتخالف والتنازل، كما يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في المعارضة والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه وإن أورد دفاع الطاعن المتقدم الذكر إلا أنه لم يعرض له بالرد . ولما كان ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أنه قام بتسليم أموال القصر كاملة لمن حل محله في الوصاية والذي قدم تأييداً له لإقراراً منسوباً صدوره إلى الوصى المذكور يعد دفاعاً هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الجناية وجوداً أو عدماً مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تحصى عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه ، إن رأت إطراحه ، أما وقد أمسكت المحكمة عن ذلك وتنكبت تحقيق ما إذا كان المستند الذي قدمه المدافع عن الطاعن صادراً حقيقة من المدعى بالحقوق المدنية (الوصى الجديد) أم لا ، وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك في حالة ثبوت صدوره منه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسيب فضلاً عن الإخلال بحقوق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۲ مايو سنة ۱۹۷۰ بدائرة مركز فارسكور محافظة دمياط : امتنع عن تسليم أموال القصر لمن حل محله في الوصاية وكان ذلك بقصد الاساءة . وطالبت عقابه بالمادة ۸۸ من المرسوم بقانون رقم ۱۱۹ لسنة ۱۹۵۲ . ومحكمة فارسكور الجزئية قضت في الدعوى غيابياً بتاريخ ۳ مايو سنة ۱۹۷۱ عملاً بمادة الانهاك بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وفي أثناء نظر المعارضة ادعى بصفته مدنياً قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . وقضى في المعارضة بتاريخ ۱۵ نوفمبر سنة ۱۹۷۱ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم النيابي المعارض فيه وإلزام المتهم أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وما تبقى قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم في الدعوى المدنية بالنفاذ المعجل

وبلا کفالة. فامتناف المتهم الحكم، ومحكمة ديپاٹ الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ۲۸ مارس سنة ۱۹۷۲ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ.

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الامتناع عن تسليم أموال القصر لمن حل محله في الوصاية قد شابه قصور في النسبب وانطوى على اخلال بحق الدفاع، ذلك بأن للطاعن أسس دفاعه على أنه قام بتسليم جميع أموال القصر المنقولة وفيها للوصى الجديد (المدعى بالحقوق المدنية) وقدم تأييدا لدفاعه لإقرارا موقعا عليه من الوصى المذكور يفيد ذلك، إلا أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع دون أن تحققه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه.

وحيث إن المادة ۸۸ من القانون رقم ۱۱۹ لسنة ۱۹۵۲ بأحكام الولاية على المال التي دين الطاعن بمقتضاها تنص على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل وصى أو قيم أو وكيل انتهت نيابته إذا كان يقصد الاساءة قد امتنع عن تسليم أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب أو أوراؤه لمن حل محله في الوصاية أو القوامة أو الوكالة، وذلك ما لم ينص القانون على عقوبة أشد"، ومقاد هذا النص أن مناط التأييم في جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر — كما يكون مرتكبه مستأهلا للعتاب — أن يمتنع الوصى بقصد الاساءة عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية. لما كان ذلك، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المماضة الابتدائية أن الحاضر مع الطاعن دفع التهمة بأنه لا توجد تمة أموال مملوكة للقصر امتنع الطاعن عن تسليمها بدليل توقيع الوصى الجديد على إقرار بالتخالص والتنازل، كما يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في المماضة والمؤيد لأصحابه بالحكم المطعون فيه أنه وإن أورد دفاع الطاعن المتقدم الذكر إلا أنه لم يعرض له بالرد. لما كان ذلك، وكان يبين من المفردات

المضمومة أن محامي الطاعن قدم إقراراً مؤرخاً ٥ فبراير سنة ١٩٧٠ منسوبة صدره إلى الوصي الجديد (المدعى بالحقوق المدنية) يفيد تنازله من شكواه ضد الطاعن وأنه استلم نصيب القصر في المنزل وبيع أطيافهم كما يقر فيه بأنه لا توجد أموال منقولة امتنع الطاعن عن تسليمه إياها . لما كان ما تقدم ، وكان . أثاره الدفاع عن الطاعن من أنه قام بتسليم أموال القصر كاملة لمن حل محله في الوصاية والذي قدم تأييداً له إقراراً منسوباً صدره إلى الوصي المذكور (المدعى بالحقوق المدنية) بعد دفاعاً هاماً وجوهرياً لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجبائية وجوداً أو عدماً كما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تخصص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت إطراحه ، أما وقد أمسكت المحكمة من ذلك وتنكبت تحقيق ما إذا كان المستند الذي قدمه المدافع عن الطاعن صادراً حقيقة من المدعى بالحقوق المدنية أم لا ، وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك في حالة ثبوت صدوره منه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صاع نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، و ابراهيم أحمد الديوانى ، ومصطفى محمود الأسيرى ،
وحسن حل المغربى .

(١٢٧)

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيها " . إجراءات المحاكمة . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . " نظره
والحكم فيه " . قوة قاهرة .

انقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة بسبب عتول أمطار غزيرة اعتباره عذرا قهريا يبرر
التخلف عن الحضور . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم ذلك . إخلال بحق الدفاع .
اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المنظمة لهذا العذر المقدمة من الطاعن عند استكمال
في التنفيذ . وجوب النقض والإحالة .

متى كان الطاعن قد تقدم عند نظر الإشكال في تنفيذ عتوبة الحبس المقضى
بها عليه بحافطة تضمنت كتابا من الاتحاد الاشتراكي العربى بحافطة الدقهلية
يفيد أنه قد هطلت أمطار غزيرة بالبلدة التى يقيم بها الطاعن فى اليوم المحدد لنظر
المعارضة تسبب عنها انقطاع المواصلات ، كما قدم أصل برقية مرجلة من الطاعن
إلى رئيس المحكمة الاستئنافية بالمنصورة فى هذا اليوم أبدى فيها عذره بالتخلف
عن الحضور لهذا السبب ، وقد أعيدت البرقية لمصدرها لتعذر الاستدلال
على الجهة المرسل إليها . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المقدمة - التى تأخذ
بها هذه المحكمة وتطمئن إليها - قد أثبتت قيام العذر المانع للطاعن من حضور
الجلسة المحددة لنظر معارضته الاستئنافية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى

باعتبار المعارضة كان لم تكن — مع قيام الظرف القهرى الذى حال دون مثول الطاعن أمام المحكمة — يكون قد حرمه من استعمال حقه فى الدفاع ، ولا يؤثر فى ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر حتى يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن الطاعن — وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن فى مقدوره إبداءه لها إلا بالبرقية التى أرسلها التى لم تصل إلى المحكمة لظرف خارج عن إرادته .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما فى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز بلقاس محافظة الدقهلية : بددا الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لهما والمحجوزة عليها إداريا لصالح الإصلاح الزراعى والتى سلمت إليهما على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلساها لنفسيهما إضرارا بالدائن الحاجز — وطلبت معاقبتهما بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة بلقاس الجزئية قضت فى الدعوى غيابيا بتاريخ ٢٤ يونية سنة ١٩٧١ بحبس كل منهما شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض المتهم الثانى وقضى فى معارضته بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧١ باعتبارها كان لم تكن . فاستأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت فى الدعوى غيابيا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض . وقضى فى معارضته بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٧٢ باعتبارها كان لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن عن الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته كان لم تكن قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن إنما تخلف من حضور جلسة المحاكمة لعذر قهرى — سببه فى برقية أرسلها إلى المحكمة — هو كثرة هطول الأمطار وانقطاع المواصلات الثابت بالشهادة المقدمة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن مريض في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضده وتحدد لنظر معارضته جلسة ١٥ مارس سنة ١٩٧٢ وفيها لم يحضر المعارض . فقضت المحكمة باعتبار معارضته كان لم تكن كما يبين أن الطاعن تقدم عند نظر الإشكال في تنفيذ عقوبة الحبس المفوض بها عليه بحافظة تضمنت كتابا صادرا من الاتحاد الاشتراكي العربي بحافظة الدقهلية مؤرخا ١٩ مارس سنة ١٩٧٢ موقعا عليه من أعضاء لجنة الستاموني يفيد أنه قد عطلت أمطار غزيرة بالرفصة — حيث يقم الطاعن — النابعة لناحية الستاموني في أيام ١٤ و ١٥ و ١٦ مارس سنة ١٩٧٢ سبب عنها انقطاع المواصلات كما قدم أصل برقية مرسلة من الطاعن إلى رئيس المحكمة الاستئنافية بالمبصرة في يوم ١٥ مارس سنة ١٩٧٢ المحدد لنظر معارضته أبدى فيها عذره بالتخلف عن الحضور لهذا السبب وقد أعيدت البرقية لمصدرها لتعذر الاستدلال على الجهة المرسلة إليها . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المقدمة — التي تأخذ بها هذه المحكمة وتطمئن إليها — قد أثبتت قيام العذر المانع للطاعن عن حضور جلسة ١٥ مارس سنة ١٩٧٢ المحددة لنظر معارضته الاستئنافية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن — مع قيام الظرف الفهرى الذي حال دون مشول الطاعن أمام المحكمة — يكون قد حرمه من استعمال حقه في الدفاع ولا يؤثر في ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر حتى يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن الطاعن — وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن في مقدوره إبداءه لئلا بالبرقية التي أرسلها التي لم تصل إلى المحكمة لظرف خارج عن إرادته . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، وحسن أبو الفتح الشريف ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد
عبد الحميد سلامة .

(١٢٨)

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ القضائية

(١) تفتيش . " التفتيش بإذن . إذن التفتيش . إصداره " . مواد مخدرة .
مأمورو الضبط . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .

ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل
بشخصه . علم رجل الضبط للقضائي بحرماته أن جريمة معينة وقعت من شخص معين وهناك من الدلائل
والإمارات ما يبرر تعرض للتحقيق لحرية هذا الشخص أو حرمة مسكنه .

تولى رجل الضبط بنفسه التحريات التي يؤمن طلبها الإذن بالتفتيش أو معرفته للطلب
تفتيشه شخصيا أو معرفة منزله . ليس بلام . له الاستعانة بمعاونين من رجال السلطة العامة
والمرشدين المرين والمبلغين ما دام قد انتعج بصدق ما نقلوه إليه .

(٢ ، ٣) تفتيش . " التفتيش بإذن " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " . مواد مخدرة . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .

(٢) تقدير الظروف المبررة للتفتيش . موضوعي . أمر تقديره لسلطة التحقيق تحت إشراف
محكمة الموضوع . لها إطلاع التحريات بشرط أن تكون أسبابها ماثلة .

(٣) مثال لتسبب غير مائع في الدليل على عدم جدية التحريات .

١ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن
في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط

القضائي قد علم بتحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ المصالح بتلك الجريمة . ولا يرجب القانون حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن لا بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية به أو معرفة لمنزله ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التفتيش بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين المبرزين ومن يتولون الإبلاغ عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد افتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

٢ - أنه وإن كان من المقرر أن تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها سلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعمل على التحريات وأن تطرحها جانباً ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى عدم جدية التحريات استناداً إلى إمساك الضابط من البوح بمصدر تحرياته وعدم قيامه بإجراء مراقبته بنفسه بدليل عدم معرفته منزل الماطون ضده وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى عدم جدية التحريات ، فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال ، مما يتعين معه نقضه والإحالة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الماطون ضده بأنه في يوم ٢٤ / ٢ / ١٩٧١ بدائرة مركز فارمكور محطة دمياط : أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (حشيشاً وأنبيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطالبت إلى مستشار الإحالة

إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام فقرر بذلك بتاريخ ۱۹۷۱/۵/۶ .
ومحكمة جنايات دمياط قضت حضوريا بتاريخ ۱۹۷۲/۴/۲۷ ببراءة المتهم
مما أسند إليه ومصادرة المادة المخدرة . فطاعت النيابة العامة في هذا الحكم
بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ،
ذلك بأنه اتخذ من إسك الضابط عن البوح بمصدر تحرياته العصرية وعدم
معرفة منزل المطعون ضده دايلا على عدم جدية التحريات التي بنى عليها
إذن التفتيش ورتب على ذلك بطلانه وبطلان ما تلاه من إجراءات وبراءة
المطعون ضده من تهمة إحراز الجواهر المخدرة بقصد الاتجار ، مع أن ما أورده
الحكم في هذا الصدد لا يؤدي بالضرورة إلى عدم جدية التحريات مما يعيب
الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المبدى من الدفاع
من المطعون ضده ببطلان إذن التفتيش لعدم صدوره بناء على تحريات جدية
بقوله " ومن حيث أن أثبت من محضر التحريات المؤرخ ۱۹۷۱ / ۲ / ۲۴
الذي صدر بناء عليه إذن النيابة بالضبط والتفتيش ومن أقوال الملازم أول ..
رئيس وحدة مباحث فارصكور أن التحريات العصرية قد دلت على أن المتهم
يقوم بالاتجار في المواد المخدرة بمفهام وبمنزله ، وأن هذه التحريات مصدرها
مري لم يشأ الضابط البوح به وأن الضابط لم يقيم بتفتيش منزل المتهم
ولا يعرفه — ومن حيث أنه تأمينا على ما تقدم فالثابت أن الضابط
يتخذ أي إجراءات من مراقبة وتحري للوثوق من صحة مصدره السرى والدليل
على ذلك أنه كما جاء بأفواله في التحقيقات لا يعرف منزل المتهم و— من ثم ترى
المحكمة أن إذن النيابة بالضبط والتفتيش لم يصدر بناء على تحريات جدية قام بها
الضابط . وبذلك يكون هذا الاذن باطلا وما بنى على الباطل من ضبط وتفتيش
وهو على مادة مخدرة هو باطل أيضا . وبذلك يكون الدفع ببطلان الإذن
في محله وما تلاه من إجراءات . ومن ثم يتعين الحكم ببراءة المتهم من التهمة

المسندة إليه . " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم بتحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . ولا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية به أو معرفة لمزله ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرثم مادام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات — وأنه وإن كان من المقرر أن تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعمل على التحريات وأن تطرحها جانبا ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم جديده التحريات استنادا إلى إمساك الضابط عن البوح بمصدر تحرياته وعدم قيامه بإجراء مراقبته بنفسه بدليل عدم معرفته منزل المطعون ضده ، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى عدم جديده التحريات ، فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال ، مما يتعين معه نقضه والاحالة .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وحسن أبو الفتوح الشريفين ، ومحمود كامل عطيفه ،
ومحمد عادل مرزوق .

(١٢٩)

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٣ القضائية

إصابة خطأ . مرور . ارتباط . عقوبة . تقض . " حالات الطعن .
الخطأ في تطبيق القانون " .

عقوبة جريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هي الحبس وجوبا . الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤
عقوبات . عقوبة قيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر الغرامة التي تقل
عن ١٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو إحدى هاتين العقوبتين
المادة ٨٨ من القانون ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن المرور .

إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات . للقضاء بعقوبة واحدة عن الجريمتين يقتضى الحكم بالعقوبة
المقررة لأحدهما . اكتفاء الحكم الاستثنائي بتقرير المتهم مشرعا جنيا . خطأ في تطبيق القانون
وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا ومنه جرحه على ما قضى به الحكم المستأنف من حبس المتهم ذمرا
طالما أنه هو المسأف وحده .

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص خطأ —
الجريمة الأولى التي دين المطعون ضده بها — طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤
من قانون العقوبات التي تحكم واقعة الدعوى هي الحبس وجوبا بينما العقوبة المقررة
لجريمة الثانية — قيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر — طبقا
للمادة ٨٨ من القانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن المرور هي الغرامة التي
لا تقل عن ١٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع

او بلاحدی ہاتین العقوبتین ، فلانہ کان یتعین علی المحکمۃ الاستثنائیۃ ، وقد قضت بعقوبۃ واحدۃ عن ہاتین العقوبتین اللتین رفعت بہما الدعوی العمومیۃ — إعمالا للمادۃ ۱/۳۲ من قانون العقوبات ، وأن تحکم بالعقوبۃ المقررة لأشدهما وہی الحریمۃ الأولى . لما کان ما تقدم ، وكان الحکم المطعون فیہ قد اکتفی بتقریر المطعون ضده عشرين جنیہا ، فلانہ یکون قد أخطأ فی تطبیق القانون . ولما کان المطعون ضده هو وحده الذی استأنف الحکم الابتدائی بما لا یجوز معه أن یضار بطعنه ، فلانہ یتعین نقض الحکم المطعون فیہ نقضا جزئیا وتصحیحه بجعل العقوبۃ الحبس مع الشغل شهرا واحدا علی ما قضی بہ الحکم المستأنف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بدائرة مركز سمالوط (أولا) تسبب خطأ فی جرح وآخرین وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم مراعاته للقوانين والقرارات بأن قاد سيارته بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فاصطدم بالحجني عليهم محدثا بهم الإصابات الموصوفة بالكشوف الطيبة (ثانيا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ۳/۲۴۴ من قانون العقوبات والمواد ۱ و ۲ و ۸۱ و ۸۸ من القانون رقم ۴۴۹ لسنة ۱۹۵۵ وقرار الداخلية . ومحكمة سمالوط الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا بتاريخ ۱۹۷۲/۲/۲۰ عملا بمواد الاتهام مع تطبیق المادة ۳۲ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ عن التهمتين . فاستأنف المحكوم علیه . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استثنائية — قضت بحضوريا بتاريخ ۱۹۷۲/۵/۴ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحکم المستأنف والاكتفاء بتقریر المتهم عشرين جنیہا عن التهمتين . فطعنن النيابة العامة فی هذا الحکم بطریق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون المطعون فيه أنه — إذ دان المطعون ضده بجريمتي إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص خطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض الأشخاص والأموال للخطر — وقضى في استئناف المتهم بتعديل الحكم المستأنف القاضي بحبسه شهرا مع الشغل إلى تغريمه عشرين جنيتها عنهما قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن العقوبة المقررة للجريمة الأولى — باعتبارها أشد الجريمتين — طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات هي الحبس وجوبا ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه وتصحيحه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أنه انتهى إلى إدانة المطعون ضده بجريمتي إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص خطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وقضى بمعاقبته عنهما — بعد إعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات نظرا للارتباط بينهما — بالحبس مع الشغل شهرا واحدا . و يبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بأسباب الحكم المستأنف وقضى في استئناف المطعون ضده بتعديل عقوبة الحبس والاكتفاء بتغريمه عشرين جنيتها . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى التي دين المطعون ضده بها طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات التي تحكم واقعة الدعوى هي الحبس وجوبا ، بينما العقوبة المقررة للجريمة الثانية طبقا للمادة ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن المرور هي الغرامة التي لا تقل عن ١٥ قرشا ولا تزيد عن مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو باحدى هاتين العقوبتين فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد قضت بعقوبة واحدة عن هاتين الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى العمومية — إعمالا للمادة ٣٢/١ من قانون العقوبات ، أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي الجريمة الأولى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتغريم المطعون ضده عشرين جنيتها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان المطعون ضده هو وحده الذي استأنف الابتدائي بما لا يجوز معه أن يضار بطعنه ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل العقوبة الحبس مع الشغل شهرا واحدا على ما قضى به الحكم المستأنف .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن ، زام ، ومن أبو الفتوح الشريف ، ومحمد كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد
سلامة .

(١٣٠)

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ القضائية

(١) إثبات . " تهود . خيرة " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب .
قتل عمد .

تطابق أقوال للتهود والدليل الفني . ليس بلام . يكفي أن يكون جاح الدليل القول غير
متناقض مع الدليل الفني تناقضا يمتنع على الملاحة والتوفيق . مثال لتسبب سائق في قتل عمد .

(٢) فاعل أصلي . قتل عمد . قصد جنائي . مسئولية جنائية . حكم .
" تسببه . تسبب غير معيب " .

الفاعل المفرد بالجريمة . والفاعل مع غيره الذي يأتي عملا تنقيها في ابخرية وصحت لديه نية
الداخل في ارتكابها . يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المماثلة
في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . مثال لتسبب سائق على سلامة الطاعنين عن جريمة
قتل بوصفهما فاعلين أصليين .

(٣) إجراءات محاكمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .
نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . قتل عمد .

مناقشة المحكمة للطبيب الشرعي في غيبه بعض المحامين عن الطاعنين . لايشال من علامة الحكم
تأصيل ذلك ؟

(٤ ، ٥) موانع العقاب . " الجنون " . حكم . " تسببه . تسبب غير
معيب " . نقض . أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . قتل عمد . دفع .
قصد جنائي . مسئولية جنائية .

مناط الإحفاء من المقلب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل أن يكون سببه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ مقررات . الإثارة والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .

(هـ) الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل . لانتفاء بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أى منها . هي إغدار قضائية مخففة مرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع .

١ — من المقرر أنه ليس بـ لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد نقل من الطاعنين اعترافهما بأن كلا منهما طعن المجنى عليه بمطواه فى أعلى ظهره من الخاف حتى انكفا على وجهه مضرجا بدمائه ، ومن الشهود قولهم أن الطاعنين كانا يحملان آلات مخبأة ، وأن أولهما اعتدى على المجنى عليه بساطور فى رأسه ، كما نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية إصابة المجنى عليه بجرحين قطعيين رضيين نتيجة التعدى عليه بآلة حادة ثقيلة مثل ساطور أو ماشابه ، وبجروح قطعية طعنبة حدثت من الطعن بـصل آلة حادة ذات طرف مدبب مثل مكين أو مطواه ، وأن الوفاة نشأت من الإصابات الرضية والقطعية الطعنبة مجتمعة وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة ولوح الكتف الأيسر وتهتك بالمخ والمخاع الشوكى والأحشاء الصدرية وما صاحب ذلك من نزيف دموى غزير وصدمة مصيبة ، وكان الطاعنان لا يجادلان فيما نقله الحكم عن تلك الأدلة وما أخذها الصحيح من الأوراق ، فإن البين من مجموع ما تقدم أن ما أخذه الحكم واطمان إليه من اعتراف الطاعنين وأقوال الشهود لا يتعارض وما أورى تقرير الصفة التشريحية ، بل يتطابق معه بما تضحى معه دعوى التعارض بين الدلائل القولى والفنى عارية عن دليلها .

٢ — من المقرر قانونا أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره فى ارتكابها ، فإذا أسهم فلما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتى عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال

بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ويكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها ، عرف أو لم يعرف ، اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . ولما كان الحكم المطعون فيه مع اطمئنانه مما حصله من وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها إلى أن الطاعنين هما وحدهما اللذان اعتديا على المجنى عليه وأحدنا إصابته التي نشأت عنها الوفاة - قد أثبت في حقهما أخذا بعنانهما أن كلا منهما قد أصاب المجنى عليه بطعنه بمطواة في ظهره بقصد قتله وإزهاق روحه بدافع النار لقتل عمهما وكبيراهمتهما ، وأن ما بين الإصابتين على ما خلاص إليه تقرير الصفة التشريحية وشهده به الطبيب الشرعي بالجلسة - تعدان في مقتل وأنهما كفيلتان بإحداث الوفاة وحدهما بل أن كل إصابة على حدة تعد خطيرة وفي مقتل وتؤدي إلى الوفاة ، فإنه إذا انتهى - وبفرض صحة دفاع الطاعنين من إصهار آخرين في الاعتداء - إلى مساءلتهم عن جريمة القتل العمد بوصفهما فاعلين أصليين ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

٣ - لا ينال من سلامة الحكم مناقشة المحكمة للطبيب الشرعي في غيبة بعض المحامين عن الطاعنين ، ذلك بأن ما أراده القانون بالنص على أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد لإجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع ولا يلزم أن يحضر مع المتهم بجناية أكثر من محام واحد . ولما كان الثابت أن المحامين الموكلين عن الطاعنين قد حضروا إجراءات المحاكمة وأبدى كل منهم دفاعه ولما أن قررت المحكمة بعد انتهاء المرافعات مناقشة الطبيب الشرعي في بعض نقاط الدعوى حضر أحدهم ولم يتمسك هو أو أى من الطاعنين بضرورة حضور باقي المحامين ، بل إن المحامي الذي حضر المناقشة عقبها بأنها بعد ما تقدم من بيان أوجه الدفاع يرى أن الاتهام في غير محله وصمم على اللطافات ، فإن دعوى الإحلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة .

٤ - مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب العمل هو أن يكون تسبب هذه الحالة راجعا - على ما تنص عليه

المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاقل في العقل دون غيرها ، ولما كان المستفاد من دفاع الطاعنين هو أنهما كانا في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز والغضب تملكتهما عقب الاعتداء على عمهما وكبير أسرتهما ، فإن الدفاع على هذه الصورة لا يتحقق به الدفع بالجنون أو العاقل في العقل .

هـ — لما كانت حالات الاثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب فعله تحت تأثير أى من هذه الحالات وإن مدت أعدارا قضائية مخففة يرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام قصد القتل في حق الطاعنين تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافره لديهما ، فإن ما يثيرانه في هذا الصدد لا يكون سديدا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٧١/١٠/٦ بدائرة مركز اطسا محافظة الفيوم : قتل عمدا بأن طعنه كل منهما بآلة حادة (مطواة) قاصدين من ذلك قتله فاحداثا به الاصابات الموصوفة بتقرير السفحة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . وادعت ، ، مدنيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٥ عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وإلزامهما بأن يدفعا للدينيات بالحقوق المدنية بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن بين الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرمة القتل العمد ، قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب وخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه على الرغم مما أثاره الدفاع من الطاعنين من أمر التناقض بين الدليل القولي المتمثل في اعتراف الطاعنين بأنهما استعملا مطواة في الاعتداء على المجنى عليه وفي أقوال الشهود بأن الطاعن الأول اعتدى على المجنى عليه بساطور وأن الثاني أطلق عبارين نارين أصاب أحدهما المجنى عليه ، وبين الدليل القني المستمد من تقرير الصفة التشريحية الذي انتهى إلى أن بعض إصابات المجنى عليه قطعية رضية والأخرى قطعية طعنبة ، وأنه ليس به أثر لأهبة نارية ، فقد عول الحكم في قضائه على هذين الدليلا مع تعارضهما ، وتعرض حين حاول رفع هذا التعارض حيث رد على ذلك الدفاع بما لا يصلح في صحيح التسيب ردا . كما كان من حديث الطاعنين أنهما لم يستقلا بالاعتداء على المجنى عليه ، وإنما كانا ضمن جمهرة من المعتدين ، وإن الطاعن الأول وإن أقر بطعنه للمجنى عليه طعنة واحدة في الظهر بمطواة إلا أن تلك الإصابة لا تسبب وحدها الموت ، كما أن الطاعن الثاني وإن اعترف بطعنه هو أيضا للمجنى عليه طعنة لم يحدد مكانها من جسمه ، فإنه ليس من المقطوع به أن الإصابة الناتجة عنها قد ساهمت في إحداث الوفاة ، وخلص الطاعنان إلى أن ما أقر به لا ينتهي بهما إلى المساءلة عن القتل العمد ولكن إلى الضرب أو — ومع التجاوز — إلى الضرب المفضي إلى الموت ، إلا أن الحكم لم يمرض لهذا الدفاع مع جوهرية ودان الطاعنين بجرمة القتل العمد بعد استجلاء المحكمة للطبيب الشرعي بالجلسة من مدى مساهمة الإصابات الطعنبة في إحداث الوفاة ، ذلك الاستجلاء الذي تم في غيبة المدافعين الأصليين عن الطاعنين بما يعد عيبا في الإجراءات وإخلالا بحق الدفاع ، كما لم يعرض الحكم لما أثاره الدفاع من الطاعنين من أن كلا منهما لم يكن مدركا لشعوره أو مسيطرا على نفسه وقت الاعتداء بسبب التعدي السابق الحاصل على كبير أمرتهما ، وأثر تلك الحالة في توافر القصد الجنائي لديهما ، وذلك كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بحرمة القتل العمد التي دان الطاعنين بها ، وأقام عليها في حقهما أدلة مستقاة من اعترافهما بتحقيقات النيابة وأقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مع دلائل الدليل القننى ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدلائل القننى تناقضا يستلزم على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن الطاعنين اعترافهما بأن كلامهما طعن المجنى عليه بمطواة في أعلا ظهره من الخلف حتى اكفأ على وجهه مخرجاً بدمائه ، وعن الشهود قولهم أن الطاعنين كانا يحملان آلات مخبأة . وأن أولهما اعتدى على المجنى عليه بساطور في رأسه ، كما نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية لإصابة المجنى عليه بجرحين قطعيين رضيين نتيجة التعدى عليه بآلة حادة ثقيلة مثل ساطور أو ماشابه ، وبجروح قطعية طعنبة حدثت من الطعن بصل آلة حادة ذات طرف مدبب مثل سكين أو مطواه ، وأن الوفاة نشأت عن الإصابات الرضية والقطعية الطعنبة مجتمعة وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة وروح الكتف الأيسر وتهتك بالمخ والنخاع الشوكى والأحشاء الصدرية وما صاحب ذلك من نزيف دموى غزير وصدمة عصبية ، وكان الضامان لا يجادلان فيما نقله الحكم من تلك الأدلة وما أخذها الصحيح من الأوراق ، فإن البين من مجموع ما تقدم أن ما أخذه به الحكم واطمأن إليه من اعتراف الطاعنين وأقوال الشهود لا يتعارض وما أورى تقرير الصفة التشريحية ، بل يتطابق معه بما تضحى معه دعوى التعارض بين الدليالين القولى والقننى عارية عن دليالهما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فلما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتى عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أعمال سواء بحسب طبيعتها أو بالنسبة لخطتها تنفيذاً ويكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل نمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها . عرف أو لا يعرف ، اعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل ، يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة ، وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده ، وكان الحكم المطعون فيه — مع اطمئنانه

مما حصله من وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها إلى أن الطاعنين هما وحدهما اللذان إعتديا على المجن عليه وأحدثا إصاباتة التي نشأت عنها الوفاة — قد أثبت في حقهما أخذا باعترافهما أن كلا منهما قد أصاب المجنى عليه بطعنة بطوافة في ظهره بقصد قتله وإزهاق روحه بدافع الثأر قتل عمهما وكبير أسرتهما، وأن هاتين الإصاباتين — على ما خلاص إليه تقرير الصفة التشريحية وشهد به الطبيب الشرعى بالجلسة — تعدان في مقتل وانهما كفتلتان بإحداث الوفاة وحدهما بل أن كل إصابة على حدة تعد خطيرة وفي مقتل وتؤدي إلى الوفاة، فإنه إذا انتهى — وبفرض صحة دفاع الطاعنين من إسهام آخرين في الاعتداء — إلى مساءلتهم عن جريمة القتل العمد بوصفهما قاعلين أصليين، يكون قد أصاب صحيح القانون . ولا ينال من سلامته مناقشة المحكمة للطبيب الشرعى في غيبة بعض المحامين عن الطاعنين، ذلك بأن ما أراده القانون بالنص على أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد بإجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع . ولا يلزم أن يحضر مع المتهم بجناية أكثر من محام واحد . ولما كان الثابت أن المحامين الموكلين عن الطاعنين قد حضروا إجراءات المحاكمة وأبدى كل منهم دفاعه ولما أن قررت المحكمة بعد انتهاء المرافعات مناقشة الطبيب الشرعى في بعض نقاط الدعوى حضر أحدهم ولم يتمسك هو أو أيا من الطاعنين بضرورة حضور باقي المحامين، بل أن المحامي الذى حضر المناقشة عقب عليها بأنه بعد ما تقدم من بيان أوجه الدفاع يرى أن الاتهام في غير محله وصمم على الطلبات، فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة . لما كان ذلك، وكان مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا — على ما نص عليه المادة ۶۳ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها، وكان الاستفادة من دفاع الطاعنين هو أنهما كانا في حالة من حالات الإثارة والاستفزاز والغضب

تمسكتهما عقب الاعتداء على عمهما وكبير أسرتهما ، فإن الدفاع على هذه الصورة لا يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة في العقل ، ولما كانت حالات الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب فعلته تحت تأثير أى من هذه الحالات ، وإن عدت أهدارا قضائية مخففة يرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام قصد القتل في حق الطاعنين تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافره لديهما ، فإن ما يثيرانه في هذا الصدد لا يكون صديدا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم أحمد الهوياني ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومبد الحيد محمد الشريف ، وحن
علي المغربي .

(١٣١)

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ القضائية

(١) مأمورو الضبط القضائي . " اختصاصاتهم " . تفتيش . مواد مخدرة .
أحداث . دفع . " الدفع ببطلان التفتيش " . استللال . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض .
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

اختصاص ضباط مكاتب حاية الأحداث . إنداده إلى غير الأحداث . حاية
لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالاً غير مشروع . أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه . مثال
في مواد مخدرة .

(٢ ، ٣) إثبات . " شهود " . دفع . " الدفع بتلقيق التهمة " . محكمة الموضوع .
" سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

(٢) وزن أقوال الشهود والتحويل على أقوال شهود الإثبات دون شهود للنفي .
من إطلاقات محكمة الموضوع .

(٣) الدفع بتلقيق التهمة . دفاع موضوعي . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ودا عليه . الجدل
الموضوعي . لا يقبل أمام محكمة النقض .

١ - واضح من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية وقرار وزير
الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد

إختصاصاتها ، أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم — بحسب الأصل — من مأمورو الضباط القضائي بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينبسط اختصاصهم طبقا لما نص عليه في المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد إلى من عداهم من غير الأحداث حماية هؤلاء ومكافحة لاستغلالهم إستغلالا غير مشروع أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه . وقد أشارت المادة إلى جرائم رآها الشارع على درجة من الخطورة استوجبت النص عليها بذواتها فذكر تحريض الأحداث على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم ، وناط بمكاتب حماية الأحداث اتخاذ التدابير التي تراها كفيلة بحمايتهم من هذا الاستغلال أو التحريض ومكافئته ، ومن ثم كان لضباط هذه المكاتب في سبيل تنفيذ ما نيط بهم ضبط الجرائم التي تصل بهم تحريكاتهم أن فيها إستغلالا للأحداث غير مشروع أو تحريضا لهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم . ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى ما تضمنه محضر تحريات ضابط مكتب حماية الأحداث من أن الطاعن يستغل الأحداث في ترويح المخدرات وأقرت النيابة العامة على جدية هذه التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالقبض والتفتيش ، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم ولاية الضابط بإجراء الضبط والتفتيش يتفق وصحيح القانون .

٢ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن من إطلاقات محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة الشهود فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإتيات وأن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها في قضائها ، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطعن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها .

٣ — إن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعي التي لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ، ويكفي لارد عليه أن المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي حولت عليها في الحكم بالإدانة ، إذ الأخذ بتلك الأدلة يفيد ضمنا إطراح

ذلك الدفاع ، ومن ثم فإن ما يشي به الطاعن لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استبطلت منها المحكمة معتقدها مما ينأى عن رقابة محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ مايو سنة ١٩٦٩ بناية قسم الساحل محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقد رد ذلك في ٩ مارس سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول الأول المرفق به ، بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وبتفريضة خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث أن ما ينه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر قد شبه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لاقتنائه على تحريات غير جدية إذ جاء بها أن الطاعن يستغل أولاده الأحداث في ترويج المخدرات مع أنه ثبت من بطاقة العائلة وشهادتي ميلاد طفليه المقدمة بمجاسة المحاكمة أن أحدهما ولد قبل واقعة الضبط بأربعة شهور وأن الثاني ولد بعدها إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بما لا يسوغه ولا يتفق مع هذا الذي ثبت ، هذا فضلا عن أن الضابط الذي أجرى التحريات وتولى ضبط الواقعة غير مختص بضبط قضايا المخدرات لأنه يعمل بمكتب حماية الأحداث ، كما أن الطاعن دفع بأنه على الرغم من أن الاذن بالتفتيش كان عن شخص الطاعن

ومقهاه ومسكنه إلا أن القبض عليه كان بمعرفة رجل الشرطة السريين اللذين اصطحباه إلى ضابط الشرطة وأشهد شهود قى أيده في ذلك وفي أن تفتيشا لم يتم بمقهاه ومسكنه وأن تفتيش شخصه لم يسفر عن العثور على شيء غير أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع إيرادا له وردا عليه ، وأيضا أثار الطاعن في دفاعه أنه سبق أن تقدم بشكوى في تاريخ معاصر لتاريخ الضبط ضد ضابط معين من ضباط الشرطة ترتب على التحقيق معه في شأنها أن هدد الطاعن بتلقيق تهمة ضده . ولما كان الضابط الذي قام بضبط الواقعة يمت بصلة المصاهرة للضابط المشكوك فقد لفق له هذه التهمة انتقاما لصهره ، هذا وقد أثار الطاعن أن الجاكنة المزهوم تلوث جيبيها بماء الحشيش ليست خاصة به وأن الضابط هو الذي قام بتلوينها ، بيد أن الحكم أطرح هذا الدفاع بأسباب غير سائغة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الضابط الذي أجرى التحريات وقام بضبط الواقعة ومن تقرير التحليل . وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم طايها . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان التفتيش وأطرحه في قوله " وحيث أنه من الدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات تأسيسا على القول بأن المتهم يستغل أبناء الأحداث في نشاطه وانضح عدم صحة ذلك ، مردود بما هو ثابت من محضر تحريات الضابط من أن المتهم (الطاعن) يزاول نشاطه في تجارة المواد المخدرة مستغلا في ذلك بعض الأحداث ، ولم ترد كلمة " أبناء الأحداث " إلا في التحقيقات وهو لم يقصد هذا اللفظ لذاته .. " ، ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن محضر التحريات الذي حرره ضابط مباحث الأحداث تضمن أن الطاعن يستغل بعض الأحداث في مزاوله نشاطه في الإتجار في المخدرات بحملها ونقلها وبمثل ذلك أشير في صدر محضر ضبط الواقعة وجاءت أقوال الضابط بالتحقيقات في بادئ الأمر متفقة مع ما سلف ثم في قول لاحق له وردت عبارة " مستغلا في ذلك أبناء الأحداث " ، ومن ثم فإن ما استخلصه الحكم من أقوال الضابط — شاهد الإثبات في الواقعة — في هذا

الصدد يكون سائفا ، ذلك لأن العبارة الأخيرة التي جاءت على لسانه في هذا الشأن لا يؤخذ مدلولها على استقلال عما يسبقها — سواء ما أثبت في محضرى التحريات وضبط الواقعة أو ما ورد بأفواله ذاتها بالتحقيقات — وإنما يتعين أن يفهم مرعى تلك العبارة على ضوء مساق ما كان ورودها تاليا له ، وإذا ما كان المستفاد بما لا يحتمل أى تأويل أن ما قصد إليه الضابط هو أن الطاعن يستغل الأحداث بصفة عامة دون تحديد ودون حصر هذا الأمر في نطاق أبنائه بالتخصيص فيكون مدلول العبارة المشار إليها هو المدلول العام لها ، ولما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمنى كانت المحكمة قد افتتحت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ويكون النفي على الحكم في هذا الصدد على غير مندرج لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم ولاية الضابط بإجراء الضبط والتفتيش يتفق وصحيح القانون ، ذلك بأن المادة الثالثة والعشرين من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه ” يكون من مأمورى الضبط القضائى في دوائر اختصاصهم ، مفتشو وضباط شعب البحث الجنائى بمديرىات الأمن ” وإذا صدر قرار وزير الداخلية رقم ۲۰ لسنة ۱۹۶۲ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد اختصاصاتها نص في المادة الأولى منه على أن ” ينشأ بمديرية أمن القاهرة مكتب لحماية الأحداث يتبع شعبة البحث الجنائى ” وحدد القرار اختصاص هذه المكاتب في المادة الثالثة منه بخرى نصها بأن ” تختص مكاتب حماية الأحداث بما يأتى (۱) ضبط ما يرتكبه الأحداث من جرائم (۲) (۳) مكافحة استقلال الأحداث استقلالاً غير مشروع أو تخريبهم على البقاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم واتخاذ التدابير الكفيلة بوقايتهم من ذلك (۴) ” ووضح من هذه النصوص أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم — بحسب الأصل — من مأمورى الضبط القضائى بوصف كونهم

من ضباط المباحث الجنائية وينبسط اختصاصهم طبقا لما نص عليه في المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد إلى من عداهم من غير الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه ، وقد أشارت المادة إلى جرائم رآها الشارع على درجة من الخطورة امتوجبت النص عليها بذواتها فذكر تحريض الأحداث على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم ، وناط بمكاتب حماية الأحداث اتخاذ التدابير التي تراها كفيلة لحمايتهم من هذا الاستغلال أو التحريض ومكافحته ، ومن ثم كان لضباط هذه المكاتب في سبيل تنفيذ ما نيظ بهم ضبط الجرائم التي تصل بهم تحريباتهم إن فيما استغلالا للأحداث غير مشروع أو تحريضهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم . ولما كانت محكمة الموضوع قد اطعنت إلى ما تضمنه محضر تحريات ضابط مكتب حماية الأحداث من أن الطاعن يستغل الأحداث في ترويح المخدرات وأقرت النيابة العامة على جدية هذه التحريات وكفايتها لإصدار هذا الإذن بالقبض والتفتيش ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن من إطلاقات محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة الشهود ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تقول على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها في قضائها ، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطعن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ، وكان الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعي التي لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ويكفي للرد عليه أن المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالإدانة ، إذ الأخذ بتلك الأدلة يفيد ضمنا أطراح ذلك الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن في باقي أوجه طعنه لا يمس أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها المحكمة معتقدها مما ينأى عن رقابة محكمة النقض ، ويكون الطعن بزمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وحضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الدوياني ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، وعبد الحيد محمد الشريفي ، وحنان علي المغربي .

(١٣٢)

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣ ، القضائية

(١ و ٢) مستشار الإحالة . تحقيق . قبض . مأمورو الضبط القضائي .
 خمس . رجال السلطة العامة . مواد مخدرة . نقض . " أسباب الطعن .
 مالا يقبل منها " . دفع " الدفع ببطلان القبض " .

(١) مستشار الإحالة . حقه في إجراء تحقيق تكميل . تمنعه بجميع سلطات قاضي التحقيق .
 له الأمر بحضور المتهم . والقبض عليه وإحضاره . والأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج
 عنه وجبته . إصداره قبل اتخاذ أي من هذه الإجراءات قرار بإجراء التحقيق . غير لازم .

(٢) صدور أمر بالقبض على المتهم . ممن يملكه قانونا . يوجب على رجال السلطة العامة
 جميعا تنفيذه .

١ — إن المادة ١٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية جاء نصها مطلقا في منح
 مستشار الإحالة الحق في جميع الأحوال في أن يجري تحقيقا تكميليا ويكون
 له عندئذ كل السلطات المخولة لقاضي التحقيق ومن بينها سلطة الأمر بحضور
 المتهم أو بالقبض عليه وإحضاره وكذا سلطة الأمر من جديد بالقبض على المتهم
 المفرج عنه أو بجبته . هذا ولم يستلزم الشارع لصحة هذه الإجراءات —
 كما ذهب الطائفة في أسباب طعنه — أن يصدر مستشار الإحالة بادي ذي بدء
 قرارا بإجراء التحقيق حتى يسوغ له القبض على المتهم ، بل أن أمره بالقبض
 يعد في ذاته إجراء من إجراءات التحقيق التي يملكها دون قيد طبقا للنصوص
 المشار إليها .

٢ — جاء نص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية مطلقاً في إلزام جميع رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه وإحضاره ممن يملكه قانوناً ، ومن ثم فإن الدفع ببطلان القبض لأن من أجراه رئيس مكتب مكافحة المخدرات في حين أن النيابة كلفت وحدة تنفيذ الأحكام بذلك ، يكون على غير أساس .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز سمندو محافظة الغربية : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا " حشيشًا " في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٧ و ٣٤ (أ) و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ فقرر ذلك في ١٨ يناير سنة ١٩٧٠ ، ومحكمة جنايات طنطا قضت في الهدوى حضوراً بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٢ عملاً بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة جوهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو النعاطى أو الاستعمال الشخصى قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش الذى أبداه الطاعن بجماعة المرافعة في حين أن الأمر بالقبض على الطاعن قد صدر من مستشار الإحالة دون أن يكون قد أصدر قراراً مسبقاً بالتحقيق مما يبطله قانوناً ، كما أن من قام بتنفيذ أمر القبض لا يختص بإجرائه لأنه تم به رئيس مكتب مكافحة المخدرات في حين أن النيابة كلفت وحدة تنفيذ الأحكام بالقيام بذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن مستشار الإحالة قد أصدر قراراً في الجنائية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٨ ممنود بالقبض على الطاعن — وهو متهم فيها بإحراز مخدر فكلفت النيابة العامة إدارة البحث الجنائي بمحافظة الغربية بتنفيذ ذلك الأمر ، وإذ اتخذت الإدارة المذكورة إجراءات شتى في هذا السبيل دون جدوى فقد عهدت إلى رئيس مكتب المخدرات بمحافظة الغربية في تنفيذ الأمر ، ولما علم الأخير بأن الطاعن موجود بمسكنه بقرية محلة زياد التابعة لمركز ممنود خف لضبطه بالاشتراك مع رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بمديرية الأمن ، واستقل كل منهما سيارة وما أن وصل رئيس مكتب المخدرات إلى مسكن الطاعن حتى شعر بحركة بداخل المنزل تتبعها مباشرة خروج الأخير يحمل لفافة في يده وما أن تبين وجود الضابط حتى حاول التخلص من اللفافة التي كان يحملها فأجرى ضبطه وقطش اللفافة وقتلها فوجد بداخلها خمس طرب من الحشيش ، وبعد أن حصلت المحكمة واقعة الدعوى على النحو السالف بيانه وأوردت الأدلة على ثبوتها وحصلت مؤداها بما يتفق واستخلاصها لواقعة الدعوى ، عرض الحكم للشق الأول من الدفع وهو بطلان الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالقبض على المتهم . ودحضه في قوله : ” إن القانون قد منع منسشار الإحالة بمقتضى المادة ١٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ، بمجرد إحالة الدعوى إليه ، وبغير حاجة إلى تحقيق فيها ، الحق في حبس المتهم احتياطياً إذا كان قد سبق الإفراج عنه وهو إجراء أخطر على حريته من مجرد القبض عليه ، وذلك إذا ما توافر موجب لاتخاذ هذا الإجراء والفائدة أن من يملك الأكثر بملك الأقل “ . ثم عرض الحكم للشطر الثاني من الدفع وهو الدفع ببطلان القبض لحصوله من غير مختص بإجرائه ورد عليه بقوله ” إنه وإن كان الصحيح في القانون أن الأمر بالقبض لا يصدر إلا ممن يملك سلطة التحقيق أو سلطة الحكم في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ، إلا أنه متى صدر الأمر ممن خول له فإن على رجال السلطة العامة جميعاً تنفيذه بحيث ينفذ في جميع الأراضي المصرية وقد اشتملت المادة ١٢٧ و ١٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية على هذا الحكم فنصت ... ” وما أورده الحكم فيما تقدم سديد في القانون ، ذلك بأنه بالإضافة إلى ما ذكره الحكم فإن المادة ١٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية

جاء نصها مطلقا في منع مستشار الإحالة الحق في جميع الأحوال في أن يجرى تحقيقا تكميليا ويكون له عندئذ كل السلطات المخولة لقاضي التحقيق ومن بينها سلطة الأمر بحضور المتهم أو بالقبض عليه وإحضاره (المادة ١٢٦) وكذا سلطة الأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج عنه أو بحبسه (المادة ١٥٠) هذا ولم يستلزم الشارع لصحة هذه الإجراءات — كما ذهب الطاعن في أسباب طعنه — أن يصدر مستشار الإحالة بآدئ ذي بدء قرارا بإجراء التحقيق حتى يسوغ له القبض على المتهم ، بل إن أمره بالقبض يعد في ذاته إجراء من إجراءات التحقيق التي يملكها دون قيد طبقا للنصوص المشار إليها . كما أنه بالنسبة لتنفيذ أمر القبض الصادر من مستشار الإحالة بواسطة رئيس مكتب مكافحة المخدرات بمحافظة الغربية — وهو من رجال الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام فقد تم صحيحا في القانون ، ذلك بأن نص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية جاء مطلقا في إلزام جميع رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه وإحضاره ممن يملكه قانونا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزادى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه المصديق دقانة
ومحمد عادل مرزوق .

(١٣٣)

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ القضائية

(٢٤١) محال عامة . قرار . محكمة الموضوع . " سلطتها فى استخلاص
الصورة الصحيحة " . حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " . جريمة
" أركانها " .

(١) استخلاص الحكم أن مكان الضبط محل عام مفتوح للجمهور أهله المحكوم عليه
لصنع الشاى وتقديمه للزبائن . فهم للرافع فى الدعوى يدخل فى سلطة محكمة الموضوع .

(٢) القضاء بالإرادة من جريمة إعداد محل لألعاب القمار طبقا لأادة ٣٥٢ عقوبات .
لا يؤدى إلى انتفاء المماثلة من جريمة السماح بلعب القمار فى محل عام طبقا لأدتين ١٩ ، ٣٨
من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧٠ سنة ١٩٥٧ بشأن المحال العامة . تغير
أركان الجريمة .

(٣) محكمة الموضوع " سلطتها فى تقدير الدليل " . نقض . " أسباب
الطعن . ما يقبل منها " .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل لا يجوز أمام النقض .

١ - إذا كان الحكم قد استخلص مما أثبتته الضابط فى محضره ومن أقوال
الطاهنين فى تحقيقات الشرطة والنيابة أن مكان الضبط محل مفتوح للجمهور
أهله المحكوم عليه لصنع الشاى وتقديمه للزبائن ، وأنه بهذه المثابة يعتبر

عملا عاما ، فإن ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع ، ولا شأن لمحكمة النقض به .

٢ — التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متبادلا متساويا لا شيء باقيا فيه يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها . ولما كان القضاء بتبرئه المحكوم عليه من جريمة إعداده محله لألعاب القمار وتهيبته لدخول الناس فيه المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات — لا يتأدى منه إلتفاء مساءلته عن جريمة سماحه بلعب القمار في محله العام المعاقب عليها طبقا للمادة ١٩ ، ٣٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحال العامة لتغيير أركان الجريمةين وتميز كل منهما بعناصرها القانونية ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن دعوى التناقض في التسبيب لا تكون مقبولة .

٣ — الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٢/٤/١٩٧١ بدائرة مركز إطسا: لعبا قمارا في محل عام . وطالبت معاقبتهما بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٣ و ٤ و ١٩ و ٣١ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦/١ و ٢ و ٤ و ٣٨ و ٤٠ و ٤٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧. ومحكمة إطسا الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٩٧٢/٢/٦ عملا بمواد الاتهام بخمس كل من المتهمين شهرا مع الشغل وتغريمه ٥٠٠ قرش وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ وخلق المحل لمدة شهرين ومصادرة المبلغ والأدوات والأشياء المضبوطة . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة اليوم الابتدائية — هيئة استئنافية —

تھضت حضروریا فی ۱/۵/۱۹۷۲ بقبول الاستئناف شکلا وفی الموضوع برفضہ وتأيید الحکم المستأنف . فطعن وکیل المحکوم علیہما فی هذا الحکم بطریق للنقض .. الخ .

المحکمة

حیث إن مبنی الطعن هو أن الحکم المطعون فیه إذ دان الطاعنین بجریمة لعب قمار فی محل عام ، قد شابه فساد فی الاستدلال وقصور وتناقض فی النسیب ، ذلك بأن الحکم اعتبر مکان الضبط محلا عاما علی خلاف ما هو ثابت بالأوراق من أنه مسکن الحکوم علیه الأول بدلالة ما وصفه به الضابط فی محضره من أنه « حجرة » وما أقر به كتابة مندوب شياخة الناحية من أن ذلك المسکن هو مسکن یقیم فیه المحکوم علیه الأول بصفة مستديمة . كما أن الحکم إذ عاد فتنی عن مکان الضبط أنه محل عام أعد للعب القمار یکون قد أقام قضاءه علی أسباب متناقضة . هذا إلى أن الحکم لم یعرض لما أثاره الطاعنان من أن الأوراق خلت من دلیل علی ثبوت اللعب ومن أن أقوال الضابط قد شابهها تناقض لا یطعن معه إلى صحتها .

وحیث إن الحکم المطعون فیه بین واقعة الدعوی بما تنوافر به كافة العناصر القانونية لجریمة لعب القمار فی محل عام التي دان الطاعنین بها ، وأقام علیها فی حقهما أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحکم علیها . لما كان ذلك ، وكان الحکم قد استخلص مما أثبتته الضابط فی محضره ومن أقوال الطاعنین والمحکوم علیه الأول فی تحقیقات الشرطة والنیابة أن مکان الضبط محل مفتوح للجمهور أعدده المحکوم علیه الأول لصنع الشای وتقديمه للزبائن وأنه بهذه المثابة يعتبر محلا عاما ، فإن ما خلص إليه فی هذا الشأن یکون من قبیل فهم الواقع فی الدعوی مما یدخل فی نطاق ساطة محکمة الموضوع ولا شأن لمحکمة النقض به . لما كان ذلك ، وكان القضاء بتبرئة المحکوم علیه الأول من جریمة إعداده محله لألعاب القمار وتهیئته لدخول الناس فیه — المنصوص علیها فی المادة ۳۵۲ من قانون العقوبات — لا یتأدی منه انتهاء مساءلته عن جریمة سماحه بلعب القمار فی محله

العام المماثل عليها طبقا للسنتين ١٩ و ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحال العامة لتغدير أركان الجريمة وتميز كل منها بعناصرها القانونية ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن دعوى التناقض في التسبب لا تكون مقبولة ، ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متبادلا ومتساقطا لشيء باقي فيه يمكن أن يعتبر قرينا لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها . لما كان ذلك ، وكان باقي ما يشير الطاعنان إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وفي ساطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين محمود كامل عطوفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومحمد الصديق دقانة ، ومحمد هادي مرزوق .

(١٣٤)

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ القضائية

(١) اثبات . " قوة الأمر المقضى " . قوة الأمر المقضى . حكم .
" حججه " . أمر بعدم وجود وجه . نيابة عامة . بلاغ كاذب .

المادتان ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ١ . ج . قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية
لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية . الأمر الصادر
من النيابة بعدم وجود وجه في الجريمة المبلغ عنها لا حججه له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ
للكاذب من هذه الجريمة .

(٢) قصد جنائي . بلاغ كاذب . جريمة . " أركانها " .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره يعلم المتابع بكذب الوقائع المبلغ عنها وانتزاعه
للكيد والاضرار بالمبلغ ضده . تقدير ذلك . موضوعي . مثال .

١ - من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية
أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون
إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية ،
وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى
الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حججه أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ
للكاذب من هذه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى
عن المطعون ضده سوء القصد في بلاغه المقدم منه ضد الطاعن للأسباب التي

اوردها واطمأنت إليها المحكمة ، فإن النفي عليه بقالة مخالفته للقرار الصادر من النيابة العامة بحفظ البلاغ وللأسباب التي بنى عليها مع ما لهذا القرار من حجية تسرى مسرى قوة الشيء المحكوم فيه ، يكون غير سديد في القانون .

۳ — يتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب بعلم المبالغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوانه الكيد والاضرار بالمبالغ ضده ، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد برر قضاءه بالبراءة بقوله إن التحقيقات لا تبين منها أن انقصاص العلاقة الزوجية بين ابنة الطاعن وبين المطعون ضده كان له أثرها في دفع الأخير إلى إبلاغ السلطات العامة بأن الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) قد أغفل ذكر بعض ممتلكاته في إقرار الذمة المالية ، وأن الأوراق لا تحتوي على ما يقطع ويطمئن إليه المحكمة بأن المطعون ضده انتوى ببلاغه سوء القصد والكيد للمدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) ، وإذا كان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر أن المحكمة أحاطت بالدهوى وألمت بظروفها عن بصرو وبصيرة ، فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يمدو أن يكون جدلاً موضوعياً في ساطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دهواه بالطريق المباشر أمام محكمة القاهرة للجرائم المالية — قيدت بجدولها برقم ۲۲۵ سنة ۱۹۷۱ — ضد المطعون ضده بوصف أنه في خلال شهر أغسطس سنة ۱۹۷۰ بدائرة القاهرة : أباح السلطات العامة ضده كذباً بأن اتهمه بجريمة الكسب غير المشروع ، وطالب معاقبته بالمادة ۱۷ من القانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۶۸ وإلزامه أن يدفع له مبلغ واحد خمسين جنيناً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً

فـي ١٩٧٢/٣/٢١ عـمـلا بـمـادـة الـاـتـهـام بـتـغـريـم الـمـتـهـم مـائـة جـنـيـه وإلـزامه أن يـدفع للمـدعى بالـحق المـدنى مـبـلـغ ٥١ جـنـيـها هـل سـبـل التـعـويـض المـؤقت والمـصـروفـات المـدنية ومـبـلـغ مـائـتى قـرـش مـقـابـل أـتـعـاب المـحـامـاة . فـا سـتـأنـف المـطـعـون ضـده هـذا الحـكم . ومـحـكـمة القـاهـرة الـابـتـدائية — بـهـيـئة امـتـدائية — قـضت حـضـورا فـي ١٩٧٢/٤/٢٩ بـقبـول الـاسـتـئـنـاف شـكـلا وفـي المـوضـوع بـإلـغـاء الحـكم الـمـسـتـأنـف وبراءة المـنـهم و عـدم قـبـول الدـعـوى المـدنية وإلـزام المـدعى بالـحـقوق المـدنية للمـصـروفـات عـن الـدرجـتـين . فـطـعن المـدعى بالـحـقوق المـدنية فـي هـذا الحـكم بـطـريق النـقض .. إلـخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه على الرغم مما كشفت عنه تحقيقات النيابة العامة في البلاغ المقدم من المطعون ضده ضد الطاعن وما جاء بأسباب للفرار الصادر من النيابة بحفظ ذلك البلاغ من أن المطعون ضده كان كاذبا فيما أبلغ به مدفوعا فيه بالحلاوات الثابتة بينه وبين الطاعن متوينا الكيد له والتشهير به ، فقد تصدى الحكم المطعون فيه لبحث قصد الطاعن وانتهى إلى انتفاء سوء نيته ، بخالف بذلك قرار النيابة العامة — منطوقا وأسبابا — وهو قرار له حجته ويفيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب . هذا إلى أن المحكمة أدامت قضاءها على أن الأوراق لا تحتوى على ما يقطع وتطمئن هي إليه من أن المطعون ضده قد انتوى ببلاغه السوء والكيد للطاعن دون أن تلتفت إلى ما حوته الأوراق من استصدار إبانة الطاعن حكما بالنفقة على المطعون ضده ومن انفصام صلة الزوجية بينهما مما كان له أثره في اتهام المطعون ضده للطاعن بالباطل بمحصله على كسب غير مشروع ، وهو ما ينفي عن أن المحكمة لم تلم بالدعوى ولم تحط بظروفها .

وحيث إنه من المقرر بنصوص المـدـنـيـن ٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون

إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بانه متى توافرت شرائطها القانونية ، وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب من هذه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الماطعون ضده سوء القصد في بلاغه المقدم منه ضد الطاعن للأسباب التي أوردها واطمأنت إليها المحكمة ، فإن النفي عليه بقالة مخالفته للقرار الصادر من النيابة العامة بحفظ البلاغ والأسباب التي بنى عليها مع ما لهذا القرار من حجية تسري . تسري قوة الشيء المحكوم فيه ، يكون غير سديد في القانون . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبغ عنها وانتوانه السكيد والإضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها معالقي الحق في امتثالها من الوقائع المطروحة دليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد برر قضاءه ، بالبراءة بقوله أن التحقيقات لا تبين منها أن انفصام علاقة الزوجية بين ابنة الطاعن وبين الماطعون ضده كان لها أثرها في دفع هذا الأخير إلى إبلاغ السلطات العامة بأن الطاعن قد أغفل ذكر بعض ممتلكاته في إقرار الذمة المالية ، وأن الأوراق لا تحتوي على ما يقطع وتطمئن إليه المحكمة بأن الماطعون ضده انتهى ببلاغه سوء القصد والسكيد للمدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) وإذا كان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدلائل مادام الظاهر أن المحكمة أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصرو وبصيرة ، فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يبعد أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارة أمام محكمة التقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا وإلزام الطاعن المصاريف مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الميم جزاري نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمود كامل عطائنه ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه انصديق دنانة ، ومحمد
عادل مرزوق .

(١٣٥)

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣ قضائية

(١) حكم . بياناته " تسببيه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب
الطعن . ما يقبل منها " . قتل خطأ .

وجوب اشتغال حكم الإدانة هل يبان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تحقق به أركان الجريمة
وأدلة ثبوتها . مثل تسبب معيب في جريمة قتل خطأ .

(٢) جريمة . " أركانها " . قتل خطأ . حكم . " تسببيه . تسبب
معيب .

الإدانة بجريمة القتل الخطأ نقض يبان الخطأ ورابطة السببية بينه وبين القتل بحيث لا يتصور
وقوع القتل بغيره . مثل تسبب معيب في جريمة القتل الخطأ .

١ - أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بما تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت
منها الشكوك ثبوت ارتو عها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجاه استدلالها بها
وسلامة ما أخذها . أن كان ذلك . ركان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه
بالحكم الظاهري فيه - قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله بأنها " نجل
في أن المتهمين كانوا يبحرون نشييد إعلان بأعلا المقار وقد سقط أثناء

تشيدته" — دون أن يستعرض الواقعة ويورد ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها المحكمة قضاءها بالإدانة فإنه يكون قاصر البيان .

٢ — تقتضى جريمة القتل الخطأ — حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لإدانة المتهم بها أن تبين المحكمة الخطأ الذي قارفه ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وإذا كان الحكم في بيانه لوجه الخطأ المسند إلى المحكوم عليهم قد أطلق القول فاهتر قيامهم بتركيب الإعلان مع عدم توافر الدراية والكفاية العلمية لديهم . خطأ يستوجب مساءلتهم دون أن يبين مدى تلك الدراية أو الكفاية العلمية التي تنقصهم وأثرها في قيام رابطة السببية بين هذا الخطأ وحصول الحادث ، وسنده في ذلك من الأوراق ، فإنه يكون قاصرا قصورا يميزه ويوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاهنين بأنهم في يوم ١٨/٥/١٩٦٦ بدائرة قسم قصر البيل :
(أولا) تسبب كل منهم بغير قصد ولا تعمد في موت و
.. .. و و وكان ذلك ناشئا عن إهمالهم وعدم احترازهم وإخلالهم أخلاقا جسيما بما تفرضه عليهم أصول مهنتهم بأن لم يراعوا أصول هذه المهنة في تشييد هيكل الإعلان المنوط بهم تشييده فوق سطح العنار رقم ٩ ميدان التحرير وذلك بأن لم يعملوا الصلبات والشدات اللازمة لصلب هيكل الإعلان وتزويده بمقاومة تمنع من سقوطه بسبب الرياح مما أدى إلى سقوطه والعمال الخمسة المبيتة أسماءهم فيما سبق فسقطوا جميعا وأصيبوا مما أودى بحياتهم (ثانيا) تسببوا بغير قصد ولا تعمد في إصابة بالإصابات المشار إليها بالتحقيقات وكان ذلك ناشئا عن عدم احترازهم وإهمالهم على النحو المبين آنفا مما أدى إلى أن سقط أحد العمال المتوفين فوق الحنجر عليها أثناء سيرها في الطريق فأصيبت بما أثبتته التقرير الطبي المشار إليه في التحقيقات . وطلبت

معاقبتهم بالمادتين ۱/۲۳۸ و ۲ و ۳ ، ۱/۲۴۴ من قانون العقوبات . وادعت مدنيا كل من و و و و قبل المتهمين ومؤسسة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ ۵۱ جنبا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات — كما ادعت مدنيا قبل المتهمين والمؤسسة المذكورة متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه والمصروفات والأتعاب . ومحكمة جنح قصر النيل الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ۱۹۶۷/۱/۲۶ عملا بمادتي الاتهام (أولا) بتقريم المتهمين مائة جنيه (ثانيا) بإلزام المتهمين متضامنين مع المؤسسة بالحقوق المدنية بأن يدفعوا إلى عن نفسها وبصفتها مبلغ ۵۱ جنبا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ خمسة جنهات مقابل أتعاب المحاماة وإلى عن نفسها وبصفتها مبلغ ۵۱ جنبا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ خمسة جنهات مقابل أتعاب المحاماة وإلى عن نفسها وبصفتها مبلغ ۵۱ جنبا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ خمسة جنهات مقابل أتعاب المحاماة وإلى مبلغ خمسة آلاف جنيه والمصروفات ومبلغ عشرين جنهما مقابل أتعاب المحاماة . قامتائف المتهمون والمسئولة عن الحقوق المدنية هذا الحكم ، كما استأنفته المدعية بالحقوق المدنية ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ۱۹۷۳/۵/۲۱ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتعويض المقضى به للمدعية بالحقوق المدنية إلى مبلغ ألفي جنيه وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليهم والمسئولة عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق القرض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعنون (المحكوم عليهم والمسئولة عن الحقوق المدنية) على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الأولين منهم بجرمة القتل الخطأ ، قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأنه خلا من بيان وجه الخطأ المسند إلى كل منهم وماخذ من الأوراق ، وتطالب منهم — وهم عمال تنفيذ — مستوى من الدراية العلمية يجاوز ما هو مطلوب في مثلهم .

وحيث إن القانون أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله بأنها " تجل في أن المتهمين كانوا يجرون تشييد إعلان بأعلا العقار ، ميدان التحرير وقد سقط أثناء تشييده " — دون أن يستعرض الواقعة ويورد ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها المحكمة قضائها بالإدانة ، فإنه يكون قاصر البيان . لما كان ذلك ، وكانت جريمة القتل الخطأ تقتضي — حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات — لإدانة المتهم بها أن تبين المحكمة الخطأ الذي قارفه ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم — في بيانه لوجه الخطأ المسند إلى اعمكوم عليهم قد أطلق القول فاعتبر قيامهم بتركيب الإعلان مع عدم توافر الدراية والكفاية العلمية لديهم . خطأ يستوجب مساءلتهم دون أن يبين مدى تلك الدراية أو الكفاية العلمية التي تنقصهم وأثرها في قيام رابطة السببية بين هذا الخطأ وحصول الحادث ، وممذبه في ذلك من الأوراق ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه والإحالة مع إلزام المطعون ضدهم بالمصاريف المدنية — وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم
أحمد الديواني ، ومعتضى محمود الأسبوني ، وعبد الحميد محمد الشريف ، ورحمن علي المغرب .

(١٣٦)

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣ القضائية

(٢ ، ١) تبديد . جريمة . " أركانها " . مسئولية جنائية . عمل . إجراءات
المحاكمة . إختلاس . تحقيق . " التحقيق بمعرفة المحكمة " محكمة ثاني درجة .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .

(١) مجرد الامتناع عن رد المال المختلس . بسبب وجود حساب معلق . لا تحققه أركان
جريمة الإختلاس .

على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأمر فيه .

(٢) تقدير المحكمة الاستئنافية جدية طلب المظالم لإزام المدعى المدني ثم دقر الأجلود
الحقبن واستجابتها له . مدهلا عن ذلك . بغير مبرر . وانضوؤه بالإدانة . إخلال
بحق الدفاع .

١ - من المقرر أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس أوجود حساب معلق
لا يتحقق به جريمة الإختلاس . ومتى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس
راجعا إلى وجود حساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم بفحص هذا الحساب
وتصفيته وأن تستجلى حقيقة كل ما قد يتقدم به المتهم من أدلة أو براهين على إعدام
انشغال ذمته ، وذلك حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها
بالإدانة أو بالبراءة .

٢ - من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائق يبرر هذا العدول ولما كان الطاعن قد بنى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية في المذكرة المصرح له بتقديمها على أن أجر الطاعن الشهري هو عشرة جنيهات لا خمسة كما أثبت في دفتر الأجر الزائف الذي قدمه المدعى بالحق المدني للتخير وأن المبلغ المعزى إليه تبديده لا يعدو أن يكون الفارق بين الأجرين ، وطلب إثباتا لصحة دهواه إلزام المطعون ضده بتقديم دفتر الأجر الحقيقي الذي يحتفظ به وقد استجابت المحكمة إلى طلبه ، وأجلت الدعوى أكثر من مرة لهذا الغرض - مما يبين منه أنها قدرت جدية هذا الطلب لتعلقه بواقعة لها أثرها في الدعوى وقد يبنى على تحقيقها تغيير وجه الرأي فيها . إلا أنها عادت ونظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون إجابة الدفاع إلى طلبه . ولما كانت مدونات الحكم قد خلت مما يبرر عدول المحكمة من تنفيذ قرارها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بدفاع الطاعن .

الوقائع

انتهت النيابة العامة العاصم بأنه .. بدائرة مركز منوف محافظة المنوفية : بدد المبالغ الميينة قدرا بالمحضر والملوكة لـ .. والتي لم تسلم إليه إلا بصفة كونه وكيلًا بأجر لدى الجني عليه فاختلسها لنفسه إضرارا به - هذا الأخير وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى الجني عليه مدنيا بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة جناح منوف الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٩ عملاً بمادة الاتهام (أولا) في الدعوى الجنائية بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ بلاء مصاريف جنائية . (ثانيا) وفي الدعوى المدنية بقبولها وبإلزام المتهم بأن يدفع للدهى بالحق المدني مبلغ ثلاثة وعشرون جنيها وتسعمائة وثلاثين مليا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية

(بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتساريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الأستاذ الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن ممنا ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه داه بجرمة خيانة الأمانة قد أنطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام أساسا على انتفاء نية الاختلاس لديه وأن مبلغ الـ ٢٣ ج و ٩٣٨ م المقول بأنه بدده . بل الفرق بين أجره الحقيقي الثابت في دفتر الأجور الحقيقي وأجره الصوري المفيد في دفتر أمده المدعى بالحق المدني خصيصا لإطلاع هيئة التأسيسات الاجتماعية عليه ، وهو الدفتر الذي قدم للتحرير وبني عليه تقريره . وقد طالب الحاضر مع الطاعن في مرحلتى المحاكمة — وهو بصدد التذليل على صحة هذا الدفاع — ضم دفتر الأجور الحقيقي الذي يحتفظ به المطعون ضده واستجابت المحكمة الاستئنافية لهذا الطلب وأجلت الدعوى مرارا لتفويض قرار الضم إلا أنها عادت وفصلت فيها دون تحقيق هذا الدفاع الهام مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه الحكم المطعون فيه قال تسببيا لقضائه ما حصله أن الحبنى عليه أبلغ الشرطة بأن المتهم (الطاعن) يعمل كاتباً لديه وفي مهادته نقدية محله وبمراجعة عمله اتضح له أنه يتحصل على مبالغ أزيد من مرتبه دون عمله في الفترة من أغسطس إلى ديسمبر سنة ١٩٦٤ وأن التحرير المستلب في الدعوى قد تم تقريراً وانتهى فيه إلى أن مرتب الطاعن في فترة التحاقه بالعمل من ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ حتى ١٦ فبراير سنة ١٩٦٥ بمعدل خمسة جنيهات هي مبلغ ٩٥ ج و ٥٠٢ م وأن مجموع ما سحبه الطاعن من خزانة المحل لحساب مرتبه يبلغ ١١٩ ج و ٤٤٠ م فيكون قد حصل على مبلغ ٦٣ ج و ٩٣٨ م زيادة عن مرتبه في تلك الفترة ، واستخلص الحكم إدانة الطاعن مما انتهى إليه التحرير في تقريره . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كان سبب الامتناع من رد المال المختلس راجعاً إلى وجود حساب بين الطرفين فعل المحكمة أن تقوم بفحص

هذا الحساب وتصفيته وأن تستجلى حقيقة كل ما قد يتقدم به المتهم من أدلة أو براهين على عدم انشغال ذمته ، وذلك حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالإدانة أو البراءة ، إذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لوجود حساب معلق لها تتحقق به جريمة الاختلاس . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المدافع من الطاعن بنى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية في المذكرة المصروح له بتقديمها على أن حقيقة أجرة الطاعن الشهري هو عشرة جنيهات لانحمة كما أثبت في دفتر الأجور الزائف الذي قدمه المدعى بالحق المدني للتجبر وأن المبلغ المزعوم إليه تبديده لا يعدو أن يكون الفارق بين الأجرين ، وطلب إثباتا لصحة دعواه إلزام المطعون ضده بتقديم دفتر الأجور الحقيقى الذى يحتفظ به وقد استجابت المحكمة إلى طلبه وأجلت نظر الدعوى أكثر من مرة لهذا الغرض — مما يبين منه أنها قدرت جدية هذا الطاب لتعلقه بواقعة لها أثرها فى الدعوى وقد يبنى على تحقيقها تغير وجه الرأى فيها — إلا أنها عادت ونظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون إجابة الدفاع إلى طلبه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فإنه لا يجوز لها أن تعمل منه إلا لسبب صانع يبرر هذا العدول ، وكانت مدونات الحكم قد حلت مما يبرر عدول المحكمة عن تنفيذ قرارها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بدفاع الطاعن مما يحويه مما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٣

بمشاركة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد
الدهواني ، ومصطفى محمود الأسيوولى ، وعبد الحليم محمد الشريف ، وحنان علي المغربي .

(١٣٧)

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣ ، القضائية

لأجبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . محكمة الموضوع .
" ساططها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .
تحقيق . " بمعرفة المحكمة " .

عدم إرفاق إذن التفتيش بمان الدعوى . لا ينفى سبق صدوره . القضاء بالإبراء . استنادا إلى
ذلك . دون إجراء تحقيق . يعيب الحكم . مثال .

من المقرر أن عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفى سبق صدوره ،
ولا يكفي — وحده — لأن يستخلص منه عدم صدور الإذن بالتفتيش ما دام
الحكم قد أورد ما جاء على لسان الضابط الذي استصدره من سبق صدوره
وإشارته إلى ذلك بالصورة المنسوخة لمحضره ، مما كان يقتضى من المحكمة —
حتى يستقيم قضاؤها — أن تجرى تحقيقا تستجلي فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهى
إلى قضائها ببطالان التفتيش . أما وهي لم تفعل — وأقامت قضاؤها بإبراء
المطعون ضده على بطلان تفتيشه لعدم وجود إذن مكتوب بملف الدعوى أخذا
بالرفع المبدي في هذا الشأن — فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد
في الاستدلال .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ۱۱ يولييه سنة ۱۹۶۸ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة : أحرز جوهرًا مخدرا (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطابت من استشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك في ۱۵ ما يوسه ۱۹۷۱ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ۱۳ أبريل سنة ۱۹۷۲ عملا بالمسادين ۱ / ۳۰۴ و ۱ / ۳۸۱ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ۳۰ من قانون العقوبات براءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة الجوهر المخدر . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التفتيش .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى براءة المطعون ضده من تهمة إحرار مخدر الحشيش بقصد الاتجار استنادا إلى بطلان القبض والتفتيش لعدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الثابت من الأوراق أن ملف الدعوى الأصلي قد فقد وأنه أعيد تحقيق الواقعة وشهد الضابط الذي أجرى التفتيش بأنه كان قد استصدر إذنا بإجرائه وحدد مصدره وتاريخه وساعة إصداره ، فكان لزاما على المحكمة حتى يستقيم فضاؤها أن تجري تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الأمر ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في تحصيله الواقعة الدعوى ما ذكره الضابط الذي أجرى التفتيش من أنه استصدر إذنا من النيابة العامة وأنه أشار إلى هذا الإذن بالصورة المنسوخة لمحضره ، وأقام الحكم قضاءه براءة المطعون ضده على بطلان تفتيشه لعدم وجود إذن مكتوب بملف الدعوى

أخذا بالدفع المبدي في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفى سبق صدوره ، ولا يكفي — وحده — لأن يستخلص منه عدم صدور الإذن بالتفتيش ما دام الحكم قد أورد ما جاء على لسان الضابط الذي استصدره من سبق صدوره وإشارته إلى ذلك بالصورة المنسوخة لمحضره ، مما كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم قضاؤها — أن تجرى تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهى إلى قضائها ببطلان التفتيش ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المنتشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المنتشارين : ابراهيم أحمد
الديواني ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحنان علي المغربي .

(١٣٨)

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ القضائية

(١ و ٢) عقوبة . " الإيداع في مؤسسات العمل " . مؤسسات عمل .
هود . قانون . " تنفيذه " . مرفقة . قرارات جمهورية . نقض . " أسباب
الطعن . إيداعها " . " مالا يقبل منها " . حكم . " تسببه " . تسبب غير
معيب .

(١) التقرير بالطعن بالنقض . دون تقديم الأسباب . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .

(٢٠) عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية المعاملة
فيها المنصوص عليه في المادة ٥٢ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ ، أثره :
استعالة تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته . الخاصة بتحديد من يردع
من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات . ووجوب إعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر
القرار الجمهوري .

١ - متى كان الطاعن وإن كان قد قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم
أسبابا لطعنه ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

٢ - تنص المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩
لسنة ١٩٧٠ على أنه " إذا سبق الحكم على المائد بالأشغال الشاقة عملا بالمادة ٥١

(٥) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤ ،
والطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢ ، والطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٤ ق
جلسة ١٩٧٤/١٠/٢١

من هذا القانون أو باعتباره مجرماً . إعتاد الإجرام ، ثم ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ، حكمت المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المشار إليها في المادة السابقة . . .” ولما كانت المادة ٥٢ من قانون العقوبات المضافة بذات القانون تنص على أنه ” وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التي يصدر بإنشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية “ . لما كان ذلك ، وكانت هذه المادة الأخيرة تتطلب لإعمال حكمها وحكم المادة ٥٣ صدور قرار من رئيس الجمهورية بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها ، وكان الثابت من خطاب مدير مصلحة السجون المؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩٧٣ أنه لم يصدر بعد قرار جمهوري بإنشاء مؤسسات العمل سائفة الذكر ومن ثم فإن أحكام المادتين ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات تعتبران معطلتان عملاً من التطبيق لاستحالة تنفيذهما ، وتكون المادة ٥١ من القانون المذكور هي الواجبة التطبيق إذا استوفت شرائطها إلى أن يصدر الفرار الجمهوري المشار إليه وهو ما انتهت إليه المحكمة في حكمها المطعون فيه .

الوقائع

إتهمت النيابة المدعون ضده بأنه في يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز أبشواي محافظة الفيوم : سرق الأشياء المبيضة الوصف والقيمة بالأوراق ل ... من مكان مسكون حالة كونه عائداً سبق الحكم عليه بثلاث عشر عقوبة مقيدة للحرية في مرفقات وشروع فيها وخيانة أمانة آخرها بالأشغال الشاقة سنتين في مرقعة في القضية رقم ٢١٧٤ - ٥١٧ سنة ١٩٦٧ جنابات الفيوم ، وكان ارتكابه لهذه الجريمة قبل مضي سنتين من تاريخ الإفراج عنه في الجناية السابقة ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنابات لمعاقبته طبقاً للواد ١/٤٩ و ٥١ و ٥٣ و ١/٣١٧ - ٤ من قانون العقوبات . المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ ، فقرر ذلك في ٦ يناير سنة ١٩٧٢ ، ومحكمة جنابات الفيوم قضت بحضوره بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٢ عملاً بمواد

الاتهام بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فطمن المحكوم عليه وكذلك النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن وإن كان قد قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطاعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق ، ذلك بأنه أورد في مدرناته أن المحكوم عليه قد أفرج عنه في القضية رقم ٥١٧/٢١٧٤ لسنة ١٩٦٧ جنابات الفيوم بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧١ بعد قضائه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة سنتين المخفض بها عليه في جنابة سرقة بعود ، وأنه ارتكب جريمة السرقة المطعون على الحكم الصادر فيها بتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وأنه إذا انتهى إلى إدانة المطعون ضده ، وكان لزاما عليه أن يقضى بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٣ من قانون العقوبات والتي توجب إبداع المائد الذي سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة طبقا لنص المادة ٥١ منه — إحدى مؤسسات العمل المنصوص عنها في المادة ٥٢ من هذا القانون إذا ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ سالفة الذكر ، أما وأن الحكم لم يفعل وقضى بمعاقة المطعون ضده بالأشغال الشاقة المؤقتة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ سنة ١٩٧٠ على أنه " إذا سبق الحكم على العائد بالأشغال الشاقة عملا بالمادة ٥١ من هذا القانون أو باعتباره مجرما اعتاد الإجرام ثم ارتكب في خلال سنتين من تاريخ الإفراج عنه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة ،

حكمت المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المشار إليها في المادة السابقة إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه بناء على اقتراح إدارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة . ولا يجوز أن تزيد مدة الإيداع في هذه الحالة على عشر سنوات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٢ من قانون العقوبات المضافة بذات القانون تنص على أنه " وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل التي يصدر بإنشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية " . لما كان ذلك ، وكانت هذه المادة الأخيرة تتطابق لإعمال حكمها وحكم المادة ٥٣ صدور قرار من رئيس الجمهورية بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها . وكان الثابت من خطاب مدير مصلحة السجون المؤرخ ٢١ من مايو سنة ١٩٧٣ ، أنه لم يصدر بعد قرار جمهوري بإنشاء مؤسسات العمل سالفة الذكر ، ومن ثم فإن أحكام المادتين ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات تعتبر معطلة عن التطبيق لاستحالة تنفيذها وتكون المادة ٥١ من القانون المذكور هي الواجبة التطبيق إذا استوفت شرائطها إلى أن يصدر القرار الجمهوري المشار إليه وهو ما انتهت إليه المحكمة في حكمها المطعون فيه . لما كان متقدماً ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم أحمد الديوان ،
ومصطفى محمود الأسبروطي ، وعبد الحميد محمد الشريفي ، وحسن علي المغربي .

(١٣٩)

الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣ : القضائية

إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . نقض .
” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

المتهم آخر من يتكلم . المادة ٢٧٥ إجراءات . قبول المحكمة مذكرة المدعى المدني المقدمة
بعد الميعاد . رفضها في الدعوى دين أن يبدى المتهم دفاعه ردا عليها . جلال في الإجراءات
وإخلال بحق الدفاع .

تقضى المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية بأن المتهم آخر من يتكلم .
ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجز القضية للحكم وصرحت بتقديم
مذكرات ومستندات في أسبوع ، ثم أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن استبعدت
مستندات الطاعن المقدمة في ٥ أبريل سنة ١٩٧٢ ومذكرته المقدمة
في ٨ أبريل ١٩٧٢ لتقديمها بعد الميعاد المحدد وقيمت مذكرة المدعية بالحق
المدنى المقدمة هي الأخرى بعد الميعاد — والى تأشير عليها في ٦ أبريل ١٩٧٢
من محامى الطاعن باسلامه صورة منها وأنه مع تسكه بدفاعه والمستندات المقدمة منه
يحتفظ لنفسه بحق الرد عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر
دون أن يبدى الطاعن دفاعه ردا على المذكرة المقدمة من المدعية بالحق المدنى
وقبلتها المحكمة ، فإن ذلك يبطل إجراءات المحاكمة لإخلاله بحقوق المتهم
في الدفاع .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز إيتاي البارود محافظة البحيرة : بدد الأشياء الميينة ومغنا وقيمة بالمخضر والملوكة له وكان قد استلها على سبيل عارية الاستعمال فاختلفها انفسه بنية تملكها إضرارا بالمجنى عليها . وطالبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جناح إيتاي البارود الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٢ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ وإلزامه أن يؤدي إلى المدعية بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت - حضوريا بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٧٢ (أولا) بقبول الاستئناف شكلا . (ثانيا) برفض الدفع المبدئي من المتهم بعدم جواز الإثبات بالبينة . (ثالثا) وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة الاستئنافية بعد أن حجزت القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات قبلت مذكرة المدعية بالحق المدني المقدمة بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٧٢ واستبعدت مذكرة الطاعن المقدمة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٧٢ تعقيبا على المذكرة الأولى . وحيث إن هذا الذي يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح . إذ تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية بعد أن نظرت القضية بجلاسة ٢٧ مارس سنة ١٩٧٢ قررت حجزها للحكم بجلاسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٧٢ وصرحت بتقديم مذكرات ومستندات في أسبوع ثم أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن استبعدت مستندات

الطامن المقدمة في ٥ أبريل سنة ١٩٧٢ ومذكرته المقدمة في ٨ أبريل سنة ١٩٧٢ لتقديمهما بعد الميعاد المحدد وقبلت مذكرة المدعية بالحق المدني المقدمة هي الأخرى بعد الميعاد والتي تأسر عليها في ٦ أبريل سنة ١٩٧٢ من محامى الطامن باستلامه صورة منها بأنه مع تمسكه بدفاعه والمستندات المقدمة منه يحتفظ لنفسه بحق الرد عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر دون أن يبدى الطامن دفاعه ردا على المذكرة المقدمة من المدعية بالحق المدني وقبلتها المحكمة — مما يبطل إجراءات المحاكمة لإخلاله بحقوق المتهم في الدفاع ، إذ أن القانون يقضى في المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية بأن المتهم آخر من يتكلم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطامن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين دطيه ، ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ، و ابراهيم أحمد الهويان ، ومصطفى محمود الأسيرطى ، وعبد الحميد عبد الشريفي .

(١٤٠)

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٠ التضيائية

- (١ و ٢) اختصاص . " الاختصاص الولائي " . قضاء عسكري . دفع . " الدفع بعدم الاختصاص الولائي " . " نظام عام . نقض . أسباب الطعن . الأسباب المتعلقة بالنظام العام " .
- (١) القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية من النظام العام . الدفع بعدم الاختصاص . جواز إيداعه لأول مرة أمام النقض .
- (٢) القضاء العسكري هو الذي يقرر ما إذا كانت الجريمة داخلية في اختصاصه . مثال .

١ — من المقرر أن القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر إلى أن الشارع في تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، وأن الدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ويجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

٢ — تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن :
 " السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا " . ولما كانت التحقيقات قد أرسلت للنيابة العسكرية (لما تبين للمحقق أن الطاعن جندي بالقوات المسلحة) فرأت أن الاختصاص بمحاكمة الطاعن ينعقد للقضاء العادي ، ومن ثم يكون النعي على الحكم من محكمة الجنائيات بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائيا بإصداره على غير صند من القانون .

الوقائع

لأتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤ مايو سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز منيا القممع محافظة الشرقية : ضرب بآلة حادة (خنجر) في بطنه ووجته وأذنه اليسرى فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي وقد نشأت عن إصابة البطن عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي الفتق الجراحي بمقدم البطن مما يقلل من كفاءته من العمل بنحو ٢٠ ٪ . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف اللوآدين بتقرير الإتهام ، فقرر ذلك بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٧٢ . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٢ عملا بالمسآدين ١٧ و ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ خالف القانون إذ صدر من جهة قضائية غير مختصة بإصداره إذ أنه كان جنديا بالقوات المسلحة وقت حصول الحادث مما يجعل أمر محاكمته موكولا إلى القضاء العسكري طبقا للقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المجنى عليه سئل بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ بمحضر الشرطة فأنهم الطاعن بالاعتداء عليه بالضرب بخنجر في بطنه ، ولما تبين للحق أن الطاعن جندي بالقوات المسلحة أقفل محضره وقيد الأوراق برقم جنة عسكرية ضد الطاعن وأرسلها للنيابة العسكرية للاختصاص ، وبتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٠ أشر وكيل النيابة العسكرية على الأوراق بعدم اختصاص النيابة العسكرية لوجود متهمين من غير الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية وبإعادة الأوراق للقضاء العادى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المسائل الجنائية كلها

من النظام العام بالنظر إلى أن الشارع في تقديره لما قد أقام ذلك على اعتبارات
حكمة تتعلق بحسن سير العدالة ، وأن الدفع بعدم الاختصاص الولائي
من النظام العام ويجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة . لما كان ذلك
وكانت المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام
العسكرية تنص على أن : " السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر
ما إذا كان الحرم داخلا في اختصاصها أم لا " ، وكانت التحقيقات —
على ما سلف بيانه — قد أوضحت للنيابة العسكرية فرأت أن الاختصاص بمحاكمة
الطاعن ينمقده للقضاء العادي ، ومن ثم يكون النفي على الحكم الصادر
من محكمة جنابات الزقازيق بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائيا بإصداره —
على غير مندرج من القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس
حتيما رفضه موضحا .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية العادة المستشارين ، وحسن
أبو الفتوح الشربينى ، ابراهيم أحمد الديوانى ، ومصطفى محمود الأسيرى ، ومحمد السيد محمد
الشربينى .

(١٤١)

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ القضائية

(١) موظفون عموميون . مستخدمون عموميون . إستيلاء على مال للدولة .
شروع . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبب غير
معيب " .

"مقاب على جريمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة أو لإحدى الهيئات العامة .
شمله جميع فئات العاملين في الحكومة والهيئات التابعة لها فعلا والملاحقة بها حكما .
أيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه . وأيا كانت نوع العمل المكلف به . الخفير
في شركة تابعة للقطاع العام إعتباره في حكم الموظفين العموميين . واو كان عقده
محدد المدة .

(٢) اشتراك . اتفاق . إستيلاء على مال للدولة . محكمة الموضوع .
"سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . " بوجه عام " . " قرائن " . قصد
جنائي . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . نقض
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . شروع .

الاشتراك بطريق الاتفاق . ما عينه . استخلاص توافره . موضوعي .

(٣) عقوبة . " العقوبة التكميلية " . عزل . شروع . إستيلاء على مال
للدولة . نقض " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . " نظره والحكم فيه " .
" ظروف مخففة " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .

المادة ٢٧ عقوبات . مساوتها بين الجريمة الثامنة والشرع . في وجوب الحكم بالعزل مدة لا تنقص من مدة الحبس المقضى بها .

إدانة المتهم بجريمة الشرع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . معاملته بالرافة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خصاً في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .

١ — متى كانت المادة ١١٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص المشار إليهم في المادة ١١١ من هذا القانون ". وكانت المادة ١١١ من القانون ذاته قد نصت في بندها "سادس على أن يعد في حكم الموظفين العموميين أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمؤسسات إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت " . وكان قانون العقوبات إذ عاقب بمقتضى المادة ١١٣ منه الموظف العام أو من في حكمه إذا استولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لإحدى الهيئات العامة ، فقد أراد على ما عدته المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً والملاحقة بها حكماً أيأ كانت درجة الموظف أو من في حكمه في سلم الوظيفة وأيأ كان نوع العمل المكلف به . ولما كان الطاعن بحكم كونه خفيراً في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعد في حكم الموظفين العموميين ، يستوى في ذلك أن يكون عمله محدد المدة أو غير محدد لها ، فإن ألمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

٢ — إن الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يتكون من اتحادية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا تقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية ، فمن حق القاضي — فيما عدا الحالات الاستثنائية التي فيده القانون بنوع معين من الأدلة — إذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه بعد ان ين واقعة الدعوى بما تتوافر به جريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لإحدى شركات القطاع العام ، وأثبتها في حقه ، عامله بالرأفة وقضى بمعاقبته بالحبس لمدة سنتين ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعزله مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه ، وذلك إعمالاً لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص . أما وهي لم تفعل فقد جاء حكمها مشوباً بعيب الخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالعزل لمدة أربع سنوات بالإضافة إلى عقوبة الحبس المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم في ليلة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : (أولاً) (المتهمين جميعاً) شرعوا في سرقة أدوات لشركة أطلس للمقاولات العامة ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مفاجأتهم والجريمة متلبساً بها . (ثانياً) (المتهمين الثالث والرابع والخامس) بصفقتهم مستخدمين عموميين (خفير نظامى وخفراء بشركة أطلس العامة للمقاولات) شرعوا في الاستيلاء بغير حق على مال لإحدى الشركات بالقطاع العام وهي مواد وأدوات البناء آتفة البيان والمملوكة لشركة أطلس العامة للمقاولات ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مفاجأتهم والجريمة متلبساً بها ، وضبط الثلاثة الأول منهم وفرار الباقيين . (ثالثاً) (المتهمين الثلاثة الأول) الطاعنين اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع باقى المتهمين في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفقوا معهم على الاستيلاء على بعض مواد وأدوات البناء المملوكة لشركة أطلس العامة للمقاولات وتوجهوا إليهم بمكان عملية مبانى الشركة ومعهم سيارة لنقل المواد المتفق على الاستيلاء عليها فوقعت الجريمة ببناء

على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالقيء والوصف الواردین بتقسیر الاتهام . فقرر ذلك فی أول مایو سنة ۱۹۶۶ ومحكمة جنایات القاهرة قضت بتاريخ ۳ مایو سنة ۱۹۷۲ بحضور بالتهمین الثلاثة الأول ، وغیايا بالتهمین الرابع والخامس عملا بالمواد ۲/۴ - ۳ و ۴۱ و ۴۵ و ۴۶ و ۱/۳۱۷ - ۵ و ۷ و ۳۲۱ و ۱۱۱ و ۱/۱۱۳ و ۱۱۹ و ۲۲ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمین بالسبس مع الشغل لمدة سنتین . فطعن المحكوم علیهم الثلاثة الأول وكذلك النيابة العامة فی هذا الحكم بطریق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن (المقدم من المحكوم علیهم) هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الثالث بجناية الشروع فی الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لإحدى شركات القطاع العام ودان الطاعنين الأول والثاني بجريمة الاشتراك فی تلك الجريمة قد أخصا فی تطبيق القانون وشابه القصور فی التفسير والفساد فی الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن الثالث دفع التهمة بأنه ليس موظفا عاما ولا هو فی حكم الموظف العام إذ هو معين خفيا بعقد عمل محدد المدة بشركة أطلس العامة للمقاولات وتنتهى علاقته بالشركة المذكورة بانتهاء العمل المفروض به تنفيذه مما يتعين معه اعتبار الواقعة مجرد جنحة شروع فی سرقة عادية كما أن الحكم دان الطاعنين الأول والثاني بجريمة الاشتراك بطریق الاتفاق والمساعدة - مع باقي المتهمین - فی ارتكاب جريمة الشروع فی لاستيلاء بغير حق على مال مملوك لشركة أطلس العامة للمقاولات دون أن يدلل على ثبوت اتفاقهما مع باقي المتهمین ومساهمتهما فی الجريمة بوصفهما شريكين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فی حقهم أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته علیها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أنه استظهر صفة الطاعن الثالث كستخدم عام فی قوله " وذهب المدافع عن المتهم

الثالث ... إلى أنه ليس هناك بالأوراق من دليل على أن هذا المتهم يعمل خفيرا لدى شركة أطلس - غير أن هذا القول مردود بأن الثابت بالأوراق أن المتهم المذكور يعمل خفيرا لدى الشركة منذ ٦ مايو سنة ١٩٦٢ .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه "يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص المشار إليهم في المادة ١١١ من هذا القانون" ، وكانت المادة ١١١ من القانون ذاته قد نصت في بندها السادس على أن "يعد في حكم الموظفين العموميين أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدموا المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمؤسسات إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت" ، وكان قانون العقوبات إذ عاقب بمقتضى المادة ١١٣ منه الموظف العام أو من في حكمه إذا استولى بغير حق على مال مملوك للدولة أو لإحدى الهيئات العامة ، فقد أراد على ما عدته المادة ١١١ منه معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا والملاحقة بها حكما أيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه في سلم الوظيفة وأيا كان نوع العمل المكلف به ، وكان الطاعن الذي لم يحكم كونه خفيرا في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعد في حكم الموظفين العموميين ، يستوي في ذلك أن يكون عقد عمله محدد المدة أو غير محدد لها ، فإن النفي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا تقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات خارجية ، فن حق القاضي — فيما عدا الحالات الاستثنائية التي قيده القانون بنوع معين من الأدلة — إذا لم يقوم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على اشتراك الطاعنين الأول والثاني في الجريمة بما أطمأن إليه من أقوال شيخ الخفراء بالشركة وحاصلها أن المتهمين الرابع والخامس — وهما من خفراء الشركة المجنى عليها — أنها إلى رغبتهما في أن يشترك معهما وآخرين في سرقة بعض مواد وأدوات البناء للشركة فأبلغ بذلك ضابط أمن الشركة الذي كلفه

بمجرارتها واختباره بما يتم ، وأنه تقابل بواسطة الخفيين المذكورين بالمتهم الذي توفي بعد الحادث — وانفقوا ثلاثتهم وآخرين مع الشاهد على ارتكاب الجريمة ثم توجه الشاهد وضابط أمن الشركة إلى معاون مباحث مصر الجديدة الذي أعد كميناً بمكان الحادث وتمكن والقوة المرافقة له من ضبط بعض المتهمين حال قيامهم بجمع الأدوات ووضعها بالسيارة النقل التي أهدت لهذا الغرض وكان الطاعنان الأول والثاني يقومان مع غيرهما من المتهمين بتحميل السيارة النقل بمواد وأدوات البناء المضبوطة ، وتم ضبطهما مع باقي المتهمين حال ارتكابهم الحادث ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائق في التدليل على توافر عناصر الاشتراك بخارجي الاتفاق والمساهمة في حق الطاعنين الأول والثاني ، فإن منهما في هذا الصدد يكون غير قويم ولا يعتد به . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دان المحكوم عليه الثالث بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق وبنية التملك على مال مملوك لإحدى شركات القطاع العام وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وأعفل الحكم بعزله لمدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وهو ما يعيب الحكم ويوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لإحدى شركات القطاع العام (شركة أطاس للغاويات) وأنبأها في حق المطعون ضده ، عامله بالرأفة وقضى بمعاقبته بالحبس لمدة سنتين مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعزله مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه ، وذلك إعمالاً لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، التي تسوى بين حالتى الجريمة التامة والشروع في هذا الخصوص ، أما وهي لم تفعل فقد جاء حكمها مشوباً بعيب الخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً بالنسبة للمحكوم عليه (الثالث) وتصحيحه بمعاقبته بالعزل لمدة أربع سنوات بالإضافة إلى عقوبة الحبس المفرض بها .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومعدني محمود الأصبوطي ، وعبد الحميد محمد الشربيني .

(١٤٢)

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٣ القضائية

(١) إيجار أماكن . خلورجل . قانون . " مريانه من حيث لزمان " .
" نطاقه " . جريئة . عقوبة . " العقوبة المبررة " . نقض . " المصلحة
في الطعن " . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " ما لا يعيبه
في نطق التدليل " .

إدانة الطاعن بتقاضيه خلورجل . ومطابقته عملاً بالمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩١٩ . إلتفاء مصلحته في النعي بأن الرافعة سابقة على مريانه هذا القانون . ما دامت
العقوبة المقررة بها داخله في نطاق تلك المقررة للفعل ذاته بالمادة ١٦/٢ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

(٢ ، ٣) إيجار أماكن . خلورجل . محكمة الموضوع . " سلطاته في تقدير
الدليل " . إجراءات المحاكمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .
محكمة ثانياً درجة . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم .
تسليم غير معيب " .

(٢) تغير الهيئة . عدم تمسك الطاعن . أمام الهيئة الجديدة . بطلب سماح التبرود . يفقده
خصائص الطلب الجارم .

محكمة ثانياً درجة . قضائهما على نقض الأوراق .

حق المحكمة في الامتناع عن سماح التبرود .

(٣) الذى على الحكم التفتاه من دفاع الطاعن القائم على خلو المحاسبة المبرمة بينه وبين المدعى المدنى من الإشارة إلى مبلغ خلو الرجل . غير مديد . إذ قصد به التشكيك فى أقوال الشهود التى يرجع تقديرها إلى المحكمة بلا معقب .

١ - متى كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه حرر عقد إيجار الشقة المؤجرة للمدعى بالحقوق المدنية بعد أن تقاضى منه مبلغ ١٥٠ جنيا خلو رجل وانتهى إلى معاقبة الطاعن طبقا للمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وأنه وإن كانت الواقعة موضوع الدعوى سابقة على سريان القانون المذكور إلا أنها فعل . وثم وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة السادسة عشر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ وهو نص عام مطلق ينطبق على جميع الأفعال التى تقع بالمخالفة له أيا كان تاريخ إنشاء المبنى موضوع الإيجار وهو مستقل فى حكمه عن الأحكام الخاصة بتقدير الأجرة وتحديد لها للبيات المختلفة وتجريم ما أمرت به أو نهت عنه . وقد جاء نص المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ صريحا فى أنه " يستمر العمل بالأحكام المحددة للأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و ذلك بالنسبة إلى نطاق سريان كل منها " . فالحكم المطعون فيه وإن أخطأ فى تطبيقه للمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على واقعة الدعوى إلا أن العقوبة التى قضى بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٦/٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يشير به فى هذا الشأن .

٢ - متى كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضميا يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكان الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بطلب سماع الشهود وحجرت المحكمة الدعوى للحكم ثم أعادتها للرافعة لتغير الهيئة وبهذه الجلسة الأخيرة لم يطلب الطاعن أو المدافع عنه سماع الشهود ، وعلى فرض أنه طلب ذلك فى المذكرة المصرح

بتقديمها قبل حجز الدعوى للحكم فإنه لم يتمسك بذلك بعد إعادة الدعوى للرافعة لتغير الهيئة الأمر الذي يفقد طلبه — على فرض وروده بمذكرته — خصائص الطلب الجازم الذي تلازم المحكمة بإجابته . وإذا كان الأمر أن محكمة ثانية درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وما دامت لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود نظرا لوضوح الواقعة أمامها ، وكان الطاعن قد عدم تنازلا من سماعهم بتصرفه بما يدل على ذلك أمام محكمة أول درجة ، فإن ما يثيره بشأن التفات المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود يكرن غير سديد .

٣ — إن نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه إغفاله مناقشة دفاعه المبني على خلو المحاماة المبرمة بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية من الإشارة إلى المبالغ المدفوع تكلو رجل ، مردود بأن هذا الدفاع مقصود به التشكيك في أقوال شهود الإثبات الذين اطعنوا ، ليس محكمة الموضوع وأطرحنا بذلك جميع الاستعارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بهذه الأقوال الأمر الذي مرجعه إليها دون رغبة لمحكمة النقض .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطرق المباشرة أمام محكمة جناح باب الشرعية متهما الطاعن بأنه في يوم ١٣ أبريل سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم باب الشرعية محافظة القاهرة : ارتكب الجريمة المبينة بعريضة الدعوى وهي أنه قبض مبالغ تكلو رجل قبل تأجير شقق البارة التي يمتلكها إلى المستأجرين وطلب عقابه بالمادة ١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩١٩ مع إلزامه أن يدفع له مبلغ ١٥٠ جنيها على سبيل التعويض والمصروفات المدنية . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٧٢ عملا بمادتي الاتهام بتفريم المتهم تحسين جنيها وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٥٠ جنيها والمصروفات المدنية و ٢٠٠ قرش مقابل أنعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة

القاهرة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت بحضورها بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطمعن الوكيل من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقاضى .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة اقضائه مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الإيجار قد شابه خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استند في قضائه بالإدانة إلى نص المادتين ١٧ و ٤٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في حين أن الواقعة المسندة للطاعن سابقة على سريانه فلا يمتد تجريم نصوصه إلى أجور المبنى موضوع الدعوى التي نظمت بقانون سابق هو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى خلت نصوصه من تأييد الفعل المسند للطاعن ، ولا محل لتطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه في مهينة الدعوى المباشرة لأن مجال تطبيقه قاصر على المباني التي أقيمت قبل صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، هذا إلى أن محكمة أول درجة لم تسمع أقوال شهود الدعوى وقد تمسك المدافع عن الطاعن في مذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الثانية بسماعهم ولم تستجب المحكمة لطلبه أو ترد عليه على الرغم من تعويلها على أقوالهم في قضائها . كما تمسك في دفاعه ومذكرته بأنه أجرى محاسبة نهائية مع المدعى بالحقوق المدنية خلت نصوصها من الإشارة إلى المبالغ الذى يزعم المدعى بالحقوق المدنية أنه دفعه نكلو رجل مما يقطع بعدم صحة زعمه ولكن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشة هذا الدفاع إيرادا له وردا عليه مما يعيبه . يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن — بالأدلة السائغة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليه — أنه حرره عقد إيجار الشقة المؤجرة للمدعى بالحقوق المدنية بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٨ بعد أن تقاضى منه مبلغ ١٥٠ جنيها خلو رجل

وانتهى الحكم إلى معاقبة الطاعن طبقاً للمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين المعمول به في ١٨ / ٨ / ١٩٦٩ — وأنه وإن كانت الواقعة مرصوع الدعوى سابقة على مريان القانون المذكور إلا أنها قبل مؤتم وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة السادسة عشر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين وهو نص عام مطلق ينطبق على جميع الأفعال التي تقع بالمخالفة له أياً كان تاريخ إنشاء المبنى موضوع الإيجار وهو مستقل في حكمه عن الأحكام الخاصة بتقدير الأجرة وتحديد ما للبناء المخالفة وتجرى ما أمرت به أوتت عنه وقد جاء نص المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ صريحاً في أنه "يستمر العمل بالأحكام المحددة للأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و . . . وذلك بالنسبة إلى نطاق مريان كل منها". فالحكم المطعون فيه وإن أخطأ في تطبيقه المادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على واقعة الدعوى إلا أن العقوبة التي قضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة عشر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يثيره في هذا الشأن. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك بطلب سماع الشهود، وحجرت المحكمة الدعوى للحكم بالجلسة ١٩٧٠/١٢/٣١ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء ثم أعادتها للرافعة بالجلسة ١٩٧١/٦/١٧ لتغيير الهيئة وصدر الحكم بالجلسة ١٩٧٢/١/٢٠، وبهذه الجلسة الأخيرة لم يطلب الطاعن أو المدافع عنه سماع الشهود وعلى فرض أنه طلب ذلك في المذكرة المصرح بتقديمها قبل حجز الدعوى للحكم فإنه لم يتمسك بذلك بعد إعادة الدعوى للرافعة لتغيير الهيئة الأمر الذي يفقد طلبه — على فرض

وروده بمذكرته — خصائص الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابته ، وإذا كان الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ومادامت لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود نظرا لوضوح الواقعة أمامها ، وكان الطاعن قد عد متنازلا عن سماعهم بتصرفه بما يدل على ذلك أمام محكمة أول درجة ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن التفات المحكمة الاستئنافية من سماع الشهود يكون غير مسديد . لما كان ذلك ، وكان نهي الطاعن على الحكم المعلنون فيه إغفاله مناقشة دفاعه المبني على خلو المحاسبة المبرمة بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية من الإشارة إلى المبلغ المدفوع تخلو رجل فردود بأن هذا الدفاع مقصود به التشكيك في أقوال شهود الإثبات الذين اطمأنت إليهم محكمة الموضوع وأما رحت بذلك جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بهذه الأقوال الأمر الذي مرجعه إليها دون رقابة محكمة النقض . لما كان ما تقدم — فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متبينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، وعضوية السادة المستشارين ، محمود كامل عطيفة ،
ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومنه الصديق دقاقة ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٤٣)

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣ القضائية

(١ و ٢) مواد مخدرة . حقوبة . " الإغفاء منها " . مسئولية جنائية .
حكم . " تسهيبه . تسهيب معيب " .

الإغفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا بالنسبة
للهم الذي أمهم بإبلاغه إماما إيجابيا رمتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي
المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك
القانون . كون التبليغ غير جدي وعقبا . لا إغفاء .

وجوب استظهار الحكم سائر مقومات الإغفاء التي يلحق بها حكم القانون ولا كان أمميا
بالقصور . مثال لتسبب معيب .

١ - مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها أن القانون - في الفقرة الثانية
منها - لم يربط الإغفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للهم الذي يأمهم
بإبلاغه إماما إيجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي
المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥
من ذلك القانون باعتبار أن هذا الإغفاء نوع من المكافأة منحه الشارع لكل
من يؤدي خدمة للعدالة ، فاذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غير جدي وعقبا
فلا يستحق صاحبه الإغفاء . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قنع بإيراد إخبار
المطعون ضده الأول عن تخفيه المخدرات والأشخاص المقول باتفاقه معهم

علی استلامها ، ورتب علی مجرد الإخبار أثره فی إعفائه من العقوبة هو ومن جاره من زملائه دون أن یعنی باستظهار سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حکم القانون من تقصی صلة هؤلاء الأشخاص بالجريمة — علی الرغم مما أورده من أن النيابة العامة استندت إلى أنه لم يستقر فی التحقيق علی شخص من اتفق معه ولم يرشد إرشادا صحيحا ما یا عنه كما لم يتقص الحكم أثر الإخبار فی تمکين السلطات من ضبط هؤلاء الأشخاص باعتبارهم مساهمين فعلا فی الجريمة ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون علی واقعة الدعوى كما صار إثباتها فيه .

۲ — لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أوردت المحكمة أن المطعون ضده الأول ” هو قبطان المركب المسئول عنها وصاحب الكلمة الأولى فيها علی أفراد الطاقم الخاص بها “ — وهو ما يكفي لاعتبار أن ماطاته مهسوط علی المواد المخدرة التي ضبطت فی أما كن غير ظاهرة من المركب أسفل ألواح الخشب وفي غرفة الماكينة ، عاد إلى القول ” بأن جميع المطعون ضدهم أنكروا صلتهم بها وأن حيازتها شائعة بينهم بما لا يمكن معه نسبة حيازتها إلى أى واحد منهم علی وجه التحديد “ . ثم بعد أن أوردت المحكمة ” أن المطعون ضدهم الذين لم يعترفوا لم يكن لديهم أى علم عن المواد المخدرة ولم تكن لهم سيطرة عليها “ قولا منها بأنهم تحت إمرة المطعون ضده الأول عادت إلى القول بأنهم ” قرروا مع باقى زملائهم أنهم بمجرد أن تم نقل تلك المواد إلى ظهر المركب اتفقوا جميعا علی تسليمها للجهات المعنية “ مع ما قد يشير إليه القول الأخير من علمهم بأمرها . وإذ كان الحكم قد انتهى إلى أن المطعون ضده الأول ومن جرى مجراه من المطعون ضدهم يستحقون الإعفاء من العقاب وأن الباقيين لا يمكن مساءلتهم عن المخدرات المضبوطة ، دون أن يحدد من منهم قد قدر استحقاقه للإعفاء ومن نفي عنه ركن العلم منهم ، فان ما أورده الحكم من ذلك كله — علی الصورة المتقدمة — فضلا عن قصوره وفساده فی الاستدلال يكون مشوبا بالتناقض والإيهام والغموض والتهاور ، ما ينبي عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة

الدموى أو بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها
على الوجه الصحيح مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم فى يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٧٢ بدائرة
مركز دمياط محافظة دمياط : جلبوا جواهر مخدرة (أفبونا وحشيشا) بدون
ترخيص وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة
إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا لمواد الاتهام . فقرر ذلك ، ومحكمة
جنايات دمياط قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون
الإجراءات الجنائية والمادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات براءة المتهمين مما أسند
إليهم وبمصادرة المخدرات المضبوطة ، قطعت النيابة العامة فى هذا الحكم
بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنمى النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة
المطعون ضده من تهمة جلب الجواهر المخدرة " حشيش وأفبونا " قد انطوى
على خطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسيب والنقض والتهازل والفساد
فى الاستدلال — ذلك بأن الحكم اتخذ من مجرد الاخبار سندا للإعفاء من العقاب
طبقا للمادة ٤٨ من قانون المخدرات دون أن يعن باستظهار سائر مقومات
الإعفاء وشروط تحققه فى حالة الإبلاغ بعد علم السلطات فى حين أن الجدية
قد انعدمت فى الاخبار وتضاربت أقوال المطعون ضده الأول ومن جواره
من المطعون ضدهم فى تحديد الأشخاص الذين اتفقوا معه على جلب المخدرات
المضبوطة وتعددت رواياتها حول ما اتفقوا عليه فضلا عن عدولهم عن أقوالهم
عما يهم الاخبار والإرشاد بعدم الجدية والتضليل . كما أن الحكم جاء متناقضا
ومتهائرا فقد أوردت المحكمة أن المطعون ضدهم — الذين لم يعترفوا — لم يكونوا
عالمين بأمر المخدرات بحسبان إنهم تحت أمره المطعون ضده الأول ثم هادت

الى القول بأنهم قرروا مع زملائهم لانهم بمجرد أن تم نقل المواد المخدرة الى ظهر المركب اتفقوا على تسليمها للجهاز المعنية مع ما يدل عليه القول الأخير من ثبوت علمهم اليقيني بأمر تلك المواد ، كما أوردت المحكمة أن المطعون ضده الأول هو قبطان المركب وصاحب الكلمة الأولى فيها وهو ما لا يتفق مع قولها بعد ذلك بشيوع الحيازة بالنسبة للمخدرات التي ضبطت بغاية أسفل الواح الخشب داخل غرفة الماكينة ، فضلا عن أن الحكم إذ قرر إعفاء بعض المطعون ضدهم وقضى ببراءة من لم يعترف على أساس عدم علمهم بوجود المخدرات قد خلا من تحديد من منهم قد أخبر واستحق الإعفاء ومن منهم نفي عنه ركن العلم وذلك كله يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأقوال الشهود أورد " أن النيابة اعتمدت أيضا في أساس التهمة إلى المتهمين إلى ما ارتكبه من أنهم اعترفوا أمامها بجلب المواد المخدرة إلى داخل البلاد وإلى أن المتهم الأول اعترف في بادئ الأمر بأن ذلك قد تم بناء على اتفاق سابق بينه وبين آخرين نظير أبحر محمد معلوم وأنه تردد في أقواله لم يستقر على شخص من اتفق معه ولم يرشد ارشادا صحيحا سليما عنه ، وأنه عاد بعد ذلك وزعم أنه وباقي المتهمين ارغموا تحت التهديد بالسلاح إلى ادخال المواد المخدرة إلى البلاد ، وكذلك إلى أن المتهمين أقروا بأنهم لم يقفوا عند مسألة التفتيش الأولى بزعم أنهم كانوا ينوون إبلاغ قسم الساحل بالرغم من أن مسألة التفتيش هي الصلة الوحيدة بين مراقب الصيد ورجال السواحل ، وإلى أنهم أقروا بأن رجال السواحل طاردوهم وأطلقوا عليهم بعض الأهريرة الدارية " . ثم أورد الحكم أن المطعون ضده الأول — المسئول الأول عن المركب التي ضبطت على ظهره المواد المخدرة بوصفه قبطانها وصاحب الكلمة الأولى فيها على أفراد الطاقم الخاص بها — ذكر في التحقيقات " أن المخدرات المضبوطة خاصة بالمدعو وكان من المتفق عليه أن يتسلمها في جمعه بالقرب من مبنى السينا هناك كما ذكر أيضا أن كلا من و و و لم صلة بذلك المخدرات وقد جراه بعض المتهمين فيما أدلى به من معلومات حول هؤلاء الآخرين في مراحل التحقيق المختلفة " .

ثم انتهى الحكم إلى أن المحكمة تطعن إلى أن إبلان المطعون ضده الأول كان يتسم بالجدية ويصبح مستحقا للاعفاء من العقاب طبقا للمادة ۴۸ في فقرتها الثانية من قانون المخدرات باعتبار أن الواقعة تندرج تحت نص المادة ۳۳ من ذلك القانون حتى ولو عدل فيما بعد عن إقراره أو أقلت هؤلاء الجنة من العقاب لعدم اتخاذ السلطات المختصة الإجراءات نحوهم ، وإلى أن هذا ينطبق أيضا على بقى المطعون ضدهم الذين جاروه في الاعتراف والارشاد . لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادة ۴۸ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها أن القانون (في الفقرة الثانية منها) لم يربط الاعفاء بعد علم السلطات بالجرime إلا بالنسبة للنهم الذي يذهبهم بإبلاغه إسمها إيجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للوصول إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المادة ۳۳ و ۳۴ و ۳۵ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة يمنحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، فإذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غير جدي وحقيا فلا يستحق صاحبه الاعفاء . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قنع - على ما تقدم - بإيراد أخبار المطعون ضده الأول عن تخصصه المخدرات والأشخاص المقول باتفاقه معهم على استعمالها ، ورتب على مجرد الإخبار أثره في إعفائه من العقوبة هو ومن جاراته زملائه دون أن يمتنى بامتنظار سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حكم القانون من تقضي صلة هؤلاء الأشخاص بالجرime - على الرغم مما أورده من أن النيابة العامة استندت إلى أنه لم يستقر في التحقيق على شخص من اتفق معه ولم يرشد إرشادا صحيحا ملابا عنه ، كما لم يتقضى الحكم أثر الإخبار في تمكين السلطات من ضبط هؤلاء الأشخاص باعتبارهم مساهمين فعلا في الجرime ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فيه . وفوق ذلك فإنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أوردت المحكمة أن المطعون ضده الأول "هو قبطان المركب المسئول عنها وصاحب السكينة الأولى فيها على أفراد الطاقم الخاص بها" وهو ما يكفي لاعتبار أن سلطانه مبسوط على المواد المخدرة التي ضبطت في أماكن غير ظاهرة من المركب أسفل ألواح الخشب وفي غرفة الساكنة ، عادت إلى النول بأن جميع المطعون ضدهم أنكروا صلتهم بها وأن حيازتها شائعة بينهم

” بما لا يمكن معه نسبة حيازتها إلى أى واحد منهم على وجه التحديد “، ثم بعد أن أوردت المحكمة أن المطعون ضدهم الذين لم يعترفوا ” لم يكن لديهم أى علم بأمر المواد المخدرة ولم تكن لهم سيطرة عليها “ قولاً منها بأنهم تحت إمرة المطعون ضده الأول عادت إلى القول بأنهم ” قرروا مع باقى زملائهم أنهم بمجرد أن تم نقل تلك المواد إلى ظهر المركب اتفقوا جميعاً على تسليمها للجهات المعنية “ ، مع ما قد يشير إليه القول الأخير من علمهم بأمرها ، وإن كان الحكم قد انتهى إلى أن المطعون ضده الأول ومن جرى مجراه من المطعون ضدهم يستحقون الاعفاء من العقاب وأن الباقيين لا يمكن مساءلتهم عن المخدرات المضبوطة ، دون أن يحدد من منهم قد قدر استحقاقه للاعفاء ومن نفى عنه ركن العلم منهم ، فإن ما أورده الحكم من ذلك كله - على الصورة المتقدمة - فضلاً عن قصوره وفساده في الاستدلال يكون مشوباً بالتناقض والابهام والغموض والتهاثر بما ينبغي من إختلال فكرته عن عناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح لإضطراب العناصر التى أوردها الحكم وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها معه أن تعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن حزام ، وعضوية السادة المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه الصديق دقاة ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٤٤)

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٣ القضائية

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) إجراءات المحاكمة . " الشفوية " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . إثبات . " بوجه عام " . محكمة استئنافية . " الإجراءات أمامها " .

(١) وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي لا على تجربة المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام صباهم ممكنا . ما لم ينداز الخصوم عن ذلك صراحة أو ضمنا .

تمسك الدفاع أمام درجتي التقاضي بسماع الشهود . هل المحكمة أن تستجيب لهذا الطلب . تساءل الأدلة الجنائية . أثر هذه القاعدة ؟

(٢) حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يديه في جلسة المحاكمة . ويسع الدفاع مناقشته لإظهارها لوجه الحقيقة .

(٣) الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تكملة للدفاع الشفوي المبني بجلسته المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . أثر ذلك ؟

(٤) الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبني قضاؤها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة حق الدفاع . المادة ٤١٣ إجراءات . مثال لإخلال بحق الدفاع .

١ - الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ، ولا يجوز الاقتضات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية حلة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل - ومن ثم فإن مصادرة الدفاع فيما تمسك به أمام درجتي التقاضي من سماع الشهود لا يتحقق به المعنى الذي قصد إليه الشارع في المادة سالفة الذكر ، وكان على المحكمة أن تستجيب لطلب الدفاع وبعد ذلك يحق لها أن تبدي ما تراه في شأنها ، وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد استند إلى أدلة أخرى في ثبوت هذه التهم إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

٢ - من المقرر أن حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يبدى في جلسة المحاكمة ويسمع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة ولا تصح مصادرته في ذلك بدعوى أن المحكمة اقتنعت بما قررتة المتهم الأخرى وأحد الشهود لعدم استطاعة الدفاع أن يتبنا سلفا بما قد يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو إلى مداولته ولأن حق الدفاع سابق في وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضي وحكمه ، لأن وجدان القاضي قد يتأثر في غير رقبة من نفسه بما يبدوله أنه أطرحه أو حول عليه في تقديره عند الموازنة بين الأدلة اثباتا ونفيا .

٣ - من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تتممه للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة ، أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . ومن ثم يكون لأنهم أن يضمنها ما ينشاء من أوجه الدفاع بل له - إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي - أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها .

٤ — من المقرر أنه وإن الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً بالجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة حق الدفاع ، بل إن القانون يوجب عليها طبقاً لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع — بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . ولما كانت محكمة أول درجة قد أخذت بحق الطاعة في الدفاع برفضها سماع شهادة محرر المحضر وشاهد نفى والامتناع إلى شريط التسجيل ، وكانت محكمة الدرجة الثانية قد أطرحت طلبات الطاعة سالفة الذكر بما لا يسوغ به إطراحها ، فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة وأخرى بأنهما في يوم ٥ مايو سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة : المتهم الأولى — (١) أدارت منزلاً للدعارة بأن سمحت للناس بارتكاب الفحشاء فيه ، وذلك بأن قدمت الثانية لـ لارتكاب الفحشاء معها على النحر المبين بالأوراق (٢) سهلت دعارة المتهم الثانية (٣) استغلت بغناء المتهمه سالفة الذكر . — المتهم الثانية — اعتادت ممارسة الدعارة مع الناس بدون تمييز . وطلبت معاقبتها بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام والمادة ١/٣٢ — ٢ من قانون العقوبات حضورياً اعتبارياً بالنسبة للمتهم الأولى وحضورياً للمتهم الثانية (أولاً) بحبس المتهم الأولى سنة مع الشغل وكفالة عشرون جنيهاً لوقف التنفيذ وتغريمها مائة جنيه وبوضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمقوبة الحبس وبعد انتهائها في المكان الذي ينحصره وزير الداخلية من التهم المسندة إليها ومصر — إدارة الأمثلة والأثاث والمضبوطات بالمحل وظلته من التهمة الأولى المسندة إليها (ثانياً) بحبس المتهم الأولى ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ ج لوقف التنفيذ وتغريمها خمسة وخمسون جنيهاً

وبوضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لعقوبة الحبس ، وبعد انتهاءها في المكان الذي ينحصره وزير الداخلية بلا مصاريق جنائية . فاستأنفت المتهمة الأولى هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بتأجيل حضوريا باعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارضت ، وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن وكيل الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجرائم إدارة منزل للدعارة وتسهيل واستغلال بغاء أخرى ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعة تمسك أمام درجتي التقاضي بضرورة سماع شهادة محرر المحضر وشاهد نفى والاستماع إلى شريط التسجيل ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب بما لا يسوغ رفضه ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ومدونات الحكم الابتدائي أن المحكمة لم تسمع إلى مراجعة شفهية من الطاعة أو المدافع عنها ، وأن هذا الأخير قدم مذكرتين مصرح له بتقديمهما ، طلب في الأولى أن تقضى أصليا بالبراءة واحتياطيا باستدعاء محرر المحضر وشاهد نفى عينه والاستماع إلى شريط التسجيل ، واقتصر في الثانية على طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة لإجراء التحقيق المشار إليه ، وقضت المحكمة في الدعوى دون أن تجيب الطاعة إلى طلبها ، وعوات في قضائها بالإدانة على ما أثبتته محرر المحضر في محضره في شأن ما أسفرت عنه تحريات ومراقبته وما شاهده بنفسه ، وماتبين من المحادثات اتليفونية المبسطة — وبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية ومدونات الحكم الاستئنافية أن الطاعة عادت إلى التمسك بما سبق بأن طلبته من محكمة أول درجة ، وأصرت على هذا الطلب في مساق جازم سواء فيما أبداه المدافع عنها

في مرافعة الشفوية أو في مذكرته المصرح له بتقديمها . وقد عرضت هذه المحكمة لهذا الدفاع وردت عليه بقولها " لما كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ، ما لم ترهى لزوما لإجراء التحقيق أو سماع شهادة شاهد ، وكان للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال متهم آخر أو شاهد في الدعوى لم يتمسك الدفاع بسماع أقواله التي كانت مطروحة على بساط البحث ، وكان في وسع المتهم أن يناقشها أو يطلب من المحكمة سماعها ، وكانت المحكمة تطعن إلى أقوال المتهم (المتهم الثانية) والشاهد شاهد آخر خلاف محرر المحضر — دليلا على ثبوت التهمة قبل المتهم (الطاعة) ، ومتى افتتحت المحكمة بأقوال هذين في محضر تحقيق النيابة ومحضر ضبط الواقعة ، فإنها من ثم لا ترى لزوما لسماع أقوال محرر المحضر أو أي شاهد آخر وبالتالي تلقت عن طالب الدفاع في هذا الشأن " . وهذا الذي أورده الحكم ينطوي على الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية حلة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا ، وهو ما لم يحصل ، ومن ثم فإن مصادرة الدفاع فيما تمسك به أمام درجتي التقاضي لا يتحقق به المعنى الذي قصد إليه الشارع في المادة السالفة الذكر ، وكان على المحكمة أن تستجيب لطلب الدفاع وبعد ذلك يحق لها أن تبدى ما تراه في شأنها ، وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد استند إلى أدلة أخرى في ثبوت هذه التهم ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضها ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد لمعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ،

بل بما يبيديه في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة ، ولا تصح مصادرتة في ذلك بدهوى أن المحكمة إقتنعت بما قررتة المتهم الأخرى وأحد الشهود ، لعدم استطاعة الدفاع أن يتبنا سلفا بما قد يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو إلى مداولته ، وإن حق الدفاع سابق في وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضي وحكمه ، لأن وجدان القاضي قد ينأثر في غير رقبة من نفسه بما يبدوله أنه أطرحه أو عول عليه في تقديره عند الموازنة بين الأدلة إثباتا ونقيا . ولما كان من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة ، أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون لاتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له — إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي — أن يضمنها ما يعن له من طابات التحقيق المتبعة في الدعوى والمتعلقة بها . ولما كان طلب الطاعة أمام محكمة أول درجة على الصورة السالفة البيان يجعله بمثابة طلب جازم عند الاتجاه إلى القضاء بغير البراءة ، وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة ، وإنما تبني قضاها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ، إلا أن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع ، بل أن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع — بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك — الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة أول درجة قد أخلت بحق الطاعة في الدفاع ، وكانت محكمة الدرجة الثانية قد أطرحت طلبات الطاعة بما لا يسوغ به إطراحها ، فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة ، دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ومضربة المادة المستشارين محمد كمال طيفه ،
ومحمد عبد الحميد سلامة ، ومعه الصديق دقاة ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٤٥)

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣ القضائية

(١ و ٢) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیب" . إثبات . "بوجه عام" .
تفتيش . "الدفع ببطلانه" . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

(١) بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . مثال
لتسبیب غیر معیب .

(٢) انقضاء الأدلة في المصاد الجناحية . لاحكمة الالتفات عن دليل الدف واور حمله
أوراق رسمية . شرط ذلك ؟

(٣) هم التزام محكمة اوضاع بمنافذة كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الطاعن
عن انهم .

١ — إن بطلان التفتيش — بفرض صحته — لا يحول دون أخذ القاضي
بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها
التحقيق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حول أساساً في قضائه بالإدانة
على أقوال شهود الإثبات وعلى أقوال الطاعن الثاني بأن الطاعن الأول هو مقترف
الحادث وعلى أقوال هذا الأخير وما حوته المفكرة المضبوطة وعلى ما بان من تقرير
الصفة التشريحية ، وهي أدلة مستقلة عن الدليل المستمد من التفتيش وهو ضبط
آلة القتل في مسكن الطاعن الأول ، وتكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم ،
فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن الأول من جدل في شأن حيازته للمسكن وأثر ذلك
فيما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

٢ — الأدلة في المواد الجنائية اقصائية فالمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت إليها المحكمة من باقي الأدلة القائمة في الدعوى. ولما كان الحكم قد أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة الطاعن الأول للجريمة المسندة إليه مطرحا للأسباب السائغة التي أوردتها وتلك الورقة الرسمية التي قدمها هذا الطاعن وأراد التدليل بها على نفي صلته بالحادث ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٣ — لا تلتزم محكمة الموضوع بأن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع عن المتهم. ولما كان ما أثاره من وجوب أن يكون لدفن الجثة وهي حارية ثم رشها بمسحوق الكبريت أثره الظاهر فيها عند التمرير لم يقصد به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمانت إليها المحكمة وإذ لم يطلب منها إجراء تحقيق معين في هذا الصدد فلا يبي له أن ينعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق فيما لم يطلبه منها .

الوقائع

أتممت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في خلال الفترة من ١٣ يناير سنة ١٩٦٩ إلى ٢٤ يناير سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز قليب محافظة القليوبية : قلا ... عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك آلتين حادتين سكينتين واستدرجاه إلى منزل أولهما وأنهما لا عليه طعنا بعتقه وصدرة وبطنه قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحاطتهما إلى محكمة الجنائيات لمحاكمتها بالمادتين الواردتين بأمر الإحالة . فقرر بذلك . وادعى والد المجرم عليه مدنيا وطلبا القضاء لهما قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على مهيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنائيات بنها قضت بحضورها عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون

العقوبات بمعاقة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة مع إلزامهما بأن يدفعا متضامنين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المدني المؤقت مع إلزامهما المصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أنعاب الحمامة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعنين بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن الأول دفع ببطلان تفتيش الشرطة لمسكنه وبطلان الدليل المستمد منه وهو ضبط آلة القتل تأسيسا على أن التحقيق وقد اتصل بالنيابة العامة فإنه لا يجوز لأحد من رجال الضبط أن يجرى التفتيش باعتباره عملا من أعمال التحقيق إلا بأمر منها ، إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما يخالف صحيح القانون حين نفى الطاعن صفة الحيازة للمسكن لمجرد كونه مجندا بالجيش وقصر حق إثارة الدفع بالبطلان على والد . بوصفه المالك والحائز للنزل . وأطرحت المحكمة دليل النفي المقدم من الطاعن الأول وهو نموذج تنفيذ خاص بقضية عسكرية يدل على وجوده بالمستشفى العسكري يوم الحادث بقاله أنه مرور لوجود محو في بياناته دون أن تجرى تحريفا في هذا الشأن أو أن تطاع حل القضية العسكرية الخاصة به للثبوت من صحة تلك البيانات . كما أثار الطاعنان بالجلسة أن أقرال الطاعن الثاني كانت وايدة إكراه وتعذيب بدني وقع عليه ، وأنه لو صح أن اللجنة دفنت عارية في منزل الطاعن الأول ثم نقلت من مكانها ورش عليها مسحوق الكبريت لموجب أن يبدو أثر ذلك عند تشريحها ، وهو دفاع ينطوى على طلب إجراء تحقيق قني في شأن الحالة التي وجدت عليها جثة المجنى عليه إلا أن المحكمة أغفلت هذا الدفاع كله وسكتت عنه إيراد له وردا عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعنين بها ، وأقام

عليها في حقها أدلة مستمدة من أقوال والرائد
 والملازم أول والضابط ومن تقرير الصفة التشريحية
 ومما أثبت بالمفكرة التي ضبطت مع الطاعن الأول ومن أقوال هذا الطاعن
 واعتراف الطاعن الثاني بالتحقيقات ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم
 عليها . لما كان ذلك ، وكان بطلان التفتيش — بفرض صحته — لا يحول
 دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة
 التي أسفر عنها التحقيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد حول أساسا في قضائه
 بالإدانة على أقوال شهود الإثبات وعلى أقوال الطاعن الثاني بأن الطاعن الأول
 هو مقترف الحادث وعلى أقوال هذا الأخير وما حوته المفكرة المضبوطة معه
 وعلى ما بان من تقرير الصفة التشريحية ، وهي أدلة مستقلة عن الدلائل المستمد
 من التفتيش وهو ضبط آلة القتل في مسكن الطاعن الأول ، وتكفى لحمل النتيجة
 التي انتهى إليها الحكم ، فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن الأول من جهل في شأن
 حياته لا يمكن وأثر ذلك فيما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان التفتيش .
 لما كان ذلك ، وكانت الأدلة في المسواد الجنائية اقناعية للمحكمة أن تلتفت
 عن دلائل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملثم
 مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، وكان الحكم
 قد أورد الأدلة المنتجة التي صححت لديه على استخلاصه من مقارنة الطاعن الأول
 للجريمة المسندة إليه مطرحا للأسباب السائغة التي أوردتها وتلك الورقة الرسمية
 التي قدمها هذا الطاعن وأراد التذليل بها على نفى صلته بالحادث ، فإن ما يثيره
 الطاعن في هذا الشأن لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل
 وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .
 لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تناقش كل الأدلة
 الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع عن المتهم ، وكان ما أثاره من وجوب
 أن يكون لدفن الجثة وهي عارية ثم رشها بمسحوق الكبريت أثره الظاهر فيها
 عند الشرح لم يقصد به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة ،
 وإذا لم يطلب منها إجراء تحقيق معين في هذا الصدد فليس له أن ينهى عليها فعودها
 عن إجراء تحقيق فني لم يطلبه منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون
 على غير أساس متعينارفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يومية سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، ومضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديوان ، ومصطفى محمود الأسيرطلى ، وعبد الحميد محمد الأثرين .

(١٤٦)

الطعن رقم ٣٨٥ و ٣٥٤ لسنة ٣٤ القضائية

(١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨) طب . أشعة . جريمة . " أركانها " .
قصد جنائي ، " قصد عام . قصد خاص " . حكم . " تسييبه . تسييب غير
معيب " . عقوبة . " عقوبة الجرائم المرتبطة " . ارتباط . مصادرة .
إجراءات المحاكمة . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .
" أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . إثبات . " وجه عام " .

(١) جريمة إقامة جهاز أشعة قبل الحصول على ترخيص بذلك . تمسها بمجرد وقوع الفعل
المكون للجريمة — وهو إقامة الجهاز — دون استلزام توافر قصد خاص .

(٢) جريمة استعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص . تحدث الحكم استقلالاً
عن قصد الاستعمال . غير لازم .

(٣) عقوبة المصادرة لا يقضى بها إلا إذا كان الشئ موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة
الفصل في الدعوى .

(٤) مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ؟ .

(٥) تقدير الارتباط بين الجرائم موضوعي . إلا أن الخطأ فيه يعد من الأخطاء القانونية التي
تقضى تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح .
تحقق معنى الارتباط بين جريمة إقامة جهاز أشعة واستعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول
على ترخيص بذلك . مجتنباً الحكم المطعون فيه هذا النظر ، خطأ في تطبيق القانون . يجيز المحكمة
النقض نقض الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسها .

- (٦) لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان منها متصلا بشخص الطاعن . مثال .
- (٧) لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا مقلدا إلى النتيجة التي لاقت إليها .
- (٨) عدم تعرض الحكم لدفاع ظاهر البطلان . لا يقدح في سلامته .

٢ — مؤدى نصوص المواد الأولى والثانية والسادسة عشر والسابعة عشر من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم العمل بالإشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها أن جريمة إقامة جهاز أشعة قبل الحصول على ترخيص بذلك لا تستلزم لوقوعها فصدا خاصا فتتم بمجرد وقوع الفعل المكون للجريمة وهو إقامة الجهاز — وهو مالا ينزع الطاعن في تحققه — ومن ثم فلا تكون هناك حاجة من الحكم — من بعد — إلى التدليل على قصد استعمال الجهاز .

٣ — لا يشترط لتوافر جريمة استعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص أن يتحدث الحكم استقلالاً عن قصد الاستعمال مادامت مدونات الحكم تدل عليه .

٤ — المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشئ موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى . ولما كان الثابت من المفردات أن جهاز الأشعة موضوع الاتهام لم يضبط ، فإن الحكم الصادر بمصادرة جهاز الأشعة يكون واردا على غير محل ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه بالمصادرة مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة المصادرة .

٥ — مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عاها الشارع بالحكم الوارد في هذه المادة .

٥ — إنه وإن كان الأصل أن تقدير الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حرد السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما صار إثباتها في الحكم توجب تطبيق تلك المادة ، فإن عدم تطبيقها يكون

من الأخطاء القانونية التي تقتضى تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان الثابت من مدونات المحكمين المطعون فيهما أن الطاعن اقترف جريمة إقامة جهاز أشعة واستعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك ، فإن ذلك ما يتحقق به معنى الارتباط بين هاتين الجريمةتين ، وكان الثابت أن الدعويين المشار إليهما لم يكن قد صدر فيهما حكم بات بل كان نظر الاستئناف المرفوع فيهما أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فإنه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضمهما معا وإن تصدر فيهما حكما واحدا ، أما وهي لم تفعل وأوقعت على الطاعن بمقتضى المحكمين المطعون فيهما عقوبة مستقلة عن كل من الجريمةتين المسندتين إليه ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون — وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقض الحكمين المطعون فيهما نقضا جزئيا . وتصحيحهما بضم قضيتهما وجعل الغرامة المحكوم بها خمسة جنميات عنهما وذلك بالإضافة إلى عقوبتي الغلق والنشر المقررتين بهما .

٦ — لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان منها متصلا بشخص الطاعن — وإذا كان ما يثيره الطاعن من أن طبيباً آخر قد حصل على ترخيص لاحق بالإشراف على استعمال جهاز الأشعة لا يتصل بشخصه وليس له أدنى تأثير على ما نسب إليه من اتهام ، أدام لا يدعى بأن ترخيصا قد صدر له ، فإن ما يذم الطاعن على المحكمين المطعون فيهما يكون على غير أساس .

٧ — لمحكمة الموضوع أن تستبطن من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا مفعلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ومتى أقامت قضاها على ما اقتضت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق ، فإن ما تنخص إليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها .

٨ — لا يقدح في سلامة الحكم عدم تعرضه لدفاع ظاهر البطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في دعوى بين بأنه في يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٧٠ بدائرة مركزنا محافظة قنا : أقام جهاز أشعة بدون الحصول على ترخيص وذلك بعبادته الخاصة . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ١٦ و ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ . ومحكمة بندر قنا الجزئية قضت في كل من الدعويين عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسة جنهات والمصادرة والغلق ونشر الحكم على نفقة المحكوم عليه . فاستأنف المحكوم عليه هذين الحكيم . ومحكمة قنا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في كل من الاستئنافين حضوراً بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذين الحكيم بطريق النقض في وبالحلقة قررت المحكمة ضم للطعنين .. إلخ .

المحكمة

من حيث إن ما ينهيه الطاعن — في الطعن المقيّد برقم ٤٣٥ لسنة ٤٣ قضائية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إقامة جهاز أشعة بعبادته الخاصة قبل الحصول على ترخيص بذلك قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة قاتها أن الطاعن تقدم إلى المحكمة الاستئنافية بترخيص عن جهاز الأشعة موضوع الدعوى في دعوى مرتبطة بها كانت منظورة في نفس جلسة نظر الدعوى الحالية ، فلم تعرض في حكمها المطعون فيه لهذا الترخيص وتناقشه بل أنها أقامت الإدانة على عدم تقديم الطاعن للترخيص ، كما أن الحكم لم يدال على توافر قصد استعمال الجهاز وهو أحد الأركان الذي تتوافر به الجريمة المسندة إلى الطاعن ، وأيضاً فإنه على الرغم من أن جهاز الأشعة المشار إليه لم يكن قد سبق ضبطه فإن الحكم قضى بمصادرته . وكان ما ينهيه الطاعن — في الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٣ قضائية الذي أمرت المحكمة بضمه إلى هذا الطعن — على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة استعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك قد شابه

القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يدل على استعمال الطاعن لجهاز الأشعة الذي وجد في مبادته إذ أنه لا يكفي في هذا الشأن مجرد حيازته للجهاز ، كما أن الطاعن تقدم بترخيص صادر لطبيب آخر للإشراف على استعمال الجهاز. موضوع الاتهام ، مما كان يتعين معه عدم الحكم بالغلق ، هذا فضلاً عن أن الحكم قضى بمصادرة جهاز الأشعة مع أنه لم يكن قد سبق ضبطه ، مما يوجب الحكمين المذكورين ويستوجب نقضهما .

وحيث أنه يبين من مطالعة أوراق الطعن والمفردات المضمومة إليها أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن في القضية رقم ١٣١٣ سنة ١٩٧٢ جنح مستأنف قنا (١٢١٣ سنة ١٩٧٠ جنح قسم قنا وموضوع الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٣ قضائية) - بوصف أنه في يوم ٢٣ / ٥ / ١٩٧٠ بدائرة قسم قنا " أقام جهاز أشعة بدون الحصول على ترخيص وذلك بمبادته الخاصة " وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ١٦ و ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ ، وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة طلب الحاضر مع الطاعن بمجلسة ٤ / ١٠ / ١٩٧١ التأجيل لنظرها مع دعوى أخرى فاجيب لطلبه ثم صدر الحكم الابتدائي في ٢١ / ٢ / ١٩٧٢ بتغريم الطاعن خمسة جنيهات والمصادرة والغلق ونشر الحكم على نفقته ، وأمام المحكمة الاستئنافية أثار الدفاع عن الطاعن أنه قدم ترخيصاً عن الجهاز ثم صدر الحكم المطعون فيه في ١ / ٦ / ١٩٧٢ بتأييد الحكم المستأنف وورد بأسبابه " وحيث إن الدفاع عن المتهم (الطاعن) قرو أنه استخرج ترخيصاً عن هذا الجهاز ، إلا أنه لم يقدم ما يدل على ذلك الترخيص . وحيث إنه يبين مما تقدم أن التهمة ثابتة قبل انتهام بما أثبتته محضر المحضر بمحضره ومن أقواله عند مناقشته أمام محكمة أول درجة ومن اعتراف المتهم بمحضر الشرطة من أنه لم يستخرج ترخيصاً لإقامة جهاز الأشعة المبين بالمحضر من الجهات المختصة بذلك " وأما القضية رقم القضية رقم ١٣١٢ سنة ١٩٧٢ جنح مستأنف قنا (١٢١٢ سنة ١٩٧٠ جنح قسم قنا وموضوع الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٣ قضائية الذي أمرت المحكمة بضمه إلى الطعن السابق) فقد رفعت النيابة العامة فيها الدعوى على الطاعن بوصف أنه في يوم ٢٩ / ٦ / ١٩٦٠

بدائرة قسم قنا " استعمل الإشعاعات المؤينة بعبادته من غير أن يكون مرخصا له في ذلك " وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٦ و ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ ، وبعد أن تداولت القضية بالجلسات أمام محكمة أول درجة صدر فيها الحكم الابتدائي في ١٩٧٢/٢/٢١ — وهو بذاته تاريخ صدور الحكم الابتدائي في الدعوى السابقة — بتغريم الطاعن خمسة جزيئات والمصادرة والغلق ونشر الحكم على نفقته وبجلسة ١٩٧٢/٥/١٨ أمام المحكمة الاستئنافية — التي كانت جاسات نظر الدعوى أمامها وصدر الحكم فيها هي بعينها جلسات نظر الدعوى وصدر الحكم في الدعوى الأخرى — أثار الدفاع عن الطاعن أنه حصل على ترخيص من الجهاز ، وبجلسة ١٩٧٢/٦/١ صدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف ، واتفقت أسبابه أن الدفاع عن الطاعن قدم مستخرجا رسميا مؤرخا ١٩٧٢/١/٢ صادرا من مراقبة شئون العلاج الحر تفيد أن الطبيب ... مشرف على جهاز الأشعة الموجود بعبادة الطاعن ، وانتهى الحكم إلى أن الترخيص للطبيب الآخر باستعمال الجهاز لا ينفي التهمة المسندة إلى الطاعن إذ أنه لا يمنع من أن يستخرج الطاعن ترخيصا باستعماله للجهاز لأن عدم الحصول على هذا الترخيص هو موضوع ما أسند إليه من اتهام . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة لترخيص المشار إليه أنه عبارة عن مستخرج رسمي مؤرخ ١٩٧٢/١/٢ صادرا من مراقبة العلاج الحر " قسم الرخص الطبية " بوزارة الصحة ويضمن أن المكان الذي تستخدم فيه الإشعاعات المؤينة هو عبادة الطاعن " وحدة الأشعة " وأن الطبيب المشرف هو الدكتور — أخصائي الأشعة ، ومن ثم فإن الترخيص الصادر للطبيب المذكور بالإشراف على استعمال الإشعاعات المؤينة بعبادة الطاعن أنه صدر بتاريخ ١٩٧٢/١/٢ أي في تاريخ لاحق لوقوع كل من الجريمتين المسندتين إلى الطاعن فلا أثر له على توافر أي منهما ، ويكون ما انتهى إليه كل من الحكيمين المطعون فيهما سليما ، ولا يقدر في سلامة الحكم الصادر في القضية رقم ١٣١٣ سنة ١٩٧٢ جنح مستأنف قنا عدم تعرضه لهذه الترخيص لأن الدفاع في هذا الصدد — على ما سلف — لا يعدو دفاعا ظاهرا بالطلان ، ولا يكون هذا الحكم قد جانبه الصواب إذا كان قد أورد أن الطاعن لم يقدم ترخيصا وقض بالإدانة على هذا الأساس ، كما أنه لا ينال من الحكم

المذكور والحكم المطعون فيه الآخر الصادر في القضية رقم ١٣١٢ سنة ١٩٧٢ جنع، ستأنف قنا هدم التحدث من قصد استعمال الجهاز إذاً المادة الأولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم العمل بالإشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها تنص على أنه " لا يجوز استعمال الإشعاعات المؤينة بأية صفة كانت إلا لمن يرخص له في ذلك .. " ، ومقتضى المادة الثانية من ذات القانون بأنه " لا يرخص في إقامة أجهزة أو حيازة مواد تنبعث منها إشعاعات مؤينة بقصد استعمالها إلا إذا توافرت اشتراطات الوقاية طبقاً لأحكام هذا القانون " وكانت المادة ١٦ من القانون تحظر استعمال المواد المشعة المفتوحة في العيادات الخاصة وأما المادة ١٧ منه فقد أجازت الترخيص باستعمال الإشعاعات المغلفة في العيادات الخاصة بعد استيفاء شروط الوقاية من خطر التعرض للإشعاعات وموافقة اللجنة الفنية المختصة ، واستخلاصاً من تلك المنصوص ، فإن جريمة إقامة جهاز أشعة قبل الحصول على ترخيص بذلك لا تستلزم وقوعها قصداً خاصاً فتم بمجرد وقوع الفعل المكون للجريمة وهو في هذه الدعوى إقامة الجهاز — وهو أمر لا ينافي الطعن في تحققه — ومن ثم فلا تكون هناك حاجة من الحكم — من بعد — إلى التدليل على استعمال الجهاز ، وأما جريمة استعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك ، فإنه لا يشترط لتوافرها أن يتحدث الحكم استقلالاً عن قصد الاستعمال مادامت مدونات الحكم تدل عليه — كما هو الحال في الدعوى — إذ أن لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي اتهمت إليها ومتى أقامت قضائها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق فإن ما تخلص إليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها . لما كان ذلك ، وكان لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان منها متصلاً بشخص الطاعن ، وإذا ما كان ما يثيره الطاعن من أن طبيباً آخر قد حصل على ترخيص لاحق بالإشراف على استعمال جهاز الأشعة لا يتصل بشخصه وليس له أدنى تأثير — وفقاً لما ملف — على ما نسب إليه من اتهام مادام لا يدعى بأن ترخيصاً قد صدر له ، ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ السالف الإشارة إليه تنص على أنه " وفي جميع

الأحوال يجب الحكم بغلق المكان مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الأشياء المضبوطة وينشر الحكم على نفقة المحكوم عليه . فان الحكيم المطعون فيهما يكونا قد أصابا بصحيح القانون في قضائهما بالافاق والنشر على نفقة الطاعن ، ويكون ما ينهيه الطاعن على الحكيم المطعون فيهما في صدد ما سلف جميعه على غير أساس . لما كان ذلك ، وكانت المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى ، وكان الثابت من المفردات أن جهاز الأشعة موضوع الاتهام في كل من الدعويين لم يضبط على ذمة الفصل فيها ، فان الحكم الصادر بمصادرة الجهاز يكون واردا على غير محل ، ويكون كل من الحكيم المطعون فيهما قد أخطأ في قضائه بالمصادرة مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة المصادرة . لما كان ما تقدم ، وكان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في هذه المادة ، وأنه وإن كان الأصل أن تقدير الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما صار إثباتها في الحكم توجب تطبيق تلك المادة فان عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية التي تقتضى تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان الثابت من مدونات الحكيم المطعون فيهما أن الطاعن اقترف جريمة إقامة جهاز أشعة قبل الحصول على ترخيص بذلك ثم اقترف جريمة استعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك . فان في ذلك ما يتحقق به معنى الارتباط بين هاتين الجريمتين ، وكان الثابت أن الدعويين المشار إليهما لم يكن قد صدر فيهما حكم بات ، بل كان نظر الإستئناف المرفوع فيهما أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فإنه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضمهما معا وأن تصدر فيهما حكما واحدا ، أما وهي لم تفعل وأوقعت على الطاعن بمقتضى الحكيم

المطعون فيهما عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين المسندتين إليه ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تميز المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه ببنى على خطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيهما نقضا جزئيا وتصحيحهما بضم قضيتيهما وجعل الغرامة المحكوم بها خمسة جنينيات عنهما وذلك بالإضافة إلى عقوبتي الغلق والنشر المقض بهما مع إلغاء عقوبة المصادرة .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، وعضوية السادة المستشارين :
حسن أبو الفتح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الهوي ، ومجد الحميد محمد الشريفي ، وحسن
علي المغربي .

(١٤٧)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣ القضائية

(٢٤١) حكم . " بياناته " . " تسببه . تسبب معيب " . قتل عمه ، إثبات .
" بوجه عام " . بطلان .

(١) حكم الإدانة . وجوب تبينه مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه
وإلا كان باطلا .

(٢) إحاطته في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . حده : أن تنصب
الشهادتين على واقعة واحدة وألا يوجد فيها خلاف عليها . مثال لتسبب معيب .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب أن يبين كل حكم بالإدانة
مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به
وسلامة ما أخذه تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق الفنانون تطبيقاً صحيحاً
على الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم وإلا كان باطلا .

٢ - من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة
ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على الحكم إن هو أحوال في بيان
شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفادياً من التكرار الذي
لا موجب له ، أما إذا وجد خلاف بين أقوال الشهود من الواقعة الواحدة
أو كان شخص منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فإنه ، يجب
لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة . ولما كان يبين
من الاطلاع على المفردات المضمنة أن الشاهدة الأولى قررت في تحقيقات

النيابة أنها ذهبت إلى مكان الحادث بعد إصابة المجنى عليه الأولى ولم تر واقعة إطلاق النار عليه وأنها لم تشهد سوى واقعة إطلاق النار على المجنى عليه الثاني وهما الواقعتان اللتان انصبت عليهما شهادة الشاهد الثاني واتخذت منهما المحكمة دليلاً على مقارفة الطاعن لجريمتي ضرب كل من المجنى عليهما ضرباً أنفى إلى موته . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أحال في بيان ما نهبت به الشاهدة الأولى إلى مضمون ما شهد به الثاني مع اختلاف الواقعة التي شهد عليها كل منهما ، يكون فوق قصوره منظورياً على الخطأ في الإسناد مما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ مارس سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز أبو تيج محافظة أسيوط (أولاً) قتل كلا من ... و ... و ... عمداً وبلا صبق الإصرار والترصد بأن اتتوى قتلها وأدلى عليهما عدة أسيرة نارية من بندقية كان يحملها فأحدث بهما إصاباتهما الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتهما (ثانياً) حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مشتملاً " بندقية لي أنذله " (ثالثاً) حاز بغير ترخيص ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري صائف الذكر درن أن يكون مرخصاً له بحمله واستعماله . وطالب إلى منشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٣ / ١ من قانون العقوبات و ١ / ١٢ و ٢ / ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبنديب من التقدم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق ، فقرر بذلك . وادعى ابن المجنى عليه الأول مدنياً قبل المتهم بمبلغ مائتين وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضوريا عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال أشاقة مدة سبع سنوات عن التهم جميعها وإلزامه أن يدفع للذعي بالحق المدني مبلغ ٢٥٠ جنية

على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ، فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث أن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب الملقى إلى الموت قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه استند من بين ما استند إليه في إدانته . إلى شهادة .. و .. وأحال في بيان شهادة الثانية إلى مضمون ما شهد به الأول ، مع خلاف جوهرى بين الشهادتين على واقعة الدهوى ، إذ شهد .. رؤيته الطاعن يطلق النار من بندقيته صوب كل من المجنى عليهما فيصديهما بينما نفت الشاهدة رؤيتها لواقعة إطلاق النار على المجنى عليه الأول .. مما يجعل مضمون كل من الشهادتين مخالفا لمضمون الأخرى ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان باطلا . وكان من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على الحكم إن هو أحال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تناديا من التكرار الذى لا موجب له ، أما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير اتى شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المنضمة أن ... قررت في تحقيقات النيابة أنها ذهبت إلى مكان الحادث بعد إصابة المجنى عليه الأول ولم تر واقعة إطلاق النار عليه

وأنها لم تشهد سوى واقعة إطلاق النار على المجنى عليه الثاني وهما الواقعتان اللتان انصبت عليهما شهادة واتخذت منها المحكمة دليلا على مقارفة الطاعن لحرمتي ضرب كل من المجنى عليهما ضربا أفغى إلى موته . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا أحال في بيان ما شهدت به إلى مضمون ما شهد به مع اختلاف الواقعة التي شهد عليها كل منهما ، يكون فوق قصوره منظوبا على الخطأ في الإسناد مما يبطله ويوجب نقضه .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وحضورية السادة المستشارين : حمد أبو الفتح
الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، وهبة الحميد محمد الشريفي .

(١٤٨)

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٣ القضائية

تفتيش . " تفتيش المسجونين " . سجنون . دفوع . " الدفع
بطلان التفتيش " . مستشار الإحالة . أمر بالاجراء . نقض . " حالات
الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

للمسجون المركزية تجرى عليها أحكام لوائح السجن ونظامه . لضابط السجن وحراسه
حق تفتيش أي مسجون في أي وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحوزها
من ممنوعات .

إبقاء الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالاجراء لإقامة الدهرى الجنائية على بطلان التفتيش
الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدقي المشرف على سجن القسم لأحد القلاء به . خطأ
في تطبيق القانون .

متى كان الثابت من الأوراق والمفردات المضمومة أن المعامون ضده كان
قد أدخل أحد المسجون المركزية — وهو سجن الدقي — وموجودا به على ذمة
تنفيذ حكم صادر ضده في جريمة سرقة ، فإنه تجرى عليه أحكام لوائح السجن
ونظامه — وإذا كانت المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل في المسجون تنص
على أنه : " لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أي مسجون في أي وقت
وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحوزها من ممنوعات
أو مواد أو أشياء لا تجوز لهم نظم وتعليقات المسجون حيازتها أو احرازها " .
ولما كان رئيس وحدة مباحث قسم الدقي من الضباط المشرفين على سجن القسم

فإن التفتيش الحاصل منه في واقعة الدعوى كما هي مثبتة في الأمر المطعون فيه وبالأوراق يتفق والحق المخول له ، ويكون بذلك قد وقع صحيحا ويترتب عليه نتائج . ومن ثم فإن الأمر المطعون فيه إذ صدر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية تأسيسا على بطلان هذا التفتيش يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يبيحه ويستوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لظورها من جديد .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم الدقي محافظة الجيزة : أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٧/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ومستشار الإحالة بمحكمة الجيزة الابتدائية قرر غيابيا بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم مع مصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فتعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقص .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون المطعون فيه أنه إذ صدر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه تأسس على بطلان التفتيش الموقع على المطعون ضده استنادا إلى أن حق تفتيش المحجوزين والمحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية غير جائز إلا قبل ادخالهم المكان المعدل لجزمهم أو حبسهم فيه أما بعد دخولهم إلى ذلك المكان فلا يجوز ذلك — في غير حالة التلبس — إلا بعد الحصول على إذن من النيابة العامة مع أن هذا النظر يخالف صحيح القانون ، إذ أنه بعد إيداع المطعون ضده مكان حبسه فإن تفتيشه يكون جائزا بدون حاجة إلى إذن النيابة بذلك ، مما يبيح الأمر المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الأمر المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن رئيس وحدة مباحث قسم الدق وردت إليه معلومات من مصدر سرى أن هناك من يتعاملون بالمواد المخدرة بداخل حجز القسم وأن مصدر تلك المواد هو الطاعن الموجود بالحجز تنفيذاً لحكم صادر ضده في إحدى الجلسات وأنه قام على أثر ذلك بدخول الحجز وتفتيش المطعون ضده فعثر في جيب سرواله على لفافة تحوى قطعة من مخدر الحشيش ، ثم خلاص الأمر إلى بطلان تفتيش المطعون ضده والتقرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بقوله " . . . وإذا قيل بجواز تفتيش المحكوم عليه أو المحجوزين على ذمة قضايا إذا قيل بجواز تفتيشهم فإنما هذا الأمر قاصر على تفتيشهم قبل دخول الحجز أما بعد دخولهم فكان ينبغي على الضابط إما مراقبة وتفتيش جميع الماكولات أو المنقولات الأخرى اللازمة للمحكوم عليه أو المحجوزين قبل دخولها الحجز أو أن يحصل على إذن من النيابة بدخول الحجز للتفتيش إن فرض وتسربت إلى داخل الحجز ممنوعات مما أشار إليها الضابط نقلاً عن مصدره السرى الذى قال عنه أما وإن الضابط لم يلتزم ما فرضه القانون عليه في هذا الشأن من وجوب الحصول على إذن من النيابة للتفتيش طالما أن التفتيش حصل داخل الحجز وأيس خارجة الأمر الذى متى تقررت بتعين معه التقرير بالالوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم مع مصادرة المواد المخدرة " ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق والمفردات المضمومة أن المطعون ضده كان قد أدخل أحد السجناء المركزية وهو مجن قسم الدق — وموجوداً به على ذمة تنفيذ حكم صادر ضده في جريمة سرقة ، فإنه تجرى عليه أحكام لوائح السجن ونظامه وإذا كانت المادة ٥٩٥ من دليل إجراءات العمل في السجن تنص على أنه " لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى سجين في أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتته وغرفته وضبط ما قد يحوز به أو يحوزه من ممنوعات أو مواد أو أشياء لا تجوز لهم نظم تعليمات السجن حيازتها أو إحرازها " ، لما كان ذلك ، وكان رئيس وحدة مباحث قسم الدق من الضباط المشرفين على مجن القسم فإن التفتيش الحاصل منه في واقعة الدعوى كما هي مثبته في الأمر المطعون فيه وبالأوراق يتفق والحق المحول له ويكون بذلك قد وقع صحيحاً ويترتب عليه نتائج ، ومن ثم فإن الأمر المطعون فيه إذ صدر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية تأسيساً على بطلان هذا التفتيش يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما يعيبه وليستوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها من جديد .

جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد المنعم عزاوي نائب رئيس المحكمة وحضوية السادة المستشارين:
 نهر الدين حسن مزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه الصديق دقانة .

(١٤٩)

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٣ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . " سماع الشهود " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .

حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع منه ذلك صراحة أو ضمنا .

إكتفاء المتهم بأقوال الشهود في التحقيقات وتلاوتها . لا إخلال بحق الدفاع . لا ينال من ذلك ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعن احتياطيا على ذمة الدهرى .

(٢ و ٣) حكم . " تسمييه . تسمييب غير عيب " .

(٢) خطأ الحكم في الإصدار . لايحبه . طالما أنه غير مؤثريا استخلاصه من نتيجة .

(٣) تناقض أقوال الشاهد . لا يجب الحكم . مادام قد استخلص الإدانة من تلك الأقوال بما لا يتناقض فيه .

(٤) نقض . " التقرير بالطعن . تقديم الأسباب " .

التقرير بالطعن دون تقديم الأسباب . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .

١ — للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بطلب سماع من لم يحضر من شهود

الإثبات بل اكتفى صراحة بأقوالهم في التحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها ، فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة . ولا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حسم الطاعن وبقى المحكوم عليهم احتياطيا على ذمة الدعوى ، فإن ذلك منها كان استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع باقي أقوال الشهود ، أما وهو لم يفعل بتعلة غير مقبولة هي خشيته من أن يظل موكله محبوسا ، فإنه ليس له من بعد أن ينهى دلي المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع ويضحي النعى على الحكم بهذا السبب غير مديد .

٢ — لا يجب الحكم خطؤه في الإسناد حين أثبت في مدوناته أن المجنى عليها ابلغت بالحادث فور وقوعه على خلاف الثابت بالأوراق طالما أنه — بفرض صحته — غير مؤثريا استخلاصه من نتيجة .

٣ — لا يجب الحكم تعويله على أقوال المجنى عليها — بفرض صحة — ما شاب أقوالها من تناقض مادام أنه استخلص الإدانة من تلك الأقوال بما لاتناقض فيه .

٤ — جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب في اليماد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحده إجراءات لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا تغني عنه . ولما كان البعض من الطاعنين وإن قرروا بالادمان بالنقض في الحكم المطعون فيه إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطمعهم فإنه يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة ١٩٧١/٢/٢٢ بدائرة قسم روض الفرج محافظة القاهرة : (أولا) خطفوا بالإكراه التي يبلغ سنها أكثر من سنة عشر سنة كاملة بأن اقتادوها عنوة من الطريق العام ودفعوها داخل

إحدى سيارات الأجرة ثم سحبوها تحت التهديد باستعمال أسلحة (مطأوى) إلى مسكن المتهم الثانى . (ثانيا) واقفوا المجرى عليها سائلة الذكر بغير رضاها وذلك بأن اقتادوها بالقوة إلى مسكن المتهم الثانى الذى كم فاما واعتدى عليها بالضرب ثم خلع سروالها وأرقدتها أسفل السرير ثم توالى جميعهم على اغتصابها عنوة ، وطابت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور با عملا بالمادتين ١/٢٦٧ و ٢٩٠ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة الأول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وكل من المتهمين الآخرين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالطعن فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون الأول والثانى والرابع والخامس ، وإن قرروا بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه ، لا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم ، فإنه يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن للطعن المقدم من الطاعن الثالث قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الخطف قد شابه بطلان فى الإجراءات وفساد فى الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة أمرت بالقبض على الطاعن وحبسها على ذمة الدوى مما أحاط الدفاع عنه بالخرج الذى جعله معذورا إن هو لم يتمسك بطلب سماع الشهود ، واضطر إلى قبول نظر الدوى حتى لا يظل الطاعن محبوسا .

کما آورد الحكم أن المجنى عليها أبلغت بالحادث فور وقوعه بما يخالف الثابت بالأوراق ومول على أقوالها مع ما شابها من تناقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الخطف وموافقة أثى غير رضاها التي دان الطاعن بهما ، وأقام عليهما في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان للحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يتمك بطالب سماع من لم يحضر من شهود الإثبات بل اكتفى صراحة بأقوالهم في التحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها ، فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة . ولا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعن وباقي المحكوم عليهم احتياطيا على ذمة الدعوى فإن ذلك منها كان استعمالا لحقها المقرر بالمادة ۳۸۰ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع باقي أقوال الشهود ، أما وهو لم يفعل بتملة غير مقبولة هي خشيته من أن يظل موكله محبوسا ، فإنه ليس من بعد أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع ويضحي النعى على الحكم بهذا السب غير مفيد . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم خطأه في الإمتداد حين أثبت في مدوناته أن المجنى عليها أبلغت بالحادث فور وقوعه على خلاف الثابت بالأوراق طالما أنه — بفرض صحته غير مؤثر فيما استخلصه من نتيجة كما لا يعيبه تمويله على أقوال المجنى عليها بفرض صحة ما شاب أقوالها من تناقض — مادام أنه استخلص الإدانة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا في تقدير الدليل وهو مالا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينه رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام ، ومحمود كمال عايفة ، ومحمد عبد الحميد صلاح .
وطه الصديق دقانه .

(١٥٠)

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٣ القضائية

رشوة . اختصاص . أمن دولة . نقض . " مالا يجوز الطعن فيه
الأحكام " .

جريمة الرشوة . اختصاص محكمة أمن الدولة ينظرها .

خطأ الحكم في إثبات أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الاحالة ، على خلاف الثابت
بالأوراق أنها أحيلت إلى محكمة أمن الدولة العليا من رئيس نيابة أمن الدولة ، وأن الهيئة
التي نظرتها هي تلك المنوط بها نظر قضايا أمن الدولة . مؤدى ذلك : أن الحكم صادر من محكمة
لأمن الدولة العليا . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

ولما كانت جريمة الرشوة تدخل في حداد الجرائم التي تختص بها محاكم أمن
الدولة ، وكان ماورد بديباجة الحكم من أن مستشار الاحالة أحال الدعوى
إلى المحكمة بتاريخ معين هو مجرد خطأ مادي ، لأن الثابت من الأوراق أن هذا
التاريخ هو التاريخ ذاته الذي أحال فيه رئيس نيابة أمن الدولة الدعوى إلى محكمة
أمن الدولة العليا ، وكان الطاعن قد سلم بأسباب طعنه بأن الهيئة التي أصدرت
الحكم المظعون فيه هي بذاتها الهيئة المنوط بها نظر قضايا أمن الدولة ، فقد
اندفعت دعوى الطاعن بأن محكمة الخنايات وليس محكمة أمن الدولة هي التي فصلت
في الدعوى وأصبح لامشاحة في أن المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم
فيها هي محكمة أمن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف طنطا . ولما كانت

المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا ويتعين الحكم بعدم جوازه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنها فى غضون الخمسة أيام السابقة على يوم ١١/٢/١٩٧٠ بدائرة قسم المحلة الكبرى محافظة الغربية : بصفتها موظفين عموميين الأول رئيس معمل فحص والثانى مدير إنتاج بمضرب أمام التابع لشركة مضارب الغربية إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للمضارب — طلبا وأخذا لنفسيهما عطية لأداء عمل من أعمال وظيفتهما وللإخلال بواجباتهما وذلك بأن طلبا من مبلغ خمسة جنيهات أخذا المتهم الأول على سبيل الرشوة مقابل تسجيل قبول عينة الأرز المغربى المقدمة منه وإثبات الكميات التى تورد منه بعد ذلك على نحو يزيد عن حقيقتها فى الإيصالات التى تسلم له عند التوريد . وأحالتهم نيابة أمن الدولة بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٠ إلى محكمة أمن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف طنطا لمحاكمتهم . ومحكمة جنايات أمن الدولة العليا بطنطا قضت حضوريا بتاريخ ٣٠/٣/١٩٧١ عملا بالمواد ١٠٣ و ١١/٦ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهما مبلغ ألف جنيه لما أئند إليهما ، وبتاريخ ١٥/٧/١٩٧٢ صدق السيد رئيس الجمهورية على الحكم . وكان الأستاذ المحامى قد قرر بالطعن بطريق النقض فى هذا الحكم نيابة عن الأستاذ المحامى وكيل الطاعن بتاريخ ٩/٥/١٩٧٢ الخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن (وآخر) لأنه بوصف كونه موظفا عموميا قبل رشوة

لأداء عمل من أعمال وظيفته والاخلال بواجباتها ، وقد أحالته النيابة العامة بتاريخ ۱۹۷۰/۳/۱۹ إلى محكمة أمن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف طنطا لمحاكمته ، وأعلن أمر الإحالة إلى شخص الطاعن في ۱۲/۴/۱۹۷۰ ، وبتاريخ ۳۰/۳/۱۹۷۲ قضى بإدانته ، وفي ۱۵/۷/۱۹۷۲ صدق السيد رئيس الجمهورية على الحكم ، فطمعن عليه المحكوم عليه بطريق النقض تأسيساً على أن محكمة الجنايات وليس محكمة أمن الدولة هي التي فصلت في الدعوى ، متسانداً في ذلك إلى ماورد بديباجة الحكم من أن الذي أحال الدعوى إلى المحكمة هو مستشار الإحالة . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الرشوة تدخل في حداد الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة ، وكان ماورد بديباجة الحكم من أن مستشار الإحالة أحال الدعوى إلى المحكمة بتاريخ ۱۹/۳/۱۹۷۰ هو مجرد خطأ مادي ، لأن الثابت من الأوراق أن هذا التاريخ هو التاريخ ذاته الذي أحال فيه رئيس نيابة أمن الدولة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا ، وكان الطاعن قد سلم بأسباب طعنه بأن الهيئة التي أصدرت الحكم المظعون فيه هي بذاتها الهيئة المنوط بها نظر قضايا أمن الدولة ، فقد اندفعت دعوى الطاعن ، وأصبح لامشاحة في أن المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم فيها هي محكمة أمن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف طنطا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ۱۲ من القانون رقم ۱۶۲ لسنة ۱۹۵۸ في شأن حالة الطوارئ تقضي بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً ، ويتمين الحكم بعدم جوازه .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن مزام ، ومحمود كامل مطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومحمد هادل مرزوق .

(١٥١)

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ القضائية

(١ و ٢) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . إثبات . " شهود .
خبرة " . دفاع . " الدفاع الموضوعي " . حكم . " تسببه . تسببه
غير معيب " .

(١) عدم جواز إثارة التناقض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢) المحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص من آخر . شرط ذلك ؟ الجدل حول استدلال الحكم
بتلك الأقوال . موضوعي . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

١ - متى كان الواضح من محضر الجلسة التي دارت فيها المرافعة واختتمت
بصدور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عما أورده بوجه
الطعن بشأن قالة التناقض بين الدليلين القولي والفني ، ومن ثم لا يسوغ له
أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام هذه المحكمة ، ذلك لأنه دفاع موضوعي
ولا يقبل منه النعي على المحكمة بإفقال الرد عليه ما دام أنه لم يتمسك به
أمامها .

٢ - من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها
شخص من آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل
الواقع في الدهوى - ولما كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه
إلى صحة ما أدلت به المجني عليها للشهود ومول على ما نقلوه منها من أنها

قالت أن الطاعن هو ضاربها ، فإن ما يشير الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، لا تقبل إثارة أمام محكمة النقض .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ / ١٢ / ١٩٧١ بدائرة مركز منيا القمح محافظة الشرقية : قتل ... عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن انهال عليها طعنا بآلة حادة (مطواة) قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بمواد الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات — باعتبار الواقعة ضرب أفضى إلى موت — بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه فساد في الاستدلال وتناقض وقصور في التفسير ، ذلك بأنه أورد واقعة الدهوى على أن المجنى عليها أصيبت بثلاث طعنات في الكتف الأيسر والجانب الأيسر من الظهر وقد أدت هذه الإصابات إلى وفاتها ، واستند في إثبات ذلك إلى أقوال كل من ... ابن المجنى عليها و ... كما استند إلى تقرير الصفة التشريحية الذي انتهى إلى أن الوفاة تعزى إلى الإصابتين الطعنيتين الموصوفتين بالصدر مما يمثل تعارضا بين الأدلة ، كما عول الحكم أيضا في قضائه على ما شهد به ... من أنه سمع من المجنى عليها أن الطاعن ضربها في ظهرها وهو ما يؤدي إلى تعارض آخر مع التقرير المشار إليه ولم تمن المحكمة برفع ذلك التعارض ، كما أنها أففلت الرد على دفاع الطاعن الجوهرى

من أن المجنى عليها لا تستطيع أن ترى ضاربها ، إذ كانت أصابتها من الخلف ، ومن ثم فلا تستطيع أن تفضي باسمه لمن نقل عنها من الشهود ، وحول الحكم في قضائه على شهادتهم ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قد أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على نبوتها في حقه أدلة سائغة . لما كان ذلك ، وكان الواضح من محضر جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ التي تناولت فيها المرافعة واختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا عما أورده بوجه الطاعن بشأن قلة التناقض بين الدليلين القولي واللفظي ، ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام هذه المحكمة ، ذلك لأنه دفاع موضوعي ولا يقبل منه النهي على المحكمة بإغفال الرد عليه ما دام أنه لم يتمسك به أمامها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة ما أدلت به المجنى عليها للشهود ، وحول إهلي ما نقلوه عنها من أنها قالت أن الطاعن هو ضاربها ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يسدور أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم
أحمد الدهواني ، ومعه في عمود الأمانة : وعبد الحميد محمد الزريقى ، وحنان علي
المنزلي .

(١٥٢)

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ القضائية

دعوى جنائية . " إنقضاؤها " . إثبات . " قرآن " . " قوة الشيء
المحكوم فيه " حكم . " حججه " . نقض . " حالات الطعن " . الخطأ في تطبيق
القانون . دفع . " الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها " .
الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية . شروطه .

الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيما لا يحوز جهة الشيء المحكوم فيه .
ملاحظة ذلك . عدم فصل في موضوع التهمة بالبراءة أو بالإدانة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر .
خطأ في تطبيق القانون .

مفاد نص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية — هل ما استقرت عليه
أحكام محكمة النقض — أنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية
بما يتعين معه الامتناع عن نظر الدعوى (أولا) أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق
صدوره في محاكمة جنائية معينة ، وأن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية
التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين
(ثانيا) أن يكون الحكم صادرا في موضوع الدعوى سواء قضى بالإدانة وتوقيع
العقوبة أو بالبراءة ورفض توقيعه — أما إذا صدر الحكم في مسألة غير فاصلة
في الموضوع ، فإنه لا يحوز حجية الشيء المقضى به ، ومن بين ذلك الأحكام
التي تخرج الدعوى من حوزة المحكمة بغير أن تفصل في النزاع كالحكم الصادر بعدم

جواز نظر الدعوی لسبق الفصل فیہا . ولما كانت الدعویان الحالیة والمضمومة وإن اتحدتا فی السبب والموضوع والأشخاص إلا أنه نظرا لأن الدعوی الأخيرة صدر الحكم فیہا بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فیہا بالحکم الابتدائی الصادر فی الدعوی المنظورة ، مما لا یعتبر قضاء فی موضوع التهمة بالإبراء أو بالإدانة یحوز حجیة الشيء المحکوم فیہ وتنقضی به الدعوی الجنائیة ، فإن الحكم المطعون فیہ إذ قضی بعدم جواز نظر الدعوی لسابقة الفصل فیہا یكون قد أخطأ فی تطبیق القانون بما یتوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فی يوم ۲ یولیة سنة ۱۹۷۰ بدائرة بندر المحلة محافظة الغربية (أولا) أقام البناء المبین بالمحضر بدون ترخیص . (ثانيا) أقام البناء المذكور فی الأجزاء الخارجة عن خط التنظيم . وطلبت عقابه بمواد القانون ۴۵ لسنة ۱۹۶۲ . ومحكمة بندر المحلة الجزئیة قضت حضوريا إعتباريا عملا بمواد الانعام مع تطبیق المادة ۳۲ من قانون العقوبات بتغريم المنهم خمسة جزیئات وضعف رسوم الترخیص عن التهمتين وإصلاح الأعمال المخالفة وتقديم الرسوم الهندسية فی خلال شهر من تاریخ صیرورة الحكم نهائیا . فاستأنف المنهم هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائیة - بهیئة استئنافية - بعد أن دفع الحاضر مع المنهم بعدم جواز نظر الدعوی لسابقة الفصل فیہا - قضت حضوريا بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوی لسابقة الفصل فیہا فی اللجنة رقم ۵۴۵۹ سنة ۱۹۷۰ المحلة . فطعنت النيابة العامة فی هذا الحكم بطریق النقض .. إلخ .

المحكمة

حیث إن مما تنمأ النيابة العامة علی الحكم المطعون فیہ أنه إذ قضی بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوی لسابقة الفصل فیہا فی اللجنة رقم ۵۴۵۹ لسنة ۱۹۷۰ بندر المحلة قد أخطأ فی تطبیق القانون ذلك بأن القضية الأخيرة لم یصدر

فی موضوعها حکم نہائی بالبراءة أو الإدانة بل اقتصر الحكم فيها على القضاء بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها من المحكمة المطعون في حكمها مما لا يتوافر معه شروط صحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه .

وحيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أسندت إليه النيابة العامة تهمتي إقامة بناء بدون الحصول على ترخيص من الجهة المختصة وإقامته في الأجزاء الخارجية من خط التنظيم ، وقد قضت محكمة أول درجة بتاريخ ۱۰/۱۰/۱۹۷۰ بتغريمه خمسة جنيهات وإلزامه بضعف الرسوم مع إصلاح الأعمال المخالفة وتقديم الرسوم الهندسية في خلال شهر من صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المحكوم عليه وأمام المحكمة الاستئنافية طلب ضم اللجنة رقم ۵۴۵۹ سنة ۱۹۷۰ بندر المحلة ودفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة السابقة التي أمرت المحكمة بضمها ثم صدر الحكم المطعون فيه مؤسسا قضاؤه على أنه قد ثبت من اللجنة رقم ۵۴۵۹ سنة ۱۹۷۰ بندر المحلة أنها من ذات التهم المنسوبة إلى المتهم ، وقد قضى فيها إبتدائيا بجملة ۱۰/۲۸/۱۹۷۰ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى الحالية رقم ۵۸۹۲ سنة ۴۳ بندر المحلة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ۴۵۴ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة لاتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدد حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة . وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظمن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون " . وكان مفاد هذا النص — على ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض — أنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية بما يتعين معه الامتناع من نظر الدعوى : (أولا) أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة ، وأن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين (ثانيا) أن يكون الحكم صادرا في موضوع الدعوى سواء قضى بالإدانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض توقيعها . أما إذا صدر الحكم في مسألة غير فاصلة في الموضوع ، فإنه لا يجوز

حجیه الشیء المقضی به ، ومن بین ذلك الأحكام التي تخرج الدعوی من حوزة المحكمة بذیر أن تفصل فی النزاع كالحکم الصادر بعدم جواز نظر الدعوی لسبق الفصل فیها . لما كان ما تقدم ، وكانت الدعویان الحالیة والمضمومة وإن اتحدتا فی السبب والموضوع والأشخاص ، إلا أنه نظرا لأن الدعوی الأخيرة صدر الحکم فیها بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فیها بالحکم الابتدائی الصادر فی الدعوی المنظورة — مما لا یعتبر قضاء فی موضوع التهمة بالبراءة أو بالإدانة یحوز حجیه الشیء المحکوم فیہ وتنقضی به الدعوی البائناتیه — فإن الحکم المطعون إذ قضی بعدم جواز نظر الدعوی لسابقة الفصل فیها فی اللجنة رقم ۵۴۵۹ بئدر المحلة المشار إليها یكون قد أخطأ فی تطبیق القانون بما یتوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديوان ، ومصطفى محمود الأبيوطى ، وعبد الحميد محمد الشريفى ، وحمى على المغربى .

(١٥٣)

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٣ القضائية

نقض . " التقرير بالطعن . تقديم أسبابه " .

التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وتقديم أسبابه شرط لقبوله . هما يكوئان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه .

تقديم أسباب الطعن دون التقرير به . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . لا يجدى للطامن إرسال محاميه برقية إلى مدير السجن تمسكه من التقرير ، ما دام الطامن لم يظهر رغبته شخصيا فى الطعن بل وقع على نموذج التنفيذ بما يفيد قبوله للحكم ولم يدع أن أحدا أجبره على ذلك .

من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن — فى الميعاد الذى حدده القانون — هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكوئان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . ولما كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٢ وقدم محامى الطامن أسباب الطعن فى ٦ من مايو سنة ١٩٧٢ ولكن الطامن لم يقرر بالطعن بطريق النقض وجاء بمذكرة قلم التنفيذ بالنيابة أن المحكوم عليه قبل تنفيذ الحكم ووقع على نموذج التنفيذ بما يفيد ذلك ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا . ولا يجدى الطامن ما يشير به محاميه فى أسباب الطعن من أنه أرسل برقية إلى مدير

السجن يطلب فيها تمكين موكله من التقرير بالظمن بالنقض في الحكم الصادر ضده ما دام الأخير لم يظهر رغبته شخصيا في الظمن بل وقع على نموذج التنفيذ بما يفيد قبوله الحكم ولم يدع أن أحدا أجبره على ذلك ، إذ الأصل أن الظمن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المحامين منهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الظمن في الحكم ورغبتهم في السير فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧١ بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (أفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطابت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمراد ١ / ١ و ٢ و ٧ / ١ و ٣٤ / أ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند أ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة . وقدم محامي المحكوم عليه تقريرا بأسباب الظمن ومفاعيل منه ، إلا أن المحكوم عليه لم يقرر بالظمن على الحكم .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٧٢ وقدم محامي الطاعن أسباب الظمن في ٦ من مايو سنة ١٩٧٢ ولكن الطاعن لم يقرر بالظمن بطريق النقض وجاء بمذكرة قلم التنفيذ بزيادة شرق الاسكندرية أن المحكوم عليه قد قبل تنفيذ الحكم ووقع على نموذج التنفيذ بما يفيد ذلك . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الظمن — في الميعاد الذي حدده

القانون — هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا . ولا يجدى الطاعن ما يثيره محاميه في أسباب الطعن من أنه أرسل برقية إلى مدير السجن يطلب فيها تمكين موكله من التقرير بالنقض في الحكم الصادر ضده ما دام أن الأخير لم يظهر رغبته شخصيا في الطعن بل وقع على نموذج التنفيذ بما يفيد قبوله للحكم ولم يدع أن أحدا أجبره على ذلك ، إذ الأصل أن الطاعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المحامين منهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السير فيه .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد الدين عطية ، وعضوية المادة المستشارين : حسن
أبو الفتح الشريف ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وعبد الحميد محمد الشريف ، وحسن
مل المغربى .

(١٥٤)

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ القضائية

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) مستشار إحالة . " إصدار قراراته .
تسببها " . أمر بالالوجه لإقامة الدعوى . إجراءات المحاكمة . نقض . " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " .

(١) استلزام القانون . اشتغال الأمر الصادر بالالوجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء
من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة هل الأسباب التى بنى عليها . عدم تطلبه
ذلك عند إصدار مستشار الإحالة أمره بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بالالوجه لإقامة
الدعوى فى الاستئناف المرفوع إليه منه .

(٢) الجدل فى تقدير الدليل . معاودة التصدى له أمام محكمة النقض . غير جائز .
(٣) فساد الأمر المطعون عليه فى تفسيره للدلول عبارة وردت بالنتقرير الطبى الشرعى .
لا ينال من سلامته . مادام أن ما أورده فى هذا الشأن إنما كان بعد أن استوفى تدليله على عدم
الاطمئنان إلى كفاية الأدلة المطروحة فى الدعوى ، وكان ما فسد استدلاله لا أثر له على منطقته
أو النتيجة التى انتهى إليها .

(٤) عدم التزام الأمر المطعون عليه بأن يرد على دفاع موضوعى ظاهر البطلان ويحيد
عن حجة العواب .

(٥) جواز تمثيل النيابة — الذى أصدر الأمر المستأنف — النيابة العامة عند نظر
الاستئناف أمام مستشار الإحالة .

(٦) النقص على الأمر المطعون عليه بوجود نقص فى بعض نقاط التحقيق . غير مقبول .
مادامت الطاعة لم تطلب أمام مستشار الإحالة لإجراء تحقيق معين ولم ير هو من جانبه محلاً لإجراء
تحقيق تكميل .

(۷) لا یلزم لصحة قراوات مستشار الاحالة صدورهما باسم الشعب .

۱ — البین من استقراء نصوص المواد ۱۵۴ و ۱۶۲ و ۱۶۷ و ۱۶۹ و ۲۰۹ و ۲۱۰ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن إصدار قاضي التحقيق أو النيابة العامة للأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية واستئناف هذا الأمر والفصل فيه ومقارنتها بالمادتين ۱۷۳ و ۱۷۶ من ذات القانون الواردتين في الفصل الخاص بمستشار الإحالة — أن القانون وإن استلزم أن يشتمل الأمر الصادر بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة ، على الأسباب التي بني عليها ، فإنه لم يتطلب ذلك عند إصدار مستشار الإحالة أمره بتأييد أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية في الاستئناف المرفوع إليه منه . ومن ثم فلا تريب على الأمر المطعون فيه إذ هو أيد الأمر المستأنف لأسبابه مكتفياً بما دون أن ينشئ لنفسه أسباباً قائمة بذاتها ، وأحال في رده على ما استندت إليه الطاعنة في استئنافها على ما أقيم عليه ذلك الأمر .

۲ — متى كان الأمر المستأنف المؤيد بالأمر المطعون فيه قد أحاط بالدعوى ومحض أدلتها ووازن بينها من بعمر وبصيرة وخاص في تقدير مائع — له سنده من الأوراق — إلى أن عناصر الاتهام يحيطها الشك والريبة وليست كافية لإحالة المطعون ضدهم للمحاكمة ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل في مجموعه إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز معاودة التصدي له أمام محكمة النقض .

۳ — متى كان بين من مطالعة المفردات المضمومة أنه ورد بالتقرير الطبي الشرعي عن نتيجة الكشف على المطعون ضده أن السحجات التي شوهدت به حديثة ، وقد تتفق وتاريخ الحادث ، وكان القرار المستأنف قد جاء فاسداً في تفسيره لمدلول هذه العبارة من أن التقرير الطبي الشرعي لم يقطع بأن تلك الآثار الاصابية معاصرة لوقت وقوع الحادث ، إلا أن ذلك لا ينال من سلامة القرار مادام أن ما أورده في هذا الشأن ، إنما كان بعد أن استوفى

تدلیسہ علی عدم الاطمئنان الی کفایۃ الأدلۃ المطروحة فی الدعوی ،
وکان هذا الذي فسد استدلاله فيه لا أثر له في منطقہ أو النتيجة التي
اتى إليها .

۴ — لا ضير على الأمر المطعون فيه إذا هو لم يورد دقاً موضوعياً ظاهر
البطلان وبعيداً عن محجة الصواب أو يرد عليه .

۵ — ليس في القسانون ما يمنع من أن يقوم رئيس النيابة الذي أصدر
الأمر المستأنف من تمثيل النيابة العامة عند نظر الاستئناف أمام مستشار
الإحالة .

۶ — إن ما تثيره الطاعة في خصوص وجود نقص في بعض نقاط التحقيق
— بفرض وجوده — لا يعدو أن يكون تعييباً لتحقيق النيابة ، وما دامت
الطاعة لم تطالب أمام مستشار الإحالة بإجراء تحقيق معين في هذا الشأن ،
وكان مستشار الإحالة لم ير من جانبه محلاً لإجراء تحقيق تكبيل إكتفاء بما هو
معروض عليه وهو أمر من إطلاقاته موكل لتقديره وخاضع لسلطانه
دون معقب ، فإنه لا يقبل من الطاعة النعي على الأمر المطعون عليه
في هذا الصدد .

۷ — من المقرر أن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل
التحقيق وما يباشره من سلطات إنما باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءاً من قضاء
الحكم . ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الشعب ،
مادام الدستور — رائد كل القوانين — لا يوجب هذا البيان
إلا في الأحكام (۱) .

(۱) راجع الحكم الصادر من هيئة المواد الجنائية والمدنية مجتمعين بجملة

۱۹۷۴/۱/۲۱ والمنشور بالعدد الثالث من السنة الثالثة والعشرين بالصحيفة رقم ۸۱ .

الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن فيما قرره وشهد به من أنه كان موجودا بمنزله فقدم إليه في الصباح ابن المجنى عليه يسأله عن والده فأجابه نفيا فخرجا للبحث عنه فالتقيا بولدى المجنى عليه اللذين أبلغاهما بالعثور عليه قتيلا بإحدى الترع وأبلغت النيابة بالحادث واتهم كل من و و و و بقتل المجنى عليه لوجود خلافاً سابقة بينهم وبين القتل وادعت بحق مدني قبل المتهمين متضامنين . وبعد أن حقت النيابة الحادث أصدرت قراراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية هذا القرار أمام مستشار الإحالة بحكمة سوهاج الابتدائية . فقرر بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وإلزام المستأنفة بالمصروفات . فطعنت المدعية بالحقوق المدنية في هذا القرار الأخير بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن ما تنعاه الطاعنة على الأمر المطعون فيه إنه إذ صدر بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قد شابه البطلان والقصور في السبب والفساد في الاستدلال والخطأ في الاستناد، ذلك بأن الأمر المطعون فيه لم يصدر باسم الشعب وخلا من توقيع أمين السر كما أنه لم يثبت أنه صدر بحجاسة غير علنية وكان رئيس النيابة الذي أصدره هو الذي قام بتمثيل النيابة العامة عند نظر استئنافه أمام مستشار الإحالة ، فضلاً عن أن النيابة العامة أصدرت أمرها دون سؤال رجال الحفظ عما أسفرت عنه تحرياتهم وما أجروه من تفتيش ودون انتظار نتيجة تحليل الدماء التي دثر عليها ببعض ملابس المطعون ضدهم ولم يستكمل مستشار الإحالة هذا النقص ، وأيضاً استند الأمر المطعون فيه إلى أن الآثار الإصابية التي لوحظت بجسم المطعون ضده الرابع لم يقطع التقرير الطبي الشرعي بأنها معاصرة للحادث

مع أن هذا التقرير أورد أن تلك الإصابات تتفق وتاريخ الحادث ، كما أن القرار أحال في رده على ما أنارته الطاعة في استئنافها — على ما أوردته النيابة العامة في قرارها مع أن هذا القرار الأخير لم يعرض لتكذيب شهود نفي المطعون ضدهم لهم فيما أشهدوهم عليه ولم يشر إلى الباعث على القتل ومكان وجود جثة المجنى عليه وما لوحظ من تلوث ملابس المطعون ضدهم المغسولة حديثا بالدماء وأخيرا فإن الأمر لم يعرض لإيرادا وردا لما أنارته الطاعة من أن المطعون ضدهم استبدلوا الأحرار المرسله للطب الشرعي لتأني نتيجة فحصها مؤيدة لدفاعهم ، مما يوجب الأمر المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه فضلا عن أن الأمر المطعون فيه قد صدر باسم الشعب فإن المادة ٧٢ من دستور جمهورية مصر العربية تنص على أنه " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب .. " ، وكان قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات إنما باعتباره ماطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، فإنه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الشعب مادام الدستور — رائد كل انقوانين — لا يوجب هذا البيان إلا في الأحكام . ولما كان ليس في القانون ما يمنع من أن يقوم رئيس النيابة الذي أصدر الأمر المستأنف بتمثيل النيابة العامة عند نظر الاستئناف أمام مستشار الإحالة . وإذا كان البين من مطالعة محضر جلسة نظر استئناف الطاعة لأمر النيابة أمام مستشار الإحالة والأمر الصادر فيه أنه أثبت بهما أن انعقاد الجلسة وكذا صدور الأمر المطعون فيه كانا في غير علانية ، وأنه موقع عليهما من أمين السر ، فيكون النعي على الأمر في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان مآثره الطاعة في خصوص وجود نقص في بعض نقاط التحقيق ، فإنه — بفرض وجوده — لا يعمد أن يكون تعييا لتحقيق النيابة ، وما دامت الطاعة لم تطلب أمام مستشار الإحالة إجراء تحقيق معين في هذا الشأن ، وكان مستشار الإحالة لم ير من جانبه محلا لإجراء تحقيق تكيلي لاكتفاء بما هو معروض عليه وهو أمر . من إطلاقاته موكل لتقديره وخاضع لسلطانه دون معقب ، فإنه لا يقبل من الطاعة النعي على الأمر في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان البين من استقراء نصوص المواد ١٥٤ و ١٦٢ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢٠٩ و ٢١٠

من قانون الإجراءات الجنائية في شأن إصدار قاضي التحقيق أو النيابة العامة للأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية واستئناف هذا الأمر والفصل فيه ومقارنتها بالمادتين ١٧٣ و ١٧٦ من ذات القانون الواردتين في الفصل الخاص بمستشار الإحالة يبين أن القانون وإن استلزم أن يشمل الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية — سواء من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة — على الأسباب التي بنى عليها ، فإنه لم يتطلب ذلك عند إصدار مستشار الإحالة أمره بتأييد أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في الاستئناف المرفوع إليه عنه ، ومن ثم فلا تريب على الأمر المطعون فيه إذ هو أيد الأمر المستأنف لأسبابه مكنتها بها دون أن ينشئ لنفسه أسباباً قائمة بذاتها ، وأحال في رده على ما استندت إليه الطاعنة في استئنافها على ما أقيم عليه ذلك الأمر . ولما كان الأمر المؤيد بالأمر المطعون فيه قد بين وقائع الدعوى تفصيلاً وعرض لما قام فيها من اتهام أو شبهات في حق المطعون ضدهم ، وخاص إلى أن أحداً لم يشهد برؤيته للحادث إلا شاهداً واحداً قرر بأنه كان برفقة المجنى عليه وقت وقوع الحادث وأنه رأى المطعون ضدهم وقت ارتكابهم له وأن أقوال هذا الشاهد لا تنهض دليلاً على اسناد الاتهام إلى هؤلاء لأنها لم تكشف عن كيفية وقوع الحادث أو الآلة المستعملة في ارتكابه وأنها لا تتفق مع منطق الأمور ، ثم أورد أسانيداً في إطراح هذه الشهادة وعدم التعويل عليها منتبهاً إلى أن الاتهام الموجه إلى المطعون ضدهم من أهل المجنى عليه قوامه مجرد الظن اعتماداً على نزاعات سابقة بينهم وبينه وأن تحريات الشرطة ما هي إلا ترديد لهذا الاتهام وإزاء ذلك فإن الفاعل يكون مجهولاً لم تكشف عنه التحقيقات ، واستطرد الأمر إلى أن هذا الذي خلص إليه لا يؤثر عليه ما شوهد بأحد ممن وجه إليهم الاتهام (المطعون ضده الرابع) من آثار إصابية لأن الطبيب الشرعي لم يقطع بأنها معاصرة لوقوع الحادث فضلاً عن أنه يفرض معاصرتها له فإنه لم يقم بالأوراق دليل على أن هذه الآثار من فعل المجنى عليه حال قتله ، ولما كانت الطاعنة لاتنازع في أن ما استند إليه الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية له مأخذه الصحيح في الأوراق سوى ما استخلصه الأمر مما ورد بالتقرير الطبي الشرعي عن الإصابات التي شوهدت بحجم المطعون ضده الرابع ، وكان يبين من مطالعة

المفردات المضمومة أنه ورد بالتقرير الطبي الشرعى من نتيجة الكشف على المطعون ضده المذکور أن السمحات التى شوهت به حديثة وقد تتفق وتاريخ الحادث ، وكان القرار المستأنف قد جاء فاعدا فى تفسيره لمذلول هذه العبارة من أن التقرير الطبي الشرعى لم يقطع بأن تلك الآثار الأصابية معاصرة لوقت وقوع الحادث ، إلا أن ذلك لا يئال من سلامة القرار لأن ما أورده فى هذا الشأن إنما كان بعد أن استوفى تدليله على عدم الاطمئنان إلى كفاية الأدلة المطروحة فى الدعوى ، وكان هذا الذى فسد استدلاله فيه لا أثر له فى منطقته أو النتيجة التى انتهى إليها ، وكان البين من الاطلاع على المفردات أن الثابت من تقرير المعامل بمصلحة الطب الشرعى عن فحص الاحراز المرسله والتي تحتوى على ملابس مضبوطة لبعض المطعون ضدهم وثبت من تحايل البقع أو الاجزاء المشبهة فيها منها أنه لم يعثر على دم — أن الاختام التى تحايلها الاحراز سليمة ، ومن ثم فإن ماثيره الطاعنة من أن عبثا قد لحق بتلك الاحراز لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب ، ولاضير على الأمر المطعون فيه إذا هو لم يورده أو يرد عليه . لما كان ما تقدم ، وكان الأمر المستأنف المؤيد بالأمر المطعون فيه قد احاط بالدعوى ومحص أدلتها ووازن بينها من بصر وبصيرة وخاص فى تقدير سائغ — له منده من الأوراق — إلى أن عناصر الاتهام يحيطها الشك والريبة ولا يست كافية لإحالة المطعون ضدهم للمحاكمة ، فإن ماثيره الطاعنة فى هذا الصدد ينحل فى مجموعه إلى جدل فى تقدير الدليل مما لا يجوز معارضة التصدى له أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعنة المصاريف المدنية .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، ومضوية المادة المستشارين : حسن
أبو الفتح الشريفين ، وإبراهيم أحمد الدورات ، ومعتنى محمود الأصبولى ، وجدا الحميد
محمد الشريفين .

(١٥٥)

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٣ القضائية

(١ و ٢) تفتيش . ” إذن التفتيش . إصداره . تنفيذه ” . دفع .
” الدفع ببطلان إذن التفتيش ” . بطلان . مأمورو الضبط القضائي .
” اختصاصهم ” .

(١) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . أمر موضوعي موكول
إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة ادرع .
مجرد الخطأ المادى فى ذكر اسم الشارع الذى يقع به حانوت الطاعن فى محضر التحريات
لا يقطع بذاته فى عدم جدية ما تضمنه من تحرير .
(٢) لرجل الضبط القضائي المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف والوقت المناسبين
خلال الفترة المحددة بالإذن لإبرائه بطريقة مشروعة .

١ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش
هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف
محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي
بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها
فى شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما
كانت المحكمة قد صوّتت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم
جدية التحريات التي سبقتها بأدلة متبعة لها أصلها الثابت فى الأوراق ، وكان مجرد
الخطأ المادى فى ذكر اسم الشارع الذى يقع به حانوت الطاعن فى محضر التحريات

لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر ، فإن معنى الطاعن ببطالان إذن النيابة بالضبط والتفتيش لإبتنائه على تحريات غير جدية يضحى ولا محل له إذ هو لا يعدو أن يكون عودة إلى المجادلة في أدلة الدعوى التي استنبطت منها المحكمة معتقدها في حدود سلطتها الموضوعية .

٢ - لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإجراءه بطريقة مشمرة وفي الوقت الذي يراه مناسبا ما دام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالإذن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٧١ بدائرة قسم العطارين محافظة الاسكندرية : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ١/١ و ٢ و ١/٧ و ٣٤ أ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول المرفق ، فأقر بذلك . ومحكمة جنابات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١٣/٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل سنة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة جوهر المخدر المضبوط ، وذلك على اعتبار أن الأحرار كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينفي الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة أحرار جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، قد شابه القصور

في البيان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن النيابة بالضبط والتفتيش لإبتهائه على تحريات غير جدية بدليل أن الضابط الذي أجرى التحريات أخطأ في اسم الشارع الذي يقع فيه حانوته كما أنه قد تراخى في تنفيذ إذن التفتيش ، إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفع بما لا يسبغ أطراحه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز الجواهر المخدرة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الضابط والشرطي المرافق له ومما دل عليه تقرير فحص المعمل وهي أدلة لا يجادل الطاعن في أن لها أصلها الصحيح الثابت في الأوراق — من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، ثم عرض الحكم إلى دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لإبتهائه على تحريات غير جدية ورد عليه بقوله ” ومن حيث أنه عن الدفع فهو غير سديد في شقيه أما عن الشق الأول منه فإن الثابت من محضر الضابط أنه أثبت فيه من الوقائع ما يوحي بصحة التحريات وجديتها وقد أخذت النيابة بتلك التحريات وأصدرت الإذن على أساسها وفي حدود سلطتها والمحكمة تقرر سلطة التحقيق على ما رآته من جدية التحريات ولا ينال من ذلك ما ذكره الضابط بشأن اسم الشارع لأن الضابط ذكر في محضره أن هذا الشارع متفرع من شارع صلاح الدين بالمطارين وهو ما لم يجحده المتهم بل أكدته أقواله بالتحقيقات حينما ذكر بأن شارع علي باشا مبارك متفرع من شارع صلاح الدين وترتبطا على ذلك لا تعدو المسألة خطأ ماديا عن بيان اسم الشارع . أما عن الشق الآخر فلا يلزم أبدا إجراء تنفيذ الإذن يوم صدوره طالما أن يوم التنفيذ يقع خلال المدة المحددة بالإذن وهي هنا مدة أسبوع على ما ورد بعبارة الإذن “ . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي جنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره ، واقرت النيابة على تعريضها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما

كانت المحكمة قد صوّتت الأمر بالتفتيش ووردت على شواهد الدّفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة متبجّة لها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان مجرد الخطأ المأدى في ذكر اسم الشارع الذي يقع به حانوت الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في هدم جدية ما تضمنه من تحرر ، وكان لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخيير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مشعرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً ما دام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالإذن ، فإن منعى الطاعن يضحى ولا محل له إذ هو لا يعدو أن يكون عوداً إلى المجادلة في أدلة الدهوى التي استندت منها المحكمة معتقدها في حدود ساطنها الموضوعية ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين مطية ، ومضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتح الشربيني ، ، و ابراهيم أحمد الديواني ، ومصطفى محمود الأسهرطي ، وعبد الحميد محمد الشربيني .

(١٥٦)

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣ القضائية

- (١) مستشار الإحالة . بطلان .
تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة — حتى بفرض عدم إعلانه — لا يبطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة . هل ذلك ؟ .
- (٢) إثباتات . " شهود " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .
وزن أقوال الشاهد . موضوعي . مثال لتسبب غير معيب .
- (٣) نقض . " أسباب الطعن . وضعها " .
أوجه الطعن . وجوب أن تكون راضحة محددة .

١ — استقر قضاء محكمة النقض على اعتبار الإحالة من مراحل التحقيق ، وأن تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة — حتى بفرض عدم إعلانه — لا يبطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة فالقانون لم يستوجب حضوره ، كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز لأنهم أن يطلب منها استكمال مافات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنها أمامها . ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الإجراء وإلا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز ، ويكون النفي على الحكم في هذا الصدد غير سليم .

٢ — وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء عليهما . مهما وجه إليهما من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه .

إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ومتى أخذت المحكمة بشهادة الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على هدم الأخذ بها ، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات التي أوردتها في حكمها ووافقت عليها وأخذت بها ، وكان الطاعن لا ينزع في أن ما أوردته المحكمة منها له معينة الصحيح في الأوراق ، فإن ما يثيره في هذا الشأن هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من استنادها إلى أدلة الثبوت التي اقتنعت بها ، مما لا يجوز معاودة الجدل بشأنه أمام محكمة النقض .

٣ — يتعين لقبول الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في ادعوى المطروحة وكونه متجا مما تلزم محكمة الموضوع بالتصدي له إيرادا له وردا عليه ، ولما كان الطاعن لم يكشف بأسباب الطعن عن أوجه التناقض بين أقوال الشهود والتقرير الطبي بل ساق قوله مرسلا مجهلا ، فإنه لا يكون محل للنهي على الحكم في هذا المقام .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٦٥ بشاحية قسم شبرا محافظة القليوبية : أحدث عمدا - - - - - الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات بنها قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب
افضى إلى موت قد شابه البطلان والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع
ببطلان الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لأنه
لم يعلن بالحضور أمامه وقد أطرح الحكم المطعون هذا الدفع بما لا يسوغه
قانونا ، كما دفع الطاعن ببطلان استجواب المجنى عليه لأنه تم قبل ورود إنفاذ
من المستشفى بأن حالته الصحية تسمح بذلك غير أن الحكم التفت عن هذا
الدفع ، وأيضا فإن الحكم لم يعرض لما أثاره الطاعن من أن أحد الشهود الذين
حول الحكم على أقوالهم في إدانته كان قد ورد بمحضر التحريات أنه اشترك
في ضرب المجنى عليه وأن شاهدا آخر ورد في بعض أقواله أنه لم يشاهد شيئا
هذا فضلا عن التناقض بين أقوال الشهود وبين التقرير الطبي ، مما يعيب الحكم
ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة
من أقوال شهود الإثبات ومن أقوال الطاعن في التحقيقات ومن تقرير الصفة
النشريبية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان
ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان أمر الإحالة لصدوره دون إعلان
الطاعن بالحضور أمام مستشار الإحالة وأطرحه في قوله : " أنه من المقرر
أن الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات هو أمر
نهائي لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تتعرض للدفع ببطلانه أيا كان سبب البطلان
لما يؤدي إليه منطق بطلانه من إحالته الدعوى إلى سلطة التحقيق بعد دخولها
في حوزة المحكمة ، وهو ما لا يسمح به القانون ذاته " . وما أورده الحكم صحيح
في القانون ، ذلك بأن أحكام محكمة النقض استقرت على اعتبار الإحالة من مراحل

التحقيق وأن تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة — حتى بفرض عدم إعلانه — لا يبطل القرار بالإحالة إلى المحكمة قال القانون لم يستوجب حضوره كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للتمم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنها أمامها ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الإجراء والإلتصاف بحل البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز ، ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أخذت الطاعن بأقواله في التحقيقات وبشهادة شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريرية ولم تؤاخذ به غير ذلك من الأدلة حتى يصح له أن يشكو منه ، وكانت الأقوال التي أدلى بها المجنى عليه عند استجوابه أمام النيابة خارجة عن دائرة استدلال المحكم ، فإن ما يثيره الطاعن بصدد بطلان الاستجواب لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطامن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع فنزله المازلة التي تراها وتقدره التقدير الذي نطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ومتى أخذت المحكمة بشهادة الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها . وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات التي أوردتها في حكمها ووثقت فيها وأخذت بها ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم منها له معينه الصحيح في الأوراق ، فإن ما يثيره في هذا الشأن هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من استنادها إلى أدلة الثبوت التي اقتنعت بها ، مما لا يجوز معاودة الجدل بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محمداً مبيناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته

في الدعوى المطروحة وكونه متبجاً مما تلازم محكمة الموضوع بالتصدي له بإرادته له وردا عليه ، وكان الطاعن لم يكشف بأسباب الطعن عن أوجه التناقض بين أقوال الشهود والتقارير الطبي بل ساق قوله مرسلًا مجهلاً ، هذا ومن ناحية أخرى فإن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت به البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة . وكان ما أورده الحكم من أقوال الشهود من أن الطاعن هو الذي طعن المجنى عليه بمطواه — وهو مما لا يمارى الطاعن في أن له أصله الثابت في الأوراق — لا يتناقض مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية ، فانه لا يكون محل للنهي على الحكم في هذا المقام . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين : محمود كامل عطيفه ، ومحمد عبد الهيد سلامة ، ومحمد الصديق دقانة ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٥٧)

١١) الطعن رقم ١٦ لسنة ٣ القضائية

غش . عقوبة . "تطبيقها" . "وقف تنفيذها" . وقف تنفيذ . نقض .
"حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لجريمة مرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع وذلك إعمالاً لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ . مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .

البيان من مقارنة نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما قد نص على معاقبة مرتكب جريمة مرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها فيه ، فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً

(١) هذا المبدأ مقرر أيضاً في الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٣ في جلسة ١٧/٦/١٩٧٣ "لم ينشر" .

لما قضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان من وجوب تطبيق العقوبة الأشد المنصوص عليها في أى قانون آخر دون غيرها ، مما لا يجوز معه للحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقيها على مرتكب تلك الجريمة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٧١ بدائرة قسم أول المحلة محافظة الغربية : عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان "بسكويت" مغشوشا مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة بندر المحلة الجزئية قضت حضوريا باعتباريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم ٥٠٠ ق والمصادرة . فامتنف كل من المتهم والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وبتفريم المتهم عشرة جنديات مع الإيقاف والمصادرة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها في جريمة عرض بسكويت مغشوش وضار بصحة الإنسان مع مخالفة ذلك لنص المادتين ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها

أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتة نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنة هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما — بغير خلاف — قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضار بصحة الإنسان للبيع — موضوع الدهوى المطروحة — بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها فيه ، فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقا لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان ، مما لا يجوز معه للحكمة ان تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب تلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نعيم الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين : محمود كامل عطوفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه الصديق دقانة ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٥٨)

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٠ القضائية

(١ و ٢ و ٣) حكم . "تسبب . تسبب معيب" . قتل عمد . سبق
إصرار . سلاح .

(١) مثال لتسبب معيب في رفع التناقض بين الدلائل القولية والفنية في جريمة قتل عمد .

(٢) اشتغال الحكم على صور متعارضة لوقائع الدهوى وأخذها بها جميعا يجعله متناقضا بعضه مع بعض معيبا بالقصور .

(٣) مثال لتسبب معيب على توافر ظرف سبق الإصرار في جريمة قتل عمد .

١ - متى كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه أنه عول في رفع التناقض بين الدليل القولي والدليل الفنى على أساس انحناء جسم المجنى عليه وقت فراره وحين إطلاق العيار الناري عليه وهو ما لا يتلاءم به ما جاء بالتقرير من أن اتجاه المقتدوف كان يميل كبير من أسفل إلى أعلا مع ما أورده الحكم - خطأ - من أقوال الشاهدة بإنه المجنى عليه من أن والدهما أصيب بالعيار الناري بعد أن انكفأ على الأرض مما مؤداه أن يكون اتجاه المقتدوف من أعلا إلى أسفل ، كما لا يتلاءم مع الثابت فعلا من أقوال هذه الشاهدة بالتحقيقات من أن العيار أطلق على والدهما أثناء عدوه وهو ما لا يتأتى معه أن يكون اتجاه المقتدوف من أسفل إلى أعلا حسبما جاء بالتقرير . ومن ثم فإن التناقض بين

الدلیلین ینقی قائما ولما یرفع ، ویکون الحکم قد رد علی الدفاع فی هذا الصدد بما لا یصلح ردا علیه مما یمیه بالقصور والفساد فی الاستدلال فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق من أقوال الشاهدة المذكورة .

۲ - متى كانت مدونات الحکم المطعون فیہ قد اشتملت علی صور متعارضة من الحادث فأورد للشاهدة إبنۃ المجنی علیه روايتين مختلفتين ، كما نقل من أقوال شهود الإثبات أن السلاح المستعمل فی الحادث هو فرد خرطوش فی الوقت الذی أورد فیہ عن تقرير النصفۃ التشریحية أن الفرد الخرطوش المضبوط لم یستخدم فی ارتکاب الجريمة وأن السلاح المستعمل هو فرد بلدی صناعة محلیة ، وأنه غیر مششخن الماسورة لعدم وجود میازیب علی الغلاف المعدنی لاندوف المستخرج من الجثة وانتهی - علی خلاف ذلك وبغیر سند من الأوراق - إلى إدانة المحکوم علیه بجريمة إحراز سلاح ناری مششخن بغیر ترخیص - كما أنه بعد أن أورد فی تحصیلہ لأقوال الشاهدة سالفة الذکر والعمدة والخفیر عن إصابة المجنی علیه فی رأسه بأنها نتیجة الاعتداء بمقبض الفرد نقل من شاهدين آخرین رواية عن المجنی علیه أنها حدثت من الضرب بعصا . ولما كان ما أورده الحکم من تلك الصور المتعارضة لوقائع الدعوی وأخذه بها جمیعا یدل علی اختلال فکرتہ عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فی عقیده المحکمة الاستقرار الذی یجعلها فی حکم الوقائع الثابتة فضلا عما ینبئ به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحکمة إلى الحد الذی یؤمن به الخطأ فی تقدير مسئولیة المحکوم علیه - الأمر الذی یجعل الحکم متخاذلا متناقضا بعضه مع بعض معیبا بالقصور .

۳ - متى كان الحکم قد عول فی توافر ظرف سبق الإصرار لدى المحکوم علیه علی ما استخلصته المحکمة من أقوال الشاهدة من مطاردته لوالده أكثر من مرة للتخلص منه ، وكان یمین من المفردات المضمومة أن الشاهدة وإن قررت فی التحقیقات أن المحکوم علیه قد باغتها ووالدها من قبل عدة مرات علی نحو استنتاج منه رغبته فی الاعتداء إلا أنها لم تقل صراحة أو ضمنا أنه كان یقصد فی تلك المرات قتل والدها ولم یتمتع قولها أنه جاء إلى الحدیقة

عدة مرات وأنها والدما كانا يبادران إلى مغادرة الحديقة لدى استشعارهما
بقدومه في كل مرة فيعود أدراجه مما يعيب الحكم بالخطأ في الإسناد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٩ بناحية جروان
من أعمال مركز الباجور محافظة المنوفية : (أولا) قتل ... عمدا ومع سبق
الإصرار بأن يبت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا وموجه إليه
في المكان الذي أيقن وجوده فيه وما أن ظفربه حتى أطلق عليه صيارا ناريا
قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية
والتي أودت بحياته . (ثانيا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مشدخنا .
(ثالثا) أحرز ذخائر نارية " طلقة واحدة " مما يستعمل في السلاح الناري
سالف الذكر دون أن يكون مرخصا في حمله أو إحرازه (رابعا) ضرب ...
فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي لا تحتاج لعلاج . وطلبت
من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ٢٣٠ و ٢٣١
و ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ و ٦ و ٢٦ / ١ - ٢ - ٤ و ٣٠
من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ والبند ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ٣
الملحق بذات القانون . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم بعد أن قررت
إرسال الأوراق إلى مفتي الجمهورية لإبداء رأيه قضت بحضور يا بلإجماع الآراء عملا
بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالإعدام شنقا ومصادرة السلاح الناري المضبوط
وذلك عما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض ... كما قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .
من حيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه قد استوفى للشكل المقرر في القانون .
وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة طبقا لما هو مقرر
بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن
أمام محكمة النقض . وطلبت في مذكرتها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " ... إنه في مساء يوم الحادث ۱۹۶۹ / ۹ / ۸ عندما كان الخفير النظامي ... يتولى حراسة الأسلاك التليفونية بناحية جروان مركز الباجور سمع صوت انطلاق عيار نارى فقصده على الفور إلى مصدر الصوت فأبصر المجنى عليه ... مصاباً في فخذه الأيمن ورأسه وبرفقته ابنته ... وسأله عن الأمر فأخبره أن ابنه المتهم ... قد أطلق عليه عياراً نارياً عندما كان في طريقه إلى حديقته وقد أصابه العيار في فخذه الأيمن . ولما أعاد عليه السؤال أكد له أن ابنه هو مطلق العيار ... وكان ذلك في حضور ... و ... وقد تمكن الخفير من القبض على الجاني أثناء جلوسه في مأتم زوجة عمه ... وسأله إلى العمدة ... وقص عليه ما حدث فقام العمدة بمحجز المتهم بحجرة التليفون وأسرع إلى مكان الحادث وبصحبته الخفير النظامي . ولما التقي العمدة بالمجنى عليه وجد ابنته ... تحتضنه وهو مصاب في فخذه وسأله عن محدث إصابته فأجاب بما أجاب به الخفير ... ورددت ... ذلك ومقررة أن أخاها المتهم بعد ما أطلق العيار النارى صوب والدها أثناء قراره وهى معه لحق به وضربه على أم رأسه بمؤخر الفرد الذى كان يحمله وعندما حاولت منع أخيها المتهم من مواصلة الاعتداء على والدها ضربها هى الأخرى بمؤخر الفرد على ساعدها الأيمن أحدث بها إصابة . وردت الدافع الباعث على فعلة المتهم إلى أنه كان يلج على والده القتل ليهبه بعض ما يملك من أرض وهذا اعتذر بأنه يتعيش منها وأنه سيحتفظ بها إلى أن يقضى الله أمراً كان مكتوباً فخفف المتهم على والده وقاطعه ورغب في الخلاص منه من قبل أكثر من مرة إلى أن تمكن منه في يوم الحادث على النحو المتقدم . وقد قطع التقرير الطبى الشرعى أن الوفاة نشأت من جرح نارى بمؤخر وحشية الأنسية اليمنى — كما ثبت أن ... مصابة بكدمات وسحجات بالساعد الأيسر — وقد أسفرت أبحاث الشرطة عن ضبط فرد خرطوش عيار ۱۶ بالقرب من محل الواقعة لم يثبت أنه هو الذى استخدمه "القاتل" . ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستعمدة مما شهد به في التحقيقات كل من ... (قبل عدولها عن أقوالها) والخفير النظامي ... والعمدة ... و ... ومن تقرير الصفة التشريحية والتقرير الطبى الموقع على ... وبعد أن أورد مؤدى هذه الأدلة

ومرض لنية القتل وظرف سبق الإصرار ، خالص إلى أنه قد استقر في ضمير العدالة أن المحكوم عليه قتل والده عمدا مع سبق الإصرار وأحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا وذخائرا مما يستعمل في هذا السلاح وضرب فحدث إصابته التي لم يتقرر لها علاج ، وأعمل الحكم في حق المحكوم عليه حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وقضى - بعد أخذ رأى مفتى جمهورية مصر العربية - بإجماع الآراء بمعاينة المحكوم عليه بالاعدام شنقا . لما كان ذلك ، وكان من بين ماعول عليه الحكم في الإدانة أقوال الشاهدة بما حصله منها من أنها ووالدها حاولا الهرب لدى رؤيتهما المحكوم عليه قادما نحوهما ومعه فرد خرطوش إلا أنه تعقبهما وفي هذه الأثناء إنكفا والدها على الأرض وعندئذ أطلق عليه المحكوم عليه عبارا من الخلف فوقع مصابا ثم تقدم نحوه الجاني وضربه بمؤخر الفرد على رأسه ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضدومة أن الشاهدة المذكورة لم تقل أن والدها أصيب بالعيار بعد أن إنكفا على الأرض بل ذكرت - قبل عدولها في التحقيقات - إنها ووالدها حاولا الهرب لدى رؤيتهما المحكوم عليه قادما ومعه فرد خرطوش إلا أنه تعقبهما وأطلق النار على والدها من الخلف أثناء عدوهما فانكفا والدها على وجهه وبعد سقوطه على الأرض ضربه المحكوم عليه بمؤخر الفرد على رأسه ، فإن الحكم يكون قد أورد روايتين مختلفتين للشاهدة فأورد في بيانه لواقعة الدهوى أن الجاني أطلق العيار الناري صوب أبيها أثناء فراره ثم عاد في بيان شهادتها - خلافا لأقوالها - إلى أن العيار أطلق عليه بعد أن إنكفا على الأرض - ولما كان الحكم بعد أن نقل عن تقرير الصفة التشريحية أن إصابة المجنى عليه حدثت من عيار ناري معمر بمقدوف مفرد وأن اتجاه المقدوف كان من الخلف بميل كبير من أسفل لأعلى ، عرض لما أثاره الدفاع بشأن التناقض بين الدليل القولى والدليل الفنى بقوله " . . . أما مسألة أن القاتل كان مرتكزا وقت إطلاق العيار بما يتعارض مع أقوال وذلك استنباطا مما سجله تقرير الصفة التشريحية عند التعرض إلى اتجاه المقدوف الناتج في جسم القتيل فقد كانت أقوال هذه محل نظر الطبيب المشرح الذى خلص إلى أنه من جائز حدوث الفعل وفق تصوير أى أثناء جرى المجنى عليه وهو منثنى بجسمه للأمام والمتهم خلفه " . ولما كان مؤدى ما أورده الحكم من ذلك أنه هول في رفع

التناقض بين الدليل القولي والدليل الفنى على أساس إنحناء جسم المجنى عليه وقت فراره وحين إطلاق العيار الناري عليه وهو ما لا يتلاءم به ما جاء بالتقرير من أن اتجاه المقذوف كان يميل كبير من أسفل إلى أعلى مع ما أورده الحكم - خطأ - من أقوال الشاهدة من أن والدها أصيب بالعيار الناري بعد أن انفكها على الأرض مما مؤداه أن يكون اتجاه المقذوف من أعلى إلى أسفل ، كما لا يتلاءم مع الثابت فعلا من أقوال هذه الشاهدة بالتحقيقات من أن العيار أطلق على والدها أثناء عدوه وهو مالا يتأتى معه أن يكون اتجاه المقذوف من أسفل إلى أعلى حسبما جاء بالتقرير . ومن ثم فإن التناقض بين الدليلين يبقى قائما ولما يرفع ، ويكون الحكم قد رد على الدفاع في هذا الصدد بما لا يصلح ردا عليه مما يعيبه بالقصور والفساد في الاستدلال فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق من أقوال الشاهدة . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم قد اشتملت على صور متعارضة من الحادث فأورد للشاهدة (روايتين مختلفتين) على النحو المتقدم بيانه - كما نقل من أقوال شهود الإثبات إن السلاح المستعمل في الحادث هو فرد خرطوش في الوقت الذي أورد فيه عن تقرير الصفة التشريحية أن الفرد الخرطوش المضبوط لم يستخدم في ارتكاب الجريمة وأن السلاح المستعمل هو فرد بلدى صناعة محلية وأنه غير مششخن الماسورة لعدم وجود ميازيب على الغلاف المعدنى للمقذوف المستخرج من الجثة ، انتهى - على خلاف ذلك وبغير سند على الأوراق - إلى إدانة المحكوم عليه بجريمة إحراز سلاح ناري مششخن بغير ترخيص . كما أنه بعد أن أورد في تحصيله لأقوال و عن إصابة المجنى عليه في رأسه بأنها نتيجة الاعتداء بمقبض الفرد نقل عن الشاهدين و - رواية عن المجنى عليه أنها حدثت من الضرب بعصا . ولما كان ما أورده الحكم من تلك الصور المتعارضة لوقائع الدهوى وأخذها بها جميعا يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة فضلا عما ينبىء به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة إلى الحد الذى يؤمن به الخطأ في تقدير مسؤولية المحكوم عليه - الأمر الذى يجعل الحكم متخاذلا ، متناقضا بعضه مع بعض معيبا بالقصور . وفوق ذلك ، فإن الحكم عول في توافر ظرف سبق الإصرار لدى المحكوم عليه على ما استخلصته المحكمة من

أقوال الشاهدة ... من مطاردته لوالده أكثر من مرة للتخلص منه ، ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن الشاهدة وإن قررت في التحقيقات أن المحكوم عليه قد باعها ووالدها من قبل عدة مرات على نحو استنجا منه رغبته في الاعتداء إلا أنها لم تقل صراحة أو ضمناً أنه كان يقصد في تلك المرات قتل والدها ولم يتعد قولها أنه جاء إلى الحديقة عدة مرات وأنها ووالدها كانا يبادران إلى مغادرة الحديقة لدى استنشاعهما بقدميه في كل مرة فيعود أدراجيه ، مما يعيب الحكم بالخطأ في الاسناد . لما كان ما تقدم ، وكان مالحق الحكم المطعون فيه من هيوب يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ - فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن المقدم من المحكوم عليه شكلاً وبقبول عرض النيابة العامة ونقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات شبين السكوم لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومحمد
عادل مرزوق .

(١٥٩)

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٣ القضائية

دهوى جنائية . " انقضاؤها بمضى المدة " . تقادم . " الاجراءات
القاطعة للتقادم " .

انقطاع المدة المسقطه للدهوى الجنائية باجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة الصحيحة .
إعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة لإعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره
يقطع أيها مدة السقوط ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدهوى قبل الطاعن لرفعها من غير
ذى صفة .

من المقرر أن المدة المسقطه للدهوى الجنائية تنقطع بأى إجراء يتم فى الدهوى
بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام
أو المحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع ، وبالتالي فإن إعلان المتهم
بالحضور لجلسة المحاكمة إعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره
يقطع أيها المدة المسقطه للدهوى . ولما كان الحكم بعدم قبول الدهوى قبل
الطاعن لرفعها من غير ذى صفة قد صدر صحيحا فى حد ذاته ومن محكمة مختصة
بإصداره وذلك قبل أن تتكامل مدة السقوط — وهى ثلاث سنوات — فإنه
يعد من الإجراءات القاطعة للمدة المقررة لانقضاء الدهوى الجنائية ، وإذا اعتنى
الحكم المطعون فيه هذا رأى فإنه يكون قد صادف صحيح القانون . ولا يغير
من هذا النظر أن تكون الدهوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانونا
على خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ،

ذلك بأنه وإن كان لا يحق للحكمة في هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها إلا أنه نظرا لأنه يتمين عليها — في سبيل القضاء بذلك — أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما — أي أن تحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها — بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية ، ومن ثم فإن مثل هذه الإجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى متى تم كل منها صحيحا في ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقدم ، إذ أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ إجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى إجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الازهان ولم تندرج في حيز النسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٨/٩/١ بدائرة مركزهيا : (أولا) تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للوائح والقوانين بأن قاد جرارا بحالة ينجم عنها الخطر فصدم المجنى عليه فحدث إصابته الموصوفة بالنقص — رير الطبي والتي أودت بحياته — (ثانيا) قاد جرارا بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر (ثالثا) قاد جرارا بمقطورة غير مزودة بوسيلة فرملية . وطلبت معاقبته بالمواد ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . ومحكمة هيا الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بحبس المنهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ ق لوقف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم قتل خطأ وقيادة جرار بحالة خطره وبمقطورة غير مزودة بفرملة ، قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى برفض الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة على الرغم من أن الدعوى الجنائية رفعت عليه ابتداء — وهو مستخدم عام ونسب إليه ارتكاب الجريمة أثناء تأدية وظيفته — من وكيل النائب العام الذي لا يملك قانوناً تحريك الدعوى فقضى بعدم قبولها وبعد أن أعاد رئيس النيابة تحريكها أعلن الطاعن لجهة الإدارة إعلاناً باطلاً وهي إجراءات لا تقطع التقادم وقد انقضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بإنقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة في ١٩٦٨/٩/١ دون أن يقع خلالها أى إجراء قاطع لمدة السقوط ، وأطرحة استناداً إلى أن الطاعن قد مثل أمام محكمة أول درجة ودفع بعدم قبول الدعوى لعدم صدور الإذن برفعها عليه من رئيس النيابة طبقاً لما توجبه المادة ٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية فصدر الحكم حضورياً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة في ١٩٧١/١/٣ وانتج أثره في قطع مدة السقوط قبل اكتمالها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع وبالتالي فإن إعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلاناً صحيحاً وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهما المدة المسقطه للدعوى . لما كان ذلك ، وكانت اللجنة المسندة إلى الطاعن قد وقعت بتاريخ ١٩٦٨/٩/١ ، وكان الحكم الصادر في ١٩٧١/١/٣ بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة قد صدر صحيحاً في حد ذاته ومن محكمة مختصة بإصداره — مما لا يجادل فيه الطاعن في وجه طعنه — وذلك قبل أن تتكامل مدة السقوط ، وهي ثلاثة سنوات ،

فإنه يعد من الإجراءات القاطعة للمدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية ، وإذ اعتنق الحكم المطعون فيه هذا الرأي فإنه يكون قد صادف جميع القانون ويضحي ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ولا سند له . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءه ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ذلك بأنه وإن كان لا يحق للحكمة في هذه الحالة أن تترضى لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها ، إلا أنه نظرا لأنه يتعين عليها — في مهيل القضاء بذلك — أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما (أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تادية وظيفته أو بسببها) بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية ، ومن ثم فإن مثل هذه الإجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى متى تم كل منها صحيحا في ذاته فلا مساء أنه قاطع للتقدم ، إذ أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ إجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى إجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها مازال في الازهان ، ولم تندرج في حيز النسيان انتفت حلة الانقضاء بصرف النظر من بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى ، نائب رئيس المحكمة وحضوية السادة
المتشارين : نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، وطه العديق دنانة ، ومحمد
عادل مرزوق .

(١٦٠)

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٣ القضائية

حكم . "تسببيه . تسبیب معیب" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير
الدليل" . إثبات . "شهود" . مواد مخدرة .

لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تظمن إليه . دون أن تكون
ملزمة ببيان سبب إطراحها لها . إفصاحها من الأسباب التى من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد
خضوع ذلك لرقابة محكمة النقض . مثال لتسبیب غیر سائق .

من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها
التقدير الذى تظمن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ،
إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعمل على أقوال
الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن ترافق ما إذا كان من شأن هذه الأسباب
أن تؤدي إلى النتيجة التى خلصت إليها ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه
مبررا لإطراحه أقوال شاهد الاثبات فى الدعوى غیر سائق ، وليس من شأنه
أن يؤدي إلى ما رتبته عليه ، ذلك بأن رواية الضابط عن تخلى المتهم عن المخدر
بمجرد رؤيتها وهويته قرب منها هى مما يتفق مع مجريات السير العادى للأمر
ولا تدعو إلى الشك فى أقواله ، على عكس ما اقترضه الحكم بغير مبرر
من أنه كان حتما أن تهرب المتهم بالمخدر إلى داخل منزلها أو أن تحاول ذلك
حتى تكون أقوال الضابط مقبولة . ومن ثم فإن الحكم يكون قد انطوى على فساد
فى الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

التهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ١٩٦٨/٦/٢٣ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : أحرزت جوهرًا مخدرًا (أفیونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، وكان ذلك بقصد الاتجار . وطلبت من مستشار الاحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيء والوصف الواردين بأمر الاحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها براءة المتهمه مما أسند إليها ومصادرة المسادة المخدرة المضبوطة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون ضدها من تهمة إحرار جوهر مخدر بقصد الاتجار ، قد شابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة أطرحت بغير سند مقبول قول الرائد شاهد الاثبات أن المتهمه عندما تنهت له سارعت إلى الوقوف وألقت من يدها لفافة التقطها ووجد بداخلها تسعة عشر لفافة بكل منها قطعة من مخدر الأفيون وافترضت المحكمة أن المعقول هو أن تهرب المتهمه حاملة المخدر إلى داخل منزلها بدلا من إلقائه عندما اقترب الضابط منها ، دون أن تفتن إلى أن هروب المتهمه بالمخدر إلى داخل منزلها لم يكن ليحول دون الضابط ومتابعتها لتنفيذ الاذن الصادر من النيابة العامة بتفتيشها وضبط المخدر في حوزتها ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن تحريات الرائد دلت على أن المطعون ضدها تتجر في المواد المخدرة ، فانتقل لتنفيذ الاذن الصادر من النيابة المختصة بتفتيشها وتفتيش منزلها ، وعندما اقترب من المنزل الذي تقيم فيه شاهدها تجلس أمامه ، وما أن رآته حتى ألقت من يدها لفافة ملوفاة بالتقطها وعثر بداخلها على تسعة عشرة لفافة ملوفاة تحوى كل منها قطعة من مخدر الأفيون . ثم عرض الحكم إلى أقوال الضابط

شاهد الإثبات ، وتشكك في صحة أقواله واطرحها في قوله " أنه لا يستقيم لدى المحكمة أن تشهد المتهم — المظعون ضدها — الضابط وهو يقدم نحوها حيث تجلس أمام عقودارها وبيدهما مسافة قريبة حوالى الثلاثة أمتار أن تلقى ما في يدها من مواد مخدرة ، بل المعقول هو أن تهرب بما في يدها إلى داخل دارها ، أو أن تحاول ذلك ، ولكن الضابط لم يقل ذلك — وحيث أنه من هذا الوجه وقد تطرق الشك إلى وجدان المحكمة ، فلا يكون إلا الحكم ببراءة المتهم مما أسند إليها " ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا أنه متى أفصححت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التى خلصت إليها . ولما كان ما أورده الحكم المظعون فيه تبريرا لإطراحه أقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائغ ، وليس من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه ، ذلك بأن رواية الضابط عن تخلى المتهم عن المخدر بمجرد رؤيتها وهو يقترب منها هي مما يتفق مع مجريات السير العادى للأمر ولا تدعو إلى الشك في أقواله ، على عكس ما افترضه الحكم بغير مبرر من أنه كان حتما أن تهرب المتهم بالمخدر إلى داخل منزلها أو أن تحاول ذلك حتى تكون أقوال الضابط مقبولة عنده . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازى نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه الصديق دقانه ، ومحمد
عادل مرزوق .

(١٦١)

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ القضائية

(١) هناك عرض . جريمة . " أركانها " . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

جريمة هناك للعرض . ترك للفعل أثرا في جسم المجنى عليها . غير لازم لتوافرها . الجدل
الموضوعى . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

(٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦) إثبات . " شهود " . إجراءات المحاكمة .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسيبه . تسيب
غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . دفع .
" الدفع بالتفريق " .

(٢) عدم حظر القانون سماح الشهادة التي تؤخذ من سبيل الاستدلال بلا يمين . المحكمة
متى اقتنعت بصحتها الأخذ بها والاعتداد عليها .

الجدل في تقدير أدلة الدهوى ومبلغ الاطمئنان إليها . استقلال محكمة الموضوع بتقديره
بلا معقب عليها .

(٣) لمحكمة الموضوع الأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة
والالتفات عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك .

(٤) اختلاف أقوال دهور الإثبات في بعض تفصيلات معينة . لا يوجب الحكم .
شرط ذلك .

- (٥) عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي .
(٦) الدفع بالتلفيق لا يتناول — بحسب الأصل — ردا صريحا . كفاية الرد الضمني .

١ — لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثرا في جسم المجنى عليها . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبي الشرعي قد دل على إمكان حصول هتك العرض دون أن يترك أثرا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقض .

٢ — لم يحظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على مبدل الاستدلال بلايمين ، بل للمحكمة متى اقتنعت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها . ولما كان الطاعن لا يدعى أن المجنى عليها التي سمعت شهادتهن لم يكن يستطعن التمييز وإنما اقتصر على القول بعدم الاطمئنان إلى أقوالهن لصغر سنهن ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدهوى ومبلغ الاطمئنان إليها ، مما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا معقب عليها فيه .

٣ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك ما دام له أساس فيها وما دام الطاعن لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليه .

٤ — لا يعيب الحكم ما يثيره الطاعن من أن بعض شهود الإثبات قد اختلفت أقوالهم في بعض تفصيلات معينة ، ما دام الثابت أنه قد حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته .

• — محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي ، إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها .

٦ — الدفع بتلقيق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل — بحسب الأصل — ردا صريحا ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي استند عليها الحكم في الادانة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٧٣/٣/٢٣ بدائرة مركز دكرنس محافظة الدقهلية : هناك عرض كل من الصبية و والتي لم تبلغ أى منهن الثامنة عشر من عمرها بغير قوة أو تهديد بأن خلع هن كل منهن سروالهما وأخرج قضيبه وحكه في موطن العفة منها على النحو المبين بالتحقيقات وذلك حالة كونه من المتولين تربيتهم وملاحظتهم (مدرس) وممن له السلطة عليهم . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاينة بمواد الاتهام . فقرر بذلك . وادعى والدالمجنى عليها الأخيرة مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢/٢٦٧ و ١/٣٦٩ — ٣ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني بصفته قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هناك العرض بغير قوة أو تهديد ، قد شابه فساد في الاستدلال وانطوى على التناقض والقصور في التسييب ، ذلك بأنه استند في قضائه على أقوال المجنى عليهم رغم صغرهن ، ورغم تناقض أقوال الثلاثة الأوليات منهن مع أقوال أولياء أمورهن في شأن تاريخ الحادث ، ونفى المجنى عليها الرابعة في قول لها — حصول

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يحظر سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلايين ، بل للمحكمة متى اقتضت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها ، ولما كان الطاعن لا يدعى أن المجنى عليهن اللأى سمعت شهادتهن لم يكن يستطعن التمييز ، وإنما اقتصر على القول بعدم إمكان الاطمئنان إلى أقوالهن لصغر سنهن ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها ، مما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا معقب عليها فيه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال الشهود بما لاتناقض فيه ، وكان لا يعيب الحكم ما يثيره الطاعن من أن بعض شهود الإثبات قد اختلفت أقوالهم في بعض تفصيلات معينة ، مادام الثابت أنه قد حصل تلك الأقوال بما لاتناقض فيه ، ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك ، مادام له أساس فيها ومادام الطاعن لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليه ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بأخذه بإحدى روايتي المجنى عليها الرابعة دون الأخرى يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي ، إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي حوت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحماها على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن أقوال ناظر المدرسة وبعض الطلبة لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتطبيق التهمة دفعا موضوعيا

لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا ، بل يكفي أن يكون الرد عليه استفادا من الأدلة التي استند عليها الحكم في الادانة . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبي الشرعي قد دل على إمكان حصول تلك العرض دون أن يترك أثرا ، وكان لا يشترط لتوافر جريمة تلك العرض قانونا أن يترك للفعل أثرا في جسم المجنى عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن وفي سائر مناحي طعنه لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأضباب السائغة التي أوردتها ، مما لا يقبل معه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه الصديق دقاة ،
ومحمد عادل مرزوق .

(١٦٢)

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٣ القضائية

قمار . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" .

المراد بالألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ :
هى تلك التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . تعداد القانون بعض أنواع ألعاب القمار
في بيان على سبيل المثال وتلك التى تتفرع منها وتكون مشابهة لها . وهى التى يكون الربح فيها
موكرا لا لحظ أكثر منه للهاوة .

على الحكم الصادر بالإدانة أن يبين نوع اللعب الذى ثبت حصوله . فإن كان من غير الألعاب
المذكورة فى النعى فعليه فوق ذلك أن يبين ما يفيد توافر الشرط مالف الذكر وإلا كان قاصرا .
مثال لتسييب معيب .

جرى نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦
فى شأن المحال العامة على أن : " لا يجوز فى المحال العامة لعب القمار أو مزاولة
أى لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتعيينها
قرار من وزير الداخلية " . كما نص قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧
فى مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتى لا يجوز مباشرتها
فى المحال العامة والأندية واعتبر هذا القرار أيضا من ألعاب القمار تلك التى تتفرع
من الألعاب التى يحددها هذا النص أو التى تكون مشابهة لها . ومن المقرر أن المراد
بالألعاب القمار فى معنى نص المادة ١٩ من القانون مالف الذكر إنما هى
الألعاب التى تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . وقد صدد القانون

بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال العامة والأندية وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت حصوله فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصرا. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن " لعبة الزهر هي التي قارفها المتهمون وهي من الألعاب المشابهة للعبة الشيش بيش التي وردت بقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ " دون بيان كيفيتها وأوجه الشبه بينها وبين لعبة الشيش بيش التي يشتملها نص القرار الوزاري المذكور وأن للحظ فيها النصيب الأوفر ، وبذلك جاء مجعلا في هذا الخصوص مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار لإثباتها بالحكم وهو ما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٠/٩/١٩٧١ بدائرة قسم ملوى :
المتهم الأول — (الطاعن الأول) سمح بلعب القمار في مقهاه . باقي المتهمين — الطاعنين — زاولوا لعب القمار في محل عام . وطابت عقابهم بالمواد ١٩١ و ٣٤ و ٣٦/٢ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة ملوى الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم (الأول) ثلاثة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة أدوات اللعب وغلق المحل لمدة شهر وكفالة خمسة عشر جنهيات اوقف التنفيذ وبحبس باقي المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنهيات اوقف التنفيذ . فاستأنفوا هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعنون على المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه دان الطاعن الأول بجريمة السماح بلعب القمار في محله العام (مقهى) وباقي الطاعنين بجريمة لعب القمار في المحل المذكور ، رغم أن لعبة " الطاولة " — التي كان الآخرون يمارسونها في مقهى الأول — ليست من ألعاب القمار المنصوص عليها في قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ والتي يغلب فيها الحظ ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد جرى على أنه " لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية " . وكان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والأندية واعتبر هذا الفرار أيضا من ألعاب القمار تلك التي تتفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكون مشابهة لها ، وكان من المقرر أن المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سهل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولةها في المحال العامة والأندية وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة ، وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص ، كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر

والا كان حكمها قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن " لعبة الزهر هي التي قارفتها المتهمون وهي من الألعاب المشابهة للعبة الشيش بيش التي وردت بقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ سنة ١٩٥٧ " دون بيان كيفيتها وأوجه الشبه بينها وبين لعبة الشيش بيش التي يشتملها نص القرار الوزاري المذكور وأن للحظ فيها النصيب الأوفر ، وبذلك جاء مجها لاف هذا الخصوص مما يهيجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم ، وهو ما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم أحمد الديواني ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، وعبد الحميد محمد الشريف ، وحمد علي المغربي .

(١٦٣)

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٢ القضائية

عقوبة . " أنواعها . العقوبة التكميلية . العقوبة المختلطة " . تعويض . تبغ .

التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . طبيعته ، عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية ومن تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم — عدم امتداده إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية .

وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتما الحكم بانقضاءها إجمالا لنص المادة ١٤ إجراءات .

استقر قضاء محكمة النقض على أن التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أي ضرر وصوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العود، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم به حتى تلقى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة

دون سواهم ، فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديره الحدود التي رسمها القانون ، وأخيرا فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى تستتبع حتما عدم الاستمرار في الإجراءات والحكم بإتقاء الدعوى الجنائية إعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يغير من هذا النظر أنه أجزى في العمل — على سبيل الاستثناء — لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض ، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية — لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة ، كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج في طبيعة خصائصه عن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ يولييه سنة ١٩٦٦ بدائرة السنطة محافظة الغربية : هرب كمية التبغ المبينة وصفا وقيمة بالمحضر بأن قام بزراعتها محليا . وطابت حثابه بالمواد ٢٠١ و ٤٠٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٨٢٥ ج على سبيل التعويض . ومحكمة السنطة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ ببراءة المتهم بلا مصاريف جنائية ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها مصاريفها . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف بمصاريف المدنية وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعننت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٧٠ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي

الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية وإحالة القضية إلى محكمة طنطا الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده بالمصاريف . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الدعوى حضوريا من جديد بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٧١ بالنسبة للدعوى المدنية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المتهم أن يؤدي لمصلحة الجمارك ١٨٢٥ ج ومصروفات هذه الدعوى و٥٠٠ قرشا مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ .

المحكمة

حيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تنص على أنه "يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل من ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي وفي جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع الجريمة فإذا لم تضبط حكم بما يعادل مثلي قيمتها وفي حالة العود يضاعف الحد الأدنى للعقوبة ، ويجوز مضاعفة التعويض " لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن التعويض المنصوص عليه في هذه المادة يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على منصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة النامية والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العود . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم - فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين من الحقوق المدنية . وتلتزم المحكمة في تقديره الحدود التي رسمها القانون ، وأخيرا فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض

أثناء نظر الدعوى تستتبع حتما عدم الاستمرار في الإجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية إعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية . ولا يغير من هذا النظر أنه أجز في العمل — على سبيل الاستثناء — لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض ، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بأن هذا التدخل — وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية — لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة ، كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج في طبيعته وخصائصه عن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن الضرر الناجم عن الجريمة بالفعل والتي يمكن توجيهها للجاني والمستول عن الحقوق المدنية على السواء ويكون التعويض فيها متمشيا مع الضرر الواقع . لما كان ما تقدم ، وكان الطعن واردا على الحكم الصادر في ١٩/٥/١٩٧١ من المحكمة الاستئنافية عن الشق الخاص بإلزام الطاهن بأداء تعويض لمصلحة الجمارك عن جريمة تهريب التبغ المسندة إليه ، وكان الثابت من الإعلام الشرعي الصادر من محكمة السنطة للأحوال الشخصية في ٥/٩/١٩٧٢ أن الطاهن توفي بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٢ فإنه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاته .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : حسن
 أبو الفتوح الشريفين ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، ومصطفى محمود الأسيرى ، وعبد الحميد
 محمد الشريفين .

(١٦٤)

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ القضائية

(٢٠١) مرفقة المستندات والأوراق الرسمية المودعة . جريمة . "أركانها" .
 خقض . " المصلحة فى الطعن " . طعن . " المصلحة فى الطعن " .

(١) جريمة المادة ١٥٢ / ١ عقوبات . قيامها ولو وقع الاختلاس فى وقت لم تكن الأوراق
 تحت يد الكاتب لأى سبب .

(٢) لا جدوى مما يذره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة الشروع فى مرفقة
 ورقة من أوراق المرافعات القضائية على حين أن الشروع فى هذه الجريمة غير معاقب عليه .
 مادام ما أورده الحكم بياقا لواقعة الدعوى تتوافر به الجريمة للنامة .

قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه . تعلقها بحقه فى حدود العقوبة المحكوم بها عليه وحدها .

(٣) محضر الجلسة . حكم . " بياناته " .

محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيان المحكمة لائق صدر منها والهيئة التى أصدرته
 وأسماء الخصوم فى الدعوى وصائر بيانات الديباجة .

(٤) تحقيق . " إجراءات التحريز " . بطلان .

إجراءات التحريز المنصوص عليها فى المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ إجراءات . لا بطلان
 حل مخالفتها .

(٥) حكم . "تسببية . تسبب غير معيب" . إثبات . " بوجه عام .
شهود" .

عدم التزام المحكمة بأن تورء فى حكمها من أقوال للشهود إلا ما تقم عليه نضاهها .

١ — من المقرر أنه متى كانت الأوراق القضائية مسلمة إلى كاتب مكلف بحفظها فإن اختلاسها يعاقب عليه بالمادة ١/١٥٢ من قانون العقوبات ولو وقع الاختلاس فى وقت لم تكن تلك الأوراق تحت يد الكاتب لأى سوب من الأسباب .

٢ — لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه دانه بجرمة الشروع فى سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية رغم أن الشروع فى هذه الجرمة غير معاقب عليه ، ذلك بأن ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به عناصر جرمة السرقة التامة المنصوص عليها فى المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات ، وأن أخطا الحكم فى وصف الواقعة وعدما شروها فى ارتكاب الجرمة المذكورة إلا أن العقوبة التى قضى بها وهى الحبس لمدة ستة أشهر تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجرمة حسب وصفها الصحيح . ولا يغير من هذا النظر أن يكون الوصف الذى انتهى إليه الحكم — على خلاف الحقيقة — غير مؤتم بمقولة أن من شأن ذلك أن يضار الطاعن بطعنه ، إذ أن هذه القاعدة إنما تتعلق بها حق الطاعن فى حدود العقوبة المحكوم بها عليه وحدها .

٣ — من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيان المحكمة التى صدر منها والهيئة التى أصدرته وأسماء الخصوم فى الدعوى وسائر بيانات الديباجة .

٤ — من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها فى المراء ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية قصد بها المحافظة على الدليل ولا يترتب على مخالفتها أى بطلان ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذه الخصوصية يكون غير قويم .

٥ - لا تلتزم المحكمة بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ من مارس سنة ١٩٧١ بدائرة قلم الأزبكية محافظة القاهرة : سرق السند المبين بالمحضر المملوك ... والمودع ملف القضية الاستئنافية رقم ٥٣٦ سنة ٨٦ القضائية والمسلم إلى موظف مكلف بحفظه هو أمين جلسة الدائرة السابعة التجارية . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥١ و ١٥٢ / ١ من قانون العقوبات . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بخمس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحامي وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الشروع في سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية قد شابه البطلان والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب كما أخطأ في تطبيق القانون ، فلك أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي لم يصدر باسم الشعب كما خلا من بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته ، وأغفلت المحكمة الرد على دفاعه بأن المبلغ ... لم تسلم إليه الورقة القضائية موضوع الاتهام بصفته مأمورا بحفظها ولا شأن له بحفظ ملفات القضايا ولا على ما أثاره بشأن عدم قيام النيابة العامة بتحرير المستند ، هذا وإن المحكمة قد اعتمدت في الإدانة على أقوال الشاهد المبلغ رغم تناقضها مع أقوال باقي موظفي القلم التجاري بالمحكمة ، كما أن الحكم المطعون فيه دان

الطاعن بجريمة الشروع في سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية وقضى بحبس سنة أشهر في حين أن الشروع في ارتكاب هذه الجريمة لا يعاقب عليه القانون .

وحيث إن البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه صدر باسم الأمة ، وكانت عبارتها باسم الأمة وباسم الشعب ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، لتلقيان عند معنى واحد في المقصود من هذا المناط وتدلان عليه وهو الساطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها ، فإن صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة لا ينال من وجوده قانونا ، ويكون النعي على الحكم في هذا الشق في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى ومآثر بيانات الدباجة ، ولئن كان الحكم الابتدائي قد خات ديباجته من بيان المحكمة والهيئة التي أصدرته إلا أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها استوفت تلك البيانات فإن استناد الحكم المطعون فيه — الذي استوفى تلك البيانات ولم تخل منها محاضر جلساته — إلى أسباب الحكم الابتدائي يكون سليما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كانت الأوراق القضائية مسلمة إلى كاتب مكلف بحفظها فإن اختلاصها يعاقب عليه بالمادة ١٥٢ / ١ من قانون العقوبات ولو وقع الاختلاس في وقت لم تمكن تلك الأوراق تحت يد الكاتب لأي سبب من الأسباب ، ومن ثم فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد حوّل في قضائه بالإدانة على أقوال المبالغ ... وأورد مؤدى هذه الأقوال ، وكانت المحكمة لا تلزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ، ومن ثم فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من عدم تعرض المحكمة لأقوال بعض من سئلوا في التحقيقات من موظفي القلم التجاري ، إذ أن ذلك يفيد إطراحها لأقوالهم اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التي بينها الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية قصد بها المحافظة على الدليل ولا يترتب على مخالفتها أي بطلان فإن النعي على الحكم في هذه الخصوصية يكون غير قويم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعن حضر إلى المحكمة وطلب إلى السيد سكرتير الدائرة السابعة التجارية الاطلاع على القضية رقم ٥٣٦ لسنة ٨٦ القضائية ، وبعد أن سلمها إليه انتهز الطاعن فرصة إنشغال سكرتير الجلسة بعمله ونزع عقد إلتفاق مقدم من خصمه في الدعوى ، وجده يضعه في جيب سترته ، وبعد أن أقام الحكم الدليل على ثبوت الواقعة في حق الطاعن على هذه الصورة عاقبة بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٧ و ١٥١ و ١/١٥٢ من قانون العقوبات .

لما كان ذلك ، وكان لاجدوى للطاعن مما يثيره من أن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة الشروع في سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية رغم أن الشروع في هذه الجريمة غير معاقب عليه ، ذلك بأن ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به عناصر جريمة السرقة التامة المنصوص عليها في المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات ، ولئن أخطأ الحكم في وصف الواقعة وعدّها شروعا في ارتكاب الجريمة المذكورة ، إلا أن العقوبة التي قضى بها وهي الحبس لمدة ستة أشهر تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة حسب وصفها الصحيح .

ولا يغير من هذا النظر أن يكون الوصف الذي انتهى إليه الحكم — على خلاف الحقيقة — غير مؤتم بمقولة أن من شأن ذلك أن يضار الطاعن بطعنه ، إذ أن هذه القاعدة إنما يتعلق بها حق الطاعن في حدود العقوبة المحكوم بها عليه وحدها .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينارفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس المراوى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وعبد الحيد محمد الشربيني ،
وحسن على المغربى .

(١٦٥)

(١) الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣ القضائية

(١ و ٢) اختصاص . ” اختصاص محكمة الأحداث “ . أحداث .
نظام عام . دفع . ” الدفع بعدم اختصاص المحكمة “ . نقض . ” الحكم
في الطعن “ .

- (١) العبرة في تحديد سن المتهم الحدث بوقت ارتكاب الجريمة .
- (٢) تعلق قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين بالنظام العام .
أثر ذلك ؟ .

(١) تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية
على أنه : ” تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجناح والمخالفات
التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة “ . والعبرة في سن
المتهم هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة .

(٢) من المقرر أن مؤدى قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث
أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز إثارة الدفع بخالفاتها لأول مرة أمام

(١) هذا المبدأ مقرر في الطعون أرقام ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ لسنة ٤٣ قى بالجلسة ذاتها .

صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن الأحكام المعمول به اعتبارا من ١٦ مايو
سنة ١٩٧٤ ورفع سن الحدث إلى من لم يتجاوز سننى عشرة سنة مولدية كاملة .

محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه ، وكانت عناصر المخالفة ثابتة بالحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز البداري محافظة أسيوط : ضرب عمداً بأن قذفه بقطعة حجر على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي الفقد العظمى بقيمة الرأس . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقرور بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل ، فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه على الرغم من أن محكمة الجنايات قدرت من المطعون ضده وقت ارتكابه الجريمة بأقل من خمسة عشر عاماً فقد قضت في موضوع الدعوى بإدانته بجريمة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة متجاوزة بذلك الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة " وكانت العبرة في سن المتهم هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية وفق المادة ٧٣ من قانون العقوبات قدرت من المطعون ضده بأربع عشرة سنة وقت

ارتكابه الجريمة ، وكان من المقرر أن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ، ويجوز إثارة الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه ، وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة المطعون في حكمها إذ قضت في موضوع جريمة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة التي دين بها المطعون ضده على الرغم من أن يسنه لم يجاوز خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكابه إياها تكون قد خالفت القانون لتجاوزها الاختصاص المقرر لمحكمة الأحداث وحدها بنظر الدعوى ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص محكمة جنابات أسبوط بنظر الدعوى .

فهرس هجائي

للاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(١) النقابات

الصفحة	القاعدة
	<p>قطاع عام</p> <p>راجع : محاماة .</p> <p>(القاعدة رقم ١ نقابات بالصيغة رقم ٤٤١)</p> <p>محاماة</p> <p>محامو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . شرط قيدهم أمام المحاكم الاستئنافية لإنقضاء خمس سنوات على الأقل على العمل بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا . المادتان ٧٠ ، ٧٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة .</p> <p>(لظن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق — مجلة ١٩٧٣/٤/٨)</p>
١٤١	١ نقابات

(ب) المواد الجنائية

الصفحة	القاعدة	
		(أ)
		اتفاق . إثبات . إجراءات . أحداث . أحوال شخصية . اختصاص . اختلاس . ارتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب . استئناف . استجواب . استدلال . استيلاء على مال للدولة . اشتراك . أشعة . إصابة خطأ . اعتراف . إعلان . امتناع عن تسليم أموال القصر . أمر بالآ وجه . أمن دولة .
		إتفاق
		الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته . استخلاص ثوابه . موضوعي .
٦٧٨	١٤١	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		إثبات
		بوجه عام :
		١ — عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . إغفال الحكم إيراد نتيجة تقرير المعمل الكيماوي بعدم العثور على حيوانات منوية بسرّوال المجنّي عليه . وإغفاله إيراد نص التقرير الطبي الشرعي بكامل أجزائه . لا يعيبه .
٤٤٥	٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
٤٧١	٩٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٣ — العبرة بما تطمئن إليه المحكمة مما تستخلصه من التحقيقات . بلاغ الحادث . لاعبرة به .
٤٧١	٩٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٤ — سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم . اطمئنانها إلى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم اطمئنانها لذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر . سائق .
٤٩٣	١٠٢	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		٥ — الدفع بعدم جواز إثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينه . وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود ، عرض الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٤٩٩	١٠٣	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		٦ — الادعاء بأن المجنى عليه شخصية وهمية . استنادا إلى عدم قبوله أمام المحكمة . دفاع موضوعي . عدم جواز إبدائه . لأول مرة أمام النقض .
٥٢٥	١٠٩	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		٧ — إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٦ ، ٥٧ و ٥٧ إجراءات . لا بطلان على مخالفتها . القانون لم يستلزم أن يكون الختم المستعمل في التحريز لماور الضبط .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — الغش لا يتطلب القانون لإثباته طريقا خاصا .
٥٨٠	١١٩	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٩ — استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته بعد الحادث على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه . استدلال سليم مادام قد اتخذ منها قرينة يعزز بها التقرير الطبي من حالة الطاعن العقلية .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		١٠ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير التحريات وتجزئتها . لها أن ترى فيها ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .
٦٠٢	١٢٢	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
		١١ — عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى . لا ينفي سبق صدوره . القضاء بالبراءة . استنادا إلى ذلك . دون إجراء تحقيق . يعيب الحكم . مثال .
٦٦٥	١٣٧	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		١٢ — الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته . استخلاص موافره . موضوعي .
٦٧٨	١٤١	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		١٣ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا بالجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة حق الدفاع . المادة ٤١٣ إجراءات . مثال لإخلال بحق الدفاع .
٦٩٦	١٤٤	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣)

الصفحة	المقابلة	
		١٤ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المراجعة أو هو بديل منه إن لم يكن قد أبدى فيها . أثر ذلك ؟ .
٦٩٦	١٤٤	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
		١٥ — بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . مثال التسبب غير معيب .
٧٠٢	١٤٥	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
		١٦ — إقناعية الأدلة في المواد الجنائية . للحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . شرط ذلك .
٧٠٢	١٤٥	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
		١٧ — عدم التزام محكمة الموضوع بمناقشة كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع عن المتهم .
٧٠٢	١٤٥	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
		١٨ — لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ماتراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي اتهمت إليها .
٧٠٦	١٤٦	(الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		١٩ — عدم تعرض الحكم لدفاع ظاهر البطلان . لا يقدح في سلامته .
٧٠٦	١٤٦	(الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		٢٠ — حكم الإدانة . وجوب تبينه مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه وإلا كان باطلا .
٧١٥	١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤)

الصفحة	القاعدة	
		إعتراف :
		تمسك الطاعن ببطلان استجوابه بمعرفة الشرطة لا يجديهِ طالما لا ينازع في سلامة اعترافه في النيابة .
٦٠٢	١٢٢	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
		شهود :
		١ — عدم التزام المحكمة بأن تورد من روايات الشاهد المتعددة إلا ما تطمئن إليه في قضائها . حقها في الأخذ بها في أي مرحلة دون بيان العلة أو موضعها في الأوراق .
٤٤٥	٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٢ — التناقض في أقوال الشهود الذي لا يعيب الحكم شرطه .
٤٤٥	٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٧٧٢	١٦١	(والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)
		٣ — جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين . جواز الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا أنس القاضي فيها الصديق .
		تعيب الحكم باعتماده على أقوال المجنى عليه بصفة أصلية بعدم التمييز أو طلب تحقيق مدى توافره أمام محكمة الموضوع . جدل موضوعي في تقدير الدليل لا يجوز أمام التقض .
٤٤٥	٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٧٧٢	١٦١	(والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)
		٤ — طلب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجاني . رفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد . تبريره ذلك بأن الدعوى في غير

الصفحة	القاعدة	
		حاجة لمناقشته وأن الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباط بموضوع الاتهام . غير صائغ . إخلال بحق الدفاع .
٤٥٦	٩٣	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٥ — حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود . لها أن تأخذ منها بما تظمن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر . دون أن يكون هذا تناقضا ما دام يصح أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها .
٤٩٣	١٠٢	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
٦٣٩	١٣١	(والطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١)
٧٥٠	١٥٦	(والطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٦ — الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية . ما لم ترسلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .
		الدبرة في الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التي تجريها المحكمة . تعيب التحقيق الابتدائي أمام النقض . غير جائز .
٥١٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
		٧ — حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الإثبات بتنازل المتهم صراحة أو ضمنا . عدم حيلولة ذلك دون استعانتها بأقوالهم في التحقيق الابتدائي . ما دامت مطروحة على بساط البحث .
٥١٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٦)
٥٢٥	١٠٩	(والطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — تعريف الشاهد والشهادة .
		حق المحكمة في الاعتماد . في القضاء بالإدانة . على أقوال المجنى عليه في محضر جمع الاستدلالات . وصف الحكم بهذه الأقوال بأنها شهادة . لا تعييه .
٥٢٥	١٠٩	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) —
		٩ — وجوب إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ٨٧ إجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . فعود المتهم عن ملوك السبيل الذي رسمته المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات . لا أثرب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهوده .
٥٥٩	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) —
		١٠ — إحالة الحكم في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . حده : أن تنصب الشهادات على واقعة واحدة وإلا يوجد فيها خلاف عليها : مثال لتسبب معيب .
٥٩٦	١٢١	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) —
٧١٥	١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤) —
		١١ — تطابق أقوال الشهود والدليل الفني . ليس بلام . يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبب سائق في قتل عمده .
٦٣١	١٣٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٢) —
		١٢ — وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام مماهم ممكنا . ما لم يتنازل الخصوم عن ذلك صراحة أو ضمنا .

الصفحة	المقابلة	
		تمسك الدفاع أمام درجتي التفاضل بسماع الشهود . على المحكمة أن تستجيب لهذا الطلب . تساعد الأدلة الجنائية . أثر هذه القاعدة ؟
٦٩٦	١٤٤	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣) ١٣ - حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يبديه في جلسة المحاكمة ، ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحقيقة .
٦٩٦	١٤٤	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣) ١٤ - عدم جواز إثارة التناقض بين الداليل القولي والفني لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٢٩	١٥١	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠) ١٥ - للمحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر ، شرط ذلك ؟ الجدل حول استدلال الحكم بتلك الأقوال . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٢٩	١٥١	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠) ١٦ - لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه . دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها . إفصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد خضوع ذلك لرقابة محكمة النقض . مثال لتسبيب غير صائغ .
٧٦٩	١٦٠	(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ١٧ - لمحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك .
٧٧٢	١٦١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — عدم التزام المحكمة بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .
٧٨٥	١٦٤	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥)
		قرائن :
		القرائن القانونية : "قرينة قوة الأمر المقضى" .
		١ — قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بأنه متى توافرت شرائطها القانونية . الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه في الجريمة المبلغ عنها لاجمية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .
٦٥٣	١٣٤	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
		٢ — الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية .
		شروطه ؟
		الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لا يحوز حجية الشيء المحكوم فيه . هــ ذلك : عدم فصله في موضوع التهمة بالبراءة أو بالادانة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٧٣٢	١٥٢	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١)
		القرائن القضائية :
		الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته . استخلاص توافره .
		موضوعي .
٦٧٨	١٤١	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		خبرة .
		١ — جواز استناد المحكمة إلى الحقائق الثابتة علميا . هدم جواز استنادها على مجرد رأى جبرهه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال .
٤٥١	٩٢	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٢ — تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيسر الرمي . مسألة فنية بحث . المنازعة فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه من طريق المختص فنيا . وإلا تعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .
٤٥١	٩٢	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٣ — سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذى يتنازع فيه لا يقدح في اعتبار دفاعه جوهرى . منازعته تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه .
٤٥١	٩٢	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٤ — حدود سلطة المحكمة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى أن لا تكون المسألة المطروحة من المسائل الفنية البحث التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها .
٤٥١	٩٢	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		• — النعى على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . لا يقبل .

الصفحة	القاعدة	
		عدم إثارة الطاعن . أمام المحكمة . دفاعه المؤسس على أن التقرير الطبي الشرعي أثبت شفاء المجنى عليه دون تخلف عاهة . لا أساس لنعيه في هذا الشأن .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٦ - السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين ومدته .
		مثال .
٤٨٢	٩٩	(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		٧ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات دون التزام بالرد على الطعون الموجهة إليها مادامت قد أخذت بما جاء بها .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٨ - خطأ الحكم في شق مما نقله من بعض التقارير الاستشارية المقدمة لا يعيبه . ما دام لم يكن ذا أثر في معتقد المحكمة وقضاؤها وانصب على دلائل أطرحته .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٩)
		٩ - المحكمة لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . لها المفاضلة بين آراء الخبراء . أخذها بأحد التقارير يفيد إطراحها باقى التقارير المقدمة دون التزام بأن تعرض لها أو أن ترد عليها .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		١٠ - عدم جواز إثارة للتناقض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٢٩	١٥١	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — للمحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . شرط ذلك ؟ الجدل حول استدلال الحكم بتلك الأقوال . موضوعي عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٢٩	١٥١	(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠) معايينة :
		طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعي . لا تلتزم المحكمة بإجابته ما دام المقصود به إثارة الشبهة في الدليل .
٥٤٤	١١٢	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) إجراءات
		إجراءات التحقيق :
		إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ إجراءات . لا بطلان على مخالفتها . القانون لم يستلزم أن يكون الختم المستعمل في التحريز لمأمور الضبط .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) إجراءات المحاكمة :
		١ — عدم حظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين . للمحكمة متى اقتنعت بصحتها الأخذ بها والاعتماد عليها .
		الجدل في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب عليها .
٤٤٥	٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٧٧٢	١٦١	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حق المتهم في إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .
٤٥٦	٩٣	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٣ - طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين . طلب جازم تلازم المحكمة باجايته إذا لم تنته إلى البراءة .
٤٥٦	٩٣	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٤ - الأحكام الجنائية التي تبني على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة .
٤٥٦	٩٣	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٥ - طلب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجاني . رفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد . تبريره ذلك بأن الدعوى في غير حاجة لمناقشته وأن الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباطه بموضوع الاتهام . غير سائق . اخلال بحق الدفاع .
٤٥٦	٩٣	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٦ - الشهادة المرضية داليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير المحكمة كسائر الأدلة . وجوب أن تبني رأيها على أسباب سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها .
٤٦٤	٩٥	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٤٧٨	٩٨	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٧ - إعادة الدعوى للمرافعة . بعد حجزها للحكم . يوجب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ما لم يكن قد ثبت حضورهم وقت النطق بالقرار .
		وجوب تمام الدعوة بإعلان الخصوم وفق أحكام القانون .
		متال في معارضة .
٤٦٨	٩٦	(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . أو الرد على دفاع لم يثر أمامها لا يقبل .
		عدم إثارة انطاعن أمام المحكمة دفاعه المؤسس على أن التقرير الطبي الشرعى أثبت شفاء المجنى عليه دون تخلف عامة . لا أساس لنعيه في هذا الشأن .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٩ - وجوب سماع دفاع المعارض قبل الحكم في معارضته باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها . ما لم يكن تخلفه عن حضور الجلسة بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري . يعيب إجراءات المحاكمة .
٤٧٨	٩٨	(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		١٠ - إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه لجهة الإدارة لا يصح . توجيه الإعلان إلى الطاعن بمكتبه الذي تبين أنه تركه ثم إعلانه لجهة الإدارة لما لم يستدل عليه باطل . قضاء الحكم بناء على هذا الإعلان في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه باطل . وجوب النقض والإحالة .
٤٨٨	١٠٠	(الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		١١ - إفلات مجرم من العقاب . لا يضير العدالة بقدر ما يضرها الاقتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .
٥٠٦	١٠٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
		١٢ - حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .

الصفحة	القائمة	
		اكتفاء المتهم بأقوال الشهود في التحقيقات . وتلاوتها . لا اخلال بحق الدفاع . لا ينال من ذلك ما أمرت به المحكمة من حوس الطاعن احتياطيا على ذمة الدعوى .
٥١٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٩)
٥٢٥	١٠٩	(والطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
٧٢٢	١٤٩	(والطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)
		١٣ — الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية . ما لم تر سلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها .
		العبرة في الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التي تجريها المحكمة . تعيب التحقيق الابتدائي أمام النقض . غير جائز (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
٥١٠	١٠٦	
		١٤ — المدة المسقطة للدعوى الجنائية . انقطاعها بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التي تتم في الدعوى متى صدر من السلطة المنوط بها اتخاذ .
		إقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام . إعلانه بالحضور بالجلسة وحضوره وصدور حكم بعدم قبول الدعوى لرفعهما من غير ذى صفة . كلها إجراءات قاطعة للتقدم .
٥١٦	١٠٧	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		١٥ — الميعاد المحدد للتقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . لا يضاف إليه ميعاد مسافة . أساس ذلك . ميعاد المسافة . عدم منعه إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه مريان ميعاد الطعن . قانون المرافعات . متى يرجع إليه ؟ . (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
٥٢٢	١٠٨	

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — تعريف الشاهد والشهادة ؟ .
		حق المحكمة في الاعتماد . في القضاء بالإدانة . على أقوال المجنى عليه في محضر جمع الاستدلالات . وصف الحكم هذه الأقوال بأنها شهادة . لاثميه .
٥٢٥	١٠٩	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		١٧ — جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقيد بنصاب معين . تأصيل ذلك .
٥٣١	١١٠	(الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
		١٨ — المادة ٣٨٤ إجراءات . لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم في غيبته بعد إعلانه إعلانا قانونيا بالجلسة المحددة لنظر دعواه . عدم استدلال رجال الإدارة على المتهم ولا على محل إقامته . صحة إعلانه في مواجهة النيابة . المادة ٢٣٤ إجراءات .
٥٣٨	١١١	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
		١٩ — وجوب إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧ إجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . فعود المتهم عن سلوك الطريق الذي رسمته المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات . لا تريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهوده .
٥٥٩	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٢٠ — الدفع باعتبار الحجز كان لم يكن لعدم إتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه . دفع جوهرى . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . إغفال ذلك . يعيب الحكم .
٦١٤	١٢٥	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ — إنقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة . بسبب هطول أمطار غزيرة . اعتباره . عذرا قهريا يبرر التخلف عن الحضور . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم ذلك . إخلال بحق الدفاع . إطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المتضمنة هذا العذر . المقدمة من الطاعن عند امتشكاله في التنفيذ . وجوب النقض والإحالة .
٦٢١	١٢٧	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧)
		٢٢ — مناقشة المحكمة للطبيب الشرعى في غيبه بعض المحامين عن الطاعنين . لا ينال من سلامة الحكم . تأصيل ذلك .
٦٣١	١٣٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣)
		٢٣ — مجرد الامتناع عن رد المال المختلس . بسبب وجود حساب معلق . لا يتحقق به أركان جريمة الاختلاس . عل المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأمر فيه .
٦٦١	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		٢٤ — تقدير المحكمة الاستئنافية جدية طلب الطاعن . إلزام المدعى المدنى ضم دفتر الأجور الحقيقي واستجابتها له . عدولها عن ذلك . بغير مبرر . وقضاؤها بالإدانة . إخلال بحق الدفاع .
٦٦١	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		٢٥ — المتهم آخر من يتكلم . المادة ٢٧٥ إجراءات . قبول المحكمة مذكرة المدعى المدنى المقدمة بعد الميعاد . وفصلها في الدعوى دون أن يجدى المتهم دفاعه ردا عليها . بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع .
٦٧٢	١٣٩	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٦٨٤	١٤٢	٢٦ — تغير الهيئة . عدم تمسك الطاعن . أمام الهيئة الجديدة يطلب سماع الشهود . يفقده خصائص الطلب الجازم . محكمة ثاني درجة . قضاؤها على مقتضى الأوراق . حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
٦٨٤	١٤٢	٢٧ — النعي على الحكم التفاته من دفاع الطاعن القائم على خلو المحاسبة المبرمة بينه وبين المدعى المدني من الإشارة إلى مبلغ خلو الرجل . غير سديد . إذ قصد به التشكيك في أقوال الشهود التي يرجع تقديرها إلى المحكمة بلا معقب . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
٦٩٦	١٤٤	٢٨ — وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . ما لم يتنازل الخصوم عن ذلك صراحة أو ضمنا . تمسك الدفاع أمام درجتي التقاضي بسماع الشهود . على المحكمة أن تستجيب لهذا الطلب . تساند الأدلة الجنائية . أثر هذه القاعدة ؟ (الطن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
٦٩٦	١٤٤	٢٩ — حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يبديه في جلسة المحاكمة . ويسع الدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة . (الطن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
٦٩٦	١٤٤	٣٠ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن تحد أبدى فيها . أثر ذلك ؟ (الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣١ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً بالجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة حق الدفاع . المادة ٤١٣ إجراءات . مثال الإخلال بحق الدفاع .
٦٩٦	١٤٤	(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
		٣٢ - تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . إلا أن الخطأ فيه يعد من الأخطاء القانونية التي تقضي تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح .
		تحقق معنى الارتباط بين جريمة إقامة جهاز أشعة واستعمال الأشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يجيز لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .
٧٠٦	١٤٦	(الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٠/٤)
		٣٣ - عدم تعرض الحكم لدفاع ظاهر البطلان . لا يقدح في سلامته .
٧٠٦	١٤٦	(الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		٣٤ - امتثال القانون اشتمال الأمر الصادر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة على الأسباب التي بني عليها . عدم تطايبه ذلك عند إصدار مستشار الإحالة أمره بتأييد أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى في الاستئناف المرفوع إليه عنه .
٧٢٩	١٥٤	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ — جواز تمثيل رئيس النيابة — الذي أصدر الأمر المستأنف — النيابة العامة عند نظر الاستئناف أمام مستشار الإحالة .
٧٣٩	١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٣٦ — النعى على الأمر المطعون عليه بوجود نقص في بعض نقاط التحقيق — غير مقبول . ما دامت الطاعنة لم تطلب أمام مستشار الإحالة إجراء تحقيق معين ولم ير هو من جانبه محلا لإجراء تحقيق مكمل .
٧٣٩	١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٣٧ — لا يلزم لصحة قرارات مستشار الإحالة صدورها باسم الشعب .
٧٣٩	١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
أحداث		
		١ — إختصاص ضباط مكاتب حماية الأحداث . إمتداده إلى غير الأحداث . حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع . أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقته . مثال في مواد مخدرة .
٦٣٩	١٣١	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١)
		٢ — العبرة في تحديد من المتهم الحدث بوقت ارتكاب الجريمة .
		تعلق قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين بالنظام العام . أثر ذلك ؟
٧٩٠	١٦٥	(الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥)

القاعدة

الصفحة

أحوال شخصية

جريمة الامتناع من تسليم أموال القاصر . مناط التأنيم فيها :
امتناع الوصي بتصفيد الاساءة من تسليم أموال القاصر كلها
أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون ١١٩
لسنة ١٩٥٢ .

دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن
تسليمها للوصي الجديد . وتقديمه لإقرارا من الأخير مؤيدا
لذلك . دفاع جوهرى لاتصاله بتحديد مسئولية الجنائية .
وجوب تناوله استقلالا . إدانة الطامن دون الرد عليه . قصور
وإخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧) ١٢٦ ٦١٧

إختصاص

١ — مناط تطبيق المادة ٥١ عقوبات .

توافر شروطها من الثابت بصحيفة الحالة الجنائية ، مع
إثبات الواقعة المطروحة في حق المتهم يخرج الواقعة من اختصاص
محكمة الجنح لأنها جنائية .

(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ٩٤ ٤٦٠

٢ — القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية .
من النظام العام . الدفع بعدم الاختصاص الولائي . جواز إبدائه .
لأول مرة أمام النقض .

(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ١٤٠ ٦٧٥

٣ — القضاء العسكري هو الذى يقرر مما إذا كانت الجريمة
داخلة في اختصاصه . مثال .

(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ١٤٠ ٦٧٥

الصفحة	القاعدة	
		٤ - جريمة الرشوة . اختصاص محكمة أمن الدولة بنظرها .
		خطأ الحكم في إثبات أن الدعوى أحييت إلى المحكمة من مستشار الاحالة ، على خلاف الثابت بالأوراق من أنها أحييت إلى محكمة أمن الدولة العليا من رئيس نيابة أمن الدولة ، وأن الهيئة التي نظرتها هي تلك المنوط بها نظر قضايا أمن الدولة . مؤدى ذلك : أن الحكم صادر من محكمة أمن الدولة العليا . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٧٢٦	١٥٠	(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)
		٥ - تعلق قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث المختص المتهمين بالنظام العام . أثر ذلك ؟
٧٢٦	١٦٥	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥)
اختلاس أشياء محجوزة		
راجع : تبديد .		
إرتباط		
		١ - قيام النيابة بتحقيق واقعة جلاب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي . تأصيل ذلك .
٥٥٩	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٢ - عقوبة جريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هي الحبس وجوبا . الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات . عقوبة قيادة سيارة بحالة تعرض الأشخاص والأموال للخطر الغرامة التي تقل

الصفحة	القاعدة	
		من ١٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو إحدى هاتين العقوبتين. المادة ٨٨ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن المرور .
		إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات والقضاء بعقوبة واحدة عن الجريمتين يقتضى الحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . إكتفاء الحكم الاستثنائي بتغريم المتهم عشرين جنيتها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه على ما قضى به الحكم المستأنف من حبس المتهم شهرا طالما أنه هو المستأنف وحده .
٦٢٨	١٢٩	(للطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٣)
		٣ — مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟
٧٠٦	١٤٦	(للطنان رقا ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٤/٦/١٩٧٣)
		٤ — تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . إلا أن الخطأ فيه يعد من الأخطاء القانونية التي تقتضى تدخل محكمة النقض لآزال حكم القانون على وجهه الصحيح .
		تحقق معنى الارتباط بين جريمتي إقامة جهاز أشعة واستعمال الأشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك . مجانبية الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يجوز لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .
٧٠٦	١٤٦	(للطنان رقا ٣٨٥ و ٤٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٤/٦/١٩٧٣)

أسباب الإباحة وموانع العقاب

أسباب الإباحة :

"الدفاع الشرعي"

تقدير الوقائع التي تستتج منها حالة الدفاع الشرعي . موضوعي .
مثال لتسبب مائع على انتفاؤها .

٥٧٥ ١١٨ (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

موانع العقاب :

١ — خطأ الحكم في النسوية بين السيكوباتية ومرض
الفصام في قيام المسؤولية الجنائية لايحييه . مادام ما يزيد
إليه من ذلك لم يكن له أثر في منطقة أوفي النتيجة التي انتهى
إليها من خلو الطاعن من الأمراض العقلية المؤثرة في مسؤوليته
أيما كانت مسبباتها .

٥٨٦ ١٢٠ (الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

٢ — استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته بعد الحادث
على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه . استدلال سليم مادام
قد اتخذ منها قرينة يوزنها التقرير الطبي عن حالة الطاعن
العقلية .

٥٨٦ ١٢٠ (الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

٣ — إغفال الحكم الإشارة إلى سبق صدور قرار بإدعاء
الطاعن مستشفى الأمراض العقلية لايحييه . حلة ذلك . الحكم
لا يورد إلا ماله أثر في قضائه . في إغفال ذكر هذه الواقعة ما يدل
على أنه لم ير في حدوثها ما يغير من عقيدته .

٥٨٦ ١٢٠ (الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٦٣١	١٣٠	<p>٤ — مناط الاعداء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل أن يكون سببه جنون أو عاهة في العقل دون غيرهما . المادة ٦٢ عقوبات . الاثارة والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣)</p> <p>٥ — الاثارة أو الاستفزاز والغضب لا تنفي نية القتل . لا تناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أى منها . هي إحدار قضائية مخففة مرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣)</p>
٦٣١	١٣٠	<p>(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣)</p>

استئناف

الطاعن لا يضار بطعنه .

الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ إجراءات . الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . استئناف المحكوم عليه وحده للحكم بالحبس في سرقة . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بحجة أن سوابقه تجعله حائدا في حكم المادتين ٤٩ ، ٥١ عقوبات . مخالف للقانون . وجوب النقض والإحالة لأن الخطأ حجب المحكمة من نظر موضوع الاستئناف .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ٢٩٠ ١٠١

استجواب

تمسك الطاعن بطلان استجوابه بمعرفة الشرطة لا يجديهِ طائل لا ينازع في سلامة اعترافه في النيابة .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ٦٠٢ ١٢٢

استدلال

راجع . إثبات .

(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٥٢٥)

وأحداث .

(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٦٣٩)

استيلاء على مال للدولة

١ - العقاب على جريمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة أو لإحدى الهيئات العامة . شموله جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا والملحقة بها حكما . أيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه . وأيا كان نوع العمل المكلف به . الخفير في شركة تابعة للقطاع العام اعتباره في حكم الموظفين العموميين . ولو كان عقده محدد المدة .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ١٤١ ٦٧٨

٢ - المادة ٢٧ عقوبات . مساواتها بين الجريمة التامة والشروع في وجوب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن مدة الحبس المقضى بها .

إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . معاملته بالرافة ومعاقبته بالحبس دون العزل . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ١٤١ ٦٧٨

إشتراك

الإشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته . استخلاص توافره .

موضوعي .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ١٤١ ٦٧٨

الصفحة	القاعدة	أشعة
		<p>راجع : طب .</p> <p>إصابة خطأ</p> <p>١ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . موضوعي . مثال لتسبب سائق على توافره في جريمة إصابة خطأ .</p>
٥٥٢	١١٤	<p>(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)</p> <p>٢ - عقوبة جريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هي الحبس وجوبا . الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات . عقوبة قيادة سيارة بحالة تعرض الأشخاص والأموال للخطر الغرامة التي تقل عن ١٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو إحدى هاتين العقوبتين . المادة ٨٨ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن المرور .</p> <p>إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات والقضاء بعقوبة واحدة عن الجريمتين يقتضي الحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . اكتفاء الحكم الاستثنائي بتغريم المتهم عشرين جنيتها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه على ما قضى به الحكم المستأنف من حيث المتهم شهرا طالما أنه هو المستأنف وحده .</p>
٦٢٨	١٢٩	<p>(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)</p> <p>إعتراف</p> <p>راجع . اثبات .</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٢ بالصيغة رقم ٦٠٢)</p>

صفحة	القاعد	إعلان
		١ — إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها لكم . دعوة الخصوم للاتصال بها . مالم يكن قد ثبت حضورهم وقت النطق بالقرار . وجوب تمام الدعوة بإعلان الخصوم وفق أحكام القانون . مثال في معارضة .
٤٦٨	٩٦	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٢ — إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه بلجهة الادارة لا يصح . توجيه الاعلان إلى الطاعن بمكتبه الذي تبين أنه تركه ثم اعلانه بلجهة الادارة لما لم يستدل عليه باطل . قضاء الحكم بناء على هذا الاعلان في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه باطل . وجوب النقض والاحالة .
٤٨٨	١٠٠	(الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		٣ — المدة المسقطه للدعوى الجنائية . انقطاعها بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التي تتم في الدعوى متى صدر من السلطة المنوط بها اتخاذ .
		إقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام . إعلانه بالحضور بالجلسة وحضوره وصدر حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . كلها إجراءات قاطعة للتقدم .
٥١٦	١٠٧	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		٤ — الميعاد المحدد للتقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . لا يضاف إليه ميعاد مسافة . أساس ذلك . ميعاد المسافة .

الصفحة	القاعدة	
		عدم منعه إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه حريان ميعاد الطعن .
		قانون المرافعات . متى يرجع إليه ؟
٥٢٢	١٠٨	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		٥ - المادة ٣٨٤ لإجراءات . لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم في غيبته بعد إعلانه إعلانا قانونيا بالجلسة المحددة لنظر دعواه . عدم استدلال رجال الإدارة على المتهم ولا على محل إقامته . محنة إعلانه في مواجهة النيابة . المادة ٢٣٤ لإجراءات .
٥٣٨	١١١	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢)
		إمتناع عن تسليم أموال القصر
		جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط التائيم فيها : امتناع الوصي بقصد الإساءة عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
		دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصي الجديد . وتقديمه إقرارا من الأخير مؤيدا لذلك . دفاع جوهرى لاتصاله بتحديد مسئوليته الجنائية . وجوب تناوله استقلالا . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور واخلال بحق الدفاع .
٦١٧	١٢٦	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧)

أمر بالالوجه

١ - قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية . الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه في الجريمة المبلغ عنها لاجحية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ١٣٤ ٦٥٣

٢ - السجون المركزية تجري عليها أحكام لوائح السجن ونظامه . لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحوزه من ممنوعات .

إقتناء الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالالوجه لإقامة الدعوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدق المشرف على سجن القسم لأحد التزلاء به . خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤) ١٤٨ ٧١٩

٣ - استلزام القانون . اشتغال الأمر الصادر بالالوجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة على الأسباب التى بنى عليها . عدم مطلبه ذلك عند إصدار مستشار الإحالة أمره بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بالالوجه لإقامة الدعوى فى الاستئناف المرفوع إليه عنه .

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١) ١٥٤ ٧٣٩

الصفحة	القاعدة	
٧٣٩	١٥٤	٤ — فساد الأمر المطعون عليه في تفسيره لمدلول عبارة وردت بالتقرير الطبي الشرعي . لا ينال من سلامته . مادام أن ما أورده في هذا الشأن إنما كان بعد أن استوفى تدليله على عدم الاطمئنان إلى كفاية الأدلة المطروحة في الدعوى ، وكان ما فسد استدلاله لا أثر له على منطقة أو النتيجة التي انتهى إليها (الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
٧٣٩	١٥٤	٥ — عدم التزام الأمر المطعون عليه بأن يورد أو يرد على دفاع موضوعي ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب . (الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
٧٣٩	١٥٤	٦ — النعي على الأمر المطعون عليه بوجود نقص في بعض نقاط التحقيق . غير مقبول . مادامت الطاعنة لم تطلب أمام مستشار الإحالة إجراء تحقيق معين ولم يرهو من جانبه محلا لإجراء تحقيق مكمل . (الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)

أمن دولة

جريمة الرشوة . اختصاص محكمة أمن الدولة بنظرها .

خطأ الحكم في إثبات أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الإحالة ، على خلاف الثابت بالأوراق من أنها أحيلت إلى محكمة أمن الدولة العليا من رئيس نيابة أمن الدولة ، وأن الهيئة التي نظرتها هي تلك المنوط بها نظر قضايا أمن الدولة . مؤدى ذلك : أن الحكم صادر من محكمة أمن الدولة العليا . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

٧٢٦	١٥٠	(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)
-----	-----	--

إيجار أما كن

راجع . قانون .

(القاعدة رقم ١٤٢ بالصيغة رقم ٦٨٤)

(ب)

بطلان . بلاغ كاذب

بطلان

١ - صدور الحكم باسم الأمة بدلا من اسم الشعب .

لا بطلان .

٤٧ ٩٧ (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)

.. .. (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٢) (لم ينشر)

٥١٦ ١٠٧ (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)

٢ - اشتغال الحكم على ما يفيد بيان المحكمة التي أصدرته .

كفايته بيانا لمكان عقدتها . الأصل في الاجراءات الصحة .

٤٧١ ٩٧ (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)

٣ - اشتغال مدونات الحكم على ما يفيد حصول المداولة .

كفايته . ما دام الطاعن لا يدعى عدم حصول المداولة .

٤٧١ ٩٧ (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)

٤ - إعلان المعارضة بمجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه

أو في محل إقامته . إعلانه بجهة الإدارة لا يصح . توجيه الإعلان

إلى الطاعن بمكتبه الذي تبين أنه تركه . إعلانه بجهة الإدارة

الصفحة	القاعدة	
		لمسالم يستدل عليه باطل . قضاء الحكم بناء على هذا الإعلان في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه باطل . وجوب . النقض والإحالة .
٤٨٨	١٠٠	(الطن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		٥ - بطلان القبض . أثره : عدم التعويل في الادانة على الدليل المترتب عليه أو المستمد منه .
		تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل . يفصل فيه قاضي الموضوع بغير معقب . مثال في مواد مخدرة .
٥٠٦	١٠٥	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
		٦ - ما بني على الباطل باطل . تصریح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على قنات المخدر يجيب الطامن . غير لازم . ما دام قد انتهى إلى إبطال مطلق القبض عليه وما تلاه واتصل به .
٥٠٦	١٠٥	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
		٧ - بطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة . عدم الدفع به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام النقض .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٨ - إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ إجراءات . لا بطلان على مخالفتها . القانون لم يستلزم أن يكون الختم المستعمل في التحريز لأمور الضبط .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
٧٨٥	١٦٤	(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥)

الصفحة	القائمة	
		٩ — الدفع ببطلان التفتيش وجوب إبدائه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه وإلا فلا تلتزم محكمة الموضوع بالرد .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		١٠ — استقالة البطلان إلى كل ما ضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة إجراء باطل لا حاجة بالحكم للتحديث استقلالا على ما أثر عليه من فتات دون الوزن من المخدر بجيب سروال المطعون ضده الذي انتهى ببراءته على سند من بطلان القبض والتفتيش .
٥٦٨	١١٦	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		١١ — الدفع ببطلان الاذن لعدم جدية التحريات موضوعي .
٦٠٢	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
		١٢ — كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . صدور إذن تفتيش مسكن من النيابة العامة دون تسبيب به على مقتضى المادة ٩١ أ . ج قبل العمل بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢ يكون صحيحا . الدفع ببطلان هذا الاذن لعدم التسبيب دفع قانوني ظاهر البطلان .
٦٠٢	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
		١٣ — تمسك الطاعن ببطلان استجوابه بمعرفة الشرطة لا يجديده طالما لا يتنازع في سلامة اعترافه في النيابة .
٦٠٢	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
		١٤ — حكم الإدانة . وجوب تبيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه وإلا كان باطلا .

الصفحة	القاعدة	
		إحالة في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . حده : أن تنصب الشهادتين على واقعة واحدة وألا يوجد فيها خلاف عليها • مثال لتسبيب معيب .
٧١٥	١٤٧	(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		١٥ — تخلف الطامن من الحضور أمام • ستشار الإحالة — حتى بفرض عدم إعلانه — لا يطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة .
٧٥٠	١٥٦	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) راجع أيضا : مفتيش . (القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٧٤٦)

بلاغ كاذب

		١ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب • توافره بعلم المبلغ بكذب الوقائع المبلغ عنها وانتوائه الكيد والاضرار بالمبلغ ضده • تقدير ذلك موضوعي • مثال •
٦٥٣	١٣٤	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)
		٢ — قوة الأمر المقضي أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بانه متى توافرت مشرائطها القانونية • الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه في الجريمة المبلغ عنها لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب من هذه الجريمة •
٦٥٣	١٣٤	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)

(ت)

تبديد . تبغ . تجنيد . تحقيق . تعويض .
تفتيش . تقادم . تهريب . جمركي

تبديد

١ - التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلالاتها على انتفاء مسئوليته في جريمة التبديد من أمر بنقل المحجوزات وإخطار إلى الدائن بتوقيع حجز من آخر وصورة محضر إيقاف بيع اوجود أمر نقل . قصور يوجب النقض والاحالة .

٥٤٩ ١١٣ (الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)

٢ - الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه . دفع جوهرى . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . إغفال ذلك . يعيب الحكم .

٦١٤ ١٢٥ (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧)

٣ - مجرد الامتناع عن رد أعمال المختلس . بسبب . وجود حساب معلق . لا تتحقق به أركان جريمة الاختلاس . على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأمر فيه .

٦٦١ ١٣٦ (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)

٤ - تقدير المحكمة الاستثنائية جدية طلب الطاعن الزام المدعى المدني ضم دفتر الأجور الحقيقي واستجابتها له . عدولها عن ذلك . بغير دعوى ، وقضاؤها بالادانة . إخلال بحق الدفاع .

٦٦١ ١٣٦ (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		تبغ
		راجع : تعويض وعقوبة . (القاعدة رقم ١٦٣ بالصيغة رقم ٧٨١)
		تجنيد
		جريمة التخلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين . من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية منها . بدؤها عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال .
		احتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم سن الثلاثين . رغم سريان هذين التعديلين في حقه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقص والإحالة . مادام الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .
٦١٠	١٢٤	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		تحقيق
		التحقيق بمعرفة النيابة :
		١ — بطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة . عدم الدفع به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام النقص .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٢ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تمسك الطاعن ببطلان استجوابه بمعرفة الشرطة لا يجديده طالما لا ينازع في سلامة اعترافه في النيابة . (الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ١٢٢
٦٠٢	١٢٢	
		٣ - إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ إجراءات . لا بطلان على مخالفتها . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ١١٥
٥٥٩	١١٥	
٧٨٥	١٦٤	(والطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) ١٦٤
		التحقيق بمعرفة مستشار الإحالة :
		مستشار الإحالة . حقه في إجراء تحقيق مكمل . تمتعه بجميع سلطات قاضي التحقيق . له الأمر بحضور المتهم . والقبض عليه واحضاره . والأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج عنه وحسبه . إصداره قبل اتخاذ أي من هذه الإجراءات قرارا بإجراء التحقيق . غير لازم . (الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) ١٣٢
٦٤٥	١٣٢	
		التحقيق بمعرفة المحكمة :
		١ - الأحكام الجنائية تبنى على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة . (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١) ٩٣
٤٥٦	٩٣	
		٢ - الأصل أن تجري إجراءات المحاكمة باللغة العربية . ما لم تر سلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها . العبرة في الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التي تجريها المحكمة . تعيب التحقيق الابتدائي أمام النقض . غير جائز . (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ١٠٦
٥١٠	١٠٦	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — مجرد الامتناع عن رد المال المختلس . بسبب وجود حساب معلق . لا تتحقق به أركان جريمة الاختلاس .
		على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوفا إلى غاية الأمر فيه .
٦٦١	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		٤ — تقدير المحكمة الاستئنافية جدية طلب الطاعن إلزام المدعى المدني ضم دفتر الأجور الحقيقي واستجابتها له . عدولها عن ذلك . بغير مبرر . قضاؤها بالإدانة . اخلال بحق الدفاع .
٦٦١	١٣٦	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		٥ — عدم ارفاق إذن التفتيش بملف الدعوى . لا ينفي سبق صدوره . القضاء بالبراءة . استنادا إلى ذلك . دون إجراء تحقيق . يعيب الحكم . مثال .
٦٦٥	١٣٧	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
تعويض		
		١ — عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا تثريب . ما دام ما أورده يتضمن الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٢ — تقدير التعويض من ملطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقدمة بمستندات بذلك . دفاع حيوى وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية . قعود المحكمة عن بحثه . قصور وفساد في الاستدلال .
٥٥٢	١١٤	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . طبيعته . عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية ومن تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم . عدم امتداده إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية . وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتما الحكم بانقضائها إعمالا لنص المادة ١٤ إجراءات .
٧٨١	١٦٣	(الطن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥)
تفتيش		
التفتيش باذن :		
” إذن التفتيش . إصداره “ .		
		١ — المادة ٤٤ من الدستور لا توجب تسبب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن . اقتصار الاذن على تفتيش شخص الطاعن وتنفيذه عند ضبطه في مقهى . التفات الحكم من الدفع ببطلان الاذن لعدم تسببه . صحيح .
٥٤٤	١١٢	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
		٢ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . موضوعي . الأمر فيه موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
٥٤٤	١١٢	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
٥٩٦	١٢١	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ جلسة ١٩٧٣/٥/٦)

الصفحة	القائمة	
		٣ - ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . علم رجل الضبط القضائي بتحرياته أن جريمة معينة وقعت من شخص معين وهناك من الدلائل والإمارات ما يبرر تعرض التحقيق لحرية هذا الشخص أو لحرمة مسكنه .
		تولى رجل الضبط بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش أو معرفته للطلوب تفتيشه شخصيا أو معرفة منزله . ليس بلام . له الاستعانة بمعاونين من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين والمبلغين مادام قد اقتنع بصدق ما نقلوه إليه .
٥٤٤	١١٢	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
٦٢٤	١٢٨	(والطن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٢)
		٤ - ملطة محكمة الموضوع في تقدير التحريات وتجزئتها لها أن ترى فيها ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .
٥٩٦	١٢١	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
٦٠٢	١٢٢	(والطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
		٥ - كل إجراء تم صحيفا في ظل قانون يظل صحيفا وخاضعا لأحكام هذا القانون . صدور إذن تفتيش مسكن من النيابة العامة دون تسبيب به على مقتضى المادة ٩١ أ . ج قبل العمل بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢ يكون صحيفا . الدفع ببطلان هذا الاذن لعدم التسبيب . دفع قانوني ظاهر بالبطلان .
٦٠٢	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦)

الصفحة	القاعدة	
٦٢٤	١٢٨	٦ - تقدير الظروف المبرزة للتفتيش . موضوعي . أمر تقديره لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لها أطراح التحريات بشرط أن تكون أسبابها مائغة . مثال لتسييب غير مائغ في التدليل على عدم جدية التحريات . (الطن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٣)
٧٤٦	١٥٥	٧ - مجرد الخطأ المأدى في ذكر اسم الشارع الذي يقع به حانوت الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر . (الطن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٣) "تنفيذه".
٧٤٦	١٥٥	لرجل الضبط القضائي المتدرب تنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف والوقت المناسبين خلال الفترة المحددة بالاذن لأجرائه بطريقة مشمرة . (الطن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٣) راجع أيضا . أحداث (القاعدة رقم ١٣١ بالصيغة رقم ٦٣٩) وحكم . (القاعدة رقم ١٢٢ بالصيغة رقم ٦٠٢)
		التفتيش بغير إذن : "التفتيش بالدائرة الجمركية" تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن التهريب

الصفحة	القامة	
		<p>بهدف صلاح الخزانة بحرية رجال الجمارك ممن لهم صفة مأموري الضبط في أثناء تأدية وظائفهم بمجرد قيام مظنة التهريب دون توافر قيود القبض والتفتيش المنظم بقانون الاجراءات الجنائية .</p>
٥٥٩	١١٥	<p>(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)</p> <p>”تفتيش المسجونين“</p> <p>السجون المركزية تجرى عليها أحكام لوائح السجن ونظامه . لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحوز به من ممنوعات .</p> <p>ابتداء الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدق المشرف على سجن القسم لأحد النزلاء به . خطأ فى تطبيق القانون .</p>
٧١٩	١٤٨	<p>(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤)</p> <p>الدفع ببطلان التفتيش :</p> <p>١ - الدفع ببطلان التفتيش . وجوب إبدائه فى صيغة صريحة تشتمل على بيان المراد منه وإلا فلا تلتزم محكمة الموضوع بالرد .</p>
٥٥٩	١١٥	<p>(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٦)</p> <p>٢ - استقالة البطلان إلى كل ما ضبط مع المظنون ضده من مخدر نتيجة إجراء باطل لا حاجة بالحكم للتحديث إستقلالاً على ما اثر عليه من فتحات دون الوزن من المخدر بحسب</p>

الصفحة	القاعدة	
		مروال المطعون ضده الذي انتهى ببراءته على سند من بطلان القبض والتفتيش .
٥٦٨	١١٦	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) — — — ٣ — الدفع ببطلان الاذن لعدم جدية التحريات . موضوعي .
٦٠٢	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) — — — ٤ — بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه . مثال لتسبيب غير معيب .
٧٠٢	١٤٥	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣) — — — راجع أيضا : تفتيش . (القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٠٢)

تقادم

		١ — المدة المسقطه للدعوى الجنائية . إنقطاعها بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التي تم في الدعوى متى صدر من السلطة المنوط بها اتخاذ .
		إقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام . إعلانه بالحضور بالجلسة وحضوره وصدوره حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . كلها إجراءات قاطعة للتقادم .
٥١٦	١٠٧	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) — — — ٢ — جريمة التخلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين . من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها . بدؤها عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال .

الصفحة	القاعدة	
		إحتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم سن الثلاثين . رغم سريان هذين التعديلين في حقه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقص والإحالة . مادام الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .
٦١٠	١٢٤	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧)
		٣ — انقطاع المدة المسقطه للدعوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة . إعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره بقطع أيهما مدة السقوط ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى قبل الطعن لرفعها من غير ذي صفة .
٧٦٥	١٥٩	(الطن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)

تهريب جمركي

		١ — تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن التهريب بهدف صالح الخزانة يجريه رجال الجمارك ممن لهم صفة مأموري الضبط في أثناء تأدية وظائفهم بمجرد قيام مظنة التهريب دون توافر قيود القبض والتفتيش المنظم بقانون الإجراءات الجنائية .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٢ — قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي . تأصيل ذلك .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

راجع أيضا : تمويض وعقوبة .

(القاعدة رقم ١٦٣ بالصيغة رقم ٧٨١)

(ج)

جريمة . جمارك

جريمة

أنواعها :

« الجريمة المستمرة » .

١ — جريمة إدارة محل هام سبق غلقه جريمة مستمرة استمرارا متابعا متجددا . محكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . على المحكمة الاستئنافية ضم الدعاوى المقامة على المحكوم عليه لإدارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة مادام لم يصدر فيها بعد حكم بات . مخالفته ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقص الجزئي والتصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعا بالإضافة لعقوبة الغلق المقضى بها .

(العلم رقم ٢٥٣ لسنة ٤٣ ذ — جامة ١٩٧٣/٥/٦) ... ١٢٣ ٦٠٧

٢ — جريمة التخلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين . من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية منها . بدؤها عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال .

الصفحة	القاعدة	
		احتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم من الثلاثين . رغم سرعان هذين التعديلين في حقه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب القصر والاحالة . ما دام الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .
٦١٠	١٢٤	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧) أركانها :
		١ - التسليم بغير قصد التخلي عن الملكية أو الحيازة بل للتوصل لضبط ما شرع في سرقته يوفر ركن الاختلاس في السرقة . مثال لتسليم سائح .
٤٩٣	١٠٢	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		٢ - الركن المادي لجريمة الغش في التوريد لا يلزم لتوافره ضخامة الكمية موضوع الغش أو جسامته الضرر المترتب عليه . مثال في توريد لحوم .
٥٨٠	١١٩	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٣ - المادة ١١٢ مكررا عقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ . تعاقب على الغش في تنفيذ العقود المبنية بها على سهيل الحصر . يدخل في حكم النص حسبما جاء بالمذكرة الإيضاحية الغش في عدد الأشياء الموردة أو في مقامها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المتفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها وعلى الجملة كل غش في إنجاز الاشغال أو في الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجربه العرف أو أصول الصناعة .
٥٨٠	١١٩	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

الصفحة	القائمة	
		٤ - تقدير توافر تعمد القتل مرجعه محكمة الموضوع متى كان ما أوردته يكفي لاثبات توافر النية . مثال لتسبب سائق على توافر نية القتل .
٥٨٦	١٢٠	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٥ - إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل بالفصل فيها قاض الموضوع .
٥٩٦	١٢١	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
		٦ - جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط التأييم فيها . امتناع الوصي . بقصد الاساءة . عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ .
		دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصي الجديد . وتقديمه إقراراً من الأخير مؤيداً لذلك . دفاع جوهرى لاتصاله بتحديد مسؤوليته الجنائية . وجوب تناوله استقلالاً . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٦١٧	١٢٦	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧)
		٧ - القضاء بالبراءة من جريمة إعداد محل لألعاب القمار طبقاً للمادة ٣٥٢ عقوبات . لا يؤدي إلى انتفاء المساءلة عن جريمة السماح بلعب القمار في محل هام طبقاً للسنتين ١٩ ، ٣٨ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧٠ سنة ١٩٥٧ بشأن المحال العامة . تغاير أركان الجريمتين .
٦٤٩	١٣٣	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره يعلم المبلغ بكذب الوقائع المبالغ فيها واستوائه الكيس والاضرار بالمبلغ ضده . تقدير ذلك موضوعي . مثال .
٦٥٣	١٣٤	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)
		٩ — الإدانة بجريمة القتل الخطأ تقضى بيان الخطأ ورابطة السببية بينه وبين القتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغيره — مثال لتسبيب معيب في جريمة القتل الخطأ .
٦٥٧	١٣٥	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)
		١٠ — مجرد الامتناع عن رد المال المختلس . بسبب وجود حساب معلق . لا تتحقق به أركان جريمة الاختلاس .
		على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأمر فيه
٦٦١	١٣٦	(الطن رقم ١١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		١١ — جريمة إقامة جهاز أشعة قبل الحصول على ترخيص بذلك . تمامها بمجرد وقوع الفعل المكون للجريمة — وهو إقامة الجهاز — دون استلزام توافر قصد خاص .
٧٠٦	١٤٦	(الطنان رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		١٢ — جريمة استعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص . تحدث الحكم استقلالا عن قصد الاستعمال . غير لازم .
٧٠٦	١٤٦	(الطنان رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		١٣ — جريمة هتك العرض . ترك الفعل أثر في جسم المجنى عليها . غير لازم لتوافرها . الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٧٧٢	١٦١	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
٧٨٥	١٦٤	١٤ — جريمة المسادة ١/١٥٢ عقوبات . قيامها ولو وقع الاختلاس في وقت لم تكن الأوراق تحت يد الكاتب لأي سبب . (الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) راجع أيضا . إشتراك . (القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٧٨) وخلو رجل . (القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٦٨٤) . وسرقة . (القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٤٦٠) .
جمارك		
٤٨٢	٩٩	١ — القانون رقم ٣٤٦ سنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا . الغى صناعتها ولم ينص في بيان العقوبة على أداء رسم عنها أو تعويض عنه . مذكرته الإيضاحية في هذا الشأن . الادعاء مدنيا المترتب على التعامل على مشروب الطافيا يكون على غير أساس . (الطن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
٥٥٩	١١٥	٢ — مأمور الجمرک من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون ٩٦ سنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة ٧١ سنة ١٩٦٣ . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ٣ — تفتيش الأمتعة بالأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن التهريب بهدف صالح الخزانة بحرية رجال الجمارك ممن لهم

الصفحة	القاعدة	
		صفة مأموري الضبط في أثناء تأدية وظائفهم بمجرد قيام مظنة التهريب دون توافر قيود القبض والتفتيش المنظم بقانون الاجراءات الجنائية .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٤ - قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي . تأصيل ذلك .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		راجع أيضا . تعويض وعقوبة .
		(القاعدة رقم ١٦٣ بالمعينة رقم ٧٨١)
(ح)		
حبس . حجز . حكم		
—		
حبس		
راجع : مستشار الإحالة .		
(القاعدة رقم ١٣٢ بالصيغة رقم ٦٤٥)		
حجز		
		الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه . دفع جوهري . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . إغفال ذلك . ييب الحكم .
٦١٤	١٢٥	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧)

الصفحة	القاعدة	حكم
		إصداره :
		صدور الحكم باسم الأمة . بدلا من اسم الشعب . لا بطلان .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
٥١٦	١٠٧	(والطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		بياناته :
		” بيانات الديباجة “.
		١ — اشتغال الحكم على ما يفيد بيان المحكمة التي أصدرته .
		كفايته بيانا لمكان عقدها . الأصل في الإجراءات الصحة .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٢ — اشتغال مدونات الحكم على ما يفيد حصول المداولة .
		كفايته . مادام الطاعن لا يدعى عدم حصول المداولة .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٣ — محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي
		صدر فيها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى وماتر
		بيانات الديباجة .
٧٨٥	١٦٤	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥)
		” بيانات التصويب “.
		١ — عدم رسم القانون شكلا معيناً لصياغة الحكم . كفاية
		أن يكون مجموع ما أورده . يؤدى إلى فهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٥٠٢	١٠٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	حكم
٧١٥	١٤٧	٢ - حكم الإدانة . وجوب تبينه مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه وإلا كان باطلا . (الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤) "النسب المغيب"
٤٥١	٩٢	١ - جواز استناد المحكمة إلى الحقائق الثابتة علميا . عدم جواز استنادها على مجرد رأى عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال . (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)
٤٥١	٩٢	٢ - تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيسر الرمي . مسألة فنية بحث . المنازعة فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . وإلا تيب الحكم بالتقصير والإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)
٤٥١	٩٢	٣ - سكوت الدفاع عن طالب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذى يتنازع فيه . لا يقدح فى اعتبار دفاعه جوهريا . منازعته تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه . (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)
٤٥١	٩٢	٤ - حدود سلطة المحكمة فى تقدير القوة التدايلية لعناصر الدعوى أن لا تكون المسألة المطروحة من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها . (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)
٤٥١	٩٢	٥ - طلب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجانى . رفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد . تبريره ذلك بأن الدعوى

الصفحة	القاعدة	
		في غير حاجة لمناقشته وأن الطاعن لم ينصع عن وجه ارتباطه بموضوع الاتهام . غير سائق . إخلال بحق الدفاع .
٤٥٦	٩٢	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٦ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير المحكمة كسائر الأدلة . وجوب أن تبني رأيها فيها على أسباب مائفة تؤدي إلى ما رتبته عليها . مثال لتسبيب معيب .
٤٦٤	٩٥	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٤٧٨	٩٨	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٧ — الدفاع الصادر من المتهم أو المدافع عنه ، وحدة . لا يجوز الالتفات عن أيهما متى كان هاما ومؤثرا في منطق الدفاع دون مبرر .
٤٦٤	٩٥	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٨ — الدفع بعدم جواز إثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينه . وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود . عرض الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٤٩٩	١٠٣	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		٩ — التفات الحكم من المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلائلها على انتفاء مسئوليته في جريمة التهديد من أمر بنقل المحجوزات وإخطار الدائن . وتوقيع حجز من آخر وصورة محضر إيقاف بيع لوجود أمر نقل . قصور يوجب النقض والإحالة
٥٤٩	١١٣	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٤)
		١٠ — تقدير التعويض من صاطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسئولية المدنية من خطأ وضرر

المفصلة	القاعدة	
		وعلاقة سببية احاطة كافية . دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقديمه مستندات بذلك . دفاع حيوى وهام ومؤثر في سير الدعوى المدنية . قعود المحكمة عن بحثه . قصور وفساد في الاستدلال .
٥٥٢	١١٤	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		١١ — ساطعة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد دون الترام ببيان سبب إطراحها . افصاحها عن أسباب عدم تعويضها . هل أقواله يبيع لمحكمة النقض مراقبة سلامة ذلك . مثال لنسيب . غير صائغ لا طراح أقوال شاهد في ضيق مخدر .
٥٧١	١١٧	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		١٢ — جريمة التغلف عن التجنيد حتى بلوغ من الثلاثين . من الجرائم المستمرة . المادة المسقطه للدعوى الجنائية عنها . بدورها عذد بلوغ المتغلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال .
		احتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم من الثلاثين . رغم صريان هذين التعديلين في حقه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة . ما دام الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .
٦١٠	١٢٤	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		١٣ — جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط التأنيم فيها . امتناع الوصى . بقصد الاساءة . عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقهر امتنع عن تسليمها
للوصى الجديد . وتقديته إقراراً من الأخير مؤكداً لذلك . دفاع
جوهرى لإثباته بتحديد مسؤوليته الجنائية . وجوب تناوله
استقلالا . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور واخلاق
بحق الدفاع .

(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ١٢٦ ٦١٧

١٤ — تقدير الظروف المبررة للتفتيش . موضوعي . أمر
تقديره سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . لها اطراح
التحريات بشرط أن تكون أسبابها سائفة . مثال لتسبب
غير سائغ في التدليل على عدم جدية التحريات .

(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣) ١٢٨ ٦٢٤

١٥ — ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن
في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . علم رجل
الضبط القضائي بتجرباته أن جريمة معينة وقعت من شخص
معين وهناك من الدلائل والامارات ما يبرر تعرض التحقيق
لحرية هذا الشخص أو حرمة مسكنه .

تولى رجل الضبط بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب
الاذن بالتفتيش أو معرفته المطلوب تفتيشه شخصيا أو معرفة منزله .
ليس بلازم . له الاستعانة بمعاونين من رجال السلطة العامة
أو المرشدين المرين والمبلغين ما دام قد اقتنع بصدق ما نقلوه إليه
(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣) ١٢٨ ٦٢٤

١٦ — الادانة بجريمة القتل الخطأ تقتضى بيان الخطأ ورابطة
السببية بينه وبين القتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغيره .
مثال لتسبب معيب في جريمة القتل الخطأ .

(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧) ١٣٥ ٦٥٧

الصفحة	القاعدة	حكم
		١٧ — وجوب اشمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما يتحقق به أركان الجريمة وأدلة ثبوتها . مثال لتسييب معيب في جريمة قتل خطأ .
٦٥٧	١٣٥	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
		١٨ — مجرد الامتناع عن رد المال المختلس . بسبب وجود حساب معلق . لا يتحقق به أركان جريمة الاختلاس .
		على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأمر فيه .
٦٦١	١٣٦	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		١٩ — تقدير المحكمة الاستثنائية جدية طلب الطاعن إلزام المدعى المدني ختم دفتر الأجور الحقيقي واستجابتها له . عدولها من ذلك . بغير مبرر . وقضاؤها بالإدانة . إخلال بحق الدفاع
٦٦١	١٣٦	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		٢٠ — عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى . لا ينفى سبق صدوره . القضاء بالبراءة . استنادا إلى ذلك . دون إجراء تحقيق . يعيب الحكم . مثال .
٦٦٥	١٣٧	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		٢١ — الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا بالنسبة للتهم الذي أمهم بإبلاغه إسمها إيجابيا ومتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهرب المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون . كون التبليغ غير جدي وعقيا . لا إعفاء .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب استظهار الحكم سائر مقومات الاعفاء التي يتحقق بها حكم القانون وإلا كان معيبا بالقصور . مثال لتسبيب معيب .
٦٩٠	١٤٣	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
		٢٢ - حكم الادانة وجوب تبيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذ كر مؤداه وإلا كان باطلا .
		إحالة في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . حده . أن تنصب الشهادات على واقعة واحدة وألا يوجد فيها خلاف عليها . مثال لتسبيب معيب .
٧١٥	١٤٧	(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		٢٣ - مثال لتسبيب معيب في رفع التناقض بين الدليلين القولي والفني في جريمة قتل عمد .
٧٥٨	١٥٨	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٧)
		٢٤ - اشتغال الحكم على صور متعارضة لوقائع الدهوى وأخذها بها جميعا يجعله متناقضا بعضه مع بعض معيبا بالقصور .
٧٥٨	١٥٨	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٧)
		٢٥ - مثال لتسبيب معيب على توافر ظرف سبق الاصرار في جريمة قتل عمد .
٧٥٨	١٥٨	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٧)
		٢٦ - لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه . دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها .
		افصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد . خضوع ذلك لرقابة محكمة النقض . مثال لتسبيب غير سائق .
٧٦٩	١٦٠	(الطن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٧ — المراد بالعب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦. هي تلك التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور. تعداد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها وتكون مشابهة لها. وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة.</p> <p>على الحكم الصادر بالادانة أن يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله. فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص فعليه فوق ذلك أن يبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان قاصرا. مثال لتسبيب معيب.</p> <p>(الطن رقم ٤٩١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ١٦٢ ٧٧٧</p> <p>راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .</p> <p>(القاعدتان رقم ٩٦ و ٩٨ بالصحيفتين رقمي ٤٦٨ و ٤٨٧)</p> <p>وعقوبة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٧٨)</p> <p>”التسبيب غير المعيب“ .</p> <p>١ — عدم التزام المحكمة بأن تورد من روايات الشاهد المتعددة إلا ما تنقِم عليه قضاءها وتطمئن إليه . حقها في الأخذ بها في أي مرحلة دون بيان العلة أو موضعها في الأوراق .</p> <p>(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ٩١ ٤٤٥</p> <p>(والطن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) ١٦٤ ٧٨٥</p> <p>٢ — التناقض في أقوال الشهود الذي لا يعيب الحكم . شرطه</p> <p>(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ٩١ ٤٤٥</p> <p>(والطن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠) ١٤٩ ٧٢٢</p> <p>(والطن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ١٦١ ٧٧٢</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الجدل في تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارته أمام النقض .
٤٤٥	٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٤ — جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين . جواز الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا أنس القاضي فيها الصدق .
		تعييب الحكم باعتيابه على أقوال المجنى عليه بصفة أصلية بعدم التمييز أو طلب تحقيق مدى توافره أمام محكمة الموضوع . جدل موضوعي في تقدير الدليل لا يجوز أمام النقض .
٤٤٥	٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٧٧٢	١٦١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)
		٥ — عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها إغفال الحكم إيراد نتيجة تقرير المعمل الكيماوي بعدم العثور على حيوانات منوية بسروال المجنى عليه . وإغفاله إيراد نص التقرير الطبي الشرعي بكامل أجزائه ، لا يعيبه .
٤٤٥	٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٦ — عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا تريب . ما دام ما أورده يتضمن الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٧ — حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - العبرة بما تطمئن إليه المحكمة مما تستخلصه من التحقيقات . بلاغ الحادث . لا عبرة به .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٩ - سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم . اطمئنانها إلى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم اطمئنانها لذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر . سائق .
٤٩٣	١٠٢	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		١٠ - حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود ، لها أن تأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . دون أن يكون هذا تناقضا ما دام يصح أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها .
٤٩٣	١٠٢	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
٧٥٠	١٥٦	(والطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		١١ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى .
		النسليم بغير قصد التخلي عن الملكية أو الحيازة بل للتوصل لضبط ما شرع في مرقته يوفر ركن الاختلاس في السرقة . مثال التسليم سائق .
٤٩٣	١٠٢	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		١٢ - بطلان القبض . أثره . عدم التعويل . في الإدانة . حل الدليل المقرب عليه أو المستمد منه .
		تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل . يفصل فيه قاضي الموضوع بغير معقب . مثال في مواد مخدرة .
٥٠٦	١٠٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — مابني على الباطل باطل . تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على فئات المخدر يجيب الطاعن . غير لازم . مادام قد انتهى إلى إبطال مطلق القبض عليه وما تلاه واتصل به .
٥٠٦	١٠٥	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
		١٤ — النعي على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام . لا مصلحة فيه . مادامت الواقعة حسبا أثبتها الحكم . توفر في حق الطاعن . بغير توافق هذا الظرف . جناية السرقة باكره الذي ترك أثر جروح المقرر لها العقوبة ذاتها .
٥١٠	١٠٦	(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
		١٥ — تقدير العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع . دون الترام عليها ببيان أسباب ما انتهت إليه في شأنها .
٥٢٥	١٠٩	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		١٦ — تعريف الشاهد والشهادة .
		حق المحكمة في الاعتماد . في القضاء بالإدانة . على أقوال المجني عليه في محضر جمع الاستدلالات . وصف الحكم هذه الأقوال بأنها شهادة . لا تعييه .
٥٢٥	١٠٩	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		١٧ — عدم تحدث الحكم صراحة عن نية السرقة . لا يعييه . مادام قد انتهى بأسباب سائغة إلى ثبوت مقارفة الطاعنة بجريمة الشروع في السرقة .
٥٢٥	١٠٩	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		١٨ — كفاية تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة مادام أحاط بالدهوى عن بصر وبصيرة .
٥٣١	١١٠	(الطن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — تقدير الخطأ المستوجب للسؤولية الجنائية والمدنية . موضوعي . مثال لتسبيب مائع على توافره . (الطن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ١١٤ ٥٥٢
		٢٠ — وجوب إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧ إجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم عن ملوك السبيل الذي رسمته المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات . لا تريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهوده . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ١١٥ ٥٥٩
		٢١ — الدفع ببطلان التفتيش وجوب إبدائه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه وإلا فلا تترم محكمة الموضوع بأثره . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ١١٥ ٥٥٩
		٢٢ — الدفع بتلقيق التهمة موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ١١٥ ٥٥٩
		(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) ١٣١ ٦٣٩
		(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ١٦١ ٧٧٢
		٢٣ — استقالة البطلان إلى كل ماضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة إجراء باطل . لاحاجة بالحكم للنهت استقلالا عما أثر عليه من فئات دون الوزن من المخدر بجيب مروال المطعون ضده الذي انتهى إلى براءته على سند من بطلان القبض والتفتيش . (الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ١١٦ ٥٦٨

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — تقدير الوقائع التي تستنتج منها حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . مثال لتسبيب سائق على انتفاؤها . (الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
٥٧٥	١١٨	٢٥ — عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . إغفال الحكم ببيان إصابات الطاعن ونتيجة مناظرة المحقق له . لا يعيبه . (الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
٥٧٥	١١٨	٢٦ — تقدير توافر تعمد القتل مرجعه محكمة الموضوع متى كان ما أوردته يكفى لإثبات توافر النية . مثال لتسبيب سائق على توافر نية القتل . (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
٥٨٦	١٢٠	٢٧ — إغفال الحكم بالإشارة إلى سبق صدور قرار بإيداع الطاعن مستشفى الأمراض العقلية لا يعيبه . حلة ذلك . الحكم لا يورد إلا ما له أثر فى قضائه . فى إغفال ذكر هذه الواقعة ما يدل على أنه لم ير فى حدوثها ما يغير من عقيدته . (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
٥٨٦	١٢٠	٢٨ — استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته بعد الحادث على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه . استدلال سليم مادام قد اتخذ منها قرينة يعزز بها التقرير الطبى عن حالة الطاعن العقلية . (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
٥٨٦	١٢٠	٢٩ — المحكمة لا تلتزم بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . لها المفاضلة بين آراء الخبراء . أخذها بأحد التقارير يفيد إطراحها باقى التقارير المقدمة دون التزام بأن تعرض لها أو أن ترد عليها . (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
٥٨٦	١٢٠	

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ — ساطة محكمة الموضوع في تقدير التحريات وتجزئتها. لها أن ترى فيها ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحرار المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .
٥٩٦	١٢١	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
٦٠٢	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
		٣١ — إحالة الحكم في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيبه مادات أقوالها متفقة فيما استند إليه الحكم منها .
٥٩٦	١٢١	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
		٣٢ — التناقض الذي يعيب الحكم . ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر . ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة .
٥٩٦	١٢١	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
		٣٣ — الفاعل المنفرد بالجريمة . والفاعل مع غيره الذي يأتي عملاً تنفيذياً في الجريمة وصحت لديه نية التدخل في ارتكابها . يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . مثال لتسبب سائق على مساءلة الطاعنين عن جريمة قتل بوصفهما فاعلين أصليين .
٦٣١	١٣٠	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣)
		٣٤ — تطابق أقوال الشهود والدليل الفني ليس بلام . يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبب سائق في قتل عمد .
٦٣١	١٣٠	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ — الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل . لاتناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أى منها . هى أمدار قضائية مخففة مرجع الأمر فى تقديرها إلى محكمة الموضوع .
٦٣١	١٣٠	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) ٣٦ — وزن أقوال الشهود والتعويل على أقوال شهود الإثبات دون شهود النفى . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٦٣٩	١٣١	(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) ٣٧ — استخلاص الحكم أن مكان الضبط محل عام مفتوح للجمهور أعده المحكوم عليه لصنع الشاى وتقديمه للزبائن . فهم للواقع فى الدعوى يدخل فى صلاطة محكمة الموضوع .
٦٤٩	١٣٣	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ٣٨ — القضاء بالبراءة من جريمة إعداد محل لألعاب القمار طبقا للأداة ٣٥٢ عقوبات . لا يؤدى إلى انتفاء المساءلة عن جريمة السماح بألعاب القمار فى محل عام طبقا للمادة ١٩ ٣٨٦ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧٠ سنة ١٩٥٧ بشأن المحال العامة . تغاير أركان الجريمة .
٦٤٩	١٣٣	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ٣٩ — الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته . استخلاص توافره . موضوعى .
٦٧٨	١٤١	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ٤٠ — تغير الهيئة . عدم تمسك الطاعن أمام الهيئة الجديدة بطلب سماع الشهود . يفقده خصائص الطلب الجازم . محكمة ثانى درجة . قضاؤها على مقتضى الأوراق . حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع الشهود .
٦٨٤	١٤٢	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٦٨٤	١٤٢	٤١ — النفي على الحكم التفتاته عن دفاع الطامن القائم على خلو المحاسبة المبرمة بينه وبين المدعى المدني من الإشارة إلى مبلغ خلو الرجل . غير سديد . مادام قد قصد به التشكيك في أقوال الشهود التي يرجع تقديرها إلى المحكمة بلا معقب . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
٧٠٢	١٤٥	٤٢ — بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . مثال لتسبيب غير معيب . (الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢)
٧٠٢	١٤٥	٤٣ — اقناعية الأدلة في المواد الجنائية . للحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . شرط ذلك . (الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢)
٧٠٢	١٤٥	٤٤ — عدم التزام محكمة الموضوع بمناقشة كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع عن المتهم . (الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢)
٧٠٦	١٤٦	٤٥ — جريمة استعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص . تحملت الحكم استقلا عن قصد الاستعمال . غير لازم . (الطنان رقا ٢٨٥ و ٢٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
٧٠٦	١٤٦	٤٦ — لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي اتهمت إليها . (الطنان رقا ٢٨٥ و ٢٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
٧٢٩	١٥١	٤٧ — عدم جواز إثارة التناقض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١)

الصفحة	القاعدة	
		٤٨ — لمحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . شرط ذلك ؟ الجدل حول استدلال الحكم بتلك الأقوال . موضوعي . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض .
٧٢٩	١٥١	(الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٧٣)
		٤٩ — لمحكمة الموضوع الأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والاتفات عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك .
٧٧٢	١٦١	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٧٣)
		راجع أيضا : إجراءات .
		(القاعدة رقم ١١٥ بالصيغة رقم ٥٥٩)
		وأحداث .
		(القاعدة رقم ١٣١ بالصيغة رقم ٦٣٩)
		ودعوى جنائية .
		(القاعدة رقم ١٠٧ بالصيغة رقم ٥١٦)
		وعقوبة .
		(القاعدة رقم ١٣٨ بالصيغة رقم ٦٦٨)
		وموظفون عموميون .
		(القاعدة رقم ١٤١ بالصيغة رقم ٦٧٨)
		ملا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
		١ — الخطأ المادى الذى يقع فى الحكم عند نقله من مسودته . لا يؤثر فى سلامته .
٥٠٢	١٠٤	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٩/٤/١٩٧٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — انتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بالسرقة التامة ومعاقبته على أساسها . لإيراده من بعد لفظ "الشروع" في بداية وصف التهمة . زلة قلم لا تقدر في سلامته .
٥١٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
		٣ — استطراد الحكم إلى قرارات قانونية خاطئة لا تؤثر في النتيجة التي انتهى إليها . لا يعيبه .
٥٣٨	١١١	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
٥٧٥	١١٨	(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٤ — تزيد الحكم بما لم يكن بحاجة إليه في إقامة قضائه لا يعيبه . مثال في غش في تنفيذ عقد .
٥٨٠	١١٩	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٥ — خطأ الحكم في الاسناد فيما نقله من أقوال الشاهد عن كمية اللحوم الموردة في جريمة غش في توريد لحوم . لا يعيبه .
٥٨٠	١١٩	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
٧٢٢	١٤٩	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)
		٦ — البيان الممول عليه في الحكم هو الجزء الذي يرد فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجية من سياق هذا الاقتناع ..
		تزيد الحكم لا يعيبه طالما أنه غير مؤثر في منطقه أو في النتيجة التي انتهى إليها .
		خطأ الحكم في شق مما نقله من بعض التقارير الاستشارية المقدمة . لا يعيبه . مادام لم يكن ذا أثر في معتقد المحكمة وقضاؤها وأنصب على دليل أطرحته .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - تزيد الحكم . لا يقدح في سلامته مادام قد استوفى دليله . مثال في مواد مخدرة .
٦٠٢	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
		٨ - عدم تعرض الحكم لدفاع ظاهر البطلان . لا يقدح في سلامته .
٧٠٦	١٤٦	(الطنان رقم ٣٨٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		راجع أيضا . خلورجل . (القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٦٨٤)
		حجية الحكم :
		١ - قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بانه متى توافرت شرائطها القانونية . الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه في الجريمة المبالغ عنها . لاجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .
٦٥٢	١٣٤	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)
		٢ - الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية . شروطه ؟
		الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى اسبق الفصل فيها لا يحوز حجية الشيء المحكوم فيه . حلة ذلك : عدم فصله في موضوع التهمة بالبراءة أو بالادانة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٧٣٢	١٥٢	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١)

الصفحة القادمة

(خ)

خدمة عسكرية . خطأ . خلورجل .
نهور . خيانة أمانة .

خدمة عسكرية

راجع : تجنيد .

خطأ

راجع : مسئولية جنائية ومسئولية مدنية .
(القاعدتان رقم ١٠٤ و ١١٤ بالمصنفين رقمي ٥٠٢ و ٥٥٢)

خلورجل

١ — النعي على الحكم التفاته من دفاع الطاعن القائم على خلو
المحاسبة المبرمة بينه وبين المدعى المدني من الإشارة إلى مبلغ خلو
الرجل . غير صديد . مادام قد قصد به التشكيك في أقوال الشهود
التي يرجع تقديرها إلى المحكمة بلا معقب .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ١٤٢ ٦٨٤

٢ — إدانة الطاعن بتقاضيه خلورجل . ومعاقبته عملاً
بالمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . انتفاء
مصلحته في النعي بأن الواقعة سابقة على مريان هذا القانون .
ما دامت العقوبة المقررة بها داخله في نطاق تلك المقررة
للفعل ذاته بالمادة ٢/١٦ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ١٤٢ ٦٨٤

الصفحة	القاعدة	
		نحوه
		١ — السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين ومدته . مثال .
٤٨٢	٩٩	(الطن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		٢ — القانون ٣٤٦ سنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا .
		ألغى صناعته ولم ينص في بيان العقوبة — على أداء رسم أوتعويض عنها . مذكرته الإيضاحية في هذا الشأن . الادعاء مدنيا المترتب على التهامل في مشروب الطافيا يكون على غير أساس .
٤٨٢	٩٩	(الطن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		خيانة أمانة
		الدفع بعدم جواز إثبات عقود المسادة ٣٤١ عقوبات بالبيئة .
		وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية .
		يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود . إيراد الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٤٩٩	١٠٣	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		(د)
		دستور . دعوى جنائية . دعوى مدنية . دفاع . دفوع
		دستور
		١ — المادة ٤٤ من الدستور لا توجب تسبیب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن . إقتصار

الصفة	القاعدة	
٥٤٤	١١٢	<p>الإذن على تفتيش شخص الطامن وتنفيذه عند ضبطه في مقهى .</p> <p>التفات الحكم من الدفع ببطلان الإذن لعدم تسببه . صحيح .</p> <p>(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)</p> <p>٢ — كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . صدور إذن تفتيش مسكن من النيابة العامة دون تسبب به على مقتضى المادة ٩١ أ . ج قبل العمل بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢ يكون صحيحا . الدفع ببطلان هذا الإذن لعدم التسبب دفع قانوني ظاهر البطلان .</p>
٦٠٢	١٢٢	<p>(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٦)</p>
دعوى جنائية		
تحريكها :		
<p>قيام النيابة بتحقيق واقعة جالب غدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي .</p> <p>تأصيل ذلك .</p>		
٥٥٩	١١٥	<p>(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)</p>
انقضاؤها :		
(١) "بمضي المدة" .		
<p>١ — المدة المسقطه للدعوى الجنائية . انقطاعها بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التي تتم في الدعوى متى صدر من السلطة المنوط بها اتخاذ .</p> <p>إقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام إعلانه بالحضور بالجلسة وحضوره وصدور حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . كلها إجراءات قاطعة للتقادم .</p>		
٥١٦	١٠٧	<p>(الطن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٣٨	١١١	٢ — الدفع بانقضاء الدهوى الجنائية متعلق بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . ما دامت مدونات الحكم ترشع له . (الطن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
٥٣٨	١١١	٣ — سقوط الحكم الغيابي عن الجنائية المرفوعة بها الدهوى أمام محكمة الجنايات بانقضاء مدة السقوط المقررة للعقوبة في الجنايات . المواد ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٥٢٨ إجراءات . (الطن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
		٤ — جريمة التخلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين . من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدهوى الجنائية منها . بدؤها عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال . احتساب الحكم مدة تقادم الدهوى من تاريخ بلوغ المتهم سن الثلاثين . رغم مريان هذين التعديلين في حقه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والاحالة . مادام الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدهوى . (الطن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧)
٦١٠	١٢٤	٥ — انقطاع المدة المسقطه للدهوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة . إعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة إعلانا صحيحا وكذا صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع أيهما مدة السقوط ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدهوى قبل الطاعن لرفعها من غير صفه . (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)
٧٦٥	١٥٩	(ب) " بالحكم فيها " . ١ — قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا لأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى نوافرت

الصفحة	القاعدة	
		شرائطها القانونية . الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه في الجريمة المبلغ عنها لاجحيتها له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .
٦٥٣	١٣٤	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)
		٢ - الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية . شروطه ؟
		الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لا يحوز حجية الشيء المحكوم فيه . مله ذلك : عدم فصله في موضوع التهمة بالبراءة أو بالادانة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٧٣٢	١٥٢	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		دعوى مدنية
		١ - عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لاثريب . مادام ما أورده يتضمن الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية .
٤٧١	٩٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٢ - القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا . ألغى صناعتها ولم ينص في بيان العقوبة على أداء رسم أو تعويض عنها . مذكرته الايضاحية في هذا الشأن . الادعاء مدنيا المترتب على التعامل في مشروب الطافيا يكون على غير أساس .
٤٨٢	٩٩	(الطن رقم ١٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		٣ - جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقيد بنصاب معين . تأصيل ذلك .
٥٣١	١١٠	(الطن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	دفاع
		الإخلال بحق الدفاع : "ما يوفره".
٤٥١	٩٢	١ — تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيسر الرمي . مسألة فنية بحث . المنازعة فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . وإلا تعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٤٥١	٩٢	٢ — سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذى يتنازع فيه لا يقدح فى اعتبار دفاعه جوهرى . منازعته تتضمن المطالبة بالحازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه . (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٤٥١	٩٢	٣ — حدود سلطة المحكمة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى أن لا تكون المسألة المطروحة من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٤٥١	٩٢	٤ — طلب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجانى . رفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد . تبررها ذلك بأن الدعوى فى غير حاجة لمناقشته وأن الطاعن لم يفصح عن وجه ارتباطه بموضوع الاتهام . غير سائغ . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٤٥٦	٩٢	٥ — حق المتهم فى إبداء ما يعين له من طلبات التحقيق طالباً أن باب المرافعة مازال مفتوحاً . (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٤٥٦	٩٢	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد إثبات أو إجراء تحقيق معين . طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تنزه إلى البراءة .
٤٥٦	٩٣	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٧ - الدفاع الصادر من المتهم أو المدافع عنه ، وحدة . لا يجوز الالتفات عن أيهما متى كان هاما ومؤثرا في منطق الدفاع دون مبرر .
٤٦٤	٩٥	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٨ - إعادة الدعوى للمرافعة . بعد حجزها للحكم . يوجب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ما لم يكن قد ثبت حضورهم وقت النطق بالقرار . وجوب تمام الدعوة باعلان الخصوم وفق أحكام القانون . مثال في معارضة .
٤٦٨	٩٦	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٩ - وجوب سماع دفاع المعارض . قبل الحكم في معارضته باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها . ما لم يكن تخلفه عن حضور الجلسة بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري . يعيب إجراءات المحاكمة .
٤٧٨	٩٨	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		١٠ - الشهادة المرضية . تقديرها يخضع في الأصل لسلطة محكمة الموضوع . إبداءها الأسباب التي عولت عليها في إطراح الشهادة . إجازته لمحكمة النقض مراقبة سلامة تلك الأسباب اقتصار الحكم . في إطراحه الشهادة المرضية . على القول بأنها لا تحمل صورة الطاعن . غير كاف .
٤٧٨	٩٨	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
٥٤٩	١١٣	<p>١١ - التفات الحكم من المستندات التي قدمها للطام من تمسكا بدلائلها على انتفاء مسئوليته في جريمة التبديد من أمر ينقل المحجوزات وإخطار إلى الدائن بتوقيع حجز من آخر وصورة محضر إيقاف بيع لوجود أمر نقل . قصور يوجب النقض والإحالة .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)</p>
٥٥٢	١١٤	<p>١٢ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقديمه مستندات بذلك . دفاع جوى وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية . قعود المحكمة عن بحثه . قصور وفساد في الاستدلال .</p> <p>(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)</p>
٦١٧	١٢٦	<p>١٣ - جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط النائم فيها . امتناع الوصى . بقصد الاساءة . عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .</p> <p>دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصى الجديد . وتقديمه إقرارا من الأخير مؤيدا لذلك . دفاع جوهري لإنصافه بتحديد مسئوليته الجنائية . وجوب تناوله مستقلا . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧)</p>
		<p>١٤ - انقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة . بسبب هطول أمطار غزيرة . اعتباره صندا قهريا يبرر التخلف عن الحضور . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . رغم ذلك .</p>

الصفحة	القاعدة	
		اخلال بحق الدفاع . اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المتضمنة هذا العذر . المقدمة من الطاعن عند استشكله في التنفيذ . وجوب النقض الإحالة .
٦٢١	١٢٧	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧)
		١٥ — مجرد الامتناع عن رد المال المختلس . سبب وجود حساب معلق . لا تتحقق به أركان جريمة الاختلاس . حل المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوفا إلى غاية الأمر فيه .
٦٦١	١٣٦	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		١٦ — تقدير المحكمة الاستئنافية جدية طلب الطاعن إلزام المدعى المدني ضم دقة الأجور الحقيقي واستجابتها له . عدولها عن ذلك . بغير مبرر . وقضاؤها بالإدانة . اخلال بحق الدفاع
٦٦١	١٣٦	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		١٧ — المنهم آخر من يتكلم . المادة ١٧٥ إجراءات . قبول المحكمة مذكرة المدعى المدني المقدمة بعد الميعاد . وفصلها في الدعوى دون أن يبدى المتهم دفاعه ردا عليها . بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع .
٦٧٢	١٣٩	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		١٨ — وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . ما لم يتنازل الخصوم عن ذلك صراحة أو ضمنا . تمسك الدفاع أمام درجتي التقاضي بسماع الشهود . حل المحكمة أن تستجيب لهذا الطلب . تساند الأدلة الجنائية . أثر هذه القاعدة ؟
٦٩٦	١٤٤	(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
		١٩ — حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يبدئه

الصفحة	القاعدة	
٦٩٦	١٤٤	في جلسة المحاكمة ويسع للدفاع مناقشته إظهارا لوجه الحقيقة (الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
٦٩٦	١٤٤	٢٠ - الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوي المبدي بجلاسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . أثر ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
٦٩٦	١٤٤	٢١ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة ولأنما تبني قضاءها على ما تسهمه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها . حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة حق الدفاع . المادة ٤١٣ إجراءات . مثال لإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
٦٩٦	١٤٤	” ما لا يوفره “ . ١ - عدم الترام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة . دفاع الطاعن باحتمال أن تكون إصابة المجنى عليه في جريمة هناك عرض من آلة قاطعة . دفاع قصده به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت . التفات المحكمة منه . لا إخلال بحق الدفاع ما دام لم يطلب تحقيقا معيناً في هذا الشأن . (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٤٤٥	٩١	٢ - النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . لا يقبل . عدم إثارة الطاعن أمام المحكمة دفاعه المؤسس على أن التقرير الطبي الشرعي أثبت شفاء المجنى عليه دون تخلف عاهة . لا أساس لنعيه في هذا الشأن . (الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
٤٧١	٩٧	

الصفحة	القائمة	
		٣ — حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الإثبات بتنازل المتهم صراحة أو ضمنا . عدم حيلولة ذلك دون استعانتها بأقوالهم في التحقيق الابتدائي . ما دامت مطروحة على بساط البحث .
٥١٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
٥٢٥	١٠٩	(والطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		٤ — طلب النيابة الذي لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة . دفاع موضوعي لا تلازم المحكمة بإجابته ما دام المقصود به إثارة الشبهة في الدليل .
٥٤٤	١١٢	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
		٥ — سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود . اطمئنانها لأقوال الشاهد يفيد إطراحها ما ساقه الدفاع لجمها على عدم الأخذ بها .
٥٥٩	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٦ — الدفع ببطلان التفتيش . وجوب إبدائه في صيغة صريحة تشمل على بيان المراد منه وإلا فلا تلازم محكمة الموضوع بالرد .
٥٥٩	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٧ — وجوب إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧ إجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم عن سلوك السبيل الذي رسمته المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات . لا أثر على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهوده .
٥٥٩	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٨ — الدفع باعتبار الجرح كان لم يكن لعدم إتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه . دفع جوهرى . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . إغفال ذلك . يعيب الحكم .
٦١٤	١٢٥	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧)

الصفحة	القاعدة	
٦٣١	١٣٠	٩ — مناقشة المحكمة للطبيب الشرعي في غيبة بعض المحامين عن الطاعنين . لا ينال من سلامة الحكم . تأصيل ذلك . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٣)
٦٨٤	١٤٢	١٠ — تغير الهيئة . عدم تمسك الطاعن أمام الهيئة الجديدة بطلب سماع الشهود . يفقده خصائص الطلب الجازم . محكمة ثاني درجة . قضاؤها على مقتضى الأوراق . حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٣)
٦٨٤	١٤٢	١١ — النعي على الحكم التفاته عن دفاع الطاعن القائم على خلو المحاسبة المبرمة بينه وبين المدعى المدني من الإشارة إلى مبلغ خلو الرجل . غير صديد . إذ قصد به التشكيك في أقوال الشهود التي يرجع تقديرها إلى المحكمة بلا معقب . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٣)
٧٢٢	١٤٩	١٢ — حق المحكمة في الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . اكتفاء المتهم بأقوال الشهود في التحقيقات . وتلاوتها . لا إخلال بحق الدفاع . لا ينال من ذلك ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعن احتياطيا على ذمة الدعوى . (الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٧٣)
		راجع أيضا : نقض . (القاعدة رقم ١٥١ بالصيغة رقم ٧٢٩)

دفع

الدفع بعدم الاختصاص :

١ — القواعد المتعلقة بالاختصاص . في المسائل الجنائية .

الصفحة	المقابلة	
		من النظام العام . الدفع بعدم الاختصاص الولائي . جواز إبدائه . لأول مرة . أمام النقض .
٦٧٥	١٤٠	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
٧٩٠	١٦٥	(والطن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥)
		٢ — القضاء العسكري هو الذي يقرر ما إذا كانت الجريمة داخلية في اختصاصه . مثال .
٦٧٥	١٤٠	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية :
		١ — الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له .
٥٣٨	١١١	(الطن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
		٢ — الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية . شروطه ؟
		الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لا يحوز حجية الشيء المحكوم فيه . حلة ذلك : عدم فصله في موضوع التهمة بالبراءة أو بالادانة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٦٥٣	١٣٤	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)
٧٣٢	١٥٢	(والطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		الدفع بامتناع العقاب :
		١ — مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل أن يكون سببه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات . الإثارة

الصفحة	القاعدة	
		والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .
٦٣١	١٣٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٣)
		٢ - الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل . لا تناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أى منها . هى اعدار قضائية مخففة مرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع .
٦٣١	١٣٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٣)
		الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة :
		الدفع بعدم جواز إثبات عمود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينة . وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود . إيراد الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٤٩٩	١٠٣	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧٣)
		الدفع باعتبار المجزأ كأن لم يكن :
		الدفع باعتبار المجزأ كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه . دفع جوهرى . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . افعال ذلك . يعيب الحكم .
٦١٤	١٢٥	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٧/٥/١٩٧٣)
		الدفع ببطلان القبض والتفتيش :
		١ - المادة ٤٤ من الدستور لا توجب تسبيب الأمر القضائى بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن . لاقتصار الإذن على تفتيش شخص الطاعن وتنفيذه عند ضبطه

الصفحة	القاعدة	
		في معنى . التفات الحكم من الدفع ببطلان الإذن لعدم تسببه . صحيح .
٥٤٤	١١٢	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
		٢ - الدفع ببطلان التفتيش وجوب إبدائه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه وإلا فلا تلزم محكمة الموضوع بالرد .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		٣ - الدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات . موضوعي .
٦٠٢	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٦)
		٤ - كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . صدور إذن تفتيش مسكن من النيابة العامة دون تسبيب به هل يقتضى المادة ٩١ أ.ج . قبل العمل بالدستور وقبل تعديها بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢ يكون صحيحا . الدفع ببطلان هذا الإذن لعدم التسبيب دفع قانوني ظاهر البطلان .
٦٠٢	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٦)
		٥ - إختصاص ضباط مكاتب حماية الأحداث . امتداده إلى غير الأحداث . حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع . أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقته . مثال في مواد مخدرة .
٦٣٩	١٣١	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٦ - مستشار الاحالة . حقه في إجراء تحقيق تكلي . تمتعه بجميع سلطات قاضي التحقيق . له الأمر بحضور المتهم ، والقبض عليه وإحضاره ، والأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج عنه

الصفحة	القاعدة	
		وحبسه . إصداره قبل اتخاذ أى من هذه الإجراءات قرارا بإجراء التحقيق . غير لازم .
٦٤٥	١٣٢	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢١)
		٧ - السجون المركزية تجرى عليها أحكام لوائح السجن ونظامه . لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحوزه من ممنوعات .
		إبتداء الأمر الصادر من مستشار الاحالة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدق المشرف على مبنى القسم لأحد النزلاء به . خطأ فى تطبيق القانون .
٧١٩	١٤٨	(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		٨ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . أمر موضوعى موكول إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
		بمجرد الخطأ المسمى فى ذكر اسم الشارع الذى يقع به حافوت الطامن فى محضر التحريات لا يتطع بذاته فى عدم جدية ما تضمنه من تحرر .
٧٤٦	١٥٥	(الطن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٩ - لرجل الضبط القضائى المنتخب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف والوقت المناسبين خلال الفترة المحددة بالأذن لإجرائه بطريقة مثمرة .
٧٤٦	١٥٥	(الطن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	الدفع بتلقيق التهمة :
		الدفع بتلقيق التهمة موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردا عليه .
٥٥٩	١١٥	(الملحق رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
٦٣٩	١٣١	(والملحق رقم ٢٣٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢١)
٧٧٢	١٦١	(والملحق رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)

(ر)

رجال السلطة العامة . رسوم إنتاج . رشوة .

رجال السلطة العامة

صدور أمر بالقبض على المتهم . ممن يملكه قانونا . يوجب
على رجال السلطة العامة جميعا تنفيذه .

(الملحق رقم ٢٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢١) ١٣٢ ٦٤٥

رسوم إنتاج

١ - السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة
للزيادة والنقص تبعا لظروف التخزين ومدته . مثال .

(الملحق رقم ٨٥١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ٩٩ ٤٨٢

٢ - القانون ٣٤٦ سنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا .
ألغى صناعته ولم ينص في بيان العقوبة على أداء رسم عنها
أو تعويض عنه . مذكرته الإيضاحية في هذا الشأن .

الصفحة	القائمة	
		الإدعاء مدنيا المترتب على التعامل في مشروب الطافيا يكون على غير أساس .
٤٨٢	٩٩	(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		رشوة
		جريمة الرشوة • اختصاص محكمة أمن الدولة بنظرها • خطأ الحكم في إثبات أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الإحالة ، على خلاف الثابت بالأوراق من أنها أحيلت إلى محكمة أمن الدولة العليا من رئيس نيابة أمن الدولة ، وأن الهيئة التي نظرتها هي تلك المنوط بها نظر قضايا أمن الدولة • مؤدى ذلك : أن الحكم صادر من محكمة أمن الدولة العليا • عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض •
٧٢٦	١٥٠	(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)
		(س)
		سبق إصرار • مجهون • سرقة • سرقة الأوراق والمستندات الرسمية المودعة • سلاح •
		سبق إصرار
		مثال لتسبيب معيب على توافر ظروف سبق الإصرار في جريمة قتل عمد •
٧٥٨	١٥٨	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٧)

الصفحة	الفاصلة	سجون
		<p>”السجون المركزية“</p> <p>السجون المركزية تجرى عليها أحكام لوائح السجن ونظامه . لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وفرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحوزه من ممنوعات .</p> <p>إبادة الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدق المشرف على سجون القسم لأحد التزلاء به . خطأ فى تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٤) ١٤٨ ٧١٩</p>
		<p>سرقة</p> <p>أركانها:</p> <p>١ - التسليم بغير قصد التخل عن الملكية أو الحيازة بل للتوصل لضبط ما شرع فى سرقة يوفر ركن الاختلاس فى المرقعة . مثال لتسليم سائق .</p> <p>(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ١٠٢ ٤٩٣</p> <p>٢ - عدم تحدث الحكم صراحة عن نية المرقعة . لا يعيبه . مادام قد انتهى بأسباب سائغة إلى ثبوت مقارفة الطاعة جريمة الشروع فى المرقعة .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ١٠٩ ٥٢٥</p>

المادة القاعدة الصفحة

السرقه فى الطريق العام :

النس على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام .
لا مصلحة فيه . ما دامت الواقعة حسبما أثبتها الحكم . توفر
فى حق الطاعن . بغير توافر هذا الظرف . جنابة السرقه بأكراه
الذى ترك أثر جروح المقرر لها العقوبة ذاتها .

(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ١٠٦ ٥١٠

السرقه بعود :

١ — مناط تطبيق المادة ٥١ عقوبات .

توافر شروطها من الثابت بصحيفة الحالة الجنائية ، مع إثبات
الواقعة المطروحة فى حق المتهم يخرج الواقعة من اختصاص
محكمة الجناح لأنها جنابة .

(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ٩٤ ٤٦٠

٢ — صدور القرار الجمهورى الخاص بإنشاء مؤسسات العمل
وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها . المنصوص عليه فى المادة ٥٢
عقوبات المضافة بالتأويل ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . أثره . استعالة
تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته .
الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات .
وجوب إعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر
القرار الجمهورى .

(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ١٣٨ ٦٦٨

الشروع فى السرقه :

إنهاء الحكم إلى إدانة المتهم بالسرقه التامة ومعاقبته
على أساسها . إرادته من بعد . لفظ "الشروع" فى بداية وصف
للتهمة . زلة قلم لا تقدر فى سلامته .

(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٩) ١٠٦ ٥١٠

الصفحة

القاعدة

راجع أيضا : سرقة .

(القاعدة رقم ١٠٩ بالصيغة رقم ٥٢٥)

سرقة المستندات والأوراق الرسمية المودعة :

١ - جريمة المادة ١٥٢ / ١ عقوبات . قيامها ولو وقع الاختلاس في وقت لم تكن الأوراق تحت يد الكاتب لأى سبب .

٧٨٥ ١٦٤ (الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥)

٢ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه داه بجريمة الشروع في سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية على حين أن الشروع في هذه الجريمة غير معاقب عليه . ما دام ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدهوى تتوافر به الجريمة التامة .

قاعدة ألا يضار الطاعن بظمنه . تعلق حقه بها في حدود العقوبة المحكوم بها عليه وحدها .

٧٨٥ ١٦٤ (الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥)

سلاح

راجع : قتل عمد .

(القاعدة رقم ١٥٨ بالصيغة رقم ٧٥٨)

(ش)

شروع • شهادة مرضية • شهود

شروع

١ - المادة ٢٧ عقوبات . مساواتها بين الجريمة التامة والشروع . في وجوب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن مدة الحبس المقضى بها .

الصفحة	القاعدة	
		إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . معاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٦٧٨	١٤١	(الظن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		٢ - عدم تحدث الحكم صراحة عن نية السرقة . لاتعييه . ما دام قد انتهى بأسباب سائغة إلى ثبوت مفارقة الطامنة جريمة الشروع في السرقة .
٥٢٥	١٠٩	(الظن رقم ١٩٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		راجع أيضا . لاشتراك .
		(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٧٨)
		وسرقة .
		(القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٥١٠)
		شهادة مرضية
		١ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير المحكمة كسائر الأدلة . وجوب أن تبني رأيها فيها على أسباب سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها .
٤٦٤	٩٥	(الظن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٢ - الشهادة المرضية . تقديرها يخضع . في الأصل . لسلطة محكمة الموضوع . إبدائها الأسباب التي عولت عليها في إطراح الشهادة . إجازته لمحكمة النقض مراقبة سلامة تلك الأسباب .
		إقتصار الحكم . في إطراحه الشهادة المرضية . على القول بأنها لا تحمل صورة الطاعن . غير كاف .
٤٦٤	٩٥	(الظن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٤٧٨	٩٨	(الظن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
		شهود
		تعريف الشاهد والشهادة .
		حق المحكمة في الاعتماد . في القضاء بالإدانة . على أقوال المجنى عليه في محضر جمع الاستدلالات . وصف الحكم هذه الأقوال بأنها شهادة . لا تعييه .
٥٢٥	١٠٩	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٣) راجع أيضا : إثبات . " شهود " .
		(ص) صحيفة الحالة الجنائية
		راجع : سرقة . (القاعدة رقم ٩٤ بالمصحفة رقم ٤٦٠)
		(ض) ضرب . ضرر
		ضرب
		" ضرب أحدث عاهة "
		النمى على المحكمة قمودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها . أو الرد على دفاع لم يترأماها . لا يقبل .

الصفحة	القاعدة	
		هدم إثارة العاصم . أمام المحكمة . دناؤه المؤسس دلى أن التقرير الطبي الشرعى أثبت شفاء المجنى عليه دون تحالف خاصة . لا أساس لتعديه فى هذا الشأن .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		ضرر
		هدم بيان الحكم عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ثريب . ما دام ما أورده يتضمن الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		(ط)
		طافيا . طب . طعن
		طافيا
		القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا . ألغى صناديقها ولم ينص فى بيان العقوبة دلى أداء رسم أو تعويض عنها . مذكرته الإيضاحية فى هذا الشأن . الإدعاء مدنيا المرتب على التعامل فى مشروب الطافيا يكون على غير أساس .
٤٨٢	٩٩	(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		طب
		١ — جريمة إقامة جهاز أشعة قبل الحصول على ترخيص بذلك . تمامها بمجرد وقوع الفعل المكون للجريمة — وهو إقامة الجهاز — دون استلزام أوار قصد خاص .
٧٠٦	١٤٦	(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١)

الصفحة	القاعدة	طعن . طعن
٧٠٦	١٤٦	٢ - جريمة استعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص . تحدث الحكم استقلالا عن قصد الاستعمال . غير لازم . (الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
طعن		
مبعاده :		
المبعاد المحدد للتقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . لا يضاف إليه ميعاد مسافة . أساس ذلك . ميعاد المسافة . عدم منعه إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن . قانون المرافعات . متى يرجع إليه ؟		
٥٢٢	١٠٨	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) المصلحة في الطعن :
١ - المعنى على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام . لامصلحة فيه . مادامت الواقعة حسبا أثبتها الحكم . توفر في حق الطاعن . غير توافر هذا الغarf . جناية المرفقة بإكراه الذي ترك أثر جروح المقرر لها العقوبة ذاتها . (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩)		
٥١٠	١٠٦	٢ - لا جدوى مما يشير الطاعن من أن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة الشروع في سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية على حين أن الشروع في هذه الجريمة غير معاقب عليه . مادام ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به الجريمة التامة .

الصفحة	القاعدة	
		قاعدة ألا يضار الطامن بطعنه . تعلقها بحقه في حدود العقوبة المحكوم بها عليه وحدها .
٧٨٥	١٦٤	(الطمن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٥)
(ظ)		
ظروف مخففة . ظروف مشددة		
ظروف مخففة		
		المادة ٢٧ عقوبات . مساوتها بين الجريمة النافذة والشروع . في وجوب الحكم بالعزل مدة لاتنقص عن مدة الحبس المقضى بها .
		إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . معاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٦٧٨	١٤١	(الطمن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
ظروف مشددة		
		النهي على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام لامصلحة فيه .
		مادامت الواقعة حسبا أثبتت الحكم . توفر في حق الطاعن . بغير توافر هذا الظرف . جنابة السرقة بإكراه الذي ترك أثر بجروح المقررها العقوبة ذاتها .
٥١٠	١٠٦	(الطمن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩)

الفاصلة

الصفحة

(ع)

عزل . عقوبة . عمل . عود

عزل

المادة ٢٧: مقربات . مساواتها بين الجريمة اتمامه وان شروع .
في وجوب الحكم بالعزل ، مدة لاتنقص عن مدة الحبس
المقضى بها .

إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال
للدولة . معاملته بالرافة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ
في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .

(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ١٤١ ٦٧٨

عقوبة

أنواعها :

"العقوبة التكميلية" .

المادة ٢٧ عقوبات . مساواتها بين الجريمة التامة والشروع .
في وجوب الحكم بالعزل ، مدة لاتنقص عن مدة الحبس
المقضى بها .

إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال
للدولة . معاملته بالرافة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ
في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .

(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ١٤١ ٦١٨

الصفحة	القاعدة	
		”العقوبة المختلطة“ :
		التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . طبيعته . عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية ومن تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون -واهم . عدم امتداده إلى وراثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية . وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتما الحكم بانقضاء أعمالها لنص المادة ١٤ إجراءات .
٧٨١	١٦٣	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥)
		تطبيقها :
		١ - تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع . دون التزام عليها ببيان أسباب ما انتهت إليه في شأنها .
٥٢٥	١٠٩	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		٢ - جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمرارا متتابعا متجددا . محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . على المحكمة الاستئنافية ضم المدعى المقدمة على المحكوم عليه لإدارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيها حكما واحدا مادام لم يصدر فيها حكم بات . مخالفتها ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض الجزئي والصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعا بالإضامة لعقوبة الغلق المتقاضى بها .
٦٠٧	١٢٣	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦)

المادة	القاعدة	
		<p>٣ - عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها . المنصوص عليه في المادة ٥٢ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . أثره : إستحالة تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته . الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات . ووجوب أعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر القرار الجمهوري .</p>
٦٦٨	١٣٨	<p>(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) " عقوبة الجرائم المرتبطة " : ١ - عقوبة جريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هي الحبس وجوبا . الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات عقوبة قيادة سيارة بحالة تعرض الأشخاص والأموال للخطر . الغرامة التي تقل عن ٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو إحدى هاتين العقوبتين . المادة ٨٨ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن المرور .</p>
		<p>إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات للقضاء بعقوبة واحدة من الجريمتين يقتضى الحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . إكتفاء الحكم الاستثنائي بتفريم المتهم عشرين جنيا . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه على ما قضى به الحكم المستأنف من حبس المتهم شهرا طالما أنه هو المستأنف وحده .</p>
٦٢٨	١٢٩	<p>(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) ٢ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟ ٣ - تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي ، إلا أن الخطأ فيه يعد من الأخطاء القانونية التي تقتضى تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح .</p>

الصفحة	القاعدة	
		تحقق معنى الارتباط بين جريمة إقامة جهاز أشعة واستعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك . مجانبة الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يحيز لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .
٧٠٦	١٤٦	(الطعن رقم ٣٨٥ و ٤٣ لسنة ٤٢ - جلسة ١٩٧٣/١/٤) -- -- " العقوبة المبررة " :
		١ - النعي على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام . لامصلحة فيه . ما دامت الواقعة حسبما أثبتها الحكم . تتوفر في حق الطاعن بغير توافر هذا الظرف . جنابة السرقة باكراه ترك أثر جروح المقرر لها العقوبة ذاتها .
٥١٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) -- -- -- ٢ - إدانة الطاعن بتقاضيه خلو رجل . ومعاقبته عملا بالمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . انتفاء مصلحته في النعي بأن الواقعة سابقة على سريان هذا القانون . وما دامت العقوبة المنقضى بها داخلية في نطاق تلك المقررة للفعل ذاته بالمادة ٢/١٦ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
٦٨٤	١٤٢	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) -- -- -- " وقف تنفيذها " : حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لجريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع وذلك إعمالا لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ . مجانبة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٧٥٥	١٥٧	(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٧) -- -- --

الصفحة	القاعدة	
		« الإعفاء منها » :
		الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا بانتهاء المدة التي أسهم بإبلاغه اسمها إيجابيا ومنتجا وجديا في ممارسة السلطات للتوصل إلى مربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون . كون التبليغ غير جدي وعقبا . لا إعفاء .
		وجوب استظهار الحكم سائر مقومات الإعفاء التي يتحقق بها حكم القانون وإلا كان معيبا بالقصور . مثل لتسبب معيب .
٦١٠	١٤٣	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢)
		عمل
		راجع . تبديد .
		(القاعدة رقم ١٢٦ بالتصحيحة رقم ٦٦١)
		عود
		١ - ما ط تطبيق المادة ٥١ عقوبات .
		توافر شروطها من الثابت بصحيفة الحالة الجنائية ، مع إثبات الواقعة المطروحة في حق المتهم يخرج الواقعة من اختصاص محكمة الجناح لأنها جنائية .
٤٦٠	٩٤	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٢ - الطاعن لا يضار بطعنه .
		الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ إجراءات . الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . استئناف المحكوم عليه وحده للحكم

الصفحة	القاعدة	
		باللهس في مرقه . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بحجة أن سوابقه تجعله هائدا في حكم المادتين ٤٩ ، ٥١ عقوبات مخالف للفاون . وجوب التقض والإحالة لأن الخطأ حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف .
٤٩٠	١٠١	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ٣ — عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها . المنصوص عليه في المادة ٥٢ عقوبات المضافة بالقانون ٥١ لسنة ١٩٧٠ . أثره . استعالة تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته . الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات . وجوب إعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر القرار الجمهوري .
٦٦٨	١٣٨	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
<p>(غ)</p> <p>غش . غش في تنفيذ العقود</p> <p>غش</p>		
		حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لجرمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع وذلك إعمالا لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ . مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٧٥٥	١٥٧	(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٧)

غش في تنفيذ العقود

١ - المادة ١١٢ مكررا عقوبات المضاربة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . تعاقب على الغش في تنفيذ العقود المبينة بها على سبيل الحصر . يدخل في حكم النص حسبما جاء بالمذكرة الإيضاحية الغش في عدد الأشياء الموردة أو في مقاسها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المتفق عليها أو في حقيقةها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها ، وعلى الجملة كل غش في إنجاز الأشغال أو في الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد ، وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجربه العرف أو أصول الصناعة .

٥٨٠ ١١٩ - (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩) - - -

٢ - الركن المادي لجريمة الغش في التوريد لا يلزم لتوافره خيانة الكمية موضوع الغش أو جسامه الضرر المترتب عليه . مثال في توريد لحوم .

٥٨٠ ١١٩ - (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩) - - - - -

٣ - الغش لا يتطلب القانون لإثباته طريقا خاصا .

٥٨٠ ١١٩ - (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩) - - - - -

(ف)

فاعل أصلي

الفاعل المنفرد بالجريمة . والفاعل مع غيره الذي يأتي عملا تنفيذيا في الجريمة وصحت لديه نية التدخل في ارتكابها . يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة

الصفحة	القاعدة	
٦٣	١٣	في الحرية وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . مثال لتسبب مائع على مساءلة الطاهرين عن جريمة قتل بوصفهما فاعلين أصليين . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٣)

(ق)

قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد .
قرارات جمهورية . قصد جنائي . قضاء
عسكري . قطاع عام . قرار . قوة الأمر
المقضي . قوة قاهرة

قانون

مريانه من حيث الزمان :

إدانة الطاهرين بتقاضيه خلو الرجل . ومعاقبته عملا بالمادتين
١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . انتفاء مصلحته
في النفي بأن الواقعة سابقة على مريان هذا القانون . وما دامت
العقوبة المقضى بها داخله في نطاق تلك المقررة للعمل ذاته .
بالمادة ٢/١٦ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٣)

٦٨٤ ١٤٢

تطبيقه :

٢ — عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات
العمل وتطبيقها وكيفية المداولة فيها . المنصوص عليها في المادة ٥٢
عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . أثره . استحالة
تنفيذه حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته .

الصفحة	الفائدة	
		الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات . ووجوب أعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر القرار الجمهوري .
٦٦٨	١٣٨	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) تفسيره :
		١ — القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا . ألغى صناعته ولم ينص في بيان العقوبة على أداء رسم أو تعريض عنها . مذكرته الإيضاحية في هذا الشأن . الإدعاء مدنيا المترتب على التعامل في مشروب الطافيا يكون على غير أساس .
٤٨٢	٩٩	(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		٢ — الميعاد المحدد للنقير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . لا يضاف إليه ميعاد مسافة . أساس ذلك . ميعاد المسافة . عدم منحه إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سرعان ميعاد الطعن . قانون المرافعات . متى يرجع إليه ؟ .
٥٢٢	١٠٨	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		قبض
		١ — إفلات مجرم من العقاب . لا يضير العدالة بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .
٥٠٦	١٠٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ٢ — بطلان القبض . أثره . عدم التعويل . في الإدانة . على الدليل المترتب عليه أو الاستمدا منه .

الصفحة	القاعدة	
		تقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل • ينحصل فيه قاضي الموضوع بغير عقاب • مثال في مواد مخدرة •
٥٠٦	١٠٥	(الظمن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
		٣ — مابني على الباطل باطل • تعريض الحكم ببطلان الدليل المستند من العثور على فتات المخدر بحجب الطاعن • غير لازم • مادام قد انتهى إلى إبطال معالقي القبض عليه وما تلاه واتصل به •
٥٠٦	١٠٥	(الظمن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
		٤ — مستشار الإحالة • - قه في إجراء تحقيق مكمل • تتمه بجميع ملاحظات قاضي التحقيق • له الأمر بحضور المتهم • أو القبض عليه وإحضاره والأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج عنه وحيد • إصداره • قبل اتخاذ أي من هذه الإجراءات • قراراً لإجراء التحقيق • فير لازم •
٦٤٥	١٣٢	(الظمن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١)
		٥ — صدور أمر بالقبض على المتهم • ممن يملكه قانوناً • يرجب على رجال السلطة العامة جميعاً تنفيذه •
٦٤٥	١٣٢	(الظمن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١)
		قتل خطأ
		١ — تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية • موضوعي • مثال لتسبب مائع على توافره •
٥٥٢	١١٤	(الظمن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٢ — الإدانة بجريمة القتل الخطأ تقتضي بيان الخطأ ورابطة السببية بينه وبين القتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغيره • مثال لتسبب مريع في جريمة القتل الخطأ •
٦٠٧	١٣٥	(الظمن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تحقق به أركان الجريمة وأدلة ثبوتها . مثال لتسبيب معيب في جريمة قتل خطأ .
٦٥٧	١٣٥	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
		قتل عمد
		١ - تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيسر الرمي . مسألة فنية بحث . المنازعة فيه . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . وإلا تعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع .
٤٥١	٩٢	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)
		٢ - سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذي ينازع فيه . لا يقدح في اعتبار دفاعه جوهريا . منازعته تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه .
٤٥١	٩٢	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)
		٣ - كفاية تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ما دام أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . مثال لتسبيب سائق في قتل عمد .
٥٣١	١١٠	(الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٦)
		٤ - خطأ الحكم في التسوية بين حالة السيكو باتية ومرض انفصام في قيام المسؤولية الجنائية لا يعيبه . ما دام ما تزايد إليه من ذلك لم يكن له أثر في منطقه أو في النتيجة التي انتهى إليها من خلو الطاعن من الأمراض العقلية المؤثرة في مسؤوليته أيا كانت مسمياتها .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تقدير توافر تعدد القتل مرجعه محكمة الموضع متى كان ما أوردته يكفي لإثبات توافر النية . مثال التسبب سائق على توافر نية القتل .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٦ - استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته بعد الحادث على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه . استدلال سليم مادام قد اتخذ منها قرينة يعززها التقرير الطبي عن حالة الطاعن العقلية .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٧ - العامل المنفرد بالجريمة . والفاعل مع غيره الذي يأتي عملاً تنفيذياً في الجريمة وصحت لديه نية التدخل في ارتكابها . يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . مثال لتسبب سائق على مساهلة الطاعنين عن جريمة قتل بوصفهما فاعلين أصليين .
٦٣١	١٣٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣)
		٨ - تطابق أقوال الشهود والدليل القننى . ليس ملازم . يكفي أن يكون جماع الدلائل القولى غير متناقض مع الدليل القننى تناقضاً يستلزم على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبب سائق في قتل عمد .
٦٣١	١٣٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣)
		٩ - مناقشة المحكمة للطبيب الشرعى في غيبة بعض المحامين عن الطاعنين . لا ينال من سلامة الحكم . تأصيل ذلك .
٦٣	١٠٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/١٣)

الصفحة	المادة	
		١٠ — مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الحسنى شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل أن يكون مبه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات . الإثارة والاستفزاز والغضب لا تحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .
٦٣١	١٣٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		١١ — الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا ينفي نية القتل . لا تناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أى منها . هى أمدار قضائية مخففة مرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع .
٦٣١	١٣٠	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		١٢ — حكم الإدانة . وجوب تبينه مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه وإلا كان باطلا .
		إحالة في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . حده . أن تنصب الشهادتين على واقعة واحدة وألا يوجد فيها خلاف دليها . مثال لتسبيب معيب في قتل عمد .
٧١٥	١٤١	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٤/٦/١٩٧٢)
		١٣ — مثال لتسبيب معيب في رفع التناقض بين الدليالين القولى والفنى في جريمة قتل عمد .
٧٥٨	١٥	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٢)
		١٤ — اشتبال الحكم هل صدر متعارضة أوقائع الدعوى وأخذه بها جميعا يجعله متناقضا بعضه مع بعض معيبا بالقصور .
٧٥٨	١٥٨	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٢)

الصفحة	الفاصلة	
		١٥ — مثال لتسبب معيب على توافر ظرف سبق الإصرار في جريمة قتل عمد .
٧٥٨	١٥٨	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٧)
قرارات جمهورية		
		عدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات العمل وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها . المنصوص عليه في المادة ٥٢ عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . أثره . استحالة تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته . الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات . ووجوب أعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر القرار الجمهوري .
٦٦٨	١٣٨	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
قصد جنائي		
		١ — عدم تحدث الحكم صراحة عن نية السرقة . لا يعيبها . مادام قد انتهى بأسباب مائغة إلى ثبوت مفارقة الطاعة جريمة الشروع في السرقة .
٥٢٥	١٠٢	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		٢ — تقدير توافر تعمد القتل مرجعه محكمة الموضوع متى كان ما أوردته يكفي لإثبات توافر النية . مثال لتسبب مائغ على توافر نية القتل .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٣ — إحرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل بالفصل فيها فاضى الموضوع .
٥١٦	١٢١	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط التأنيم فيها . امتناع الوصي . بقصد الاساءة . عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
		دفع المتهم التبعة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصي الجديد . وتقديمه اقرارا من الأخير مؤيدا لذلك . دفاع جوهري لإثباته بـ . يد مسئولية الجنائية . وجوب تناوله استقلالاً . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور بواخلال بحق الدفاع .
٦١٧	١٢٦	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١)
		٥ — الفاعل المنفرد بالجريمة . والفاعل مع غيره الذي يأتي عملاً تنفيذياً في الجريمة وصحت لديه نية التدخل في ارتكابها . يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد للمساهمة في الجريمة ولا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . مثال التمييز سائق على مسالة الطاعنين عن جريمة قتل بوصفهما خاطين أصليين .
٦٢١	١٣٠	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٢)
		٦ — الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا ينفي نية القتل . لا تناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أي منها . حتى اعذار قضائية مخففة مرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع .
٦٢١	١٣٠	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٢)
		٧ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره به لم البلاغ بكذب الواقع المبلغ عنها وانتوائه الكيد والاضرار بالمبلغ حده . تقدير ذلك موضوعي . مثال .
٦٥٢	١٣٤	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - جريمة إقامة جهاز أشعة قبل الحصول على ترخيص بذلك . تمامها بمجرد وقوع الفعل المكون للجريمة - وهو إقامة الجهاز - دون استلزام توافر قصد خاص .
٧٠٦	١٤٦	(الطنان رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		٩ - جريمة استعمال الاشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص . تحدث الحكم استقلا لا عن قصد الاستعمال . غير لازم .
٧٠٦	١٤٦	(الطنان رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		راجع أيضا : اشترك .
		(القاعدة رقم ١٤١ بالصيغة رقم ١٧٨)

قضاء عسكرى

		١ - القضاء العسكرى هو الذى يقرر ما إذا كانت الجريمة داخلية فى اختصاصه . مثال .
٦٧٥	١٤٠	(الطنان رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)

قطاع عام

راجع : محاكمة .
(القاعدة رقم ١ تقاضات بالصيغة رقم ٤٤١)

قرار

١ - القضاء بالبراءة من جريمة إعداد محل لألعاب القمار طبقا للمادة ٣٥٢ دقوبات . لا يودى إلى انتفاء المساءلة عن جريمة السماح بلعب القمار فى محل عام طبقا للمادتين ١٩ و ٣٨٤

الصفحة	الفاصلة	
		من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧٠ سنة ١٩٥٧ بشأن المجال العامة . تغاير أركان الحرمتين . (الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ١٣٣
		٢ — المراد باللعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ : هي تلك التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور . تعداد القانون بعض أنواع ألعاب القمار في بيان هل سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها وتكون مشابهة لها . وهي التي يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة . على الحكم الصادر بالإدانة أن يبين نوع اللعب الذي ثبت حصوله . فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النعي فإليه حقوق ذلك أن يبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان مقاصرا . مثال لتسبيب معيب . (الطن رقم ٤٩١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ٧٧٧
	١٦٢	قوة الأمر المقضى
		راجع : إثبات " قوة الأمر المقضى " (الفاصلتان رقم ١٣٤ و ١٥٢ بالمحلفين رقم ١٣٢٢٤٦٥٢)
		قوة القاهرة
		انقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة . بسبب حطول أمطار غزيرة . إعتباره مذكرا قهريا ببرر التخلف عن الحضر . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . رغم ذلك . إخلال بحق الدفاع . إطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المتضمنة هذا العذر . لمقدمة من الطاعن عند استشكائه في التنفيذ وجوب النقض والإحالة . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧) ٦٢١
	١٢٧	

(م)

مؤسسات عمل . مأمورو الضبط القضائي .
 إمامة . محضر الجلسة . محكمة استئنافية .
 محكمة الجنايات . محكمة الموضوع . محكمة
 النقض . محكمة ثاني درجة . مرور . مسئولية
 تقصيرية . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .
 مستخدمون عموميون . مستشار الإحالة .
 مصادرة . معارضة . معاينة . مواد مخدرة .
 موانع العقاب . موظفون عموميون .

مؤسسات عمل

هدم صدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء مؤسسات العمل
 وتنظيمها وكيفية المعاملة فيها . المنصوص عليه في المادة ٥٢
 عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . أثره : استعالة
 تنفيذ حكم هذه المادة والمادة ٥٣ المضافة بالقانون ذاته .
 الخاصة بتحديد من يودع من المحكوم عليهم بهذه المؤسسات .
 ووجوب أعمال أحكام المادة ٥١ عقوبات . إلى أن يصدر
 القرار الجمهوري .

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ١٣٨ ٦٦٨

مأمورو الضبط القضائي

من له صفة الضبط القضائي :

مأمور الجسر من رجال الضبطية القضائية بمقتضى
 المادة ٢٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الحزاة ٢١
 سنة ١٩٦٣ .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩) ١١٥ ٥٥٩

الصفحة	القاعدة	اختصاص مأمور الضبط القضائي :
		١ — تفتيش الأمتعة راد أشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن التهريب بهدف صالح الخزنة يجريه رجال الجمارك ممن لهم صفة «أوري الضبط في أثناء تأدية وظائفهم بمجرد قيام مظنة التهريب دون توافر قيود القبض والتفتيش المنظم بقانون الإجراءات الجنائية .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩) ٢ — ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه . علم رجل الضبط القضائي بتحرياته أن جريمة معينة وقعت من شخص معين وهذا من الدلائل والأمارات ما يبرر تعرض التحقيق لحرية هذا الشخص أو لحرمة مسكنه .
		تولى رجل الضبط بنفسه التحريات التي يؤمن عليها طلب الإذن بالتفتيش أو معرفته للطلوب تفتيشه شخصيا أو معرفة منزله . ليس بلام . له الاستعانة بمعاونين من رجال السلطة العامة والمرشدين المبرزين والمباغين مادام قد افتتح بصدق ما نقلوه إليه .
٦٢٤	١٢٨	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣) ٣ — اختصاص ضباط «كاتب حماية الأحداث» . امتداده إلى غير الأحداث . حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع . أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه . مثال في مواد مخدرة .
٦٢٩	١٣١	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - لرجل الضبط القضائي المنتخب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخيير الظرف والوقت المناسبين خلال الفترة المحددة بالإذن لإجرائه بطريقة مثمرة .
٧٦٤	١٥٥	(الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١) راجع أيضا : مستشار الإحالة . (القاعدة رقم ١٣٢ بالصيغة رقم ٦٤٥)
		محال عامة
		١ - جريمة إدارة محل عام سبق خلقه جريمة مستمرة استمرارا متابعا . تجددت . محاكمة الجاني من جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . على المحكمة الاستثنائية ضم الدعوى المقامة على المحكوم عليه لإدارته محل واحد على الرغم من سبق خلقه وأن تصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة مادام لم يصدر فيها بعد حكم بات . مخالفتها ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقص الجزئي والنصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة منها جميعا بالإضافة لعقوبة النقص المقضى بها .
٦٠٧	١٢٣	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦)
		٢ - استخلاص الحكم أن مكان الضبط محل عام مفتوح للجمهور أعده المحكوم عليه لصنع الشاي وتقديمه للزبائن . فهم الواقع في الدعوى يدخل في ساطعة محكمة الموضوع .
٦٤٩	١٣٣	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)
		٣ - القضاء بالبراءة من جريمة إصدار محل لألعاب القمار طبقا للسادة ٣٥٢ عقوبات . لا يؤدي إلى انتفاء المساءلة عن جريمة السماح بلعب القمار في محل عام طبقا للسادة ١٩ ، ٣٨٤

الصفحة	القاعدة	
		من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون ١٧٠ سنة ١٩٥٧ بشأن المحال العامة . تغاير أركان الجريمة .
٦٤٩	١٣٢	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)
		محاماه
		محامو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . شرط قيدهم أمام المحاكم الاستئنافية .
		انقضاء خمس سنوات على الأقل على العمل بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا . المادتان ٧٠ ، ٧٦ من القانون ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماه .
٤٤١	١ ق نقابات	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		محضر الجلسة
		محضر الجلسة بكل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر فيها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى وسائر بيانات الدعاية .
٧٨٥	١٦٤	(الطن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥)
		محكمة استئنافية
		نظرها الدعوى والحكم فيها :
		١ — الشهادة المرضية من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير المحكمة كسائر الأدلة . وجوب أن تبني رأيها فيها على أسباب مائغة تؤدي إلى مارتبه عليها .
٤٦٤	٩٥	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)

٢ - الطاعن لا يضار بطعنه .

الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ إجراءات . الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة . وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . استئناف المحكوم عليه وحده للحكم بالحبس في سرقة . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بحجة أن سوابقه تجعله قائدا في حكم المادتين ٤٩ ، ٥١ عقوبات . مخالف للقانون . وجوب النقض والاحالة لأن الخطأ حجب المحكمة من نظر موضوع الاستئناف .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ١٠١ ٤٩٠

٣ - حق المحكمة في الاستغناء من سماع الشهود .
مثال .

محكمة ثاني درجة . تقضى . في الأصل . على مقتضى الأوراق .

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ١٠٩ ٥٢٥

٤ - جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمرارا متتابعاً متجدداً . محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . على المحكمة الاستئنافية ضم الدعوى المقامة على المحكوم عليه لإدارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيها حكماً واحداً بعقوبة واحدة ما دام لم يصدر فيها بعد حكم بات . مخالفتها ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض الجزئي والتصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعاً بالإضافة لعقوبة الغلق المقضى بها .

(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ١٢٣ ٦٠٧

الصفحة	القاعدة	
٦٦١	١٣٦	٥ - تقدير المحكمة الاستئنافية جديده طلب الطاعن إلزام المدعى المدنى ضمّ دقة الأجور الحقيقى واستجابتها له . ودولها من ذلك . بغير مبرر . وقضاؤها بالإدانة . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
٦٨٤	١٤٢	٦ - تغير الهيئة . عدم تمسك الطاعن . أمام الهيئة الجديدة . بطلب سماع الشهود . يفقده خصائص الطالب إلحازم . محكمة ذاتى درجة . قضاؤها على مقتضى الأوراق . حق المحكمة فى الاستغناء عن سماع الشهود . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠٧٣/٥/٢٨)
٦٩٦	١٤٤	٧ - الأصل أن المحكمة الامتثافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبني قضاؤها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها . حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة حق الدفاع . المادة ٤١٣ إجراءات . مثال لإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣)
محكمة الجنايات		
٥٣١	١١	١ - جواز الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقيد بنصاب معين . فأصيل ذلك . (الطن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٢)
٥٣٨	١١١	٢ - المادة ٣٨٤ إجراءات . لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم فى غيبته بعد إعلانه إعلانا قانونيا بالجلسة المحددة لنظر دعواه . عدم استدلال رجال الإدارة على المتهم ولا على محل إقامة . محنة إعلانه فى مواجهة النيابة . المادة ٢٣٤ إجراءات . (الطن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)

الصفحة	المادة	
		٣ - سقوط الحق الغيابي عن الجناية المرفوعة بها الدعوى أمام محكمة الجنايات بانهضاء مدة السقوط المدة - ردة للعقوبة في الجنايات . المواد ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٥٢٨ إجراءات .
٥٣٨	١١١	(الطن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
		٤ - وجوب إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة ثلاثة أيام . المادة ١٨٧ إجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم عن سلوك السبيل الذي رسمته المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات . لا ترتب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهوده .
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

محكمة الموضوع

سلطانها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى :

١ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

التسليم بغير قصد التخلي عن الملكية أو الحيازة بل للتوصل لضبط ما شرع في مرقته يوفر ركن الاختلاس في السرقة . مثال لتدبير سائق .

٤٩٣	١٠٢	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
٥٥٩	١١٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

٢ - استخلاص الحكم أن مكان الضبط محل عام مفتوح للجمهور أعده المحكوم عليه ؛ لصنع الشيء وتقديمه للزبائن . فهم للواقع في الدعوى يدخل في سلطة محكمة الموضوع .

٦٤٩	١٣٣	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)
-----	-----	--

الصفحة	القائمة	
		سلطتها في تحييص الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها :
		محكمة الموضوع . عدم تقيدها بوصف النيابة . وجوب تحييصها الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً .
		قضاء محكمة الموضوع على أساس أن الواقعة جنحة . مغفلة النظر في صحيفة الحالة الجنائية التي تحوى سوابق تخرج الواقعة عن اختصاصها . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والإحالة .
٤٦٠	٩٤	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		سلطتها في تقدير الدليل :
		١ - عدم التزام المحكمة بأن تورد من روايات الشاهد المتعددة إلا ما نقيم عليه قضاءها . حقها في الأخذ بها في أى مرحلة دون بيان العلة أو وضعها في الأوراق .
٤٤٥	٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٢ - التناقض في أقوال الشهود الذي لا يعيب الحكم شرطه .
٤٤٥	٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٧٧٢	١٦١	(والطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)
		٣ - الجدل في تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارته أمام النقض .
٤٤٥	٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٦٤٩	١٣٢	(والطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)
		٤ - جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ منهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين . جواز الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا أنس القاضى فيها الصديق .

الصفحة	المادة	
		تعيب الحكم باعتماده على أقوال المجنى عليه بصفة أصلية غم عدم استغناء التمييز أو التقاعس عن طلب تحقيق مدى توافقه أمام محكمة الموضوع . جدل موضوعي في تقدير الدليل لا يجوز أمام النقض .
٤٤٥	٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)
٧٧١	١٦١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٤)
		٥ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي اكتفا بأخذها بأدلة الإدانة . دفاع الطاعن باحتمال أن تكون إصابة المجنى عليه في جريمة هناك عرض من آلة قاطعة دفاع قصده إثارة الشبهة في أدلة الثبوت . الفات المحكمة . لا إلال بحق الدفاع ما دام لم يطلب تحقيقا معيناً في هذا الشأن .
٤٤٥	٩١	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)
		٦ - حدود سلطة المحكمة في تقدير القوة التدايية لعناصر الدعوى أن لا تكون المسألة المطروحة من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقة لها لإبداء الرأى فيها .
٤٥١	٩٢	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)
		٧ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		٨ - العبرة بما تطعن إليه المحكمة من تفاصيل من التحقيقات . بلاغ الحادث . لا عبرة فيه .
٤٧١	٩١	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		٩ - الشهادة المرضية . تقديرها يخضع في الأصل لسلطة محكمة الموضوع . إبدائها الأسباب التي عوانت عليها في أطراح الشهادة . إجازته لمحكمة النقض مراقبة سلامة تلك الأسباب .

الفاصلة	القاعدة	
		تقتصر المحكمة في أطرافها الشهادة المرضية على القول بأنها لا تحمل صورة الطامع . غير كاف .
٤٧٨	٩٨	(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		١٠ - سلطة محكمة الموضوع وحريةها في تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم . إلمة ثنائها إلى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم إلمة ثنائها لذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر . سائق .
٤٩٣	١٠٢	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		١١ - حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود . لما أن تأخذ منها بما تطعن إليه في حق أحد المتهمين وأطرح مالا تطعن إليه منها في حق متهم آخر . دون أن يكون هذا تناقضا مادام يصح أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها .
٤٩٣	١٠٢	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
٥٥٩	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
٥٧١	١١٧	(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		١٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي .
٥٠٢	١٠٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٥٥٢	١١٤	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		١٣ - بطلان القبض . اثره . عدم التمويل في الإدانة . حل الدليل المترتب عليه أو المستمد منه . تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل . يفصل فيه قاضي الموضوع بغير معقب . مثال في مواد مخدرة .
٥٠٦	١٠٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)

الصفحة	القائمة	
		١٤ — ما بني على الباطل باطل . تصريح الحكم بطلان الدليل المستمد من العثور على قنات المخدر يجيب الطاعن . غير لازم . مادام قد انتهى إلى إبطال مطلق القبض عليه وماتلاه واتصل به .
٥٠٦	١٠٥	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) — — —
		١٥ — حق المحكمة في الاعتماد . في القضاء بالإدانة . على أقوال المجني عليه في محضر جمع الاستدلالات . وصف الحكم هذه الأقوال بأنها شهادة . لا تعينه .
٥٢٥	١٠٩	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) — — —
		١٦ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير التحريات وتجزئتها . لها أن ترى فيها ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن أحرار المخدر كان يقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .
٥٤٤	١١٢	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٣) — — —
٥١٦	١٢١	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) — — —
٦٠٢	١٢٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) — — —
٦٢٤	١٢٨	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/١٣) — — —
		١٧ — تقدير الوقائع التي تستتج منها حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . مثال لتسبب سائق على انتفاؤها .
٥٧٥	١١٨	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) — — —
		١٨ — المحكمة لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . لها المفاضلة بين آراء الخبراء . أخذها بأحد التقارير يفيد اطراحها باقي التقارير المقدمة دون الترام بأن تعرض لها أو أن ترد عليها .
٥٧٥	١١٨	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) — — —
٥٨٦	١٢٠	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) — — —

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير أراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات دون الزام بالرد على الطعون الموجهة إليها ما دامت قد أخذت بما جاء بها .
٥٨٦	١٢٠	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٢٠ — تقدير توافر تعدد القتل مرجعه محكمة الموضوع متى كان ما أوردته يكفي لإثبات توافر النية . مثال لتسيب سائق على توافر نية القتل .
٥٨٦	١٢٠	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٢١ — لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد وتقديرها لتقدير الذي تطعن إليه . دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها . افصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد . خضوع ذلك لرقابة محكمة القضا . مثال لتسيب غير سائق .
٦٢٩	١٢١	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١)
٧٦٩	١٦٠	(الطن رقم ٤٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)
		٢٢ — عدم ارفاق إذن التفتيش بملف الدعوى . لا ينفي ضيق صدوره . القضاء بالبراءة . استنادا إلى ذلك . دون إجراء تحقيق . يعيب الحكم . مثال .
٦٦٥	١٣٧	(الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		٢٣ — الاشتراك بطريق الاتفاق . ماهيته . استخلاص توافره . موضوعي .
٦٧٨	١٤١	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		٢٤ — لمحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والاتفات عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك .
٧٧٢	١٦١	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا . خلو رجل .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٦٨٤)</p> <p>ومأمورو الضبط القضائي .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٦٣٩)</p> <p>سلطاتها في تقدير العقوبة :</p> <p>تقدير العقوبة من إطلاقات محكمة الموضوع . دون التزام عليها ببيان أسباب ما انتهت إليه في شأنها .</p>
٥٢٥	١٠٩	<p>(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)</p> <p>سلطاتها في تقدير التعويض :</p> <p>١ - عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا تريب . مادام ما أورده يتضمن إحاطته بأركان المسؤولية التقصيرية .</p>
٤٧١	٩٧	<p>(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)</p> <p>٢ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وهلافة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقدمه بمستندات بذلك . دفاع حيوى وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية . قعود المحكمة من بحثه . قصور وفساد في الاستدلال .</p>
٥٥٢	١١٤	<p>(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)</p>
		<p>محكمة النقض</p> <p>راجع . نقض .</p> <p>(القاعدتان رقم ١١١ و ١١٧ بالصحيفتين رقم ٥٣٨ و ٥٧١)</p>

الصفحة

القاعدة

محكمة ثاني درجة

راجع : محكمة استئنافية .

مرور

راجع : إصابة خطأ .

(القاعدة رقم ١٢٩ بالصيغة رقم ٦٢٨)

مسئولية تقصيرية

راجع : ضرر .

(القاعدة رقم ٩٧ بالصيغة رقم ٤٧١)

مسئولية جنائية

قيامها :

تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا . موضوعي .

٥٠٢ ١٠٤ (الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)

٥٥٢ ١١٤ (الطن رقم ١٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)

الإعفاء منها :

١ - خطأ الحكم في التسوية بين حالة السيكو باتية ومرض
الفصام في قيام المسؤولية الجنائية لا يعيبه . مادام ما تزيد
إليه من ذلك لم يكن له أثر في منطقه أو في النتيجة التي انتهى إليها
من خلو الطاعن من الأمراض العقلية المؤثرة في مسئوليته
أيا كانت مسبباتها .

٥٨٦ ١٢٠ (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ماط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل أن يكون سبه جنون أو عاهة في العقل دون غيرهما . المادة ٦٢ عقوبات . الإثارة والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .
٦٣١	١٣٠	(الظن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		٣ - الإثارة أو الاستفزاز والغضب لا تفني نية القتل . لاتناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أى منها . هي أعذار قضائية مخففة مرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع .
٦٣١	١٣٠	(الظن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		٤ - الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا بالنسبة لأهم الذى أهمهم بإبلاغه إسهاما إيجابيا ومنتجا وجديا في معارضة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون . كرن التبليغ غير جدى وعقيا . لا إعفاء .
		وجوب استظهار الحكم مائر مقومات الاعفاء التي يتحقق بها حكم القانون ولا كان معيا بالفصور . مثال لتسبب معيب .
٦٩٠	١٤٣	(الظن رقم ٤١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٧٢)
		راجع أيضا : امتناع عن تسليم أموال القصر .
		(القاعدة رقم ١٢٦ بالصيغة رقم ٦١٧)
		وتبديد .
		(القاعدتان رقم ٣ : ١٣٦٤١١ بالصيغة رقم ٤٥٩ ٦٦١٤)
		وقتل عمد .
		(القاعدة رقم ١٣٠ بالصيغة رقم ٦٢١)

الصفحة	القاعدة	
		مسئولية مدنية
		١ - عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا تريب . ما دام ما أورده يتضمن الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية .
٤٧١	٩٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٢ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية . موضوعي .
٥٠٢	١٠٤	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
٥٥٢	١١٤	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٣ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقدمه بمستندات بذلك . دفاع جوى وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية . فمرد المحكمة عن بحثه . قصور وفساد في الاستدلال .
٥٥٢	١١٤	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٩)
		مستخدمون عموميون
		راجع . موظفون عموميون .
		(القاعدة رقم ١٤١ بالصيغة رقم ٦٧٨)
		مستشار الإحالة
		١ - مستشار الإحالة . حقه في إجراء تحقيق تكلي . تتمعه بجميع سلطات قاضى التحقيق . له الأمر بحضور المتهم . والتقبض عليه وإحضاره . والأمر من جديد بالتقبض على المتهم

الصفحة	القاعدة	
		المفرج عنه وحسبه . إصداره — قبل اتخاذ أى من هذه الإجراءات — قرار بإجراء التحقيق . غير لازم .
٦٤٥	١٣٢	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢١)
		٢ — استلزام القانون . اشتغال الأمر الصادر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة على الأسباب التى بنى عليها . عدم تطلبه ذلك عند إصدار مستشار الإحالة أمره بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى فى الاستئناف المرفوع إليه منه .
٧٣٩	١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٣ — فساد الأمر المطعون عليه فى تفسيره لمدلول عبارة وردت بالتقرير الطبقى الشرعى . لا ينال من سلامته . ما دام أن ما أورده فى هذا الشأن إنما كان بعد أن استوفى تدليله على عدم الاطمئنان إلى كفاية الأدلة المطروحة فى الدعوى ، وكان ما فسد استدلاله لا أثر له على منطقة أو النتيجة التى انتهى إليها .
٧٣٩	١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٤ — عدم التزام الأمر المطعون عليه بأن يورد أو يرد على دفاع موضوعى ظاهر البطلان وبعيد عن محجى الصواب .
٧٣٩	١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٥ — جواز تمثيل رئيس النيابة — الذى أصدر الأمر المستأنف — النيابة العامة عند نظر الاستئناف أمام مستشار الإحالة .
٧٣٩	١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٦ — النى على الأمر المطعون عليه بوجود نقص فى بعض نقاط التحقيق . غير مقبول . ما دامت الطاعة لم تطلب

الصفحة	القاعدة	
		أمام مستشار الإحالة لإجراء تحقيق معين ولم ير هو من جانبه — محلا لإجراء تحقيق تكبيل .
٧٣١	١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٧ — لا يلزم لصحة قرارات مستشار الإحالة صدورها بإمم الشعب .
٧٣٩	١٥٤	(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٨ — تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة — حتى بفرض هـ — د — إعلانه — لا يبطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة .
٧٥٠	١١٦	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١) راجع أيضا : سيجون . (القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٧١٩)

مصادرة

		٣ — عقوبة المصادرة لا يقضى بها إلا إذا كان الشئ موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى .
٧٠٦	١٤٦	(الطنان رقم ٣٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤)

معارضة

نظرها والحكم فيها :

		١ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير المحكمة كسائر الأدلة . وجوب أن تبني رأيها فيها على أسباب سائغة تؤدي إلى مارتبه عليها .
٤٦٤	٩٥	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٤٧٨	٩٨	(والطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢)

المفحة	المقابلة	
		٢ — إعادة الدعوى لرافعة . بعد حجزها للحكم . يوجب دعوة الخصوم للاتصال بالدعوة . مالم يكن قد ثبت حضورهم وقت النطق بالقرار .
		وجوب تمام الدعوى بإعلان الخصوم وفق أحكام القانون . مثال في معارضة .
٤٦٨	٩٦	(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢) — — — — —
		٣ — وجوب سماع دفاع المعارض . قبل الحكم في معارضته باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها . مالم يكن تخلفه عن حضور الجلسة بذير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري . يعيب إجراءات المحاكمة .
٤٧٨	٩٨	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٤ — إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته إعلانه بلجهة الإدارة لا يصح . توجه الإعلان إلى الطامن بمكتبه الذي تبين أنه تركه ثم إعلانه بلجهة الإدارة لما لم يستدل عليه باطل . قضاء الحكم بناء على هذا الإعلان في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه باطل . وجوب النقض والإحالة .
٤٨٨	١٠	(الطن رقم ١٦٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨)
		٥ — انقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة . بسبب هطول أمطار غزيرة اعتباره عذرا قهريا يبرر التخلف عن الحضور . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . رغم ذلك . إخلال بحق الدفاع . اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المتضمنة هذا العذر . المقدمة من الطامن عند استشكله في التنفيذ . وجوب النقض والإحالة .
٦٢١	١٢٧	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧)

الصدقة	القاعدة	راجع أيضا : إملان . (القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٢٢) معارضة راجع : إثبات معارضة . (القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٥٤٤) مواد مخدرة
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير التحريات وتجزئتها . لها أن ترى فيها ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يمنعها بأن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . (الظعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ١١٢ ٥٤٤ (الظعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ١٢١ ٥٩٦ (الظعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ١٢٢ ٦٠٢
		٢ — بطلان القبض . أثره . عدم التعويل في الإدانة على الدليل المترتب عليه أو المستمد منه . تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل . يفصل فيه قاضي الموضوع بغير عقاب . مثال في مواد مخدرة . (الظعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ١٠٥ ٥٠٦
		٣ — ما بني على الباطل باطل . تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على قنات المخدر بجيب الطامن . غير لازم . مادام قد انتهى إلى إبطال مطلق القبض عليه وما تلاه واتصل به . (الظعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ١٠٥ ٥٠٦
		٤ — قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك واو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي . فأصيل ذلك . (الظعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ١١٥ ٥٥٩

الصفحة	القاعدة	
		٥ - استقالة البطلان إلى كل ما ضبط مع الماطعون ضده من مخدر نتيجة إجراء باطل لا حاجة بالحكم للتحديث استقلالا على ما أثر عليه من فئات دون الوزن من المخدر بحسب مرسوم الماطعون ضده الذي انتهى برأئته على سند من بطلان القبض والتفتيش .
٥٦٨	١١١	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		٦ - إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع .
٥٩٦	١٢١	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٦)
		٧ - اختصاص ضباط مكاتب حماية الأحداث . امتداده إلى غير الأحداث . حماية لهؤلاء ومكافحة لا متغلالم استغلا لا غير مشروع أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقته . مثال في مواد مخدرة
٦٣٩	١٣١	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٨ - الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يكون إلا بالنسبة لاتهم الذي أمهم بإبلاغه أمهما إيجابيا ومتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون . كون التبليغ غير جدي وعقيا . لا إعفاء .
		وجوب استظهار الحكم سائر مقومات الاعفاء التي يتحقق بها حكم القانون وإلا كان معيبا بالقصور . مثال لتسبيب معيب
٦٩٠	١٤٢	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٣)
		راجع أيضا . تفتيش .
		(القواعد أرقام ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٨ بالصفحات أرقام ٥٥٩ ، ٥٤٤ و ٦٢٤) .

الصفحة

القاعدة

وحكم .

(القواعد أرقام ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٦٠ ، بالصفحات أرقام ٥٧١ ،
٦٠٢ و ٧٦٩)

ومستشار إحالة .

(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦٤٥)

موانع العقاب

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

(القاعدتان رقا ١٢٠ ، ١٣٠ بالصحيفتين رقمي ٦٣١ ، ٥٨٦)

موظفون عموميون

العقاب على جريمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة
أو لإحدى الهيئات العامة . شموله جميع فئات العاملين في الحكومة
والجهات التابعة لها فعلا والمصلحة بها حكما . أيا كانت درجة
الموظف أو من في حكمه . وأيا كان نوع العمل المكلف به
الخفيف في شركة تابعة للقطاع العام اعتباره في حكم الموظفين العموميين .
ولو كان عقده محدد المدة .

(الملحق رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ٦٧٨ ١٤١

راجع أيضا : دهن جناية .

(القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٥١٦)

الصفحة القاعدة

(ن)

نظام عام . نقض . نيابة عامة

نظام عام

١ - الدفع بانقضاء الدهرى الجنائية متعلق بالنظام العام يجوز اثارته لأول مرة أمام النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له .

(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢) ١١١ ٥٣٨

٢ - الدفع بعدم جواز إثبات عقود المسادة ٣٤١ عقوبات بالبينة . وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود . عرض الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ١٠٣ ٤٩٩

٣ - القواعد المتعلقة بالاختصاص . في المسائل الجنائية . من النظام العام . الدفع بعدم الاختصاص الولائى . جواز إبدائه . لأول مرة . أمام النقض .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨) ١٤٠ ٦٧٥

(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥) ١٦٥ ٧٩٠

نقض

التقرير بالطعن وإيداع أسبابه :

١ - الميعاد المحدد للتقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . لا يضاف إليه ميعاد مضافة . أساس ذلك . ميعاد

الصفحة	القاعدة	
		المسافة . عدم منحه إلا حيث يوجب للقانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سرعان ميعاد الطعن . قانون المرافعات . متى يرجع إليه ؟
٥٢٢	١٠٨	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦) ٢ - التقرير بالطعن بالنقض . دون تقديم الأسباب . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .
٦٦٨	١٣٨	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
٧٢٢	١٤٩	(والطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٠) ٣ - التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وتقديم أسبابه شرط لقبوله . هما يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . تقديم أسباب الطعن دون التقرير به . أثره في عدم قبول الطعن شكلا . لا يجدى الطاعن إرسال محاميه برفقية إلى مدير السجن لتمكينه من التقرير ، مادام الطاعن لم يظهر رغبته شخصيا في الطعن بل وقع على نموذج التنفيذ بما يفيد قبوله للحكم ولم يدع أن أحدا أجبره على ذلك .
٧٣٦	١٥٣	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ١٢ - جلسة ١٩٧٢/٦/١١) حالات الطعن : " مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه " ١ - محكمة الموضوع عدم تقيدها بوصف النيابة وجوب تقييدها الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . قضاء محكمة الموضوع على أساس أن الواقعة جنحة . منفلة النظر في صحيفة الحالة الجنائية التي تحوى سوابق تخرج الواقعة عن اختصاصها . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والإحالة . (الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)
٤٦٠	٩٤	

الصفحة	القائمة	
		٢ — الطاعن لا يضار بطعنه . الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ إجراءات . الاستئناف المرفوع من غير النيابة العامة وجوب القضاء فيه بتأييد الحكم أو تعديله لمصلحة رافع الاستئناف . استئناف المحكوم عليه وحده للحكم بالمهس في سرقة . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بحجة أن سوابقه تجمله عائدا في حكم المادتين ٤٩ و ٥١ عقوبات . مخالف للقانون . وجوب النقض والإحالة لأن الخطأ حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف . (الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ١٠١ ٤٩٠
		٣ — الدفع بعدم جواز إثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينة . وإن كان لا يتلق بالنظام العام إلا أنه من الدفع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود . عرض الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٨) ١٠٣ ٤٩٩
		٤ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمرارا متتابعا متجددا . محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدهري وحتى صدور حكم بات فيها . على المحكمة الاستئنافية ضم الدعاوى المقامة على المحكوم عليه لإدارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيها حكما واحدا بمقوبة واحدة ، ا دام لم يصدر فيها بعد حكم بات . مخالفتها ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب للنقض الجزئي والتصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعا بالاضافة لمقوبة الغلق المقضى بها . (الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٦) ١٢٣ ٦٠٧

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - جريمة الخلف عن التجديد حتى بلوغ سن الثلاثين . من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها . بدؤها منذ بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال .</p> <p>احتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم من الثلاثين . رغم سران هذين التعديلين في حقه . خصاً في تطبيق القانون . وجوب القضا والإحالة . ما دام الخطأ قد سبب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .</p>
٦١٠	١٢٤	<p>(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ٦ - عقوبة جريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هي الحبس وجوبا . الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات . عقوبة قيادة سيارة بحالة تعرض الأشخاص والأموال للخطر الفرامة التي تقل عن ١٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش والحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو إحدى هاتين العقوبتين المادة ٨٨ من القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن المرور .</p> <p>إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات والقضاء بعقوبة واحدة عن الجريمتين يقتضى الحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . اكتفاء الحكم الامتدائي بتفريم المتهم عشرين جنبا خطأ في تطبيق القانون وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه على ما قضى به الحكم المستأنف من حبس المتهم شهرا طالما أنه هو المستأنف وحده (الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٢)</p>
٦٢٨	١٢٩	<p>٧ - المادة ٢٧ عقوبات . مساواتها بين الجريمة الثامنة والشروع . في وجوب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن مدة الحبس المقضى بها .</p>

الصفحة	القاعدة	
		إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . معاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٦٧٨	١٤١	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		٨ — تقدير الارتباط بين الجرائم . وضوح . إلا أن الخطأ فيه بعدم الأخطاء القانونية التي تقتضي تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح .
		تحقق معنى الارتباط بين جريمة إقامة جهاز أشعة واستعمال الإشعاعات المؤينة قبل الحصول على ترخيص بذلك . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يجوز لمحكمة النقض نقض الحكم لمصاحبة المنهم من تلقاء نفسها .
٧٠٦	١٤٦	(الطنان رقم ٣٨٥ ر ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		٩ — السجون المركزية تجري هاها أحكام لوائح السجن ونظامه . لضابط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه أو يحوز به من ممنوعات .
		ابتداء الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدق انشرف على سجن انقم لأحد الزلاء به . خطأ فى تطبيق القانون .
٧١٩	١٤٨	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٤)
		١٠ — الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه فى المسائل الجنائية شروطه ؟
		الحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى اسبق الفعل فيها لا يجوز حجية الشيء المحكوم فيه . علة ذلك : عدم فصله

الصفحة	القاعدة	
		في موضوع التهمة بالبراءة أو بالإدانة . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٧٣٢	١٥٢	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١١) ١١ - حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لحرمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع وذلك إعمالاً لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ . بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٧٥٥	١٥٧	(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٧) أسباب الطعن : "وضعها" : أوجه الطعن . وجوب أن تكون واضحة مددة .
٧٥٠	١٥٦	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١١) "ما يقبل منها" : ١ - طلب الدفاع سماع شاهد لتحديد شخصية الجاني . رفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد . تبريره ذلك بأن الدعوى في غير حاجة لمناقشته وأن الطاعن لم يفصح عن وجه إرتباطه بموضوع الاتهام . غير صائغ . إخلال بحق الدفاع .
٤٥٦	٩٣	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١) ٢ - حق المتهم في إبداء ما يعين له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحاً . طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصلياً واحتياطياً سماع شاهد لإثبات أو إجراء تحقيق معين . طلب حازم تلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تنته إلى البراءة .
٤٥٦	٩٣	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١)

الصفحة	الفاة	
		٣- إعادة الدعوى للرافعة . بعد حجزها للحكم . يوجب دهوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ما لم يكن قد ثبت حضورهم وقت النطق بالقرار .
		وجوب تمام الدهوة بإعلان الخصوم وفق أحكام القانون . مثال في معارضة .
٤٦١	٩٦	(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٤- وجوب سماع دفاع المعارض . قبل الحكم في معارضته باعتبارها كان لم تكن أو برفضها . ما لم يكن تخلفه عن حضور الجلسة بغير عذر . ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري . يعيب إجراءات المحاكمة .
٤٧٨	٩٨	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٥- الشهادة المرضية . تقديرها يخضع في الأصل لسلطة محكمة الموضوع . إبدائها الأسباب التي حولت عليها في أطراح الشهادة . إجازته لمحكمة النقض مراقبة سلامة تلك الأسباب . اقتصار الحكم في أطراحه الشهادة المرضية على القول بأنها لا تحمل صورة الطاعن . غير كاف .
٤٧٨	٩٨	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٦- إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون اشخصية أو في محل إقامته . إعلانه بلجهة الإدارة لا يصح . توجيه الإعلان إلى الطاعن بمكتبه الذي تبين أنه تركه ثم إعلانه بلجهة الإدارة لما لم يستدل عليه . باطل . قضاء الحكم بناء على هذا الإعلان في موضوع المعارضة برفضها وبناييد الحكم المعارض فيه باطل . وجوب النقض والاحالة .
٤٨٨	١٠٠	(الطن رقم ١٦٦٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٨)

المرجع	القاعدة	النص
٥٣٨	١١١	٧ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية متعلق بالنظام العام يجوز إثارتها لأول مرة أمام النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له . (الطن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
٥٣٩	١١٣	٨ - النفقات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكاً بدلائلها على انتفاء مسئوليته في جريمة التبيد من أمر بنقل المحجوزات وإخطار إلى الدائن بتوقيع حجز من آخر وصورة محضر إيقاف بيع لوجود أمر نقل . قصور بوجوب النقض والإحالة . (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
٥٥٢	١١٤	٩ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط في حكمها بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدني بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقديمه بمستندات بذلك . دفاع حيوى وهام ومؤثر في مصير الدعوى المدنية . قعود المحكمة عن بحثه . قصور وفساد في الاستدلال . (الطن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
٥٧١	١١٧	١٠ - سلطة محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد دون الالتزام ببيان سبب إطراحها . إقصاؤها من أسباب عدم تعويلها على أقواله يبيع لمحكمة النقض مراقبة سلامة ذلك التسبيب . مثال لتسبيب غير مانع لإطراح أقوال شاهد في ضبط مخار . (الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
٦١٤	١٢٥	١١ - الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتبليغه . دفع جوهرى . وجوب تحقيقه قبل الرد عليه . إغفاله ذلك . يوجب الحكم . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . منطاط التأيم فيها : امتناع الوصي . بقصد الإساءة . عن تسليم أموال القاصر كلها أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
		دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصي الجديد . وتقديمه إقرارا من الأخير مؤيدا لذلك . دفاع جوهرى لإتصاله بتحديد مسئولية الجناثة . وجوب تناوله إستقلالا . إدانة الطامن دون الرد عليه . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٦١٧	١٢٦	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		١٣ - إنقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة . بسبب طول أمطار فزيرة . إعتباره عذرا قهريا يبرر التنازل من الحضور . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . رغم ذلك . إخلال بحق الدفاع . اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المتضمنة هذا العذر . المقدمة من الطامن عند استشكاله في التنفيذ . وجوب النقض والاحالة .
٦٢١	١٢٧	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		١٤ - وجوب إشمال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تحقق به أركان الجريمة وأدلة ثبوتها . مثال لتسايب معيب في جريمة قتل خطأ .
٦٥٧	١٣٥	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
		١٥ - مجرد الامتناع عن رد المال المختلس . بسبب وجود حساب معلق . لا تحقق به أركان جريمة الاختلاس . على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا إلى غاية الأمرفيه .
٦٦١	١٣٦	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)

المنفعة	الرقعة	
٦٦١	١٣٦	١٦ — تقدير المحكمة الاستئنافية جدية طلب الطامن إلزام المدعى المدني ضم دفتر الأجر والحقوق واستجابتها له . عدولها عن ذلك . بغير مبرر . وقضاؤها بالادانة . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
٦٦٥	١٣٧	١٧ — عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى . لا ينفي سبق صدوره . القضاء بالبراءة . استنادا إلى ذلك . دون إجراء تحقيق . يعيب الحكم . مثال . (الطن رقم ٢١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
٦٧٢	١٣٩	١٨ — المتهم آخر من يتكلم . المادة ٢٧٥ إجراءات . قبول المحكمة مذكرة المدعى المدني المقدمة بعد الميعاد . وفصلها في الدعوى دون أن يبدى المتهم دفاعه ردا عليها . بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
٦٧٥	١٤٠	١٩ — القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية من النظام العام . الدفع بعدم الاختصاص الولائي . جواز إبدائه لأول مرة أمام النقض . (الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		” ما لا يقبل منها “:
٤٤٥	٩١	١ — عدم التزام المحكمة بأن تورد من روايات الشاهد المتعددة إلا ما تقيم عليه قضاؤها وتطمئن إليه . حقها في الأخذ بها في أي مرحلة دون بيان العلة أو موضعها في الأوراق . (الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٧٧٢	١٦١	٢ — التناقض في أقوال الشهود الذي لا يعيب الحكم . شرطه . (الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		(والطن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الجدل في تقدير الدليل . لاستقلال محكمة الموضوع به . هدم جواز إثارته أمام النقض .
٤٤٥	٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٦٤٩	١٣٣	(والطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧)
٧٣٩	١٥٤	(والطن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٤ - جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ منهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين . جواز الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا أنس القاضي فيها الصدق . تعيب الحكم باعتياده على أقوال المجنى عليه بهفوة أصلية بعدم التمييز أو طلب تحقيق مدى توافره أمام محكمة الموضوع . جدل موضوعي في تقدير الدليل لا يجوز أمام النقض .
٤٤٥	٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
٧٧٢	١٦١	(والطن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)
		٥ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي اكتفاء بأخذها بأدلة الإدانة . دفاع الطاعن باحتمال أن تكون إصابة المجنى عليه في جريمة هناك عرض من آلة قاطعة . دفاع قصده به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت . النفات المحكمة منه . لا إخلال بحق الدفاع ما دام لم يطالب تحقيقاً معيناً في هذا الشأن .
٤٤٥	٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)
		٦ - عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها لإغفال الحكم لإيراد نتيجة تقرير المعمل الكيماوي بعدم العثور على حيوانات منوية بسرورال المجن عليه . وإغفاله لإيراد نص التقرير الطبي الشرعي بكامل إجراءاته . لا يعيبه .
٤٤٥	٩١	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - صدور الحكم باسم الأمة بدلا من اسم الشعب . لا بطلان .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
٥١٦	١٠٧	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		٨ - اشتغال الحكم على ما يفيد بيان المحكمة التي أصدرته . كفايته بيانا لمكان عقدها . الأصل في الإجراءات الصحة .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		٩ - اشتغال مدونات الحكم على ما يفيد حصول المداولة . كفايته . مادام الطاعن لا يدعى عدم حصول المداولة .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		١٠ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		١١ - العبرة بما تطمئن إليه المحكمة مما تستخلصه من التحقيقات . بلاغ الحادث . لا عبرة به .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		١٢ - النعمى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . لا يقبل .
		عدم إثارة الطاعن . أمام المحكمة . دفاعه المؤسس على أن التقرير الطبي الشرعى أثبت شفاء المجنى عليه دون تخلف عاهة . لا أساس لنعيه في هذا الشأن .
٤٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢)
		١٣ - عدم رسم القانون شكلا معيناً لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده . مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٥٠٢	١٠٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — الخطأ المأدب الذي يقع في الحكم عند نقله من مسودته . لا يؤثر في سلامته .
٥٠٢	١٠٤	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ١٥ — بطلان القبض . أثره . عدم التعويل . في الإدانة . على الدليل المترتب عليه أو المستمد منه . تقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل . يفصل فيه قاضي الموضوع بغير معقب . مثال في مواد مخدرة .
٥٠٦	١٠٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ١٦ — ما بني على الباطل باطل . نصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على قنات المخدر يجيب الطامن . غير لازم . ما دام قد انتهى إلى إبطال مطلق القبض عليه وما تلاه واتصل به .
٥٠٦	١٠٥	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ١٧ — حق المحكمة في الاستثناء عن سماع شهود الإثبات تنازل المتهم صراحة أو ضمنا . عدم حيلولة ذلك دون امتعاتها بأفوالهم في التحقيق الابتدائي . ما دامت مطروحة على بساط البحث .
٥١٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
٥٢٥	١٠٩	(والطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
		١٨ — انتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بالسرقة التامة ومعاقبته على أساسها . إرادته من بعد . لفظ "الشروع" في بداية وصف التهمة . زلة فلم لا تقدر في سلامته .
٥١٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ١٩ — وجه الطعن . يجب لقبوله أن يكون واضحا محددًا . مثال .
٥١٠	١٠٦	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية . ما لم تر سلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بترجم . طلب منهم ذلك يخضع لتقديرها .
٥١٠	١٠٦	العبرة في الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التي تجريها المحكمة . تعيب التحقيق الابتدائي أمام النقض . غير جائز . (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
		٢١ - المدة المسقطه للدعوى الجنائية . انقطاعها بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التي تم في الدعوى متى صدر من السلطة المنوط بها اتخاذ .
		إقامة وكيل النيابة للدعوى على موظف هام . إعلانه بالحضور بالجاسة وحضوره وصدور حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . كلها إجراءات قاطعة للتقدم .
٥١٦	١٠٧	(الفعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		٢٢ - الادعاء بأن المجني عليه شخصية وهمية . استنادا إلى عدم مثوله أمام المحكمة . دفاع موضوعي . عدم جواز إبدائه . لأول مرة أمام النقض .
٥٢٥	١٠٩	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦)
		٢٣ - استطراد الحكم إلى قرارات قانونية خاطئة لا تؤثر في النتيجة التي انتهى إليها . لا يعيبه .
٥٣٨	١١١	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
		٢٤ - المادة ٤٤ من الدستور لا توجب تسبيب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن . اقتصار الاذن على تفتيش شخص الطامن وتنفيذه عند ضبطه في مقهى . التفات الحكم عن الدفع ببطالان الاذن لعدم تسببيه . صحیح .
٥٤٤	١١٢	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)

الصفحة	الفاصلة	
		٢٥ — بطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة . عدم الدفع به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام النقض .
٥٥٩	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٢٦ — وجوب إعلان شهود النفى الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧ إجراءات . إعلانهم من قبل المتهم لا يتوقف على تصريح من المحكمة . قعود المتهم عن سلوك السبيل الذي رسمته المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات . لا تريب على المحكمة إن لم تستجب لطلب التأجيل لسماع شهوده .
٥٥٩	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٢٧ — استقالة البطلان إلى كل ما ضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة إجراء باطل . لا حاجة بالحكم للحدث استقلالا على ما عثر عليه من قنات دون الوزن من المخدر بجيب سروال المطعون ضده الذي انتهى إبراءته على مئذون بطلان القبض والفتيش .
٥٦٨	١١٦	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٢٨ — تزيد الحكم بما لم يكن بحاجة إليه في إقامة قضائه . لا يعيبه . مثال في غش في تنفيذ عقد .
٥٨٠	١١٩	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٢٩ — خطأ الحكم في الاسناد فيما نقله من أقوال الشاهد من كمية اللوم الواردة في جريمة غش في توريد لحوم . لا يعيبه .
٥٨٠	١١٩	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

الصفحة	القادة	
		٣٠ - خطأ الحكم في النسوية بين حالة السيكوباتية ومرض الفصام في قيام المسؤولية الجنائية لا يعيبه . ما دام ما تزيد إليه من ذلك لم يكن له أثر في منطقة أو في النتيجة التي انتهى إليها من خلو الطاعن من الأمراض العقلية المؤثرة في مسؤوليته أيا كانت مسمياتها .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٣١ - المحكمة لا تلزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . لها المفاضلة بين آراء الخبراء . أخذها بأحد التقارير يفيد إطراحها باقى التقارير المقدمة دون الترام بأن تعرض لها أو أن ترد عليها
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٣٢ - ساطة محكمة الموضوع في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات دون الترام بالرد على الطعون الموجهة إليها ما دامت قد أخذت بما جاء بها .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٣٣ - إغفال الحكم الإشارة إلى سبق صدور قرار بإيداع الطاعن مستشفى الأمراض العقلية لا يعيبه . حلة ذلك . الحكم لا يورد إلا ما له أثر في قضائه في إغفال ذكر هذه الواقعة ما يدل على أنه لم ير في حدوثها ما يغير من عقيدته .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)
		٣٤ - تقرير توارى تعدد القتل مرجعه محكمة الموضوع متى كان ما أوردته يكتفى لإثبات توافر النية . مثال لتسبيب مائع على توافر نية القتل .
٥٨٦	١٢٠	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٦٣١	١٣٠	٣٥ — مناقشة المحكمة للطبيب الشرعى فى غيبة بعض المحامين من الطاعنين . لا ينال من سلامة الحكم . تأصيل ذلك . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٣)
٦٣١	١٣٠	٣٦ — مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجانى شعوره واختياره فى عمله وقت ارتكاب الفعل أن يكون سببه جنون أو عاهة فى العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات . الإثارة والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة فى العقل . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٣)
٦٣١	١٣٠	٣٧ — الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفى نية القتل . لا تناقض بين قيام نية القتل وارتكابه تحت تأثير أى منها . هى أضرار قضائية مخففة مرجع الأمر فى تقديرها إلى محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٣)
٦٣١	١٣٠	٣٨ — وزن أقوال الشهود والتعويل على أقوال شهود الإثبات دون شهود النفى . من إطلاقات محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٣)
٦٣٩	١٣١	٣٩ — الدفع بنافيقة التهمة . دفاع موضوعى . كفاية الأخذ بأدلة الشبوت ردا عليه . الجدل الموضوعى . لا يقبل أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٣)
٧٧٢	١٦١	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٧٣) ٤ . — إختصاص ضباط مكاتب حماية الأحداث . امتداده إلى غير الأحداث . حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا

الصفحة	القاعدة	
		غير مشروع . أيا كان نوع هذا الاستغلال أو طريقه . مثال في مواد مخدرة .
٦٣٩	١٣١	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٤١ — تغير الهيئة . عدم تمسك الطاعن . أمام الهيئة الجديدة بطلب سماع الشهود . يفقده خصائص الطلب الجازم . محكمة ثاني درجة . فضاؤها على مقتضى الأوراق . حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود .
٦٨٤	١٤٢	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		٤٢ — النفي على الحكم التفتاته عن دفاع الطاعن القائم على خلو المحاسبة المبرمة بينه وبين المدعى المدني من الإشارة إلى مبلغ خلو الرجل . غير سديد . إذ قصد به التشكيك في أقوال الشهود التي يرجع تقديرها إلى المحكمة بلا معقب .
٦٨٤	١٤٢	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		٤٣ — بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بجميع عناصر الإببات الأخرى المستقلة عنه . مثال لنسب غير معيب .
٧٠٢	١٤٥	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٣)
		٤٤ — إقناعية الأدلة في المواد الجنائية . لمحكمة الالتفات من دليل النفي وأوجهه أوراق رسمية . شرط ذلك .
٧٠٢	١٤٥	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٣)
		٤٥ — عدم التزام محكمة الموضوع بمناقشة كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع عن المتهم .
٧٠٢	١٤٥	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٣)
		٤٦ — لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان منها متصلاً بشخص الطاعن . مثال .
٧٠٦	١٤٦	(الطعن رقم ٢٨٥ و ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤٧ — عدم جواز إثارة التناقض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٢٩	١٥١	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)
		٤٨ — للمحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . شرط ذلك ؟ الجدل حول استدلال الحكم بتلك الأقوال . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٢٩	١٥١	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)
		٤٩ — فساد الأمر المطعون عليه في تفسيره لمداول عبارة وردت بالتقرير الطي الشرعي . لا ينال من سلامته . مادام أن ما أورده في هذا الشأن إنما كان بعد أن استوفى تدليله على عدم الاطمئنان إلى كفاية الأدلة المطروحة في الدعوى ، وكان ما فسد استدلاله لا أثر له على منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها .
٧٣٩	١٤٥	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٥٠ — عدم التزام الأمر المطعون عليه بأن يورد أو يرد على دفاع موضوعي ظاهر البطلان بعيد من محجة الصواب .
٧٣٩	١٤٥	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٥١ — الذمى على الأمر المطعون عليه بوجود نقص في بعض نقاط التحقيق . غير مقبول . ما دامت الطاعنة لم تطالب أمام مستشار الإحالة بإجراء تحقيق معين ولو لم ير هو من جانبه محلا لإجراء تحقيق تكميلي .
٧٣٩	١٥٤	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)
		٥٢ — لا يلزم لصحة قرارات مستشار الإحالة صدورها باسم الشعب .
٧٣٩	١٥٤	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٥٣ - جريمة هتك العرض . ترك الفعل أثر في جسم المجنى عليها . غير لازم لتوافرها . الجدل الموضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٧٧٢	١٦١	(الضمن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٠/٢٤)
		٥٤ - لمحكمة الموضوع الأخذ بقول للشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك .
٧٧٢	١٦١	(الضمن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)
		٥٥ - عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي .
٧٧٢	١٦١	(الضمن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤)
		راجع أيضا : اشتراك .
		(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٧٨)
		وعقوبة .
		(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٦٨)
		ومستشار إحالة .
		(القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٦٤٥)
		وموظفون عموميون .
		(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٧٨)
		المصلحة في الطمن :
		١ - النعى على الحكم عدم استظهاره ظرف الطريق العام .
		للمصلحة فيه . ما دامت الواقعة حسبما أثبتها الحكم تتوفر في حق

الصفحة	القاعدة	
		الطاعن يغير توافر هذا الظرف . جناية السرقة باكراه الذى ترك أثر جروح المقرر لها العقوبة ذاتها .
٥١٠	١٠٦	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٩)
		٢ — إدانة الطاعن بتقاضيه خلو رجل . ومعاقبته عملا بالمادتين ١٧ و ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . انتفاء مصلحته فى النعى بأن الواقعة مابقة على سريان هذا القانون . وما دامت العقوبة المقررة بها داخلية فى نطاق تلك المقررة للفعل ذاته . بالمادة ٢/١٦ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
٦٨٤	١٤٢	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)
		٣ — لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه دان جريمة الشروع فى سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية على حين أن الشروع فى هذه الجريمة غير معاقب عليه . ما دام ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به الجريمة التامة .
		قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه . تملقها بحقه فى حدود العقوبة المقررة بها عليه وحدها .
٧٨٥	١٦٤	(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥)
		ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ — جواز الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقيد بنصاب معين . تأصيل ذلك .
٥٣١	١١٠	(الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢)
		٢ — جريمة الرشوة . اختصاص محكمة أمن الدولة بنظرها . خطأ الحكم فى إثبات أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الاحالة ، على خلاف الثابت بالأوراق من أنها أحيلت

الصفحة	القاعدة	
٧٢٦	١٥٠	<p>إلى محكمة أمن الدولة العليا من رئيس نيابة أمن الدولة ، وأن الهيئة التي نظرتها هي تلك المنوط بها نظر قضايا أمن الدولة .</p> <p>مؤدى ذلك . أن الحكم صادر من محكمة أمن الدولة العليا . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/١/١٠)</p> <p>الحكم في الطعن :</p> <p>١ — جريمة التخلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين .</p> <p>من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية منها .</p> <p>بدؤها عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال .</p> <p>إحتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم سن الثلاثين . رغم سر يان هذين التعديلين في حقه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة . ما دام الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧)</p> <p>٢ — المادة ٢٧ عقوبات . مساواتها بين الجريمة النسابة والشروع . في وجوب الحكم بالعزل مدة لا تنقص عن مدة الحبس المقضى بها .</p> <p>إدانة المتهم بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال للدولة . معاملته بالرأفة ومعاقبته بالحبس . دون العزل . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨)</p> <p>راجع أيضا . إختصاص .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٥ بالمصحفة رقم ٧٩٠)</p>
٦١٠	١٢٤	
٦٧٨	١٤١	

الصفحة	القاعدة	نيابة عامة
		١ - الأصل أن تجرى إجراءات المحاكمة باللغة العربية . ما لم ترسلطة التحقيق أو المحاكمة الاستعانة بمترجم . طلب المتهم ذلك يخضع لتقديرها . العبارة في الأحكام . بالإجراءات والتحقيقات التي تجريها المحكمة . تعيب التحقيق الابتدائي أمام النقض . غير جائز . (الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٩) ١٠٦ ٥١٠
		٢ - المدة المسقطه للدعوى الجنائية . انقطاعها بإجراءات التحقيق أو المحاكم التي تتم في الدعوى متى صدرت من السلطة المنوط بها إتخاذها . إقامة وكيل النيابة الدعوى على موظف عام . إعلانه بالحضور بالجلسة وحضوره وصدور حكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة كلها إجراءات قاطعة للتقدم . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١٦) ١٠٧ ٥١٦
		٣ - قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور إذن مدير الجمارك واو اقترت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي . تأصيل ذلك . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) ١١٥ ٥٥٩
		٤ - قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية أو المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها القانونية . الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه في الجريمة المبالغ عنها لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧) ١٣٤ ٦٥٣

(ه)

هتك عرض

١ — عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع موضوعي اكتفاء
بأخذها بأدلة الإدانة . دفاع الطامن باحتمال أن تكون إصابة
المجنى عليه في جريمة هتك مرض من آلة قاطعة دفاع قصد به
إثارة الشبهة في أدلة الثبوت . التفات المحكمة عنه . لا إخلال
بحق الدفاع ما دام لم يطلب تحقيقا معيناً في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ٩١ ... ٤٤٥

٢ — عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة
ذات الأثر في تكوين عقيدتها إغفال الحكم إيراد نتيجة تقرير
المعمل الكيماوي بعدم العثور على حيوانات منوية بسر وال
المجنى عليه . وإغفاله إيراد نص التقرير الطبي الشرعي بكامل
أجزائه . لا يعيبه .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ... ٩١ ... ٤٤٥

٣ — جريمة هتك العرض . ترك الفعل أثر في جسم المجنى عليها .
غير لازم لتوافرها . إخلال الموضوعي . عدم جواز إثارتها أمام
محكمة النقض .

(الصن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٢٤) ... ١٦١ ... ٧٧٢

(و)

وصاية . وصف التهمة . وقف تنفيذ

وصاية

جريمة الامتناع عن تسليم أموال القاصر . مناط التأثيم فيها :
امتناع الوصي . بقصد الإساءة . من تسليم أموال القاصر كلها

الصفحة	القاعدة
	أو بعضها لمن حل محله في الوصاية . المادة ٨٨ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

دفع المتهم التهمة بأنه ليست لديه أموال للقصر امتنع عن تسليمها للوصى الجديد . وتقديمه إقراراً من الأخير مؤكداً لذلك . دفاع جوهري لاتصاله بتحديد مسؤوليته الجنائية . وجوب تناوله استقلالاً . إدانة الطاعن دون الرد عليه . قصور وإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٥/٧) ١٢٦ ٦١٧

وصف التهمة

محكمة الموضوع عدم تقيدها بوصف النيابة وجوب تقييدها الواقعة وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً .

قضاء محكمة الموضوع على أساس أن الواقعة جنحة . مغفلة النظر في أهمية الحالة الجنائية التي تحوى سوابق تخرج الواقعة عن اختصاصها . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والإحالة

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٤/١) ٩٤ ٤٦٠

وقف تنفيذ

حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة بحرمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع وذلك إهمالاً لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، بجانب الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٧) ١٥٧ ٧٥٥

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
			(١)
٣٠	امتناع عن تسليم أموال القصر	٢	إتفاق
٣١	امر بالأوجه	٢	إثبات
٣٢	أمن دولة	١٣	إجراءات
٣٣	إيجار أماكن	٢١	أحداث
	(ب)	٢٢	أحوال شخصية
		٢٢	إختصاص
٣٣	بطلان	٢٣	إختلاس أشياء محجوزة
٣٦	بلاغ كاذب	٢٣	إرتباط
	(ت)		أسباب الإباحة وموانع
		٢٥	العقاب
		٢٦	استئناف
٣٧	تبيد	٢٦	إستجواب
٣٨	تبغ	٢٧	إستدلال
٣٨	تجنيد	٢٧	إستيلاء على مال للدولة
٣٨	تحقيق	٢٧	إشتراك
٤٠	تعويض	٢٨	أشعة
٤١	تفتيش	٢٨	إصابة خطأ
٤٥	تقديم	٢٨	إعتراف
٤٦	تهريب جمر كى	٢٩	إعلان

(ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ج)		(د)	
جريمة	٤٧	رجال السلطة العامة ..	٨٨
جوارك	٥١	رسوم إنتاج	٨٨
(ح)		رشوة	٨٩
حس	٥٢	(س)	
حجز	٥٢	سبق إصرار	٨٩
حكم	٥٣	سجون	٩٠
(خ)		سرقه	٩٠
خدمة عسكرية	٧٢	سلاح	٩٢
خطأ	٧٢	(ش)	
خلو رجل	٧٢	شروع	٩٢
نمور	٧٣	شهادة مرضية	٩٣
خيانة أمانة	٧٣	شهود	٩٤
(د)		(ص)	
دستور	٧٣	صحيفة الحالة الجنائية ..	٩٤
دعوى جنائية	٧٤	(ض)	
دعوى مدنية	٧٦	ضرب	٩٤
دفاع	٧٧	ضرر	٩٥
دفوع	٨٣		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ط)		قبض	١٠٦
طافيا	٩٥	قتل خطأ	١٠٧
طب	٩٥	قتل عمد	١٠٨
طعن	٩٦	قرارات جمهورية ..	١١١
(ظ)		قصص جنائي	١١١
ظروف مخفية	٩٧	فضاء عسكري	١١٣
ظروف مشددة	٩٧	قطاع عام	١١٣
(ع)		قرار	١١٣
عزل	٩٨	قوة الأمر المقضي ..	١١٤
عقوبة	٩٨	(م)	
عمل	١٠٢	مؤسسات عمل	١١٥
هود	١٠٢	مأمورو الضبط القضائي	١١٥
(غ)		محال عامة	١١٧
خش	١٠٣	محاماة	١١٨
(ف)		محضر الحاماة	١١٨
فاعل أصلي	١٠٤	محكمة استئنافية	١١٨
(ق)		محكمة الجبايات	١٢٠
قانون	١٠٥	محكمة الموضوع	١٢١
		محكمة النقض	١٢٧

(د)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
محكمة أول درجة	١٢٨	(ن)	
مرور	١٢٨	نظام عام	١٣٧
مسئولية تقصيرية ..	١٢٨	نقض	١٣٧
مسئولية جنائية	١٢٨	نيابة عامة	١٥٩
مستخدمون عموميون ..	١٣٠	(هـ)	
مستشار الاحالة	١٣٠	هتك عرض	١٦٠
مصادرة	١٣٢	(و)	
معارضة	١٣٢	وصاية	١٦٠
مواد مخدرة	١٣٤	وصف التهمة	١٦١
موانع العقاب	١٣٦	وقف تنفيذ	١٦١
موظفون عموميون ..	١٣٦		

تصويبات

العدد الثاني من السنة الرابعة والعشرين

الصفحة	رقم السطر	الخطا	الصواب
٤٤٧	٢١	السابعة عشر	السابعة عشرة
٤٥٣	١٤	مبلغ قرشا واحدا	مبلغ قرش واحد
٤٥٤	٢٥	رأى	رأيا
٥١٦	١٥	وصدرو	وصدور
٥٢٧	٧	بعد الطاعة	من الطاعة
٥٣٥	٢١	من أحدا	من أن أحدا
٥٣٦	الأخير	ومن مكان	وبين مكان
٥٤٢	٣	إعلان الطاعة	إعلان الطامن
٥٥٣	٨	كونه علم	كونه علما
٥٥٤	٤	مراعاتهما	مراعاتهما
٥٥٥	١٩	المدنيتين	المدنيتين
٥٥٧	٣	كونه علم	كونه علما
٥٥٧	١١	قدره خمسين	قدره خمسون
٥٦٠	١٧	٩٦ لسنة ١٩٦٣	٦٦ لسنة ١٩٦٣
٥٨٣	١٩	والطبيين البيطريين	والطبيبان البيطريان
٥٩٣	٨	واستنادا	واستناد
٥٩٣	٨	لحمل قضائه	لحمل قضائه
٦١٩	١٥	لا تتجاوز	لا تتجاوز
٦٣٤	١٦	الوردين بأمر	الواردين بأمر
٦٣٦	٧	والتوفيق	والتوفيق

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	النصواب
٦٣٦	٢٢	عملا تنفيذا	عملا تنفيذا
٦٤١	الثاني	التي استنبطت	التي استنبطت
٦٤٢	٦	تهمة ضده	تهمة ضده
٦٤٥	١١	قرار	قرارا
٦٤٦	قبل الآخر	لأنه تم به	لأنه تم بمعرفة
٦٥٠	الثامن	من قانوني	من قانون
٦٥٤	قبل الآخر	مبلغ واحد وخمسين	مبلغ واحد وخمسين
٦٥٥	١٤	بالعلامات	بالخلافات
٦٥٦	الأول	صيرورتها بانه	صيرورتها بانه
٦٥٨	٢٠	المبينة أسماءهم	المبينة أسماءهم
٦٦٣	٦	أنه دانه	أنه إذ دانه
٦٦٣	٨	بدده ثل	بدده يمثل
٦٦٣	١٧	بعمل	يعمل
٦٦٣	١٩	دون عمله	عن عمله
٦٦٣	٢٣	ج ٦٣	ج ٢٣
٦٦٤	١٠	الحقيقي	الحقيقي
٦٦٩	١٢	تعتبران معطلتان	تعتبران معطلتين
٦٦٩	١٨	بثلاث عشر عقوبة	بثلاث عشرة عقوبة
٦٧١	١٢	تعتبران معطلتان	تعتبران معطلتين
٦٧٦	١٣	إذ خالف	خالف
٦٧٩	الأول	مساواتها	مساواتها
٦٨٢	١٣	التابعة لها فعلا	التابعة لها فعلا

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٦٨٣	الثاني	وانفقوا ثلاثتهم وآخرين	وانفقوا ثلاثتهم وآخرون
٦٨٣	٨	ومستخدموا المؤسسات	ومستخدمو المؤسسات
٦٨٣	٨	كاف وسائل	كافيا وسائلها
٦٨٥	٩	المادة السادسة عشر	المادة السادسة عشرة
٦٨٨	١٦٠٥	المادة السادسة عشر	المادة السادسة عشرة
٦٩١	١١	سلطاء	سلطانه
٦٩٢	١٥	واتتراند	والترامر
٦٩٣	٢٤	هذك	هناك
٦٩٤	الآخر	صانهم	صانهم
٦٩٥	٩	ومن في عنه	ومن نفى عنه
٦٩٦	٩	الذمي تجريه	الذي تجريه
٦٩٦	١٧	هو تتمم للدفاع	هو تتمم للدفاع
٦٩٧	٢٢	» » »	» » »
٦٩٨	الآخر	وتغريتها خمسة وخمسون	وتغريتها خمسة وخمسين
٧٠٢	١٧	الثاني	الثاني
٧٠٥	١٧	على استخلصه	على ما استخلصه
٧٠٧	٥	السادسة عشر والسابعة عشر	السادسة عشرة والسابعة عشرة
٧٠٨	١٨	أدنى	أدنى
٧٠٩	١٤	إقامة جهاز	إقامة جهاز
٧١١	٧	رصدور	وصدور

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطا	الصواب
٧١١	١٧	ويضمن	ويضمن
٧١١	٢١	انه صدر	إنما صدر
٧١٣	١١	تلك المنصوص	تلك المنصوص
٧١٣	٣	يكونا قد أصابا	يكونان قد أصابا
٧١٥	١٢	تنصب الشهادتين	تنصب الشهادتان
٧١٥	١٩	النكرار	التكرار
٧١٨	الأخير	الإسناد	الإسناد
٧٢١	٢٦	والحق المول له	والحق المول له
٧٢٣	١٠	رقعه	وقوعه
٧٢٣	الأخير	من ستة عشر سنة	من ست عشرة سنة
٧٢٧	٦	الخمسة أيام	الخمسة الأيام
٧٣٠	١١	بمعاقبة	وبمعاقبة
٧٤٥	١١	الاحرز سايمة	الاحراز سايمة
٧٤٧	٦	لإجراؤه	لإجرائه
٧٥٩	الأخير	تعد	يتعد
٧٦٢	٢٦	جائز	الجائز
٧٧٠	١٤	تسعة عشر لفافة	تسع عشرة لفافة
٧٧٤	٧	الثامنة عشر	الثامنة عشرة
٧٧٤	قبل الأخير	الثلاثة الأريات	الثلاث الأوليات

قبح بالمهنة العامة لفتوة المطابع الامرية بالقاهرة

وكيل وزارة

على سلطان على

وليس مجلس الادارة

”رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٦٣ لسنة ١٩٧٤ :“

”هيئة المطابع الامرية (دار القضاء) ٤٠٧ / ١٩٧٥ / ٢٢٠١“



Bibliotheca Alexandrina



0536741